نهاية لبنان الكبير

مئة سنة من الصَدْمات ورأسماليّة الكوارث

أنطوان فرنسيس

الطبعة الأولى- سنة 2022
ISBN: 978-614-8041-69-3

اسم الكتاب	**نهاية لبنان الكبير** مئة سنة من الصَدْمات ورأسماليّة الكوارث
اسم الكاتب	**أنطوان فرنسيس**
الإخراج الفني	TRIGRAPHICS DESIGN & PRINTING
الناشر	**دار أبعاد للطباعة والنشر** لبنان - بيروت - منطقة الحمرا شارع عبد المنعم - بناية بلعة وقمند ط 4 ص.ب: 7179 – 113 بيروت – لبنان 00961-71-841086 abaaddar@gmail.com

أنطوان فرنسيس

نهاية لبنان الكبير

مئة سنة من الصَدْمات ورأسماليّة الكوارث



الطبعة الأولى 2022

الى



ومضـــــة الامـــــل
القيمة الوطنية الباقية
مــن لبنـــان الكبيـــر

تمهيد
عقيدة الصَدْمة

«التاريخ هو سلسلة صَدْمات، عسـكريّة، وسياسيّة، واقتصادية، وطبيعية، وما ينجم عن تلك الصَدْمات من تداعيات على الشـعوب والأوطان. تشـكّل هذه التداعيات في عصرنا الحالي «**رأسماليّة الكوارث**». **الصَدْمات** هي الركيزة الأساس للنظام النيوليبيرالي».

هذه خلاصة نظريّـة الكاتبة والناشـطة الكنديّة العالميّة الشـهيرة نعومي كلاين Naomi Klein في كتاب صدر عام 2007 عنوانه: «عقيدة الصَدْمة نشـوء رأسـماليّة الكوارث» «The Shock Doctrine – The Rise of Capitalism disasters»

تؤكد د. كلاين أنه: «في أزمنة الكوارث، وبسـبب حالة الصَدْمة، يصبح تركيز الناس على الأولويات المُرتبطة **بغريزة البقاء**، كالطعام، والدواء، والوقود، وسـائر شؤون الحياة اليوميّـة العادية. وعندما يكون الناس بحالة «صَدْمـة»، نتيجة كارثة حلّت بهم، تتعطل عندهم القُدرة على التفكير بشكل سليم فيميلون إلى منح ثقة زائدة لأهل السُلطة».

وتكشـف د. كلاين بالوثائق «أن النُخب السياسيّة التي تحكم الدول تُدرِك جيّدًا هذه الحقيقة، وتعلم أن الكوارث والأزمات تفتح الأبواب أمامها، وتمنحها الفرص لتحقيق الأهداف التي تعجز عن تحقيقها في الأزمنة العادية، وأن **أزمنة الكوارث** هي الوقت المناسب لتنفيذ **مخطّطاتها** وتكديس الثروات على حساب عامة الشعب».

تقول د. كلاين: «عندما يَضيق الخناق على أعنـاق الناس يتّخذ الحكّام إجراءات غير شعبيّة، ويُصدرون قرارات جائرة، يرفضها المواطنون في الأزمنة العاديّة ويثورون عليهـا، لكنهم يقبلونها من دون أي اعتراض في زمن الكوارث. فحين تقع الكارثة لا بد من إيجاد الحلّ المناسـب لها. **النيوليبيرالية تسـتثمر في الكوارث**، ثم تعتمد مختلف أنواع الحلول التي يفرضها منطق السوق المُتحرِّر من أية قيود لمعالجة تلك الكوارث، ولا فرق إن كانت هذه الحلول قانونية أو أخلاقية أم لا؟»

الصَدْمة التي تهزّ العالم منذ نهاية 2019 اسمها «**صَدْمة كورونا**»، صَدْمة إبادة بشريّة لم نكتشف تداعياتها الكاملة بعد. أما **الصَدْمات التي تهزّ لبنان**، منذ انطلاق ما سُمِي «**ثورة تشرين 2019**»، فكثيرة ومتنوعة. أدت الصَدْمات اللبنانية إلى انهيار عملتنا الوطنيّة، ودخلنا في نفق «تنازع بقاء» يفتّش الفرد في عتمته عن سبل الحفاظ على حياته ولو على حساب قتل الآخر. عشنا سلسلة أحداث متلاحقة ومترابطة كان هدفها تدمير المجتمع اللبناني، من خلال تدمير الشعب، وصولًا إلى تدمير الدولة والقضاء على الوطن الذي حضننا طوال قرن من الزمن تحت اسم «**لبنان الكبير**».

يَستعرض هذا الكتاب **سلسلة الأحداث** التي وقعت في لبنان بدءًا من «ثورة تشرين»، مرورًا بوباء كورونا، وانفجار مرفأ بيروت، و«حرب الغاز» مع إسرائيل، والصّراع السياسي مع «حِزب الله»، والأسباب التاريخيّة التي زعزعت كيانيّة «لبنان الكبير» طوال مئة سنة، وصولا إلى الانهيار المالي الشامل.

ويكشف خلفيّات هذه الأحداث الكارثيّة على ضوء **نظريّات** كبار المفكّرين الغربيين: «**عقيدة الصَدْمة**» نعومي كلاين، «**رأسماليّة الكوارث**» ميلتون فريدمان، «**التدمير من الداخل**» فرانسيس فوكوياما، «**الفوضى الخلّاقة**» كوندوليزا رايس، «**الحرب الهادئة**» ماكس فون وارينغ، «**تدجين الشعوب**» نعوم تشومسكي.

عاش لبنان **سلسلة صَدْمات** تدميريّة... بدت كأنها سلسلة أحداث متفرِّقة، لكنها في الحقيقة مجموعة معارك صغيرة وسط حرب كبيرة، «**هادئة**»، هدفها تدمير المجتمع اللبناني لمصلحة صناديق «**رأسماليّة الكوارث**» التي يُحرّكها **البنك الدولي** كالدمى على مسرح الأطفال.

تعدّدت أسماء الصَدْمات التي ضربت لبنان لكن هدفها واحد هو تحويله إلى **دولة فاشلة Failed State** تنهي كيانيّة **لبنان الكبير**.

المؤلف

مقدمة

من بيكيه إلى بيكو... مع أسوأ تمنيّات الأم الحنون

بقلم: د. حسن حماده

قبل تفجير مرفأ بروت كانت التحضيرات تجري على قدم وســاق، في إطار الدولة اللبنانية وفي خارج الأطر الرســمية، لإحياء الذكرى المئوية الأولى لولادة دولة «لبنان الكبير».

لكن التفجير الرهيب، الذي أعاد إلى الذاكرة دمار هيروشيما وناكازاكي، جعل من الذكرى «أخيرة» طويت معها صفحة «لبنان الكبير»، كما عرفه أهله وغير أهله. مات «لبنان الكبير»، قُتِل بـ«صدمــة الرحمة» في المرفأ التاريخي الذي تعود أصوله وجذوره إلى عهد كنعان بن حام بــن نوح. تألق على عرش الخلود في زمن فينيقيا العظيمة التي نقلت البشرية من طورٍ إلى أطوار بابتكارها للأبجدية، أمّ التحولات الكبرى وولّادة الحضــارات... هو ليس مرفأ كباقي المرافئ إذ له أصلٌ وفصلٌ وأفضالٌ على بني حواء وآدم من الأزل وإلى الأبد.

مرفأ أمّ الشرائع تلقى «صدمة الرحمة» كآخر سلسلة الصدمات المتتالية التي وجِّهت إلى لبنان والتي راح الكاتب أنطوان فرنســيس يلتقــط خيوطها ويجمعها ويوصل ما انقطع منها، ويفكك ما تشــابك من رموزها وتعقّد، وكل ذلك بتقنيّة المدقّق والمحقّق الهادف إلى كشــف القناع عن الجهة القاتلة ما يذكرنا بالكاتب البريطاني الشهير دايفيد يالوب... هو الكاتب الروائي والمؤلف المسرحي والصحافي والأديب والمؤرخ تسلّم ملف الجريمة الرهيبة وانطلق بتحقيقاته وفــق الأصول على قاعدة أن إظهار الحقيقة

يبدأ بالإجابة عن سؤال الأسئلة: «من المستفيد من الجريمة»؟... السؤال الذي جرت العادة عندنا وأحيانًا عند غيرنا، على تجنّب طرحه خوفًا من الحقيقة، نعم خوفًا من الحقيقة، وليس حرصًا عليها كما يدّعون.

وأدُ الحقيقة فور وقوع الجريمة، تلك هي القاعدة المعتمدة. ويحدث ذلك برفض طرح السؤال عن الجهة المستفيدة من الجريمة، وغالبًا ما تصل حدّة الرفض هذه إلى درجة اتهام المُطالبين بطرح السؤال بأنهم متآمرون على الحقيقة!!!... وهي الطريقة المثلى لحماية المرتكبين، وصرف الأنظار عنهم، وحرمان الضحايا من أبسط حقوقهم... فكيف حين يكون الضحايا وأهلهم شعبًا بأكمله كما هو حال اللبنانيين، سواء في جريمة 14 شباط 2005 أو في التفجير الهيروشيمي يوم 4 آب 2020؟ فتتّحصن الجرائم الكبرى ويتحصّن مرتكبوها وتبقى الدروب والأبواب مشرّعة أمام المؤامرات من خلال حظر الحديث عن وجود مؤامرات، علمًا أن هذه من أولى خصائص وميزات العلاقات الدوليّة. إنّ وقائع التاريخ، الكثيرة، تثبت كلّها أنه إذا ما تجاهلنا وجود مؤامرات وأحابيل في العلاقات الدوليّة نكون كمن يكذب على نفسه وعلى غيره، بقصد أو بغير قصد، والنتيجة في هاتين الحالتين واحدة، فلا خير يرجى من الكذب والكاذبين.

كما أن وقائع التاريخ، الكثيرة، تثبت كلّها، ومن دون أي استثناء، أن عدم وجود مؤامرات في العلاقات الدوليّة يعني أننا قد ارتقينا بكوكب الأرض إلى ما يشبه فردوس الأبديّة حيث لا كلمة تعلو فوق المحبة والعدالة والسلام، فكيف وحال كوكبنا هو على ما هو عليه!!!

إن وقائع التاريخ اللبناني، منذ قيام دولة لبنان الكبير، بإعلان صادر عن الجنرال الفرنسي غورو في مطلع أيلول 1920 ولغاية اليوم، مرورًا طبعًا بمحطة إعلان قيام الجمهورية اللبنانية الصادر عن المفوض السامي الفرنسي دومارتيل في 23 أيار 1926، تثبت كلّها مدى تقيّد لبنان الرسميّ بالمعادلة الثنائية، القائمة على تجنّب إجراء أي

تحقيــق في الجرائم الكبرى (دمويّة – سياســيّة – طائفيّة كانــت أم اقتصاديّة – ماليّة) على قاعدة «من المســتفيد من الجريمة» و – أو حتى بمجرد البحث عن هوية المؤامرة وأصحابهــا خصوصًا حينما يتعلّق الأمر بدول الاســتعمار الغربيّة المتورطة بالجرائم. ولقد أضيف إلى هذه الدول الكيان الإسرائيلي بعــد التمدّد الفظيع لموجة الصهيونيّة – العربيّة واستقطابها لمعظم حكومات العالم العربي (ومن خلالها لحكومات ما يسمّى بالعالم الإسلامي...) تلك الحكومات التي صارت مهمتها الأولى القيام بدور الجرّافة لشقّ طرق آسيا وإفريقيا أمام الكيان الصهيوني، سواء مع الدول التي لم تعترف أصلًا بإسرائيــل أو تلك التي كانت قــد قطعت العلاقات معها في الســبعينات من القرن العشرين وتحديدًا خلال وإثر حرب تشرين.

يعني ذلك، وبكل صراحةٍ ووضوح، أن انصياع لبنان الرســمي بمختلف سلطاته ومؤسساته التي يقوم عليها نظامه التمييزي العنصري (APARTHEID) ومعتقلاته الطائفية – المذهبيّــة التي حلّت مكان الطوائف الأصليّــة... هذا الإنصياع الأعمى والذليل لمشــئية قوى الاســتعمار، الغربي– الأطلسي حصرًا، حال ويحول دون توفّر إرادة ذاتيّة للتعافي تبدأ بوضع حدّ للســلوك المنحرف على مستوى الحياة العامّة التي تعتبر من الأكثر فسادًا وتلوثًا وتلويثًا في العالم، ماليًا ومعنويًا وسياسيًا وبيئيًا.

فلا يســتغربنَّ أحدٌ، والحالة هذه، حصول ما هو حاصل في شأن التحقيقات حول تفجير مرفأ بيروت والذي أتى تتويجًا لكل الصدمات المتتالية التي يستعرضها الكاتب بذكاءٍ ودقّةٍ في ســياق تفســيره للظّروف المواكبة لنشــأة لبنان الكبير وحياته والآمه ومصرعه، ما يقود إلى كشــف الحقيقة. إذ كيف يمكن تبيان الحقيقة دون الإلمام مسبقًا بشيءٍ اسمه استراتيجيّة الصدمات التي تنفذّها الولايات المتحدة الأميركيّة في العديد من مناطق العالم والتي تســمّم حياة سكان كوكب الأرض من صغيرهم إلى كبيرهم، وتنشر المآسي حيث تتدخّل؟!....

مــن هذا المنطلق يأتي كتاب «**نهاية لبنان الكبير**» بمثابة مرجع صالح للعودة إليه في

حقبات الزمن، من الحاضر إلى المستقبل، إذ أن صيغته تكسبه هذه الفراده وتجعل منه مرجعًا ذكيًّا نظرًا لحاجة الناس إليه بين طالبي المعرفة، ولقراءة التاريخ في السياسة والعلاقات الدوليّة، والزّمن زمن التحولات الكبرى إذ إن الإمبراطورية العالميّة تتصدى بشراسة ما مثلها شراسة لمحاولات فرض التعددية الدولية عليها، أي ضرب احتكارها للقرار الدولي في ميادين الاقتصاد والطاقة والسياسة والثقافة... ومسلسل العدوان على لبنان بواسطة الصدمات، وتجويعه ومحاصرته وخنقه وسرقة مدخرات أهله وتفريغه من الكفاءات وتدمير مرافقه العامة، الواحد تلو الآخر، وصولًا إلى تدمير المرفأ... لا يمكن فهمه من دون الإلمام بالوقائع الدوليّة وتشابكاتها ناهيك عن الالتزام سلفًا وبقوّةٍ بموجب كشف الحقيقة على قاعدة الإجابة الدقيقة عن سؤال الأسئلة: «من المستفيد من الجريمة»؟؟؟... إن كشف الحقيقة وحده يعرّي المؤامرة والمتآمرين وينقذ الداخل اللّبناني الذي كانت سرقات المصارف لمدخرات وجنى حياة أهله قد رمت بهؤلاء في ما يشبه التيه... التيه...على إيقاع ضجيج وقرقعة سكاكين الغرائز الطائفية التي تقطّع، وقطّعت بالفعل، الطرقات أمام قيام ثورة اجتماعية سياسية عارمة تحطّم نظام العبودية العنصري وتسقط رؤوس كبار الفاسدين وتجرف في دربها المعتقلات الطائفية وتعيد إلى الناس كرامتهم وحقوقهم وتفتح درب الحرية والحياة أمام أجيال اللبنانيين.

لماذا إهمال اعترافات نتانياهو وترامب؟!...

إن رئيس وزراء إسرائيل في العام 2020، بنيامين نتنياهو قدم ما يمكن اعتباره سرديّة عدوان معلن عنه سلفًا وذلك باستباق التفجير بحملة إعلامية ممهِدة له مليئة بالمزاعم (مؤتمرات صحافية وصور أقمار صناعيّة لمرفأ بيروت ومزاعم وأكاذيب عن تخزين المقاومة في العنبر رقم 12 لكميات من الصواريخ التي تنتظر لحظة الإطلاق لتنهمر على الكيان الصهيوني...) ما يذكّر بالتمام والكمال بأكاذيب وزير خارجية

الولايات المتحدة كولن باول في سياق التحضير لغزو العراق حين عرض صورًا زعم أنها لمواقع أسلحة الدمار الشامل.

أمر واحد لم يبح به بنيامين الإسرائيلي مسبقاً هو تاريخ شن العدوان وساعته!...

يقع العداون، فيعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بعد ساعات قليلة أن جنرالاته (يعني بوضوح كبار القادة العسكريين للجيوش الأميركية) أخبروه «أن لبنان تعرّض لهجوم»!

ماذا نقول أيضًا عن البحرية التابعة للقوات الدولية في الجنوب اللبناني والتي حين أقرت ألمانيا إرسالها إلى مياهنا الإقليمية إثر صدور القرار 1701 (الذي أقر ترتيبات أمينة لوقف عدوان 2006) صدر عن المستشارة السيدة أنجيلا ميركل كلام في 28 أيلول 2006 نشرته «دويتش فيلي» جاء فيه أن مشاركة دولتها بـ 2400 جندي من سلاح البحرية «**يهدف إلى مراقبة السواحل اللبنانية لمنع دخول الأسلحة لمقاتلي حزب الله**»... ما يعني أن هذه البحريّة كانت مطّلعة على حركة الباخرة «روسوس» وعلى حمولتها وملكيتها، وملكية المواد التي تحملها، وكذلك حيثيات دخولها إلى مرفأ بيروت...

... هذه المعطيات الثلاثة جرى تتويجها من خلال تهرّب الدول «المعتبَرة صديقة» للنظام اللبناني، بعنصريته ومعتقلاته الطائفية - المذهبية، من تلبية الطلب اللبناني الرسمي الخجول، والخجول جداً، بتقديم ما لديها من صور للمرفأ ملتقطة من أقمارها الاصطناعية لحظة حدوث التفجير الهيروشيمي. تهرب مطابق تماماً لسابقة امتناع تلك الدول «الصديقة» عن تقديم صور الأقمار الاصطناعية للحظة تفجير 14 شباط 2005. لو قدّمت تلك الصور لما تمزق الوضع اللبناني الداخلي كما تمزّق، إذ كانت أصابع الاتهام ستتوجه مباشرة إلى الابن المدلّل للدول «الصديقة»: إسرائيل! فأدى الاغتيال الوظيفة التي من أجلها جرى تنفيذه، وهو يدخل في سياق تنفيذ

المؤامرة الكبرى التي أطلقوا عليها في العام 2011 تسمية «الربيع العربي» والتي كشف عنها بكل صراحة وجرأة ومسؤولية إنسانية أولًا الجنرال الأميركي المخضرم، ويسلي كلارك، القائد العام السابق لقوات حلف شمال الاطلسي، في روايته الشهيرة الخاصة بما اطّلع عليه خلال زيارتين لمبنى وزراة الدفاع الأميركية بعد أيام من حادثة برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك (11 أيلول 2001) إذا قال: إنه اطّلع على وثيقة **تؤكد عزم الإدارة الأميركية حجب الحقيقة وابتكار حيثيات مزورة للحادث** بقصد إلصاق التهمة بالعراق لتبرير شن حرب تدميرية شاملة عليه كمقدمة لتدمير سورية ولبنان وليبيا وتونس والسودان واليمن. وهذا ما حدث. وأول من وقع ضحية الكذب هو الشعب الأميركي نفسه.

مؤلف هذا الكتاب، الذي لا غنى عنه لمعرفة سبب وكيفية مقتل لبنان الكبير، لم يرتكب خطيئة تجاهل كل هذه المعطيات التي تشكل، مجتمعة، مصدر أو جذور الكارثة الكبرى التي حلّت بلبنان، فراح يستعرضها ويسلّط الضوء عليها بما يشكّل المادة الأساسية لأي بحث عن الحقيقة إذ أن الأزمات والكوارث تشبه الأنهر، فهي تنبع من وقائع وتسير لتنتهي في المصبّ. ولا يمكن كشف أي حقيقة حين ينحصر البحث على مستوى المصب فيما النبع يتدفق مشاكل تلو مشاكل. بمعنى آخر، أي حقيقة تلك التي ستظهر من تحويل القضية الى قضية تقصير وظيفي؟... مجرد تقصير وظيفي؟؟؟!!! وأي عدالة؟؟؟!!! التصدي لأساس الكارثة قد يوحّد اللبنانيين لأنهم جميعًا ضحايا فيما غير ذلك يتسبب بالمزيد من الشرذمة ويؤلب بعضهم على بعض تمامًا كما حدث على أثر تفجير 14 شباط 2005 والتحقيقات التي تبعته.

الحنان البارد

ولعلّ أكثر ما يلفت النظر في موضوع المطالبة بصور الأقمار الاصطناعية هو تجاهل الدول الصديقة للطلب اللبناني باستثناء فرنسا إذ طالب رئيس الجمهورية اللبنانية من

الرئيس الفرنسي شخصيًا بتسليم لبنان الصور فأتى الجواب بطيئًا، كما على ظهر جمل، حاملًا جديدًا مفاده أن القمـــر كان يأخذ قيلولة لحظة التفجير، أي كان مقفلًا. محض صدفة تتكرر كلما استوجب الأمر تغطية عدوان إسرائيلي غير عادي.

هذا بطبيعة الحال لم يمنع الرئيس الفرنسي من التصرف كوصي، بقوة التاريخ، على لبنان وعلى السياسيين اللبنانيين بموافقة مذهلة من قبل هؤلاء تصل إلى حدّ الانصياع الكامـــل عند البعض منهم مع ظهور بوادر حنـــين إلى زمن الاحتلال الفرنسي للبنان وسورية.

ولا بدّ من أن نتخذ من الحدث هذا مناســبة لفتح صفحات هذه العلاقة بين لبنان وفرنسا والتي، خلافًا للوضوح الافتراضي الذي يغلفها، هي مليئة بالزوايا والسراديب الغامضة. ولعلّ أكثر ما يثير الاستغراب على هذا الصعيد هو جهل اللبنانيين، تاريخياً، بحقيقة «السياسة المشرقية» لفرنسا. صحيح أن القواعد الشعبية في لبنان كما في فرنسا تجهل تمامًا خفايا تلك العلاقة، لكن ذلك ينســحب أيضًا على النخب في لبنان، خلافًا لما هو عليه الوضع في فرنسا.

فعلى مستوى المؤسسات السياســية، ومنها طبعًا المرجعيات الطائفية، نلاحظ من خلال البحث والتدقيق والشواهد الكثيرة أن علاقة الحب بين فرنسا وبعض اللبنانيين كانت من جانب واحد والمخدوع كان لبنان على الدوام.

ثمة محطات لا بدّ من التوقف عندها في ســياق العلاقات بين فرنســا والمشرق ثم بين فرنســا ولبنان، تظهر كلها أن الأوراق ما زالت غير مكشــوفة بين الفريقين، على الرغم من التنســيق المتواصل والمعلن بين فرنسا والســلطنة العثمانيّة منذ الامتيازات التي أعطاها سليمان القانوني إلى «ولدنا فرنسيس أفندي» (المقصود هنا الملك الفرنسي فرانسوا الأول) في العقد الثالث من القرن السادس عشر.

من الضروري هنا التنبيه إلى كون فرنســا قد اســتظلّت بنظام الامتيازات المتتالية،

خصوصًا في القرن الســابع عشر، لإدخال طلائع مــا يمكن وصفه بـ «أفواج الحرب الناعمة» وهي ثلاث إرســاليات كاثوليكية (اليسوعيّة والكبوشيّة والكرمليّة) دورها اســتقطاب الناس، وخصوصــاً ضرب الإكليروس الأرثوذكــسي الممثل بالطوائف الشرقية حسب الطقوس الكلدانية واليعقوبية واليونانية والسريانيّة والأرمنيّة بهدف ربطها بالكنيســة الكاثوليكية، إذ، في ذلك الوقت، كان الموارنة دون سواهم مرتبطين بالكرسي الرســولي. وأمّا المتمردين منهم، فكان قناصل فرنســا في حلب يســتقوون عليهم بالعثمانيين لمعاقبة هؤلاء «الكهنة الســوريين» بقسوة لا حدود لها تصل إلى حد التعذيب حتى الموت. ولقد اشــتهر في هذا المضمار القنصل والأسقف فرنسوا بيكيه (1652–1661) ثــمّ القنصل الفارس لوران دارفيــو (1679–1685) وغيرهما. لذا كان السريان يرتابون من كهنة الإرســاليات ويعتبرونهم مجرد «جواســيس» وأعداء لأصحــاب البلاد. ولقد نتج عــن تلك «الحملات الصّليبيّة الســلميّة»، كما وصفها الكهنة الكبوشــيّون، أن تراجع عدد المســيحيين في ســورية من حوالي 45 بالمئة من مجموع عدد السكان إلى ما دون نصف هذا العدد وذلك كنتيجة لعامل الهجرة الناجم عن الانجــذاب إلى الكاثوليكية. يا لها من عيّنة صارخة عن المآسي التي تســبّبت بها التدخلات الغربية بحقّ «المسيحيين المشرقيين».

وفي القرن التاســع عشر أوشكت شركة المستثمر والصحافي الفرنسي، لويّ دو بوديكوور، أن تقضي على الوجود المســيحي في لبنان. لقد أنشئت هذه الشركة في العام 1848 خصيصًا لنقل الموارنة من جبل لبنان إلى الجزائر ليكونوا سندًا للجيش الفرنسي هناك وجواســيس على أهل البلاد الأصليين. ومن الذين ســاندوا هذا المشروع، الفظيع بخطورته، الأديب الشاعر لامارتين الذي كان وزيرًا للخارجيّة. ومن حســن الحظ أن هذا المشروع قد توقّف نتيجة للخلاف الذي نشأ بين وزارتي الدفاع والخارجيّة في فرنســا، بخصوص الطريقة المثلى للاستفادة من موارنة لبنان فاســتقرّ الرأي على التخلّي عن المشروع برمته والإبقاء عليهم في أرضهم اللبنانية

حيث «**سيضمنون لنا التدخل السهل والهيمنة التي يقبلها الجميع في تسوية المسائل السورية...**» كما جاء في رسالة وزير الحربيّة الفرنسي إلى زميله وزير الخارجية بتاريخ 12 كانون الأول 1846. والجدير بالذكر أن هذه الرسالة تضمّنت حقيقة النظرة الفرنسية الرسميّة للموارنة وذلك لاستخدام وزير الحربيّة عبارات نابية خصوصًا حين كان يتحدّث عن الإكليروس.

عذاب البطريرك الحويك مع «الاحتلال» الفرنسي

وفي سياق الغموض الذي يغلّف العلاقات بين فرنسا وعشّاقها من اللّبنانيّين تظهر إلى الواجهة ملفات حقبة الانتداب.

لقد رسم خارطة «لبنان الكبير» البارون روبير دو كيه دو سانتيمور أمين السرّ العام للمفوضيّة السامية الفرنسيّة، تحت إمرة الجنرال غورو. خارطة جميلة، ذات شخصيّة، مميزة، كأن مقصّ مصمّم أزياء بارع قد فصّلها. ففي تقرير سريّ بعنوان «**المعمعة السورية**»، لكاتبه بيار بوناردي، زميل البارون، وصفٌ للإنجاز الذي حققه الأخير بأنه في الواقع رسم حدود كيان معدّ سلفًا للانفجار وذلك بافتعاله لاشتباك ما بين الجغرافيا والمعطى الطائفي - السكاني. فهو، كما يقول عنه بوناردي «يتمتّع بذكاء الدهاة ويميل إلى إجراء اختبارات على التجمعات البشرية لدراسة ردود أفعالها»، بمعنى آخر، لقد جعل هذا البارون من اللبنانيين ما يشبه «الكوباي»، المخلوقات التي تجري عليها اختبارات. وبعد أن أنجز البارون تحفته الفنية - السياسية، زاره وفد من وجهاء العاصمة وأبلغوه بقرارهم إطلاق اسمه على شارع كبير من شوارع العاصمة. فنظر إليهم نظرة المستعمر المستكبر المستخف بعقولهم وأجاب:

«ماذا؟!... أتريدون حقًّا إطلاق اسمي على شارع؟؟؟...!!!... من الأولى بكم أن تطلقوا اسمي على زقاق مسدود!»... لقد تأكد البارون أن اللبنانيين لم يستوعبوا أبعاد عمله.

البطريرك الياس الحويك، وهو الرجل الصادق مع نفسه والصادق مع الذين يتعاطى معهم، سواء أكانوا من الأصدقاء أو من غير الأصدقاء، والذي لا يمكن لأحد أن يزايد عليه بمحبة فرنسا وحرصه على التلازم الكامل بينها وبين لبنان، كان يشكك بصدق البارون روبير دوكيه دو سانتيمور. كان البطريرك يرصد بدقة حركة الفرنسيين، وما يمكن أن يحصل عليه من معلومات عن اتصالات يجرونها في المحيط السوري بغية إعادة النظر بخارطة البارون. كان يخشى من احتمال أن تعيد فرنسا طرابلس وسهل البقاع إلى دمشق. باختصار، إن رسائل البطريرك إلى المفوضية السامية وإلى وزارة الخارجية الفرنسية ورئاسة الحكومة كانت تتسم بالصراحة المطلقة، الصراحة الجامحة، وكلها شكوك وانتقاد وغضب وخيبات أمل وعدم اطمئنان على الإطلاق. حتى أنه جمع في 18 نيسان 1927 طاقم المفوضية السامية بأكمله، على مائدته، بمناسبة استقباله في بكركي لقيادة الأسطول الفرنسي الزائر، فأطلق العنان لقريحته في خطاب لم يترك فيه «سترًا تحت غطاء»، كما يقول المثل العامي، جاء فيه على سبيل المثال وليس الحصر: «ما زلت أثق بفرنسا ولكن، وعلى الرغم من تقدمي في السن، فإنني أفكر جديًا بالسفر إلى باريس لأنني لا أجد هنا من يفهمني بين ممثلي فرنسا... ولا أعتقد أن ممثلي فرنسا الحاليين الموجودين بيننا يدرون ماذا يفعلون...» ويذهب البطريرك أبعد من ذلك إلى حدّ اتهام «الاحتلال» الفرنسي بالتسبب بمشاكل الموارنة مع جيرانهم فيقول كلامًا للتاريخ:

«نحن المسيحيون نحبّ جيراننا، فلم يكن بيننا وبينهم أي ضغائن أو مشاكل عدا عن التوترات والأحابيل الأجنبية. فكيف استاء وضعنا معهم إلى هذا المستوى من السوء خلال احتلالكم؟»

هذه الفقرة من الخطاب يفترض بها أن تكون حاضرة في أذهان جميع اللبنانيين، خصوصًا أؤلئك الذين يؤمنون بقوى الاستعمار الغربي التي لا تريد للبنان الخير على الإطلاق. لو عاد البطريرك الصادق الطيب النزيه إلى الحياة اليوم ماذا سيكون موقفه؟!

عند حاييم وايزمان كلمة سر الانتداب الفرنسي

في رسالته الشهيرة إلى رئيس الحكومة الفرنسية ريمون بوانكاريه، نسف البطريرك الحويك جسر الثقة مع تركيبة الإدارة المنتدِبة، أو بالأحرى مع إدارة «الاحتلال»، من أساسها. وكذلك موضوع بقاء الكيان وفعالية الدستور. سمّى الحويك الجميع بأسمائهم، وخصّ بالذكر أبا الدستور هنري دوجوفنيل «**الذي غادر (لبنان) تاركاً لبلادنا ولنا بشكل خاص خيبة ما مثلها خيبة نظرًا للآمال التي كنّا قد وضعناها في شخصه وفي الانتداب...**».

إن الدراسة المعمّقة لمسار حقبة الانتداب وسلوك كبار المسؤولين فيه، توحي بما لا يقبل الشك أن سلطات الاحتلال لم تَصدُق مع أحد بما في ذلك مع البطريرك الحويك الذي تصدّر حملة المطالبة بقيام «لبنان الكبير». ولكنّ، ما سرّ طرح سلطات الانتداب لمشروع الوحدة مع سورية بين الحين والآخر بما في ذلك من قبل الجنرال غورو نفسه الذي أسبغ عليه البطريرك صفة أبوة الكيان والاستقلال؟

من المؤكد أن هذا الطرح لم يأتِ من منطلق حرص الانتداب على الوحدة السورية في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون يمزّقون سورية إلى دويلات إحداها دولة لبنان الكبير، وذلك حسب توصيف بيار بوناردي، سالف الذكر، رجل الثقة عند غورو، وزميل البارون واضع جغرافية الكيان... ولو عدنا إلى مراسلات دوجوفنيل مع وزير الخارجية الفرنسي لاكتشفنا أن فكرة بقاء الكيان غير ثابتة على الإطلاق عند الفرنسيين. ثمة رسالة من هذا النوع موجهة إلى أريستيد بريان بصفته يتولى شخصيًا رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية (تاريخ 9 كانون الثاني 1926) تظهر صورة بانورامية لطبيعة النظرة إلى بلادنا، وكيف يفكّر المستعمرون.

يقول هنري دوجوفنيل: «إن المهم بقاء **لبنان قاعدة فرنسية**» والسيطرة على الشاطئ، وما همّنا ما قد يحدث في الداخل. فإذا كشفنا عن نوايانا بتمزيق سورية قد

يحدث العكس فتتوحّد. لذا علينا أن نتظاهر بالرغبة في رؤية سورية موحدّه فيما نحن نعمــل على تمزيقها». لكنه يبدي عدم يقينه في قدرة فرنســا على الاحتفاظ بالانتداب فيقول: «إن بعض أصدقائنا لا يجرؤون على التظاهر بالوفاء لنا خوفًا من أن يتعرضوا للعقاب يوم رحيلنا الذي قد يكون قريبًا».

هذا التناقض في الطروحات ليس بريئًا على الإطلاق إذ ثمة مشروع آخر للاستعمار كان طي الكتمان، وهو المشروع الــذي طرحه هنري دوجوفنل على حاييم وايزمن في بيروت. هذا المــشروع يقضي بانخراط الحركة الصهيونيــة في مخطط فرنسي عملاق، مستوحى من وعد بلفور، يقضي بتهويد الأراضي السورية، بإشراف ومساعدة وحماية فرنسية، بشكل موازٍ لتهويد الأراضي الفلسطينية بإِشراف ومساعدة وحماية بريطانية، وذلك بنشر مســتعمرات يهودية على طول خط نهر الفرات. ثــم يقوم خط آخر من المستعمرات في اتجاه الغرب لغاية شمال حماه، فيتجه جنوبًا إلى حدود حمص، ويذهب شرقًا في اتجاه غوطة دمشــق ثم البادية فتدمر وصولًا إلى الحدود العراقية. لكن حاييم وايزمان رفض المشروع ليس تعففا وإنما لعدم قدرة الحركة الصهيونية على القيام بتلك المغامرة في محاولة لتنفيذه فيما هي غارقة في ورشة تهويد فلسطين؟؟؟...

لقد عرض المفوض السامي الفرنسي على وايزمان المشروع مع الخرائط الملازمة له لكــن ذلك كان يتخطى قدرة الحركة الصهيونية على التنفيذ في ذلك الوقت. فكان أن أشرف على وضع الدســتور اللبناني زراعًا فيه لغم المادة 95 الطائفية، وهي المسؤولة مباشرة عن كافة مآسينا منذ 1926 ولغاية يومنا هذا... والآتي قد يكون أعظم.

ولايــة دوجوفنل كانت قصيرة جــداً، بدأت في العاشر مــن تشرين الثاني 1925 وانتهــت بمغادرته لبنان فجأة في 23 حزيران 1926، أي ســبعة أشــهر و13 يوماً. لم ينجــح في الجزء الأول من مهمته السرية لكنه حقــق نجاحًا مذهلًا (من وجهة النظر الاستعمارية) على صعيد إغراق لبنان في الأزمات الغرائزية المستدامة.

ولقد اســتفاد البريطانيون من هذه التجربة الرائدة في **تلغيم دساتير الدول الناشئة** وطبّقوها في دســتور قبرص، من خلال اتفاقيات زوريخ ولندن 1959–1960 التي حصلت بين الطائفتين القبرصية – اليونانية والقبرصية – التركية بمشاركة من دولتي اليونان وتركيا وبرئاســة بريطانيا الدولة التــي تحتل قبرص. وصارت الدول الثلاث هذه صاحبة «الضمانة» لاســتقلال الجزيرة. يومها ســاهم المفوض السامي البريطاني السير هيو فوت في صياغة الدســتور، الملغّم طائفياً. توقف العمل بالدستور في العام 1963 من خلال توقّف الجانب القبرصي – التركي عن المشــاركة في أعمال الســلطة التنفيذية ما أوقع الجزيرة في «المأزق الدستوري». ما أدى في العام 1974 إلى الاجتياح التركي لشمال الجزيرة، فكان التقسيم وســقطت «الضمانة»علماً أن الدول «الضامنة» الثلاث أعضاء في حلف شــمال الأطلسي!!!... فعلًا إن الضمانــات الدولية لا تلزم سوى من يصدّقها.

ونظرًا لبراعة الســير هيو فوت في ترتيب مأســاة قــبرص أعطي شرف الترفع إلى رتبة لورد حاملًا اســم اللورد كارادون، وجرى تعيينــه مندوبًا لبريطانيا العظمى في الأمم المتحدة. أثناء ولايته نشبت حرب 1967 ولعب اللورد كارادون دوراً حاسمًا في تلغيم قرار وقف إطلاق النار الشهير (242) من خلال تعمد التلاعب في الترجمة بين النصين الإنكليزي والفرنسي في الفقرة المتعلقة بالإنســحاب الأسرائيلي: الإنسحاب من «الأراضي» حســب النص الفرنسي، الانســحاب من «أراضي» حســب النص الإنكليزي مما أحدث خراباً فظيعاً ما زالت المنطقة تتخبط تحت ركامه. والآتي أعظم.

ونظرًا لكون مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة، الســير جرمي غرينستوك، هو من تلامذة اللورد كارادون البارع، جرى استدعاؤه على جناح السرعة عام 2005 عند وضع دســتور جديد للعراق المنكوب بالعدوان الأنكلو ساكســوني. أتى غرينستوك وقام بتلغيم الدســتور وفق المنهج الذي أرســاه كارادون والمستوحى من دوجوفنل العميل الصهيوني النشيط.

أو نسأل بعد كيف قُتِل «لبنان الكبير»؟؟؟

في صيــف 2021 صدر عن لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشــيوخ الفرنسي بيان جاء فيه: «للأسف، إن لبنان الذي نعرفه لم يعد موجودًا.. إن فرنسا التي سبق أن شاركت في تكوين لبنان يجب أن تشارك في ولادة لبنان الجديد...».

كم من دوجوفنل يريد أن يتلاعب بالمصير اللبناني من جديد؟!...

لذلك يكون كتاب انطوان فرنســيس «نهاية لبنان الكبــير» قد أدى خدمة عظيمة لذاكرة لبنان الوطن بحيث لا تنطلي على أهله اكاذيب الدول وجرائمها المنظمة، وكي لا يســجل التاريخ للاجيال الناشــئة أن الوطن اللبناني يمكن أن يصبح بلا قيمة ولا وزن نتيجة للغباء المعتّق المســتشري والناجم عن إدمان لعبة الموت، لعبة الاســتثمار بالعصبيات الطائفية المذهبية وأناشيد معتقلاتها على إيقاع الغرائز البدائية.

يحضّنا الكتاب على التصرف بمسؤولية في موضوع فظيع مرعب رهيب كموضوع التفجير الهيروشيمي في المرفأ، والاقتداء بالجدية التي ميّزت اليابانيين لتجاوز تداعيات هيروشــيما وناكازاكي. حرام أن لا يتعلم القيّمون على ملف الكارثة العظمى من هذا الكتاب الذي، كما سبق وأشرنا، يذكرنا بتحقيقات الكاتب الكبير دايفد يالوب، هذا إذا كنا نريد فعلا كشف الحقيقة أمام الأجيال اللبنانية الناشئة وأمام التاريخ.

الأمثولــة من كل ذلك هي أن الاتكال على الأجنبي، خصوصًا على المســتعمرين الذين عانينا ونعاني منهم الأمرين، لا يجدي نفعًا بل يطيل من معاناتنا وعذاباتنا ويلغينا من الوجود. وحدها الوحدة الداخلية تنقذ لبنان. لا خير يرجى من الاســتعمار. وما حدث مع البطريرك الطيب الياس الحويك يجب أن يكون عبرة لمن يعتبر.

من بيكيه إلى بيكو... مع أسوأ تمنيات الأم الحنون.

الفصل الأول

صَدْمات هزّت العالم

I

جُذور عقيدة الصَدْمة

استوحت د. نعومي كلاين عقيدة «الصَدْمة الاقتصاديّة» من نظريّة «الصَدْمة الكهربائة» للعلاج النفسي التي طوّرها الطبيب الكندي «**دونالد أيوين كامرون**» في أواسط القرن العشرين.

في خمسينيات القرن العشرين، ابتكر الطبيب الكندي، **دونالد هيب Dr. Donald Hebb** طريقة غير مألوفة لمعالجة المرضى أساسها «**تعطيل الحواس**».

بهدف إعادة تأهيل المريض عقليًا، كان هذا الطبيب يعطّل حواسه الخمس من خلال تجارب مؤلمة أهمها الصَدْمات الكهربائية، والعزل، والحقن الكيماوية، وغيرها من الوسائل غير الإنسانية التي مُنِعت في حقبة لاحقة.

في البداية كان **د. هيب** يجري تجارب «تعطيل الحواس» على المرضى بعد أخذ موافقتهم، ثم راح يطبّق أسلوبه الجديد من دون استشارتهم. لكنه عندما اكتشف أن تجاربه تترك آثارًا سلبيّة على صِحّة المرضى الذين عانوا، بسبب تجاربه، من اضطرابات جسديّة، وعوارض غثيان، وآلام مبرحة، وفقدان الذاكرة... توقّف عن إجرائها، وقال: «لم يكن لدي فكرة أبدًا أني سوف ابتكر سلاحًا شريرًا ورهيبًا كهذا».

توقّف الدكتور الكندي عن علاج «تعطيل الحواس» لِما يتسبّب به من ألم للمريض، لكن أحد تلاميذه، الدكتور **أيوين كامرون**، واصل التجارب رغم خطورتها، لا بل طوّر أسلوب أستاذه، كيف؟

اكتشف د. كاميرون أن الإنسان يُحافظ على إدراكه من خلال وسيلتين: الذاكرة، والحواس. **الذاكرة**: تحفظ جميع أحداث الماضي منذ الولادة، **والحواس**: تزوّد العقل البشري ببيانات حسيّة متواصلة، فاعتبر أنه لا بد من إعادة عقل المريض إلى الفراغ

الكامل كحالة أساسية ضروريّة قبل علاج أي خلل نفسي، فقرّر إلغاء الوسيلتين اللتين تُشكّلان الإدراك عند الإنسان.

عمد إلى محو ذاكرة المرضى بواسطة الصَدْمات الكهربائية وأدوية الأعصاب الكيماوية، وعزل المرضى عزلا تامًا عن العالم ليمنع وُصول البيانات الحسيّة إلى عقولهم.

كان هدف د. كامرون من خلال تلك التجارب أن يُعالج مرضاه ليعودوا إلى الحياة الطبيعيّة، ولم يكن يعلم أنه ابتكر أسلوباً شيطانيًا يُمكن استخدامه لتدمير الإنسان والمجتمع.

من المصحّات إلى المخابرات

أول من استغلّ تجارب د. كامرون كانت الـ «**CIA**».

بدأت وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة تُخضِع المُعتقلين الخطيرين للصَدْمات الكهربائية لإجبارهم على الاعتراف بجرائمهم، أو على التخلّي عن معتقداتهم، وإرغامهم على التعاون معها والاستسلام لإرادتها استسلاماً مطلقًا. واعتمدت أجهزة المخابرات «**أسلوب الصَدْمة**» لِكسر أرادة المساجين وتطويعهم في كثير من دول العالم. فبعد عزل المُعتقَل في زَنزانة مُعتمِة لفترة طويلة، كان المحقّقون يَستخدمون الضرب، والصعق الكهربائي، وشتى أنواع التعذيب والممارسات الوحشيّة لكي ينتزعوا اعترافه.

وكما مارست الـ CIA والأجهزة الأمنيّة في العالم، أسلوب الصَدْمة لتطويع الأفراد وكسر صمود العُملاء الأعدّاء، استخدمت «**النيوليبيرالية**» الصَدْمات الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعية لتدمير المجتمعات والشعوب، واستغلّت «**الرأسماليّة المتوحّشة**» الكوارث الاجتماعية لتجني أرباحًا ماليّة واقتصاديّة فاقت كل خيال، وحقّقت من خلال «**استراتيجيّة الكوارث**» أهدافًا سياسيّة وعسكريّة في مختلف أرجاء العالم.

وهذا ما حصل في لبنان خلال السنوات الأخيرة حيث كنا ننتقل من كارثة إلى كارثة، حتى بات الوطن خزان كوارث في خدمة «الليبيرالية المتوحّشة».

II
رأسماليّة الكوارث

يُعتبر عالِم الاقتصاد الأميركي **ميلتون فريدمان**، الذي نال جائزة نوبل عام 1976، رائد المدرسة «**النيوليبيرالية**» في العصر الحديث. انطلقت هذه المدرسة، التي تحكُم الاقتصاد العالمي المعاصر وتعتمد على مبدأ «**عقيدة الصَدْمة**»، من «**مدرسة صِبية شيكاغو**» CHICAGO BOYS، وهي مدرسة اقتصادية ليبيرالية قائمة منذ القرن التاسع عشر، ترفض تدخُّل الدولة في قطاعات الإنتاج، وتؤمن بالحريّة المطلقة في الأسواق الاقتصاديّة، وتدعو إلى الخصخصة، وتحرير التجارة، وخفض الإنفاق العام للدولة.

يقول ميلتون فريدمان: «**وحدها الأزمات، حقيقية كانت أم وهمية ومفتعلة، تُنتِج تغييرًا فعليًّا**». ويدعو فريدمان الرأسماليين إلى التحرّك بسرعة خلال حصول الأزمات، لإحداث التغيير قبل أن يَستعيد المجتمع وعيه من الصَدْمة، ويَنصح بضرورة «**الضرب بقوّة لتحقيق التغيير الشامل دُفعة واحدة**».

تُعتَبر نعومي كلاين من أبرز الرموز الفكريّة لحركة عالمية مناهِضة لنظام العولمة النيوليبرالية التي انطلقت في أواخر تسعينيات القرن العشرين. واستنادًا إلى نظريّة فريدمان، التي تدعو أصحاب الثروات الضخمة إلى استغلال الأزمات والكوارث، تؤكد كلاين «أن أساليب ووسائل ونتائج **عقيدة الصَدْمة كارثية على الدول والشعوب** لأنها تقود إلى الكساد، والبِطالة، وتفاقُم الفقر، ونهب الشركات الخاصّة للمال العام. ولأنها تعتمد على الاضطرابات السياسيّة، والكوارث الطبيعية، والذرائع القسريّة، لفرض ما تريده من «إصلاحات» تخدم السوق الحرة النيوليبيرلية. هذه «الإصلاحات» تكون دائمًا مرفوضة شعبيًا، ولا يمكن إقرارها في الأزمنة العادية».

تستغلّ «رأسماليّة الكوارث» الأزمات لتفرض الحلول التي تناسب جشعها اللامحدود، وتأتي حلولها على حساب الطبقات الشعبيّة الأكثر فقرًا في الدول المنكوبة، فتعمِّق الفوارق الاجتماعيّة الموجودة داخل الدولة الواقعة في أزمة، وتزيد من ثراء النُخب، وتُفقِر جميع الآخرين.

في لقاء إعلامي عام 2020 شرحت نعومي كلاين كيف تؤمِّن «**صَدْمة كورونا**» الطريق لسلسلة الأحداث كما وصفتها في كتابها «عقيدة الصَدْمة»، وكيف يَخدم هذا الوباء العالمي الفتّاك «**رأسماليّة الكوارث**» فقالت:

«في زمن الأزمات يهتمّ الناس بالأولويات المُرتبطة بضمان شروط البقاء، ويميلون إلى منح ثقة زائدة لأهل السُلطة. والاستفادة من الكوارث والحروب ليست بالأمر الجديد، لكنها شهدت تطورًا نوعيًّا في ظلّ إدارة بوش الابن بعد عمليّات 11 أيلول 2001، عندما أعلنت الأخيرة عن قيام «**حالة أزمة أمنيّة دائمة في الولايات المتحدة**».

وبسبب حالة «الأزمة الدائمة» منح الكونغرس صلاحيّات مُطلقة للرئيس بوش من خلال إصداره قانون Patriotic Act «**القانون الوطني**»، الذي سمح للرئيس بأن يتّخذ قرارات بالغة الخطورة، على الصعيدين الوطني والدولي، من دون مُحاسبة ولا مُراقبة من أحد. وتجسّدت «السُلطة المطلقة» للرئيس في الداخل من خلال قيام «**جهاز أمن قومي**» خاص يحقّ له أن يَعتقل من يشاء بحجّة الحفاظ على أمن الدولة، مُتخطّيًا الحقوق الدستورية للمواطنين. وعلى المستوى الخارجي مارس الرئيس سُلطته من خلال غزو واحتلال العراق وأفغانستان».

تضيف كامبل: «**الصَدْمة اليوم هي فيروس كورونا**. ويجري التعامُل مع تفشّي الوباء بطريقة تُضاعف من إرباك الناس، وتَحدّ من حماية المواطنين. لا أعتقد أننا أمام مؤامرة بل أمام طريقة ترامب والحكومة الأميركية الخاطئة تمامًا في معالجة الأزمة. لم يتعامل ترامب مع الأزمة على أنها كارثة **صِحّة عامة** ولكن أزمة مُخطّطات مُستقبلية.

اعتبرها مُجرّد عقبة محتملة تحول دون إعادة انتخابه رئيسًا. وتلك أسوأ السيناريوهات، نظرًا لأنها تأتي في سياق عدم امتلاك الولايات المتحدة لمشروع وطني للرعاية الصحيّة، ولأن الضمانات المقدّمة للعُمّال في أمـيركا مُذرية. لقد ضاعفت هذه الظروف من أثر الصَدْمة التي يتمّ اسـتغلالها لإنقاذ الصناعات المُتعثّرة، والتي كان لها دور مركزي في إنتاج الأزمات الخطيرة التي نشـهدها، كالأزمة البيئية، وأبرزهـا صناعة الطائرات والنفط والغاز والسفن السياحية».

التغيير بعد الصَدْمة

بعد «**صَدْمة تفكّك الاتّحاد السـوفياتي**» في أيلول 1991، التي تبعها سقوط جِدار برلين في تشرين الثاني من تلك السنة، حرّكت الولايات المتحدة مجموعة **ثورات ناعمة** في أوروبا خلال تسعينات القرن العشرين.

بفضل تلك **الثورات المُنظّمـة**، ظهرت في أوروبا مجموعة جديدة من الدول تدور في الفلك الأميركي، واعترفت الأُمم المتّحـدة بتلك الدول كما اعترفت عصبة الأُمم بالدول التي نشـأت بعد الحـرب العالميّة الأولى إثر تفـكُّك الإمبرطوريّتين العُثمانيّة والبروسية المجرية.

قامت **الثورة المُخمليّة** في تشيكوسـلوفاكيا فسقط الحكم الشيوعي، ثم انقسمت تشيكوسلوفكيا إلى دولتين: جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا.

وقعـت **حروب أهلية في يوغوسـلافيا** التي تفكّكت إلى سـبع دول فوُلدت على أنقاضها: كرواتيا، وسـلوفينيا، ومقدونيا، والبوسـنة والهرسـك، وصربيا، والجبل الأسود، وكوسوفو، وجميع هذه الدول تدور في الفلك الأميركي.

وقامت **الثورة البُرتقاليـة** في أوكرانيا التي دفعتها الولايـات المتحدة إلى مواجهة روسيا بعد سنوات قليلة.

وقامت **الثورة الورديّة في** جورجيا، و**ثورة الغردينيا في** كرغيزيا، و**ثورة البلدوزر في** صِربيا، بعد **ثورة الغناء في** دول البلطيق، أستونيا لاتفيا وليتوانيا، وجميعها تحرّرت من الاتّحاد السوفياتي عام 1991.

في السنة الأولى لولادة القرن الحادي والعشرين حصلت «**صَدْمة 11 أيلول 2001**» التي بدّلت سياسات الولايات المتحدة الأميركية الداخليّة والخارجيّة. صنعت تلك «الصَدْمة» حروبًا عالميّة، ودمّرت دولًا في الشرق الأوسط وآسيا، وخلقت ثورات ملوّنة في العالم، وأسقطت أنظمة في إفريقيا وأميركا الجنوبية، وزرعت الفوضى والفَقر بين شعوب الأرض لسنوات طويلة. بعد عقدين من الزمن كان لا بدّ من حصول صَدْمة عالميّة جديدة فكانت صَدْمة كورونا.

ـ بعد أحداث أيلول 2001 أصدرت الولايات المتحدة مجموعة قوانين تتناقض جَذريًا مع مبادئ الحريّة التي قامت عليها الولايات المتحدة منذ توحّد الشمال والجنوب بعد الثورة الكبرى التي أعلن الرئيس أبراهام لينكولن على أثرها إنهاء العبوديّة في كانون الثاني عام 1863.

نتيجة أحداث 2001 أصدر الكونغرس الأميركي «**القانون الوطني**» «Patriotic Act» وتحت شعار: «**الحِفاظ على الأمن القومي والمصلحة العليا للبلاد**» منح هذا القانون الرئيس الأميركي سُلطة مُطلقة لم يملكها أي طاغية في التاريخ... لا نابوليون ولا ستالين ولا أدولف هتلر. بموجب هذا القانون بات باستطاعة السُلطات الأميركية اعتقال أي مواطن وسَوقه إلى مكان مجهول بلا إذن قضائي، متخطيّة بذلك أبسط حقوقه الدستوريّة... بموجب هذا القانون بات الرئيس الأميركي قادرًا على اتخاذ قرارات بحقّ دول، وشركات، وأفراد، غير أميركيين، ولا يعيشون في الولايات المتحدة، وإصدار أوامر مباشرة بِتصفيتهم جسديًا... كما حصل لزعيم القاعدة أُسامة بن لادن، وقائد الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني... وغيرهم؟؟؟

ولم يعترض أحد في الولايات المتحدة، بلد الحريّات، على صدور قانون يتناقض مع مبدأ الحريّة الذي يقوم عليه الدستور الأميركي، ولم ينتفِض أحد بوجه «الإجراءات الديكتاتوريّة» لأن الشعب كان تحت تأثير الصَدْمة.

أولى نتائج صَدْمة 11 أيلول 2001 كانت غزو الولايات المتحدة لأفغانستان بعد أقلّ من شهر على الحدث في 7 تشرين الأول، بحجّة أن أُسامه بن لادن، المسؤول عن الحدث الدموي المرعب، كان يعيش هناك حيث يموّل المنظّمة الإسلامية المتطرّفة «طالبان».

– وكانت صَدْمة 11 أيلول 2001 الغطاء الذي استخدمته الولايات المتحدة لغزو العراق، ولتأجيج الثورات الشعبيّة المُفبركة في غير مكان من العالم، فسقطت أنظمة كثيرة في وسط أوروبا، والعالم العربي، وأميركا اللاتينية، كان أولها دعم انقلاب عسكري على الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز في 11 نيسان 2002. ثم حصلت حركات انقلابيّة في كل من بوليفيا، البرازيل، الأرجنتين، كوبا، السلفادور، الدومينيكان، غوتيمالا، غينيا، الهندوراس، باناما، والمكسيك.

– أرادوا تدمير العراق، بلد الثروة النفطية الهائلة، تدميرًا كاملاً ومَحوه من الذاكرة عن طريق إلغاء القطاع العام، ومنح الحريّة المُطلقة للشركات الخاصّة. كانوا يتوقعون أن يتمّ بيع البلد بالمزاد العلني بينما العراقيون لا يزالون تحت تأثير صَدْمة الغزو والدمار.

– صَدْمة اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في 14 شباط 2005 حرّكت الشارع في 14 آذار 2005 وقادت إلى خروج الجيش السوري من لبنان بعد أيّام معدودة.

– صَدْمة انقطاع الكهرباء، والبنزين، والمازوت، والدواء... وغيرها من السلع الأساسيّة لحياة اللبنانيين، أدت الى رفع دعم الدولة عن هذه السلع، وانسحابها من تمويل المؤسسات المُنتجة كالكهرباء، والمياه، والنقل العام، والقطاع الصحيّ، والاتصالات، لمصلحة القطاع الخاص. وهذا كان مطلب صندوق النقد الدولي الذي قُوبِل بالرفض طوال سنوات، لكنه يتحقّق بفعل صَدْمة «الانهيار الشامل».

III

«الفوضى الخلّاقة» creative chaos

سلسلة الأزمات السياسيّة، والمعيشية، والحياتية، والاجتماعية، و.... التي حصلت في لبنان عام 2021 لم تكن فريدة من نوعها في العالم، ولا اقتصر هذا النوع من الضغط الخانِق على بلادنا فقط. إنه نموذج للحرب الصامتة التي تدور منذ عقود في دول كثيرة ضربتها لعنة **رأسماليّة الكوارث**.

نتيجة «صَدْمة 11 أيلول» ظهرت فلسفة سياسيّة جديدة طبقتها الولايات المتحدة في العالم هي نظريّة «**الفوضى الخلّاقة**» «creative chaos» التي كشفتها الوزيرة **كوندوليزا رايس** لأول مرة في نيسان 2005 على أثر احتلال العراق. كانت وزيرة الخارجيّة الأميركية تحاول أن تُبرّر جرائم **فرق الموت** التابعة لشركة «بلاك ووتر»، التي ارتكبت سلسلة مجازر مروّعة في بلاد الرافدين. يومها أدركنا أن نظريّة «الفوضى الخلّاقة» باتت استراتيجية عمل أميركية للسيطرة على الدول، وطوال عقدين من الزمن طبّقت الولايات المتحدة هذه الاستراتيجية في مختلف أرجاء العالم.

– عام 2004 بعد **موجة تسونامي** التي ضربت المحيط الهندي استغلّت الشركات العالميّة الكبرى الكارثة، على حساب السكان الفقراء. فبعد أن قامت إندونيسيا بتنظيف شواطئ الجزر من أكواخ الصيّادين الفقراء، سمحت لتلك الشركات ببناء المشاريع السياحيّة الضخمة وتهجير سُكّان الجُزر الأصليين.

– بعد إعصار كاترينا في أيلول 2005 الذي بلغت أضراره مئة مليار دولار، اتخذت الإدارة الأميركية قرارات ضِدّ مصلحة المنكوبين بدل مساعدتهم. في كتابها «عقيدة الصَدْمة»، ذكرت نعومي كلاين كيف وُضِعت هذه السياسة موضع التنفيذ بعد الإعصار. فقد تقدمت مراكز الدراسات في واشنطن، مثل مؤسسة «هريتيج» «Heritage»، ببرامج

حلول لمفاعيل الإعصار لا تتعارض مع «نظام الليبيرالية»، وتشكّلت على الأثر خليّة أزمة عُرفت باسم «**مجموعة كاترينا**». الشخص الذي ترأس تلك المجموعة كان اسمه مايك بنس، الذي أصبح نائب الرئيس الأميركي دونالد ترامب بعد عشر سنوات.

في عام 2006، طالبت إدارة بوش بِتخصيص مبلغ 105 مليار دولار أميركي لعمليّات إعادة إعمار المنطقة المنكوبة وإصلاح البنى التحتية، مما يجعلها أكثر الكوارث الطبيعية تكلِفة في تاريخ الولايات المتحدة، إضافة إلى الأضرار التي لحقت بالاقتصاد نتيجة انقطاع إمدادات البترول وتوقُّف تصدير إنتاج القطن. وقد قدّرت دراسة أجراها العالمان الاقتصاديّان مارك بورتون ومايكل جاي هيكس، إجمالي التأثير الاقتصادي على لويزيانا والميسيسيبي بخسائر تجاوزت **150 مليار دولار أميركي**.

لقد شرّدت هذه الكارثة مئات آلاف الأشخاص من سُكّان جنوب لويزيانا والميسيسيبي، ومعظم سُكّان نيو أورلينز، الذين أصبحوا عاطلين عن العمل. ولم تُصرَف رواتب المتضرّرين، ولم تمنحهم الحكومة أي تعويضات، ولم تُنفق الحكومات المحليّة أي أموال، ولم تَفرِض أي ضرائب وطنيّة لمعالجة الكارثة. فقبل هبوب العاصفة، كانت المِنطقة من أفقر الولايات في أميركا كما كانت واحدة من المناطق التي شهِدت أعلى معدّلات البطالة. علاوةً على ذلك، رفض رئيس اللجنة القضائيّة في مجلس النواب، السماح لضحايا الإعصار بالاستفادة من أي استثناء وارد في قانون إصلاح الإفلاس، ومرّر الكونغرس مشروع قانون حاز على دعم واسع النطاق من قِبل المصارف، لا يحمي المُقترضين الذين تضرّرت بيوتهم ومصالحهم... فوضعت المصارف يدها على تلك البيوت.

وأصدر الرئيس بوش قرارًا سمح بموجبه للمقاولين بالعمل في المشاريع الإنشائية الاتّحاديّة على أن يدفعوا للعمال أجورًا أقلّ من الأجور المحليّة السائدة. أدى هذا

الأمر إلى زيادة الفَقر في المنطقـــة المصنّفة ضمن المناطق ذات المعدّلات الأقلّ دخلًا في الولايات المتحدة.

تسبّب هذا الإعصار في توقّف عمليّة إنتاج النفط والاستيراد وعمليّات التكرير في خليج عدن، وبالتالي كان لهذا الأمر تأثير كبير على أســعار الوقود. وتسبّبت حالات انقطاع التيّار الكهربائي التي أعقبت إعصار كاترينا في حدوث مشاكل في توزيع النفط والغاز الطبيعي.

وحصل سيناريو مماثل في 2008 عندما قدّمت الحكومات الدعم للمصارف المُتعثّرة بإعطائها شيكات بلا رصيد، وصلت قيمتُها إلى عدة تريليونات من الدولارات. وقد سدّدت قيمتها في سنوات لاحقة عبر سياسات التقشُّف الاقتصادي والخفض الهائل للخدمات الاجتماعية.

نظريّة ميلتون فريدمان

خلال فيضان نيو أورلينز الجارف، وفي ذروة الكارثة التي حلّت بالمدينة، ووســط حالة الصَدْمة الرهيبة التي عمّت الولايات المتحدة، وأمام مناظر الجُثث الطافية فوق الســيول التي غمرت الشــوارع، ومشاهد المساكن المدمَّرة، والســدود المُنهارة، كان مُمثل ولاية لويزيانا في الكونغرس الجمهوري **ريتشــارد بايكــر** يصرّح قائلاً: «ها قد حللنا مشكلة الأكواخ والمساكن الشــعبيّة في نيو أورلينز. لم نستطع أن نفعل ذلك في السابق... لكن الله استطاع»!.

أما ما قاله **جوزيف كانيزارو**، أحد أغنى المقاولين في المدينة، فيُظهر مدى استغلال الرأســماليّة المتوحّشة، واللاإنســانية، للكوارث فقال: «أظنّ أننا أمام صفحة بيضاء، تخوّلنا البدء من جديد. وبفضل هذه الصفحة البيضاء تأتي فُرص كبيرة جِدًّا للبناء».

وثّقــت ناعومي كلاين في كتابها تذمّر المواطنين الناجين من المأســاة والعالقين في

مخيّمات اللاجئين في مدينة «باتون روج» عاصمة ولاية لويزيانا السياسـيّة وبعض ما قالوه: «لقد فوجئ المنكوبون بزحف السياسيين وصائدي الفُرص من رجال الأعمال على الولاية عقب الكارثة وسـمعت أحدهم يقول: «ماذا أصـاب هؤلاء الناس في باتـون روج؟ ما حدث هنا ليس فُرص عمل. إنه مأسـاة كارثية. هل هم عميان؟»، فردت عليه امرأة منكوبة وهي تحتضن طفلـين صغيرين بحالة مذرية: «كلا! هؤلاء ليسـوا عميانًا، إنهم أشرار، أعتقد أنهم يدرون جيدًا ما يفعلون إنهم يريدون قتلنا مرة ثانية!»

في لبنان

قبل أن يمرّ يوم واحد على انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب 2020 تهافت أهل السياسـة من مختلف أرجاء المعمورة على عاصمتنا المفجوعة، وبدأ التخطيط لمشاريع إعادة إعمار المرفأ حتى قبل انتشـال جُثث الضحايا، وظهر التنافس على الاستثمار في المنطقة المنكوبة بين الفرنسـيين والأتراك جليًّا كوضوح الشمس. ثم انهالت عروض إعادة الإعمار من ألمانيا، وروسيا، والصّين، بينما الأميركي يراقب ويترقّب... ويُحضّر ورقة «الفيتو».

الهجوم الدولي على مرفأ بـيروت بعد الانفجار يؤكد نظريّة **ميلتون فريدمان**، رائد «الرأسـماليّة المتوحّشـة» الذي اعتبر **فيضان مدينة نيو أورلينز** فرصة هامة للاقتصاد، فكتب افتتاحية في صحيفة وول ستريت جورنال جاء فيها: «باتت معظم مدارس نيو أورلينز حطامًا، تمامًا كما باتت دور حضانة الأطفال. إنها مأسـاة، لكنها أيضًا فُرصة لإجراء إصلاحات جذريّة في نظام التعليم».

كان فريدمان يقصد أن تستغلّ الدولة فُرصة انهيار المدارس الرسميّة، لتتوقّف عن دعم قِطاع التعليم الرسـمي، وتسمح للقِطاع الخاص ببناء مؤسّسات تعليميّة خاصة تدرّ ربحًا على المُستثمرين.

هكـــذا فكّر كثيرون من رجـــال الأعمال بعد انفجار مرفأ بـــيروت. **راح المُقاولون يشـــترون المنازل الـــمُدمَّرة في منطقة مار مخايل والكرنتينا بأبخـــس الأثمان**. وبدأت مجموعات ماليّة تُخطط لبناء مدينة سياحيّة عصريّة شرقي المرفأ شبيهة بمنطقة سوليدير الموجودة في غربه.

وســـبق أن حصل الأمر نفســـه في تســـعينات القرن الماضي عندما استولى القطاع الخاص على قلب بيروت من خلال **شركة ســـوليدير**، فبنى مدينة جديدة على حساب 84 ألف مواطن لبناني كانوا يملكون محلّات تجاريّة دمرتها الحرب في وسط العاصمة.

بعد انفجار مرفأ بيروت تم اســـتغلال الكارثة، وجرى توظيف دماء الشـــهداء في التحريض الســـياسي بشـــكل فاجر، مما زاد في تفاقم الأزمة الاقتصاديّة وشدّ الخناق عـــلى أعناق الناس يومًا بعد يوم... فعمّت لبنان فوضى «غير خلّاقة» لم يعرفها أبدًا في تاريخه.

راجع الفصل الخامس المخصص لانفجار المرفأ من هذا الكتاب

صدمات... هزّت العالم

– عام 2005، وعلى أثر **صَدْمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري في** 14 شباط، فرض «المجتمع الدولي» على سوريا تنفيذ القرار الدولي رقم 1595 الصادر في 2 أيلول 2004، والذي يقضي بخروج جميع القوّات الأجنبيّة من لبنان، فانسحب الجيش السوري في 26 آذار 2005 بعد ثلاثين سنة من دخوله الأراضي اللبنانية، بعد مرور 15 سنة على اتفاق الطائف الذي نص على انسحاب هذا الجيش عام 1989، وكانت الولايات المتّحدة هي صاحبة القرار الفعلي، وبدأ عصر أميركي جديد في لبنان.

– عام 2013 دعمت واشنطن انقلاب وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي على الرئيس المُنتخب محمد مرسي. في 3 تموز زار وزير الخارجيّة الأميركي جون كيري القاهرة حيث قال: «**الجيش المصري سيُعيد تأسيس الديمقراطية**».

ما أجملها نظريّة: العسكريتاريا تعيد تأسيس الديمقراطية في بلد يعيش فيه 90 بالمئة من الشعب تحت خط الفقر، وتمتلك نُخبة لا تتعدّى واحدًا بالمئة ثروات هائلة؟

– عام 2019 حاول الرئيس دونالد ترامب الإطاحة بالرئيس الفنزويلي **نيكولاس مادورو**، الذي سار على خُطى سلفه **هوغو تشافيز**، فساندت أميركا انقلاب **خوان غويدو**. وعندما فشل انقلاب غويدو، وفشلت أميركا في الحصول على اعتراف من مجلس الأمن بِحُكم غويدو، فرض الرئيس ترامب حصارًا قاسيًا على فنزويلا جعل شعبها من أكثر شعوب الأرض فقرًا رغم ثروتها النفطية الهائلة.

– منذ 2020 يتمّ استغلال **صَدْمة كورونا** لإنقاذ الصناعات المُتعثّرة مثل النفط، وصناعة الطائرات، والشركات السياحيّة الضخمة، والمصارف المُتعثّرة... عبر إجراء عمليّة دمج عالمية تزول على أثرها شركات محليّة صغيرة من الوجود. سوف تبتلعها شركات عالمية عملاقة مثل «بلاك روك» و«فان غارد»... لأنها المحرّك الأساس لاقتصاد العالم.

راجع الفصل السادس صَدْمة كورونا في هذا الكتاب

***

كيف تتلاعب الشركات العملاقة باقتصاد العالم من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؟

كيف يتم إفلاس الدول للسيطرة سيطرة كاملة على اقتصادها وتوجيه سياستها كما حصل في لبنان؟

أي دور **لحقول الغاز** اللبنانية في عمليّة إفلاس لبنان ودفعه إلى «**رهن**» ثروته النفطيّة للتخلّص من الديون، ولمعاودة النهوض الاقتصادي؟

الفصل الثاني

صَدْمة «الدَّيْن الأبدي»

I

دولار بريتون وودز

في 22 تموز 1944 وبعـد نهاية الحرب العالميّة الثانية اجتمع رؤسـاء 44 دولة في **بريتون وودز** في ولاية نيو هامشـير الأميركية، برئاسة رئيس الولايات المتحدة الأميركيـة فرانكلين روزفلت، ووقّعوا اتفاقية نقديّة دوليّة عُرِفت باسـم **بريتون وودز**. بموجب هذه الاتفاقية أصبح الدولار الأميركي قاعدة التعامل الاقتصاديّة بين دول العالم بدل الذهب، وبات على جميع الدول أن تسـتبدِل ذهبها بالدولار، واتفق المجتمعون على تثبيت سِـعر الذهب بالدولار، وحُدِّد ثمن أونصة الذهب بـ 35 دولارًا.

ومن رحم اتفاقية **بريتون وودز** نشـأ **صندوق النقد الدولي** وتأسّس **البنك الدولي**. وكـما انتصرت الولايات المتحدة على سـائر دول العالم التـي دمرتها الحرب، انتصر الدولار على سـائر العُملات العالميّة فأصبح المرجعيّة النقديّة العالميّة، وانتقل النفوذ الاقتصادي العالمي من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأميركية.

وبـما أن البنك الفيدرالي الأميركي يملك الحـقّ الحصري لطباعة الدولار، نقلت دول العالم احتياطها من الذهب إلى أمـيركا، واتفقت على أن يكون الدولار مدعومًا بغطاء من الذهـب، وكُلِف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإدارة النقد العالمي، وباتت مدينة نيويورك العاصمة الاقتصاديّـة للعالم، وباتت بورصة نيويورك تتحكّم بأسعار العُملات في جميع أنحاء العالم.

فمن هي تلك المجموعـات الدوليّة التي تتحكّم باقتصاد العالم من خلال بورصة نيويورك، وتتلاعب بمصير شعوب الأرض كأنها آلهة في أساطير الإغريق؟

الشيطان...ملاك الرحمة

مجموعة البنك الدولي **WBG** وصندوق النقد الدولي **IMF** هما مؤسستان ماليّتان دوليّتان يكمّــل واحدهما الآخر. تأسّســتا في مؤتمر **بريتون وودز**عــام 1944. تُقدّم المجموعة نفســها للعالم على أنها **ملاك الرحمة للدول ألفقــيرة**، فتكتب على صفحتها الرسمية:

«تعمل **مجموعة البنك الدولي** مع البلدان النامية على الحدّ من الفقر وتعزيز الرّخاء المُشــترك، ويعمل **صندوق النقد الدولي** على تحقيق اســتقرار النّظام النقدي الدولي، ورصد وضبط حركة العُملات في العالم».

هدف **صنــدوق النقد الدولي** بصورة رئيســيّة هو ضمان اســتقرار النّظام النقدي الــدولي، وضبط نظام أســعار الصرف والمدفوعــات الدوليّة الــذي يمكّن البلدان ومواطنيها من شراء السّــلع والخدمات من بعضهم بعضًــا، لذلك يُراقب الاقتصاد العالمي واقتصادات البلدان الأعضاء.

يعمل في مقرّ البنك الدولي في واشنطن ثمانية آلاف موظف، ألفان منهم في الحقل الميداني. نصف موظفي البنك الدولي من الأميركيّين، والنصف الآخر من جميع أنحاء العالم.

تُقدّم **مجموعة البنك الدولي** التمويل والمشــورة بشأن السياسات والمساعدة التقنية للحكومات، كما تركّز على دعم القطاع الخاص في البلدان النامية.

يراقب **صندوق النقد الدولي** الاقتصاد العالمي، واقتصاد الدول الأعضاء، ويُقدّم قروضًا للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، ويؤمّن مساعدة تقنيّة للبلدان الأعضاء.

يبلــغ عدد الدول الأعضــاء في البنك الدولي **189 دولــة**، ويديره مجلس محافظين ومجلس إدارة، ومقرّه واشنطن. ولكي تصبح أي دولة عضوًا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير يجــب أن تنضمّ أولا إلى صندوق النقد الدولي، ومؤسّســة التنمية الدوليّة،

ومؤسّسة التمويل الدولي، وهيئة ضمان الاستثمار المتعدّد الأطراف.

تدفع كل دولة عضو في البنك الدولي اشتراكًا في رأس مال البنك، بالذهب أو بالدولار الأميركي، ما يعادل 18 بالمئة من عملتها الخاصّة، ويبقى باقي رأس المال في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته. ويقوم البنك بإقراض الحكومات مباشرة، أو بتقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من دولة أُخرى، أو من السوق الدوليّة.

مجموعة البنك الدولي

تتألف مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسّسات هي:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD، المؤسسة الدوليّة للتنمية IDA، مؤسّسة التمويل الدوليّة IFC، الوكالة الدوليّة لضمان الاستثمار MIGA، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID.

يُقدّم البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD والمؤسسة الدوليّة للتنمية IDA التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية إلى حكومات البلدان النامية. ينصبّ تركيز المؤسسة الدوليّة للتنمية على بلدان العالم الأشد فقرًا، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيُساعد البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة التي تمتلك ثروات طبيعيّة دفينة لكنها قابلة للاستثمار والتي يمكن أن تكون ضمانة لهذه الدول.

وتُركّز مؤسّسة التمويل الدوليّة IFC والوكالة الدوليّة لضمان الاستثمار MIGA والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. ومن خلال هذه المؤسّسات، تُقدّم مجموعة البنك الدولي التمويل والمساعدة الفنيّة والتأمين ضِدّ المخاطر السياسيّة وتسوية المنازعات للشركات الخاصّة، ومن ضمنها المؤسسات الماليّة.

II
الذهب، الدولار، والبنك الدولي

نشـأ الدولار كعملة رسميّة في الولايات المتحدة عام 1792، ولم يكن عملة ورقيّة بـل كان ثلاث فئات. الدولار الذهبـي وهو الأغلى ثمنًا، يليه الـدولار الفضّي، ثم النحاسي. استمر العمل بهذا النظام طيلة 69 سنة حتى سنة 1861.

عام 1860 اندلعت الحرب الأهليّة بين الشـمال والجنوب، وكانت حكومة الشمال المركزيّة بحاجة إلى أموال لتغطية نفقات الحرب، ولم تكن تريد أن تخسر الذهب الذي تملُكه فقامت عام 1861 بطباعة عملة ورقيّة، وضخّت في الأسواق مبلغ 461 مليون دولار من الورق الأخضر. لم يكن الدولار الورقي مُغطّى بالذهب مما تسـبّب بعمليّة تضخُّـم أدّت إلى فقدان قيمته الشرائية، فقامت الحكومة الأميركية عام 1879 بتغطية الدولار الورقي بالذهب.

عام 1929 وقعت الأزمة الاقتصاديّة الكبرى واسـتمرت بضع سـنوات مما دفع الرئيـس الأميركي فرانكلين روزفلت إلى إلغاء تغطيـة الدولار بالذهب عام 1933، لكنـه أعاد التغطية عام 1934 لكن مع تعديلات لقيمـة الدولار، ورفع ثمن أونصة الذهب، فارتاحت الأسـواق. ثم كانت اتفاقية بريتون وودز عام 1944 التي جعلت الدولار ركيزة التعامل الدولي لتحديد سِعر العملات الأجنبية.

في نهايـة الحرب العالميّة الثانية 1945 كانت الولايـات المتحدة تملك 75 بالمئة من ذهب العالم.

آل روتشيلد بين الذهب والدولار

منذ القرن التاسع عشر **هيمنت أسرة روتشيلد على ذهب العالم** عبر بنوكها المنتشرة في دول أوروبا، ومن خلال تملّكها حصصًا في البنوك المركزيّة لهذه الدول. وكان هدف آل روتشـــيلد دفع دول العالم لاعتماد «**نظام مالي موحّد**»، كي تستطيع هذه العائلة أن تتحكّم باقتصاد الدول وإصدار عملاتها، من خلال هذا النظام.

في القرن التاسع عشر موّل آل روتشيلد حروب نابوليون الذي استولى خلالها على ذهب أوروبا. بعد الحرب سدّد نابوليون ديونه لآل روتشيلد بالذهب. وبواسطة هذا الذهب اكتسبت تلك الأسرة اليهوديّة الألمانية، التي تملك مؤسسات مصرفيّة موزّعة عـــلى دول أوروبا، السُـــلطة المُطلقة في أوروبا قبل أن يتمـــدّد نفوذها إلى كامل أرجاء العالم.

كان «**ماجر أشـــيل روتشيلد**» (أمشيل)، مؤســـس العائلة الألمانية، تاجر «أنتيك» وعملات قديمة مُقيمًا في فرانكفورت وله خمســـة أبناء، وقد اعتاد أن يرهن المُقتنيات الثمينة مقابل فوائد عالية جِدًّا فحقّق ثروة ضخمة من الربى.

عام 1821 أرسل «أمشيل روتشيلد» أبناءه إلى العواصم الأوروبيّة. ذهب **جايمس** إلى لندن، و**كارل** إلى باريس، و**اتســـليم** إلى بروكسيل، و**سلومون** إلى فيينا، وانتقل هو إلى الفاتيكان. وافتتحت عائلة روتشـــيلد خمس مؤسّسات مصرفيّة في تلك العواصم ارتبطت في ما بينها بشكل سرّي.

من خلال مصرفهم «**إن. إم. روتشيلد**» في لندن سيطر آل روتشيلد على بنك الدولة البريطانيـــة، ومن خلال هذا المـــصرف **موّلوا كبار الـــشركات الصناعيّة الإنكليزيّة**، وامتلكوا أسهُمًا فيها وتحكّموا بها، وكانوا أول من استثمر في سكك الحديد، فسيطروا على المواصلات بـــين إنكلترا والعالم، وباتت إنكلترا أول دولة في العالم تعتمد الذهب لتغطية عملاتها الورقية.

عام 1867 انعقد **مؤتمـــر باريس** وتمّ خلاله اعتماد الذهب كمِعيار لقيمة العُملات العالميّة، فبات هدف آل روتشـيلد اسـتخراج ذهب العالم وجمعه أينما وجد ونقله إلى الولايات المتحدة الأميركية، حيث أصبحـت مدينة نيويورك عاصمة إمبراطوريتهم الماليّة.

دعموا بريطانيا في آسـيا فسـيطرت على **شركة الهند الصّينيّة** التـي كانت تصدّر الأفيون إلى الصّين مقابل الذهب والشـاي. وعندما حرّم الصّينيون الأفيون شـنتّ إنكلترا الحـرب على الصّين، فاندلعـت «**حرب الأفيـون**» الأولى 1840 ثم «**حرب الأفيون**» الثانية 1856. موّل بنك روتشيلد الحربين واستردّ ديونه من ذهب الصّين.

ولم يكتفِ آل روتشيلد بما استولوا عليه من ذهب الصّين خلال القرن التاسع عشر فكرّروا العمليّة في القـرن العشرين. خلال الحرب العالميّـة الثانية موَّلت الولايات المتحدة **شيانغ كاي شيك** مقابل سـندات لقروضها، وحرّضته على محاربة الشيوعية بقيادة ماو تسي تونغ. وبعد أن خسر تشـاينغ كاي شيك الحرب انتقل مع الذهب **إلى تايوان عام** 1949، فاستولت الولايات المتحدة على الذهب مُقابل قروضها.

وكما حصل في الصّين موّلت عائلة روتشيلد حملات بريطانيا للسيطرة على مناجم الذهب في جنوب إفريقيا التي كانت أغنى منطقة في العالم بالذهب، فنقّبت عن الذهب والألماس ونقلت كل المعادن الثمينة إلى خارج إفريقيا.

عام 1922 انعقـد **مؤتمر جنوى الدولي** فانضمّت دول جديـدة إلى اعتماد الذهب كضمانة لتغطية عُملاتها المحليّة. وبما أن أُسرة روتشيلد كانت تمتلك معظم ذهب العالم اضطُرّت الدول أن تسـتدين منها الذهب بفوائد مُرتفعة فأصبحت مُعظم دول العالم مديونة لأسرة روتشيلد.

في 1 أيار1933 أصدر الرئيـس فرانكلين روزفلت قرارًا يأمر المواطنين الأميركيين بتسليم ما يملكونه من الذهب إلى البنك المركزي وقبض ثمنه بالدولار، وإلا تعرّضوا

للســجن عشر سنوات، وحدّد سِــعر أونصة الذهب بـ 20 دولارًا. وبعد أشهر قليلة ارتفع سِــعر أونصة الذهب ليصبح 35 دولارًا فخــسِر الأميركيّون ثرواتهم لمصلحة البنــك الفيدرالي الأميركي. وفي أيلول 1933 ألغى البنــك الفيدرالي التغطية الذهبيّة للدولار.

قبــل 1933 كانت الــدولارات المطبوعــة تحمل عبــارة «BY REDUABLE GOLD» أي مغطّــاة بالذهب. في طبعات الدولار التــي صدرت بعد 1933 حذف المصرف تلك العبارة واستبدلها بعبارة: «LEGAL TENDER» أي قيمته بذاته.

آل روتشيلد والبنك الفيدرالي الأميركي

الملفّت أن **البنك الفيدرالي الأميركي** الذي تأسّس في 23 كانون الأول 1913 أقرّه الكونغرس بحضــور ثلاثة أعضاء فقط، صوّتوا على القانــون بالإجماع نتيجة غياب أعضاء الكونغرس الذين ذهبوا إلى ولاياتهم في عطلة عيد الميلاد اعتقادًا منهم أن دورة المجلس انتهت. لكن الكونغــرس انعقد فجأة وصوّت وأصدر قانون FEDERAL RESERVE ACT 1913 الذي كان يلقى معارضة كبيرة ضِدّه.

عام 1834 وصف الرئيس الأميركي **أندرو جاكسون** مجموعة من المصرفيين بزعامة آل روتشيلد، كانوا يسعون لإنشــاء البنك الفيدرالي بقوله «**أنتم وكر من الأفاعي. أنا عازم على اســتئصالكم باســم الله الأبدي سوف اســتأصلكم**». على أثر هذا الكلام تعرّض الرئيس جاكســون لمحاولة اغتيال. ولم يتوقّف آل روتشليد طوال ثمانين سنة عن محاولتهم، فنجحوا عام 1913 بتأسيس شركة ماليّة ضخمة سيطرت على النقد في العالم من خلال سيطرتها على الدولار.

البنك الفيدرالي الأميركي ليس مؤسّسة رسميّة تملُكها الدولة الأميركية. إنه جهاز تابع للقطاع الخاص، وتملُكه بطريقة غير مباشرة مجموعة من كبار المصارف: مجموعة

روتشـــيلد، بنك ميلون، عائلة روكفيلر، عائلة واربورغ، بنك غولدمان- ســـاكس، عائلة لازار في فرنسا، عائلة إسرائيل موسى سيف في إيطاليا.

هـــدف البنك الفيدرالي الأميركي ليس حماية النقد الأميركي بل الحصول على أكبر قدر من الأرباح من أموال الآخرين عن طريق الفوائد، وهو غير خاضع لرقابة أحد، وليس تحت سُـــلطة الكونغرس، ويتلاعب بقروض دولة الولايـــات المتّحدة في أي وقت.

وفي الســـنة التي تأسّس فيها البنك الفيدرالي أي في نهاية 1913 نشأ نظام الضرائب في أميركا وبدأ بواحد بالمئة وراح يرتفع ليبلغ 50 بالمئة.

شركة بلاك روك مشروع العِملة الإلكترونيّة

تأسّســـت **بلاك روك** BlackRock عـــام 1988 كشرِكة ماليّة استشـــاريّة مركزها مانهاتن في نيويورك، ويُعتبر رئيس مجلس إدارتها **لورانس فينك** أغنى رجل في العالم.

تُقـــدّر ثروة **بلاك روك** اليوم بـ7 تريليون دولار، أما حليفتها الخفيّة **فان غارد** Van Guard فتملك 5 تريليون دولار، ويشـــكّل هذا الثنائي العالمي قوّة ماليّة متوحّشة من 12 تريليون دولار تمكّنه من التلاعب باقتصاد العالم، ورسم مسار حكومات الدول.

انبثقت **بلاك روك** من شركة **بلاك ستون** التي موّلتها عام 1988 بمبلغ مليار دولار. بحلول 1992، أي بعد 4 سنوات فقط، بلغ حجم الأصول المملوكة من بلاك روك 17 مليار دولار. وبحلول 1994 أصبحت تملك 53 مليار دولار.

عام 1995 اشـــترت بلاك روك حصّة كبيرة من البنك الأميركي العالمي الانتشار P N C الذي تملّك 22 بالمئة من أعمال بلاك روك. في السنوات التالية وسّعت الشركة أعمالها المصرفيّة واشترت أَسهُمًا في بنوك كثيرة حتى بلغ حجمها عام 1999 (165) مليار دولار. واستمرت بالتوسّـــع فبلغت عام 2004 حجـــم 342 مليار دولار، أي أنها ضاعفت رأســـمالها (مليار دولار) 342 مرة خلال 15 سنة، وكانت تلك مُجرّد بداية.

لم تتأثر بلاك روك بالأزمة الاقتصاديّة العالميّة عام 2008 بل اســـتفادت من انهيار الشركات والبنوك لتُضاعف ثروتها. اشـــترت «بنك باركليز» بصفقة قُدّرت بـ5 , 13 مليار دولار... واشـــترت شركات أُخـــرى مُتعثّرة، وكانـــت في صميم تلك الأزمة كأنها اللولب الذي يدير كُـــبرى شركات العالم من خلال تقديم النصائح الاقتصاديّة وتوجيه الشركات المُتعثّرة نحو سبل النمو. وفي النهاية تلاشى عدد كبير من الشركات وتضاعف حجم بلاك روك وتوسّع نفوذها عالميًّا.

اســـتثمرت بلاك روك ثُلث ثروتها في أوروبا حيث تقدّم النصح والاستشـــارات الماليّة للبنوك المركزيّة في عدد كبير مـــن الدول الأوروبية. من خلال علاقتها بالبنوك

المركزيّة تملك بلاك روك القدرة على اختراق جميع حسابات الشركات في تلك الدول وتتحكّم بها حسب مصالحها.

استثمرت بلاك روك أموالها في قطاعات مختلفة أبرزها تصنيع الأسلحة مثل «لوكهيد – مارتن» Lockhead-Martin، «رايثون»Raython، «البيت نورثروب» Elbit NORTHROP، «غرومان» GRUMMAN، «جنرل داينمكس» General Dynamics corp. واكتشفت أن تجارة الحروب هي أكثر التجارات المُربحة.

إلى جانب شركات السلاح تملك **بلاك روك** أَسهُمًا في معظم الشركات الأوروبية الكبرى حتى لو كانت على تنافس في ما بينها. من هذه الشركات الأوروبية:

BAYER – BASF –Du Pont –Monsanto –Linde – Aekema – Air Link.

هذا التملّك في الشركات المتنافسة مكّنها من التلاعب بالأسعار، مثلاً: رفعت خمس شركات طيران ألمانية أسعارها فجأة بشكل لافت، تملكها كلها شركة بلاك روك.

تملك «بلاك روك» اليوم 4,7 تريليون دولار، وتملك حليفتها Van Guard 5 تريليون دولار، فتكون بلاك روك قد ضاعفت رأسمالها 7400 مرة خلال ثلاثة عقود من الزمن!؟. وهي من أركان النّظام المصرفي الأميركي المحصور في مؤسسات قليلة جِدًّا هي: بنك أوف أميركا، ويلز فارغو، ستي غروب، بنك كورب، جي بي مورغان، شاس فان غارد غروب، وبلاك روك.

اللافت أنه من أبرز أعمال بلاك روك في أرجاء الكُرة الأرضيّة، تقديم القروض للمصارف والدول المُتعثّرة. هل لبنان زبون جديد عند هذا الأخطبوط المالي العالمي؟ وهل تُحضّر هذه الشركة إلى نقلة عالمية على الصعيد المالي تشبه الخيال العلمي، كما في مسلسل «مستر ربوت» اسمها العملة الإلكترونيّة؟

III

سرقة ذهب العالم

عام 1971 كان عام «**صَدْمة نيكسون**». بسبب حرب فيتنام أنهى الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون سياسة ربط الذهب بالدولار، وألغى مفهوم اتفاقية «بريتون وودز» في ما عُرف يومها باسم «صَدْمة نيكسون».

تكبّدت الولايات المتحدة خلال حرب فيتنام خسـائر ماليّة كبيرة بسبب الإنفاق العسـكري، وتراجع رصيد الذهـب لديها تراجعًـا كبيرًا، لكنها اسـتمرت بطبع الدولارات من دون تغطية ذهبيّة.

عام 1968 كانت الولايات المتحدة تملك تغطية ذهبية بقيمة 11 مليار دولار، لكنها ضخّت في الأسـواق 35 مليار دولار، أي ثلاثة أضعاف التغطية الذهبيّة التي تملكها. وبفضل قُدراتِها العسكريّة وسـيطرتها على المنظّمات العالميّة، فرضت على دول العالم أن تتعامل بالدولار بسِعر إصداره الأساسي رغم أنه فقد قيمته، فازداد التضخّم أكثر فأكثر في الأسواق.

أثار وضع الاقتصـاد الأميركي المُتدهوِر قلق دول أوروبا، فراحت تطالب أميركا بتسديد حساباتها بالذهب بدل الدولار، اسـتناداً إلى اتفاقيّة بريتون وودز. في طليعة الأوروبيين القلقـين على أموالهم كانت فرنسـا، فطلب الرئيس **شـارل ديغول** من الأميركيين تحويل مبلغ 191 مليون دولار، تملُكه فرنسـا، إلى ذهب حسـب سِعر 35 دولارًا للأونصـة الذي حدّدته بريتون وودز، لكن الولايـات المتحدة رفضت تلبية طلبه.

ومثل فرنسا حاولت بعض الدول أن تستبدل ما تملكه من دولارات بالذهب فلم تتمكّن من ذلك، لأن أميركا لم تكن قادرة أن تُسدّد قيمة تلك الأموال، فشكّل الطلب

الأوروبي باسترجاع الذهب أزمة كبرى للولايات المتّحدة.

بعد التشاور مع رئيس البنك الفيدرالي أرثر بيرنز في كيفية التعامل مع الطلب الأوروبي، انعقد بعد ظهر الجمعة 13 آب 1971 اجتماع في **كامب دايفد** حضره عدد كبير من المسؤولين في البيت الأبيض على رأسهم وزير المال جون كونالي. وبعد نقاش طويل اتخذت الإدارة الأميركية قرارًا تاريخيًّا، ترك انعكاسات خطيرة على النقد والاقتصاد في جميع دول العالم، فأعلن الرئيس ريتشارد نيكسون **فكّ ارتباط الدولار بالذهب**.

بعد يومين، في 15 آب 1971 أصدر الرئيس نيكسون سلسلة قرارات منع بموجبها استبدال الدولار بالذهب، وجمّد الأجور والأسعار لمدة 90 يومًا، وفرض ضريبة 10 بالمئة على الاستيراد لمنع التهافُت على الدولار واستقرار الاقتصاد ولجم التضخُّم.

وأطلق وزير المال جون كونالي نظريّة عُرفت بـ «**نظريّة كونالي**» فقال: «**الدولار عملتنا وهو مشكلتكم**».

عُرفت تلك القرارات الأميركية، التي هي عَمليًّا **قرصنة ذهب العالم** بطريقة رسميّة، بتسمية «**صَدْمة نيكسون**». ألغت تلك القرارات الأميركية «الاستبداديّة» نظام **بريتون وودز** بشكل غير رسمي حين منعت دول العالم من استبدال دولاراتها بالذهب. ولم تستطع أي دولة أن تقاوم القرار الأميركي الذي يُشبه إلى حدّ بعيد إحدى عمليّات السطو التي كانت تقوم بها عصابة «بوني وكلايد».

وطوال نصف قرن عاش العالم تحت رحمة **سيف الدولار** المسلّط على رقاب الدول. في آب 2018 دعا وزير خارجيّة ألمانيا هيغو ماس أوروبا إلى **إنشاء نظام مدفوعات أوروبي** للتداول مع العالم خارج الهيمنة الأميركية. وفي 23 آب 2019 صرّح حاكم البنك المركزي في إنكلترا مارك كارني أمام مُنتدى جاكسون الاقتصادي المُنعقد في لندن بقوله: «اليوم تطوّرت **نظريّة كونالي** فأصبحت: **أي مشكلة من مشاكل الولايات**

المتّحدة هي مشكلتكم لأن الدولار الأميركي يُهيمن على النظام العالمي والنقد العالمي».

ثمّة نقطة جوهريّة يتوقّف عندها خُبراء الاقتصاد في العالم هي **تطوُّر الاقتصاد الصّيني في وجه الدولار**. عندما أطلقت الولايات المتحدة **صَدْمة نيكسون** عام 1971 كان الناتج القومي الصّيني يشكّل 8 بالمئة فقط من نتاج الولايات المتحدة، اليوم يشكّل الاقتصاد الصّيني 65 بالمئة.

أين الذهب اللبناني؟

في ستينات القرن الماضي، اشترى حاكم مصرف لبنان الياس سركيس، الذي أصبح رئيسًا للجمهورية عام 1976، خمسة ملايين أونصة ذهب لحساب خزينة الدولة. وقد حمت هذه الخطوة الاستقرار النقدي في لبنان رغم سنوات الحرب. في السنوات اللاحقة، اشترت الحكومات المتعاقِبة كميات إضافيّة من الذهب عزّزت احتياطات المصرف المركزي.

عام 1971 توقّف لبنان عن شراء الذهب بعد أن أصبح مخزون البنك المركزي 286,8 طنًا. يوازي سِعرها حاليًا نحو 19 مليار دولار بعد ارتفاع سِعر أونصة الذهب من حوالى 400 دولار في العام 1986 إلى ما يقارب 1892 دولارًا عام 2021.

في أيار 2021 نشر **مجلس الذهب العالمي** قائمة الدول الـ100 الأكثر حيازة للذهب ضمن أصولها الاحتياطية، وتصدّرت السعودية الدول العربيّة باحتياطات الذهب، **أما لبنان فقد حلّ في المرتبة الثانية عربيًّا باحتياط يبلغ 286,8 طنًا**. ويتصدّر، على صعيد الأفراد، مواطنو الدول العربيّة إذ تبلغ حصّة المواطن البناني 1,35 أونصة ذهب، فيما تبلغ حصّة المواطن القطري 0,64 أونصة، والمواطن الكويتي 0,60 أونصة، بينما تبلغ حصّة المواطن السعودي 0,30 أونصة.

ثلث احتيــاط الذهب اللبناني موجــود في الولايات المتحــدة في حصن «فورت نوكــس» Fort Knox في ولاية كنتاكي على بعد 35 كلم من مدينة لويس فيل، وتُعتبر تلــك القلعة أكثر الأماكن حراســة في العالم، وتحتلّ مســاحة 110 هيكتارًا مُصوّنة، ومَحميّة من الجو.

يحتفــظ مصرف لبنان في مبناه الرئيسي بالثلثين الباقيين من احتياط الذهب، ويُقدَّر عدد السبائك الموجودة في لبنان بـ 7000 سبيكة، يتراوح زنة كلّ منها بين 11 كيلوغرامًا و5 , 15 كيلوغرامًا.

أما بالنســبة لليرات الذّهب التي يملُكها لبنان، فيصل عددُها إلى نحو 500 ألف ليرة يعود بعضها إلى زمن العثمانيين وأُخرى من أيّام شاه إيران. وهذه الكميّة الضخمة من الذهب موجودة تحت الأرض داخل خزائن فولاذيّة يتطلّب فتحها ثلاثة مفاتيح، مفتــاح يبقى مع مفوّض الحكومة لدى مصرف لبنان، ومفتاحان مع الدوائر المختصّة في المصرف المركزي.

في أيار 2021 بــدأ مصرف لبنان جردة لاحتياط الذهــب هي الأولى منذ 1996. وخلال الجردة تتم إعادة وزن كل سبيكة، ويُعاد إدخال المعلومات الخاصّة بها بالنسبة للحجم والوزن والرقم التسلسلي وتاريخ شرائها إضافة إلى البلد المصنِّع. قد تستغرق هذه العمليّة أكثر من سنة.

ثمة أسئلة جوهرية لا بد من أن تُطرح:

لماذا **انتظر حاكم مصرف لبنان 25 سنة** ليُجري جردة على الذهب اللبناني؟ أليست تلك الثروة الوطنيّة البالغة الأهميّة أمانة في عنق الحاكم، ومن أبســط واجباته الحفاظ عليها والتأكّد من سلامتها وعدم المساس بها؟

هل يحلم لبنان باســتعادة ذهبه من القلعة الأميركية «**المجهولة**» في يوم من الأيّام؟ وكيف يفعل ذلك؟

***

أين ذهب العالم

نُـــشرت تقارير كثيرة في الصحافة الغربية «**تؤكد**» أن ذهب العالم لم يعد موجودًا في «فورت نوكس»، وأنه نُقل إلى مكان سرّي لا يعرفه أحد إلا **عائلة روتشيلد** التي تنفّذ بذلك **البند 22** من «**بروتوكولات حكماء صهيون**» الذي تتعهد فيه الصهيونيّة العالميّة بـ «**السيطرة على ذهب العالم**».

IV

الـ بيترو دولار واتفاق جامايكا

عام 1973 أنجز وزير خارجيّة الولايات المتحدة الأميركية **هنري كيسنجر**، الذي كان يعمل مستشارًا لدى عائلة روتشيلد قبل أن يصبح وزيرًا للخارجيّة، **اتفاق الـ بيترو دولار** مع المملكة العربيّة السعودية. بموجب هذا الاتفاق وافق الملك فيصل على بيع النفط حصرًا بالدولار. بعد أشهر قليلة وقعت «**حرب تشرين**» بين العرب وإسرائيل فارتفعت أسعار النفط عالميًّا مما زاد من قُدرة الدولار ومن سطوة الولايات المتّحدة.

في كانون الثاني عام 1976 عقد أُمناء صندوق النقد الدولي مؤتمرًا في جامايكا تم خلاله تعديل اتفاقية «بريتون وودز»، وقرّروا تأسيس نظام مالي جديد عُرِف باسم **اتفاق جامايكا** أعطى صندوق النقد الدولي صلاحيات إلغاء السِعر الرسمي للذهب، والتعامل معه كأي سلعة خاضعة لنظام العرض والطلب. ومنح النّظام الجديد الحريّة للدول لتحديد سِعر صرف عُملاتها مقابل الدولار أو الجنيه الاسترليني أو الفرنك الفرنسي.

ومن خلال **اتفاقية جامايكا**، ألغى صندوق النقد الدولي نظام «بريتون وودز» رسميًّا، وقرّر فك ارتباط العُملات العالميّة بالذهب، وتحرير سِعر الذهب من 35 دولارًا للأونصة وطرحه في أسواق البورصة كأي معدن آخر، فحلّ الـ«**بيترو دولار**» مكان الدولار المغطّى بالذهب بعد ثلاث سنوات من الاتفاق الأميركي السعودي، وأصبح الدولار عملة العالم، أي ما يسمى «**فيات موني**» FIAT MONEY أو **النقد الإلزامي**، أي غير المغطّى بالذهب. إنها العملة التي تستمدّ قوّتها من قوّة الدولة التي تُصدرها، وتحصل على شرعيّتها من قانون تلك الدولة فقط، فدخل الاقتصاد العالمي

العصر الأميركي، وانطلقت لعبة دائرية مُغلقة تقوّي الاقتصاد الأميركي على حساب دول العالم بفضل الطلب على النفط السعودي.

بفضل اتفاقيّة **الـ بترو دولار** استعاد الاقتصاد الأميركي عافيته بعد أن انتقل 70 بالمئة من أموال المملكة العربيّة السعودية إلى البنك المركزي الأميركي، وبدأت أميركا تطبع الدولار بلا حسيب أو رقيب ومن دون أية تغطية. كانت تشتري السلع الأساسيّة من دول العالم، وعلى رأسها اليابان والصّين بالدولار، وكانت الصّين واليابان تشتريان النفط من المملكة العربيّة السعودية وتدفعان لها ثمن النفط بالدولار ثم تعيد السعودية الدولارات إلى المصارف الأميركية في لعبة دائريّة تصبّ في مصلحة الخزينة الأميركية.

وقام على أثر **اتفاقية جامايكا** تحالُف مالي غير مسبوق بين عائلة **روكفلير**، التي تسيطر على عالم النفط، وعائلة **روتشيلد**، التي تتحكّم بالقطاع المصرفي الأميركي، فسيطرت العائلتان على اقتصاد العالم كونهما أكبر مساهمين في البنك الفيدرالي الأميركي. نتيجة هذا التحالُف تشكّل النظام المالي العالمي الحالي الذي يربُط دول العالم بالنظام الفيدرالي الأميركي المبني على خلق المال من عدم وفرضِه على اقتصاد الدول.

سيطر **«المرابون الدوليّون» روكفلر-روتشيلد** على معظم البنوك المركزيّة للدول، واحتكروا إصدار العُملات العالميّة، بعد أن احتكروا إصدار الدولار عبر البنك الفيدرالي الاتّحادي الأميركي، وفرضت الولايات المتحدة الدولار كاحتياط عالمي لإصدار النقود فسيطرت على العملات داخل الدول، وبات التحكّم بأسعار نقد العالم كله بأيادي تحالف **روتشيلد روكفلر** وشركائهم الذين أصدروا سلسلة قرارات جديدة أطبقوا من خلالها قبضتهم على اقتصاد الدول:

- أجبرت الحكومات على الاستدانة من بنوكها المركزيّة مقابل إصدار سندات حكوميّة بقيمة الدَين لصالح البنك المركزي، فباتت الدول مديونة لبنوكها المركزيّة

وهذا ما يُسمى الدَين الداخلي.

- أجبرت الحكومات أن تفرض ضرائب باهظة على مواطنيها لكي تتمكن من تسديد ديونها. وصارت الشعوب تجاهد لتسديد ديون حكوماتها، وتعيش بحالة فقر مستمرة.

- أنشأوا نظام الاحتياطي الكسري **Reverso Context**، وهو نظام مصرفي يسمح للمصارف التجاريّة بالربح عن طريق إقراض جزء من ودائع عملائها أو استثماره في مشاريع أو عقارات، ويتمّ الاحتفاظ بجزء صغير فقط من هذه الودائع كنقد حقيقي يمكن سحبه في أي وقت من قبل العملاء.

من خلال هذا النظام المصرفي سُمح للبنوك أن تستخدم نسبة من أموال المودعين لتُقرض الزبائن عشرة أضعاف ما عندها من أصول، وهذا ما يعرف **بالأموال الوهميّة**. هذه الأموال الوهميّة كانت السبب الأساس لأزمة 2008 في أميركا.

- تسبّبوا في تضخّم مالي من خلال قيام الدول بطباعة كميّات من النقود تفوق معدّل النمو الاقتصادي. وهذا التضخّم المالي المستمرّ يسبّب انخفاضًا مستمرًا للعملات الوطنيّة وارتفاعًا للأسعار خاصة في الدولة التي لجأت إلى الاقتراض من البنك الدولي، وهذا ما حصل في لبنان.

الجانب الأهم: عندما ربط النّظام المالي الجديد اقتصاد دول العالم بالدولار الأميركي، **أصبحت البنوك المركزيّة في العالم خاضعة للنظام الفيدرالي الأميركي** وليس للسلطات المحليّة للدولة التي تحمل هويتها، ولم يعد باستطاعة أي رئيس أن يعترض على هذا النظام العالمي كائنًا من كان.

ويعتقد محللون كثيرون يُؤمنون بنظريّة المؤامرة أن هذه **المنظومة الماليّة** الدوليّة التي يتحكّم بها تحالف **روتشيلد روكفيلر** مسؤولة عن أحداث خطيرة جِدًّا وقعت في العالم، ويوردون أمثلة كثيرة بعضها:

– اغتالوا الرئيس جون كنيدي لأنه أراد انتزاع حقّ طباعة النقد من البنك الفيدرالي الأميركي لصالح وزارة المال.

– قتلوا عددًا من رؤساء أميركا الجنوبية لأنهم لم يرضخوا لهذا النّظام.

– أعدموا صدّام حسين لأنه خرق اتفاق الـ بترو دولار وباع نفطه بالـ يورو.

– قتلوا معمّر القذافي لأنه أراد إصدار عملة ذهبيّة تسمى **الدينار الإفريقي** لتصبح عملة للتداول وبيع النفط على مستوى القارة الإفريقيّة.

– لم يتمكّن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من التدخّل بسياسة البنك المركزي التركي واعترض على الفائدة العالية التي فرضها، وحاول منع انهيار الليرة التركيّة لكنه فشل، مما يُثبت أن البنك المركزي أقوى من الحكومة والجيش.

ـ انهار الاقتصاد اللبناني، وباتت الأكثرية الساحقة من الشعب عند عتبة الفقر، ولم يستطع أحد أن يبدّل موقف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة رغم قضايا الفساد المُتّهم بها في أوروبا، وفشل الرئيس ميشال عون بإزاحته من منصبه.

ـ إذا انهار الدولار الأميركي ستنهار العملات المُرتبطة به، وستنهار دول كثيرة، خاصة تلك التي تعيش عدم استقرار سياسي، لذلك تتحكّم منظومة **روتشيلد روكفلير** بمصير الدول، وتتلاعب باقتصاد العالم لأسباب سياسيّة.

وهذا ما حصل في لبنان. لقد جرى تدمير الاقتصاد اللبناني، ووصل الشعب اللبناني إلى خط الفقر بسبب التلاعب بسِعر العملة الوطنيّة، وكان السبب السياسي كسر «**حِزب الله**» مقدّمة لفرض توطين اللاجئين الفلسطينيين، وفرض توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل على الدولة اللبنانية.

******

لا بد من أن نربط أســباب الحرب اللبنانية التي انطلقت عام 1975 بنشوء نظام الـ بترو دولار. قبل الحرب كانت الأموال الســعوديّة تودع في المصارف اللبنانية، وكان لبنان مصرف العرب، نتيجة للحرب انتقلت الودائــع العربيّة إلى الولايات المتّحدة. اللافــت أن أولى معارك القتال عام 1975 دارت في شـــارع المصارف، وجرت أطول عمليّة سرقة في التاريخ داخل البنك البريطاني في بيروت، واستمرت أربعة عشر يومًا، وسرقت إحدى المليشيات المدعومة من الفلســطينيين صناديق الأمانات التي كانت تحتوي على مجوهرات كبار أثرياء لبنان ودول الجوار، ولم يســتطع أحد أن يحدّد حجم الأموال المسروقة.

V

الهندسات الماليّة صُنع اليهود

«**الهندسة الماليّة**» مصطلح اقتصادي يُستخدم منذ خمسينات القرن الماضي، ويعني اتخاذ المسؤولين في الدولة إجراءات ماليّة استثنائية لضمان استقرار الشركات المُتعثّرة ومنعها من الانهيار.

تُعتَبر الهندسات الماليّة التي أطلقها البنك المركزي في لبنان، في النصف الثاني من سنة 2016 وتوقّفت مع اندلاع «ثورة تشرين» 2019، أساسًا لفهم الأزمة النقديّة في لبنان وما تبعها من أزمات اقتصاديّة، واجتماعيّة، وسياسيّة، وحياتية دمّرت المجتمع اللبناني. خلال ثلاث سنوات وخمسة أشهر عمل حاكِم مصرف لبنان **رياض سلامة،** بوتيرة جنونية، ويمكن القول «**استقتل**» للحصول على العُملات الأجنبية بأية وسيلة ممكنة... إصدار سندات خزينة؟ مبادلة الأوراق الماليّة؟ رفع الفوائد؟ ولكن النتيجة كانت كارثية، فخلال سنوات قليلة انهار الاقتصاد اللبناني انهيارًا مريعًا.

ما حصل من جراء هندسات سلامة كان يلزمه مئة سنة ليحصل في الحالات الطبيعية.

الحقيقة أن ما فعله «الحاكِم بأمره» لم يكن بِدعة اقتصادية جديدة ابتكرها عقله الخلّاق، بل هو نهج ومدرسة اقتصادية ابتكرها اليهود منذ عقود. فقد عمل المصرفيّون اليهود على هندسة أزمات ماليّة من خلال التحكّم بنسبة الفائدة، وإغراق الأسواق بالأوراق النقدية التي ينتج عنها التضخّم، وعبر إغراء الناس بالاستدانة وتقديم تسهيلات مصرفيّة لهم وإغراقهم بالديون وفوائد الديون حتى يصلوا في نهاية المطاف إلى الهاوية. وقد تسبّبت هذه المعاملات المصرفيّة الفاسدة بإفلاس الشركات والبنوك

والأفراد في مختلف دول العالم، واستولى المصرفيّون على ممتلكات المديونين بأبخس الأثمان، وهذا ما حصل في الولايات المتحدة عام 2008.

يلخّص أحد كبار الاقتصاديين الإنكليز الهندسات الماليّة على الشكل التالي:

تُشبه المرحلة الأولى عمليّة رمي الصنّارة في الماء عبر ضخّ كميات كبيرة من المال في الأسواق، وخفض معدّل الفائدة، وتسهيل الحصول على القروض. وقد ابتدع المصرفيّون اليهود لهذه الحقبة تسمية: **الازدهار**.

فحين يتوافر المال بكميّات كبيرة بين أيادي الناس يتكاثر النشاط الاقتصادي، وتتزايد فرص الاستثمار، فتسعى الشركات للحصول على المزيد من القروض، وتحتاج لمزيد من السيولة لزيادة إنتاجها، فكلما ازداد الإنفاق ازداد الطلب على البضائع، وازدادت ثقة الناس بمسار حياتهم اليومية.

في المرحلة الثانية يغيّر المصرفيون اللعبة فيرفعون معدّل الفائدة، وكأنهم يسحبون الصنّارة من الماء، وتفرض المصارف قيودًا صارمة للاستدانة، فيبدأ الطلب على القروض بالتراجع، ويحصل **الانكماش الاقتصادي** نتيجة الفوائد المرتفِعة، وينخفض التداول النقدي فجأة، ولا يعود هناك وفرة من المال للتداول فتنخفض نتيجة لذلك عمليّة شراء السلع والعقارات، فتبدأ أرباح الشركات بالانخفاض.

يؤدي الانكماش إلى فصل الموظفين، وتبدأ الشركات الواحدة تلو الأُخرى بإعلان الإفلاس.. ويعجز المواطنون الذين فقدوا وظائفهم عن تسديد القروض التي حصلوا عليها بعد رهن العقارات التي اشتروها أثناء مرحلة الازدهار.

وعندما يبدأ الناس والشركات بالإفلاس تزداد ثروات المصارف من خلال وضع يدها على العقارات المرهونة لديها لإقراض الناس مُجرّد أرقام على الشاشة. وبفضل الهندسات الماليّة تسرق المصارف ثروات العالم وتُكدّسها في خزائن قلّة من طغاة رأس المال المتوحّش.

هندسات رياض سلامة أساس الانهيار

ما هي «الهندســات الماليّة» التي ابتكرها حاكم مصرف لبنان رياض سلامه والتي أدت الى انهيار العملة الوطنيّة وانهيار البلاد؟

عام 2016، ولكي يدعم استقرار صرف الليرة اللبنانية على سِعر 1500 ليرة مقابل الدولار، قرّر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة زيادة احتياط الدولة بالعملة الأجنبية والحصول على مبلغ خمسة مليارات دولار تكون ضمانته لتثبيت سِعر الصرف.

للحصول على المليارات الخمســة قدّم مصرف لبنان عرضًا غير مسبوق لمجموعة من المصارف الكبرى في لبنان خلاصته:

- يــودع المصرف مبلغ **مليار دولار** لدى مصرف لبنان لمدة خمس ســنوات مُقابل فائدة سنوية مرتفعة بلغت **عشرة بالمئة** شرط أن يتمّ تحويل المبلغ من خارج لبنان.
- **يســترجع** المصرف فور الإيداع نسبة 20 بالمئة من المبلغ، أي **200 مليون دولار**، ويقبض الفائدة على كامل المليار بعد خمس سنوات.

ماذا فعلت المصارف؟

- قدّمــت المصارف لكبار المودعين فائدة خيالية على الدولار بلغت 7،5 بالمئة على الحسابات المجمّدة لخمس سنوات واســتفادت من فرق 10 بالمئة، ثم قامت بتحويل المبالغ المُجمّدة من لبنان إلى الخارج. بعد أيّام استعادت المصارف الأموال «الداخليّة» المحوّلة وأودعتها مصرف لبنان، واستردّت منها 20 بالمئة فحقّقت بذلك أرباحًا فاقت الملياري دولار خلال أســابيع قليلة. هذان المليارات خسرهما مصرف لبنان عن سابق تصوّر وتصميم كما خسر المودعون أموالهم.
- تحالف رياض سلامة مع طبقة سياسيّة فاسدة أمّنت له الغطاء الداخلي وحقّقت بالمقابل أرباحًا طائلة من خلال سياساته الماليّة التي قادت لبنان إلى الانهيار.

VI
الدَين الأبدي

عن طريق الهندسات الماليّة، التي كانت تقود الشركات والأفراد إلى الإفلاس، جمع المصرفيون اليهود الذهب واستبدلوه بعُملات ورقية أقرضوها بفوائد منخفضة للدول، وحين زادت الديون فرضت الدول الضرائب الباهِظة على المواطنين لسداد ديونها، ومن خلال الهندسات الماليّة رفعت أسعار الفائدة.

عبر البنوك المركزيّة امتلك المصرفيّون اليهود حق إصدار النقود حصريًّا في العالم، وعندما تحكّموا بكميّات الأوراق المطبوعة خلقوا التضخّم، وعبر الحروب فرضت المعاهدات الدوليّة **الدولار كعملة العالم الأساسية**، وربطوا سِعر العملات بسِعر الدولار فتحكّموا بقيمة النقود الشرائية، وباتت الأسعار ترتفع مع ارتفاع سِعر الدولار. هذا ما حصل في لبنان بعد 2019.

لإتمام السيطرة هندسوا الأزمات الماليّة الدوليّة التي تسبّبت بإفلاس الأفراد والبنوك والشركات الصغيرة فاستولوا على ممتلكاتها. وبهذه الأموال الطائلة نهبوا الثروات الحقيقية مثل الأراضي والذهب والبترول، بل وبحيرات الماء العذب والجزر الجميلة.... ويمكن القول: سرقوا البشريّة وسيطروا على العالم.

على **صعيد الأفراد**: ابتكرت الشركات اليهوديّة سياسة الترويج لثقافة الاستهلاك الفردي، وشجّعت تسهيل نظام الاقتراض بالفوائد المُرتفعة عبر بطاقات الائتمان credit cards، والرهن العِقاري، وتقسيط السلع المختلفة.

– على **صعيد الدول**: خلقوا الظروف التي تضطر الدول والشعوب للاقتراض مثل خلق الحروب والاضطرابات الداخليّة التي تُعطّل حركة النمو، ووضعوا الفوائد الفاحشة على القروض فبات من الصعب جِدًّا على الدول تسديد ديونها وهذا ما عُرف

بتعبير «**الدَين الأبدي**» «eternal debt».

مـا هو الدَين الأبـدي؟ كل ورقة تصدر عن البنك يكون عليهـا فائدة منذ لحظة صدورها، بحيث إذا أرادت الدول والشركات تسـديد كامل ديونها لن يكون هناك أوراق نقديّة كافية لسداد الدَين والفائدة المترتّبة عليها، أي أنه لا يمكن تسديد الدَين أبدًا باستعمال الأوراق النقدية. ولا بدّ من تسـديد أجزاء مـن الديون بالممتلكات والثروات الحقيقية الموجودة في الدول، معدنيـة كانت أو نفطيّة أو مواد أولية. وهذا يشـمل جميع دول العالم وعلى رأسـها الولايات المتحدة، إذ تبلغ قيمة الدَين الوطني الأميركي 28 تريليـون دولار، أي أن كل ضرائب الدخل والتي تبلغ أحيانًا 50 بالمئة لا تكفي لِسداد فوائد الدَين.

جميع الأزمات الماليّة التي مرّت بها أميركا انتهت بتعزيز دور البنك الفيدرالي. فقد خلقـوا الأزمات الاقتصاديّة مثل أزمة 2008 التي جعلـت البنوك والشركات تنهار والأفـراد تفلّس فتدخّل هؤلاء الأغنياء لشراء ممتلـكات الشركات والأفراد بأبخس الأثمان وضمّها لثرواتهم.

ماذا جرى عام 2008؟

الانهيار الاقتصادي 2008

في شـباط 2007 تزايد التخلّف عن تسـديد قروض **الرهن العِقاري** في الولايات المتحدة بشكل كبير، وانعكست بشدة على المؤسسات المصرفيّة المتخصّصة بالقروض العِقارية.

في آب 2007 اتّسعت الأزمة، وتدهورت البورصات، فتدخّلت المصارف المركزيّة لضخّ السـيولة في الأسـواق. وبين تشرين الأول وكانون الأول 2007 أعلنت عدة مصارف كبرى عن تراجع كبير في أسعار أَسهُمها بسبب أزمة الرهن العِقاري.

في 22 كانون الثاني 2008، وفي إجراء اســتثنائي خفّض البنك المركزي الأميركي معدّل فائدته الرئيســة ثلاثة أرباع النقطة لتصــل إلى 50 , 3 بالمئة، ثم تابع التخفيض التدريجي ليصل إلى 2 بالمئة في نهاية نيسان.

في 16 آذار 2008 أعلن بنك «جي بي مورغان تشــيس» JP Morgan Chase عن شراء بنك الأعمال الأميركي «بير ســتيرنز» بسِعر منخفض، بمساعدة ماليّة من البنك المركزي الفيدرالي.

في7 أيلول 2008 وضعت وزارة الخزانــة الأميركية الشركتين العملاقتين في مجال الرهن العِقاري «فريدي ماك» و«فاني ماي» تحت وصايتها بانتظار أن تتمكن من إعادة هيكلة ديونهما ومنحتهما كفالة بلغت 200 مليار دولار.

في 15 أيلــول 2008 أعلن بنك الأعمال النيوركي الكبير «ليمان براذرز» Lehman Brothers Bank إفلاســه، كما أعلن «بنك أوف أمــيركا» عن شراء «ميريل لينش»، أحد ابرز المصارف الناشطة في وول ستريت.

في اليوم نفسه اتفقت عشرة مصارف دوليّة على إنشاء صندوق سيولة برأسمال **سبعين مليار** دولار لمواجهة الأزمة الناتجة عن انهيار القطاع العِقاري، ووافقت المصارف المركزيّة على تسليف الشركات المُتعثّرة، لكن ذلك لم يمنع تراجُع البورصات العالميّة.

في 16 أيلول 2008 أعلــن البنك المركزي الأميركــي، والحكومة الأميركية، عن وضــع يدهما على أكبر مجموعة تأمين في العــالم «أي آي جي» American International Group "A.I.G" المهــدّدة بالإفلاس، بعد منحها مســاعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79 , 9 بالمئة من رأسمالها.

في 17أيلــول 2008 واصلت البورصات العالميّــة تدهورها رغم تدخّل المصارف المركزيّة عبر ضخّ المزيد من السيولة في الأسواق.

في 18 أيلول 2008 اشــترى البنك البريطاني «لويد تي أس بي» منافسه «أتش بي أو أس» المهدّد بالإفلاس، وأعلنت السُــلطات الأميركية أنها تُعدّ خطّة بقيمة 700 مليار

دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

في 19 أيلول 2008 وجّــه الرئيس الأميركي جورج بوش نــداء «للتحرّك فورًا» ووضع خطّة لإنقاذ المصارف ومنع تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

في 23 أيلول 2008 طغت الأزمة الماليّة على مناقشات الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة في نيويورك، بينما الأسواق الماليّة تزداد قلقًا بسبب إقرار الخطّة الأميركية.

في 28 أيلــول 2008 انهارت أســهُم «فورتيــس»، المجموعــة المصرفيّة والتأمين البلجيكية الهولندية، بســبب الشــكوك حول قدرتها على الالتزام بدفع ضماناتها، وفي اليوم نفســه اشترى بنك «جي بي مورغان» منافســه «واشنطن ميوتشوال» بمساعدة السلطات الفيدرالية.

في 28 أيلول 2008 وافق الكونغرس على خطّة الإنقاذ الأميركية. في أوروبا جرى تعويم «فورتيس» من قبل سُلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا جرى تأميم بنك «برادفورد وبينغلي».

في 29 أيلول 2008 رفض مجلس النواب الأميركي خطّة الإنقاذ، وانهارت بورصة وول ســتريت بعد ســاعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشــدة، في حين واصلت معــدّلات ألفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصــارف من إعادة تمويل ذاتها، فخسِر ملايين المواطنين في مختلف أرجاء العالم أملاكهم واســتثماراتهم وبيوتهم ومدّخراتهم.

الأول من تشرين الأول 2008 أقرّ مجلس الشــيوخ الأميركــي خطّة الإنقاذ المالي معدّلة. بنتيجة هذه الخطّة أطبق البنك الدولي الخناق على الشركات العملاقة المفلســة وبــات يتحكّم بالاقتصاد العالمي بقــوة أكبر، **ويمكن القــول إن البنك الدولي الذي يتحكّم بالاقتصاد الأميركي، يحكم العالم.**

***

ديون أميركا 28 ألف مليار

لمعالجــة آثار أزمة 2008 عمــدت الولايات المتحدة إلى طباعــة كميات هائلة من الدولارات بدأت تشــكّل في حجمها، وانتشارها العالمي، خطرًا على مستقبل اقتصاد العالم. ويبلغ حجم الدَين المترتّب عــلى البنوك المركزيّة والناتج من طباعة العملة 28 تريليون دولار، أي 28 ألف مليار دولار، وأصبحت ديون الولايات المتحدة أكثر من دخلها القومي. اللافت أنه لدى الصّين سندات دَين أميركية تستحقّ على مدى سنوات تبلغ حوالى 3 تريليون دولار، أي ما يفوق حجم الدخل السنوي الأميركي، وهذا هو السبب الأول الذي يدفع الولايات المتحدة إلى لجم جموح الصّين الاقتصادي.

وبحســب تقرير في مجلة «الصّــين اليوم» في أيلول 2021: «أن باســتطاعة الصّين أن تطرح في الأسواق العالميّة الســندات الأميركيّة التي تمتلكها خلال ثلاث سنوات فتنخفض قيمتهــا، وتتحطم صورة الولايــات المتحدة كدولة تُعدّ عملتها أســاس احتياطات الدول الصناعية. وفي حال انهار سِــعر صرف الدولار، الذي تبلغ نســبة اعتــماده في الاقتصاد العالمــي 60 بالمئة، ســيواجه العالم أزمة مُســتحكَمة لن يكون بالإمكان معالجتها بالتيســير الكمّي (طبعة عملة جديدة) الذي كان ولا يزال السبب الرئيسي للأزمات».

VII
أضرار البنك الدولي على الدول

من اللافت أن أزمات الدول المُتعثّرة مع صندوق النقد الدولي هي نتاج مزيج من السياســة والاقتصاد في وقت واحد، وكأن منظومة البنك الدولي تستخدم الضغوط الاقتصاديّة على الدول لتحقّق أهدافًا سياســيّة لا يمكن تحقيقها في الظروف العاديّة، والأمثلة كثيرة.

مصر: رفض البنك الدولي تمويل مشروع الســد العــالي في مصر عام 1956، رغم أهميّته الحيوية الكبيرة للشعب المصري، لأسباب سياسيّة. بعد أن رفض الرئيس جمال عبــد الناصر الانضمام إلى حلف بغداد، واعترف بالصّين الشــعبيّة، قررت الولايات المتحدة معاقبته بالضغوط الاقتصاديّة وفي طليعتها وقف تمويل بناء السد العالي، وهو المشروع الإنمائي الأكبر الذي عرفته مصر في القرن العشرين بعد شقّ قناة السويس في القرن التاسع عشر. وأمام رفض الصندوق طلب الرئيس عبد الناصر مساعدة الاتّحاد السوفياتي لبناء السد، ثم عمد إلى تأميم قناة السويس لتمويل تكاليف المشروع.

عام 2016 اتفقت الحكومة المصريّة مع صندوق النقد الدولي على اقتراض مبلغ 12 مليار دولار. اشــترط الصندوق أن تُحرّر مصر سِعر صرف العملة المصريّة، وتخفّض دعم الوقود والمــواد الغذائية، وتبيع أملاكًا للدولة، وتفرض ضرائب جديدة. نفَّذت مصر مــا طُلب منها، لكن الصنــدوق طالبها بمزيد من التنــازلات وأوقف الدفعة الخامسة من القرض.

عندما أجبر صندوق النقد الدولي مــصر أن ترفع الدعم عن الوقود ومواد الغذاء ارتفعت الأســعار فورًا بنســبة 30 بالمئة، وتابعت ارتفاعها حتى بلغت 46,8 بالمئة. ارتفعت أسعار الدواء 20 بالمئة، وارتفعت الضريبة على القيمة المضافة من 10 إلى 14

بالمئة، وارتفعت نسبة الفقراء إلى 37 بالمئة عام 2017.

الأرجنتين: منذ 2001 تعاني الأرجنتين انكماشًا اقتصاديًّا حيث تجاوزت معدّلات التضخّم 50 بالمئة، رغم أنها تُعدّ ثالث أكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية. يعود مشوار الأرجنتين مع البنك الدولي إلى 1999، يوم وافقت على خصخصة الكهرباء والهاتف وقطاع النفط مقابل قروض دوليّة... لكن الانهيار الاقتصادي لم يتوقّف.

عام 2018 وافق الرئيس موريسيو ماكري على اقتراض 57 مليار دولار من الصندوق أخذت منه الحكومة 44 مليارًا ثم أعلنت عجزها عن سداد الدَين وبدأ الانهيار الكامل، وارتفع الديَن العام من 241 مليار دولار إلى 320 مليار دولار، وبات يشكل عام 2019 أكثر من 90 بالمئة من الناتج المحلي. انخفضت قيمة النقد. خرجت رؤوس الأموال الأجنبية. رفعت الحكومة الدعم عن الكهرباء وزادت الضرائب. ارتفع معدّل الفقر من 29 إلى 35 بالمئة، وكانت الأسعار ترتفع بنسبة 5 بالمئة شهريًا.

بلغت ديون الأرجنتين عام 2020، 311 مليار دولار، عجزت الحكومة عن تسديدها، فحاولت إعادة جدولتها، وتأجيل دفع سندات يحملها مستثمرون دوليّون قيمتها 122 مليار دولار، وجدولة 73 مليارًا عبارة عن قروض أُبرمت مع جهات دائنة سواء بشكل ثنائي أو متعدّد الأطراف. أما بقية الدَين العام والبالغة قيمته نحو 116 مليار دولار فهو دَين داخلي خاص بِعدّة أطراف أبرزها البنك المركزي وبنك أرجنتين الوطني ونظام التقاعد.

عام 2015 كان الدَين العام يبلغ 241 مليار دولار، ونسبته إلى الناتج نحو 53 بالمئة فقط. سبّب نقص الاستثمارات في البلاد دفع الحكومة إلى الاقتراض أكثر، وعندما رفع البنك المركزي الأميركي الفائدة اعتبارًا من منتصف 2018، خرجت رساميل كثيرة من البلاد، فهبط سِعر صرف العملة بقوّة، وصعد التضخّم بمعدّلات عالية. ولمواجهة أزمتها الاقتصاديّة اضطرت الأرجنتين إلى طلب الدعم من صندوق النقد

الدولي، الذي وافق على قرض بقيمة 57 مليار دولار، لم يُحوّل منها إلا 44 مليارًا.

كانت استحقاقات 2020 تزيد على 34 مليار دولار، ولا تستطيع الحكومة الأرجنتينيّة الوفاء بها، فطلب الرئيس الجديد ألبرتو فرنانديز وقف سداد أقساط ديون، ووقف استكمال الحصول على بقية القرض الدولي البالغ 13 مليار دولار، والشروع في عمليّة إعادة هيكلة شاملة للديون.

اليونان: تأثرت اليونان كغيرها من دول أوروبا بالأزمة الماليّة العالميّة عام 2008، وكان وقعها أشد عليها لأنها كانت تعاني منذ سنوات من صعوبات ماليّة داخليّة وخارجيّة ازدادت مع عودة الاشتراكيين إلى الحكم عام 2009. وعندما وقعت الأزمة عام 2010 اقترضت اليونان 86 مليار يورو من صندوق النقد الدولي.

عام 2016 طلب صندوق النقد من الاتّحاد الأوروبي تسديد الديون التي عجزت اليونان عن تسديدها، فوقع خلاف حول هذا الموضوع هدّد الاتّحاد بالانفراط. تحت ضغط صندوق النقد الدولي والاتّحاد الأوروبي، أُجبرت اليونان على الاقتطاع من معاشات التقاعد، وخسر المواطنون ثلث رواتبهم، وارتفعت البطالة إلى 27,8 بالمئة، وارتفعت الهجرة إلى 100 ألف سنويًّا، وأصبحت نسبة الدَين 180,2 بالمئة من الناتج المحلي، وتضاعف عدد القروض غير المسّددَة للمصارف.

يعتبر بعض الخبراء أن السياسات النيوليبرالية للاتحاد الأوروبي لعبت دورًا أساسيًّا بإيصال اليونان إلى أزمتها الاقتصاديّة المُدمِّرة. فقد رفع الاتّحاد الرسوم الجمركيّة على البضائع اليونانيّة داخل أوروبا، وألغى بعض سياسات الحماية لقطاعات اقتصادية معيّنة، فتراجع إنتاج عدد المصانع والمُحترفات الصغيرة، لصالح البضائع المُستوردة من ألمانيا وفرنسا لأنها أرخص سِعرًا، فارتفع الديَن العام من 168 مليار يورو إلى 262 مليارًا في أربع سنوات فقط.

ورغم المِليارات الأوروبية التي أُغدِقت على أثينا لتحسين الوضع الاقتصادي

والاندماج كليًا في الاتّحاد، لم تتحسّن الأوضاع. فقد عمدت الحكومات اليونانية المُتعاقبة إلى تحويل هذه المساعدات إلى القطاعات التي تخدمها انتخابيًّا، وأبرمت عقودًا مُرتفعة التكاليف مع شركات خاصّة لبناء مجمّعات سكنيّة أو حكوميّة خلال بناء المنشآت الأولمبية عام 2004، وتم توظيف عشرات الآلاف من المحازبين في تلك الفترة في القطاع العام من دون أي حاجة إليهم، واستُعملت أموال كثيرة للتسليح تماشيًا مع مُتطلبات العضويَّة في حِلف شمالي الأطلسي. وكانت الحكومات تلجأ إلى القطاع الخاص للاستدانة، كي تدفع فوائد القروض الأوروبية، وتُصدر سندات خزينة جديدة مقابل الديون.

منذ بداية أزمة الديون عام 2010 حصلت اليونان على 289 مليار يورو من صندوق النقد الدولي، ومن شركائها في منطقة اليورو، استلمتها على ثلاث حزمات مساعدات في الأعوام 2010 و2012 و2015. وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على بداية الأزمة لا تزال اليونان تتخبّط في ديونها ولا يزال حبل صندوق النقد الدولي ملتفًّا حول عنقها.

فنزويلا: بدأت الأزمة غير المسبوقة في فنزويلا مع وصول هوغو تشافيز إلى السُلطة عام 1998 الذي أطلق «**الثورة البوليفارية**» التي استمر نهجُها مع خليفته نيكولاس مادورو، والتي هدفت إلى تقديم المساعدات الاجتماعية والصحيّة والماديّة لتحسين أوضاع الفقراء، وإنشاء آلاف العيادات الطبيّة المجانية. تحسنت أوضاع الفقراء لكن فنزويلا دخلت في عصر الأزمات الاقتصاديّة التي لا تنتهي لأنها انتهجت سياسة تتناقض مع النيوليبيرالية الأميركية.

ورغم أن فنزويلا تملك أكبر احتياط من النفط في العالم فإنها تعاني من أزمة حادة في الوقود بسبب العقوبات الاقتصاديّة التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأميركية. يتراجع إنتاج النفط بشكل مخيف، وتعمل المصافي بأقلّ من 22 بالمئة من طاقتها،

وأصيبت محطات الكهرباء بالشلل التام نتيجة عدم تأمين الوقود لتشغيلها بسبب عدم قدرة البلاد على إنتاجه أو شرائه تمامًا كما حصل في لبنان، ومنعت العقوبات الأميركية فنزويلا من نقل النفط الثقيل من حقولها لتصديره، لأن عمليّة النقل تحتاج إلى مواد كانت تضاف إليه لتخفيفه، وهذه المواد تأتي من الولايات المتحدة.

عندما خلف نيكولاس مادورو هوغو تشافيز عام 2013 أعلن أنه «يخوض حربًا اقتصادية» ضِدّ خصومه السياسيين الذي يخنقون فنزويلا من ضمن مؤامرة اقتصادية دوليّة. فقد بلغت نسبة الفقر 80 بالمئة، وغادر أكثر من ثلاثة ملايين فنزويلي بلادهم إلى الدول المجاورة، ورفع مادورو الحدّ الأدنى للأجور ثلاثة أضعاف، وخفّض قيمة النقد، لكن الأزمة الاقتصاديّة ازدادت حدّة.

على أثر الاحتجاجات الضخمة التي عمّت البلاد عام 2017 دعا مادورو إلى انتخابات لإنشاء **جمعيّة وطنيّة تأسيسيّة** لصياغة دستور جديد للبلاد. حصلت الانتخابات في آب 2017 ففاز حِزب مادورو بأغلبيّة ساحقة، ورفضت الولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبي الاعتراف بشرعيّة الجمعيّة التأسيسيّة، واعتبرت الانتخابات غير شرعية لأن المعارضة لم تشارك فيها، وأن هدفها «إبقاء مادورو في السُلطة عام 2018».

في 23 كانون الثاني 2019 قام رئيس الجمعيّة الوطنيّة **خوان غوايدو** بحركة انقلابية دعمتها الولايات المتحدة، وأعلن نفسه رئيسا للبلاد. وعندما فشل في استلام السُلطة فرضت الولايات المتّحدة عقوبات كبيرة على فنزويلا. وضعت قيودًا على البنك المركزي، ومنعت التعامل معه مما جعل إمكانية حصوله على الدولار عمليّة مستحيلة. وفي آذار 2020 رفض البنك الدولي إعطاء فنزويلا قرضًا بقيمة خمسة مليارات دولار لمواجهة أزمة كورونا.

الأردن: اقترض الأردن من صندوق النقد الدولي 723 مليون دولار عام

2016... وعندما عجزت الحكومة عن سداد القرض، ارتفعت الضريبة على القيمة المضافة، وانخفضت الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة... وعام 2018 عمّت الاحتجاجات الأردن.

تونس: بدأت علاقة تونس مع البنك الدولي منذ 1987... سنة بعد سنة ارتفعت البطالة، وزادت الضرائب، وانخفضت العملة، وانخفض الانفاق الحكومي. وعندما طلبت تونس قرضًا جديدًا عام 2016 بقيمة 4 مليار دولار وافق البنك الدولي وأرسل الدفعة الأولى 320 مليونًا، ثم أوقف الدفعة الثانية 350 مليونًا مُطالبًا تونس بخفض 20 ألف وظيفة في القطاع العام، وبيع حصص في البنوك التجاريّة، وزيادة الضرائب، فاعترض الاتّحاد العمّالي لأن الإجراءات المطلوبة سوف تقود آلاف التونسيين إلى الفقر. **هل هذا ما ينتظر القطاع العام في لبنان؟**

البرازيل: في ثمانينات القرن الماضي، مرّت البرازيل بأزمة اقتصاديّة خانقة دفعتها إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها شروطًا قاسية لمنحها المال. نتيجة القرض اضطرت البرازيل إلى:

- تسريح ملايين العمال والموظفين.
- خفض أجور العاملين في القطاعين العام والخاص.
- إلغاء دعم التعليم ومِنح الطلاب.

إضافة إلى الضغوط الاقتصاديّة فرض صندوق النقد الدولي شروطًا سياسيّة على البرازيل أدت الى اضطراب الأوضاع الداخليّة في البلاد.

استمرت الأزمة 12 سنة قبل أن يتعافى الاقتصاد البرازيلي، ولكن على حساب الطبقة الشعبيّة التي تعيش في حالة فقر: 20 بالمئة من البرازيليين يملكون اليوم 80 بالمئة من الأصول والممتلكات في البلاد. 1 بالمئة فقط من البرازيليين يحصلون على

50 بالمئة من الدخل القومي. نصف الشعب يتقاضى أقلّ من 80 $ شهريًا. 40 مليون برازيلي يعيشون تحت خط الفقر.

عام 2002 اضطرّت البرازيل إلى أن تلجأ الى صندوق النقد الدولي من جديد ووقّعت عقدًا معه بقيمة 75 , 41 مليار دولار لمدة خمس سنوات.

عام 2005 فاجأت البرزيل العالم حين قرّرت أن تُسدّد كامل ديونها لصندوق النقد الدولي قبل استحقاقها بسنتين والبالغة 8 , 9 مليار دولار. والسبب؟

اختار الرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا، الذي كان يستعدّ لخوض ولاية ثانية، أن يرضي حلفاءه اليساريين لضمان دعمهم في الانتخابات الرئاسية التي كانت مُقرّرة في تشرين الأول من تلك السنة، فقرّر أن يتخلّص من وصاية الولايات المتحدة قبل موعد الانتخابات لكي تتمكّن البرازيل من اتخاذ قرارات سياسيّة واقتصادية مُستقلّة.

بعد التخلّص من أعباء صندوق النقد الدولي حقّق الاقتصاد البرازيلي نُموًّا ملحوظًا، وتحوّلت البرازيل إلى دولة دائنة بدل أن تكون دولة مديونة، فقدمت عام 2009 مبلغ 10 مليار دولار إلى صندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان النامية. كيف حصل هذا التبدّل؟

رفع الرئيس دي سيلفا **الضرائب على الأغنياء** ومنحهم تسهيلات كبيرة للاستثمار في شتى القطاعات فجاء إلى البرازيل مليون ونصف مستثمر أجنبي، وقدّم معاشات شهريّة للأُسر الفقيرة بلغت 11 مليون أسرة وشملت 54 مليون برازيلي.

تركيا: عام 2018 تخلّصت تركيا من ديونها لصندوق النقد الدولي وانهت علاقة مع الصندوق مستمرة منذ 1961. ورغم انهيار الليرة التركيّة المتواصل صرّح أردوغان: «**نرفض اللجوء لصندوق النقد الدولي**». ورفض مساعدة الصندوق لمواجهة أزمة كورونا فتابعت الليرة التركيّة انهيارها وخسرت 37 بالمئة من قيمتها.

***

زهاء 70 دولة اســتدانت من صندوق النقد الدولي من أصل 189 دولة مُشاركة في هذا الصندوق، وبات **لبنان** آخر ضحاياه منذ تلقى **صَدْمة 17 تشرين 2019**. اللافت أن مــا جرى من انهيار اقتصادي أغرق دول العــالم بالديون وَرَدَ حرفيًّا في البرتوكول عشرين مــن **بروتوكولات حُكماء صهيون** التي وضعتهــا الصهيونيّة العالميّة في نهاية القرن التاسع عشر بِهدف السيطرة على العالم.

بروتوكولات حُكماء صهيون

ظهر كتــاب «بروتوكولات حُكماء صهيون» لأول مرّة في روســيا القيصريّة عام 1905 للكاتب الروسي سيرغي نيلوس، وقيل إنها وثائق سريّة من اجتماعات عقدتها شخصيّات يهوديّة نافذة في أوروبا وضعت خطّة لسيطرة اليهود على العالم بعد خسارة نابوليون حروبه الأوروبية، وقد سرقت ســيدة فرنسية هذه الوثائق من أحد المتنفّذين اليهود ونقلتها إلى المخابرات الروسيّة.

تتضمن خطّة «**السيطرة على العالم**» 24 بروتوكولاً، هي مجموعة تعاليم وتوصيات سريّة تبنّاها المؤتمر الصهيوني الأول وكان شــعاره «العــودة إلى صهيون». انعقد هذا المؤتمر في مدينة بال في ســويسرا في 29 آب 1897، ونظّمــه اليهودي المجري تيودور هرتزل مؤســس الصهيونيّة العالميّة، حضره 204 مندوبًا مثلــوا 117 جمعيّة صهيونيّة عالميّة، جاء 70 منهم من روسيا، كما حضر مندوبون من القارتين الأميركيّتين والدول الاسكندنافية وبعض الأقطار العربيّة وأولها الجزائر.

منــذ 1897 عقدت الصهيونيّــة العالميّة ثلاثة وعشرين مؤتمــرًا كان آخرها مؤتمر القُــدس في 14 آب 1951، وكان الغرض من هذه المُؤتمرات هو دراســة الخطط التي تؤدي إلى تأسيس مملكة صهيون العالميّة.

اللافت أن جميع الأحداث الكبيرة التي شهدها العالم منذ 1897 حتى اليوم أوصى بها أحد «بروتوكولات حكماء صهيون» وملخّصها:

- **البروتوكول الأول**: الفوضى والتحرّرية والثورات والحروب تحت عنوان: نشر الحريّة والمساواة والإخاء.
- **البروتوكول الثاني**: السيطرة على الحُكم والتعليم والصحافة.
- **البروتوكول الثالث**: إسقاط الملكية والأرستقراطية من خلال تأسيس الأحزاب

السياسيّة المُسلّحة واستخدامها في إشعال الحروب الأهليّة، والتظاهر بتبنّي حقوق العمّال، والمساواة بين الرجل والمرأة.

– **البروتوكول الرابع**: تدمير الدّين والسيطرة على التجارة.

– **البروتوكول الخامس**: تفريغ السياسة من مضمونها. دعم تفشّي الرشوة والفساد في المُجتمعــات.. نشر التعصّب الدينــي والقبلي والطائفيــة. زرع العداوات بين البلدان وجيرانها لمنعها من الاتّحاد.

– **البروتوكول الســادس**: الســيطرة على الصناعة والزراعة. تنظيم الاحتكارات العالميّة لامتصاص الثروات الطبيعية للدول، ونشر الفوضى بين العمال.

– **البروتوكول السابع**: إشعال الحروب العالميّة.

– **البروتوكول الثامن**: تفريغ القوانين من مضامينها.

– **البروتوكول التاسع**: تدمير الأخلاق ونشر العملاء.

– **البروتوكــول العاشر**: وضع دســاتير ركيكة لتكون عبارة عن مدرســة للفتن والاختلاف والمُشاحنات وخلق الصّراعات الحِزبيّة العميقة لإضعاف الحكومات، والمحافظــة على الجوع والفقر وتفشّي الأمراض في البلاد لكي تكون همًّا أساســيًّا للحاكم تجبره على طلب الديون من أموالنا فيبقى البلد تحت سُلطتنا.

– **البروتوكول الحادي عشر**: تعيين الدُمى في المناصب الحساسة وحمايتها، واصطناع شرعيّة لكل ما يأمرون به في دولهم.

– **البروتوكــول الثاني عشر**: الســيطرة على النشر. وكي لا يرتاب الشــعب يجب السماح للصحف بنشر أفكار معارضة لنا تعطي القارئ نوعًا من الثقة.

– **البروتوكول الثالث عشر**: تغييب وعي الجماهير.

- **البروتوكول الرابع عشر**: نشر الإلحاد والأدب المريض.

- **البروتوكول الخامس عشر**: الانقلابات والخلايا السريّة والقبض على السُلطة عن طريق الانقلابات السياسيّة والعسكريّة.

- **البروتوكول السادس عشر**: إفساد التعليم. يجب إبعاد كل المواد التي يُمكن أن ترتقي بعقول الشباب بل سنصنع منهم أطفالًا طيّعين يحبّون حُكّامهم ويرون فيهم الدعامة للسلام والمصلحة العامّة وسنبقيهم بذلك كالحيوانات في الطبيعة.

- **البروتوكول السابع عشر**: تحطيم السُلطة الدينية. يجب تحطيم كرامة رجال الدين في أعين الناس بدفعهم إلى استخدام نفوذهم لكشف ميولهم الفاسدة.

- **البروتوكول الثامن عشر**: نشر الفساد.

- **البروتوكول التاسع عشر**: إشاعة التمرّد. ترويج فكرة أن القتيل السياسي هو شهيد وليس مجرمًا لأنه مات من أجل خير الإنسانية.

- **البروتوكول العشرون**: إغراق الدول بالديون. من خلال فرض ضرائب على الأملاك وعلى رأس المال وعلى المبيعات والمشتريات، وسحب العملة الذهبيّة من التداول، واستبدال القروض الخارجيّة بقروض داخليّة.

- **البروتوكول الحادي والعشرون**: إغراق الدول بالديون الداخليّة.

- **البروتوكول الثاني والعشرون**: السيطرة على ذهب العالم. يجب أن يظل الذهب في أيدينا.

- **البروتوكول الثالث والعشرون**: البطالة وفرض قوانين صارمة على العُمّال لإبقائهم تحت سيطرة ونفوذ أرباب العمل.

- **البروتوكول الرابع والعشرون**: سُلالة داوود تسيطر على العالم وتبني مملكة صهيون العالميّة.

الفصل الثالث

صَدْمة «الثورة»
ثورة شعب أم ثورة مصارف؟

يمكننا أن نطلق تسمية «**صَدْمة الثورة**» على الانهيار المالي الذي انكشف علانية في 17 تشرين الأول 2019 عندما ظهرت التحرّكات الاحتجاجية التي شلّت الحركة في أرجاء لبنان. ولا يمكن أبدًا أن نفصِل بين **إقفال المصارف** اللبنانية أبوابها، وانفضاح نقص السيولة النقديّة في صناديقها، وبين انطلاق تلك التحرّكات.

بدّلت **تحرّكات خريف** 2019 الشعبيّة أساليبها، وغيّرت أهدافها، وزيّنت ساحاتها، لكنها لم تُحقّق أبسط مطالِب الشعب اللبناني الذي «**ثارت**» باسمه. رفعت شعارات الإصلاح ومكافحة الفساد، ووعدت بمعاقبة ناهبي المال العام، وجعلت اللبنانيين ينتظرون تحقيق العدالة، ويحلُمون بالرفاهية والازدهار، لكنها في نهاية المطاف زرعت الريح فحصدت العاصفة، وبعثرت العاصفة الاقتصاد اللبناني مثل ورق الخريف.

قادت التحرّكات الشعبيّة إلى استقالة حكومتين، وتسبّبت بشلل الدولة طوال سنتين، وأوجدت أزمة سياسيّة تُهدّد نظام الوطن واستقرار كيانه، وكانت النتيجة انهيارًا اقتصاديًّا كارثيًّا أوصل الشعب إلى الحضيض.

الذي حصل في لبنان، ويحصل منذ تشرين الأول 2019، حصل في أماكن كثيرة من العالم قبل لبنان. وصفه بوضوح كبار الفلاسفة والخبراء الأميركيون قبل سنوات بأنه «**التدمير الممنهج للدولة من الداخل بواسطة الشعب**»، وهذا ما تسميه الولايات المتحدة **الجيل الرابع من الحروب**.

I

التدمير من الداخل

يقول كبير مفكري «المحافظين الجدد» الفيلســوف الأميركي **فرانسيس فوكوياما** صاحب كتاب نهاية التاريخ والإنسان الأخير: «إن الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في الدول العربيّة يمكن أن تتحقّق من خلال استغلال ظروف الفقر، والبطالة، والفساد، والدكتاتورية».

وكتــب فوكوياما عام 1992: «يُمكن تحريك الشــعوب العربيّة من الداخل برفع شــعارات الديمقراطية، وطرح مطالب تنســجم مع الحاجات الشــعبيّة، وتحريك التنظيمات المُرتبطة بأميركا. ويمكن الاعتماد عــلى منظّمات المجتمع المدني المُموّلة من الخارج... وتســخير مكاتب الدراســات المدعومة ماليًّا لتقديم المعلومات اللازمة، وتحريك الإعلام «الحليف» بعد تزويده بالكفاءات من مختلف التوجهات السياســيّة، يمينية، يسارية، وسطيّة، لإرضاء مختلف الميول الفكريّة. إن كل ما يلزمنا في هذه الحالة بعض المال وقليل من السلاح. واذا اضطررنا لاستخدام القوة العسكريّة نتدخّل من الجو من دون النزول على الأرض».

لم يبتدع فوكوياما نظريّته من الفراغ، وهو الذي كان نائب مدير شــؤون التخطيط في وزارة الخارجيّــة الأميركيــة. كتب ما كتب بعد أن أجرى دِراســات معمّقة حول حقيقة ما جرى في ربيــع براغ، وثورة الطلاب في باريس عــام 1968، وحركة ليش فاليســا في بولونيا، وحركة طلاب ميدان تيان آن مِن في بكين عام 1989. اســتعرض الكثير من الثورات الملوّنة في العالم، واكتشف أن جميع هذه «الثورات» حرّكتها وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة CIA بالتعاون الكامل مع جهاز الموساد الإسرائيلي.

بعد التجارب العمليّة لنظريّة فوكوياما في العديد من البلدان العربيّة، واستنادًا إلى

نتائجها، انكشـفت نظريّة الجيل الرابع من الحروب التي شرحها خبير الاستراتيجية العسـكريّة في معهد الدراسـات التابع لكليّة الحرب الأميركية ماكس مانوارينغ في محاضرة ألقاها في إسرائيل في الأول من كانون الأول عام 2018، خلال اجتماع مُشترك جمع كبار جنرالات الحِلف الأطلسي مع ضباط الموساد الإسرائيلي.

يقـول الجنـرال مانوارنيغ: «قبـل أن نتحدّث عـن الجيل الرابـع من الحروب Fourth-Generation Warfare دعونا نسأل أولا ما هي الحرب؟»

يجيـب: «الحرب هي إجبار العدوّ على قبول إرادتنـا. في الماضي كانت الحرب بين الدول تعني مواجهة بين الجيوش. كنا نسـتخدم الطيران والبحريّة والأسلحة الفتّاكة لندعم قوات نظاميّة من الجنود لتعبر حدود دولة مستقلّة وتحتلّها.

اكتشـفنا خلال الأعـوام الماضية أن ذلك الأسـلوب من الحـروب أصبح قديمًا ومُستهلَكًا. الجديد اليوم هو حروب الجيل الرابع... فما هو الهدف منها بالتحديد؟

ليس الهدف تحطيم مؤسّسة عسكريّة لإحدى الدول وتدمير قدرتها على مواجهتنا.

الهدف هو إنهـاك الدولة، وتآكلها ببطء ولكن بثبـات، وتحطيم قُدراتها من أجل اكتسـاب النفوذ بداخلها. بعد الحصول على ذلك النفوذ يتّضح الهدف الحقيقي وهو إرغام العدو على تنفيذ إرادتنا. هدفنا هو زعزعة الاستقرار في الدولة.

السلاح الرئيس لتحقيق هدف زعزعة الاسـتقرار هو توظيف القُدرات العقليّة داخل الدولة لمصلحتنا. ومن الممكن أن تكون زعزعة الاستقرار «سلميّة» أي ينفّذها مواطنون من دولة عدو ببطء وثبات وصولاً إلى خلق «الدولة الفاشلة».

اسـتنادًا إلى نظريتي الفيلسوف الأميركي فرانسـيس فوكوياما والخبير الأميركي الجنرال ماكس مانوارينغ، سـوف نـرى كيف جرى اسـتخدام المواطنين اللبنانيين «كسلاح فتّاك» في الجيل الرابع من الحروب ضِدّ لبنان. سوف نفهم كيف تمّت زعزعة استقرار الدولة اللبنانية فتحولت ببطء وثبات إلى «دولة فاشلة». ويكشف لنا تسلسل

الأحـــداث أن كل ما جرى عندنا يصبّ في الاســـتراتيجية الأميركية القائمة على مبدأ الفـــوضى الخلّاقة التي باتت قاعدة عمل في الشرق الأوســـط منذ غـــزو العراق عام 2003.

***

في لبنان، منذ عام 2005، تاريخ اغتيـــال رئيس الوزراء رفيق الحريري، بدأ تطبيق مبادئ «الفوضى الخلّاقة» بالتكافل والتضامن مع مجموعات «أميركان الداخل» الذين نفّذوا الأجندة الأميركية بحماسة واندفاع غير آبهين بالعواقب.

بعض «أمـــيركان الداخل» يدور في الفلك الغربي عن قناعـــة إيديولوجية ورفضًا «لولاية الفقيه». بعضهم ينطلق من تعصّب طائفي عميق ومتجذّر من الزمن العثماني. بعضهـــم تحرّكه المخابـــرات الإسرائيلة لتحقيق مُخطّطات 1975 التي لم تســـقط بعد. وهناك «نُخبة سياسيّة» فاســـدة ركبت الموجة الغربية لكي تحافظ على مصالحها الماليّة ونفوذها الســـياسي. يلتحق بهؤلاء صغار المستُفيدين من فقراء المناطق الشعبيّة الذين لا يدرون ماذا يفعلون، فيتمّ استخدامهم كوقود لتعزيز الفوضى وزعزعة الاستقرار.

والتقى «أميركان الداخل» مع مجموعات وطنيّة صادقة، ونخب مثقفة، وحركات شـــبابية وحِزبية ونقابية تؤمـــن بوطن جديد، وتبحث عن مســـتقبل خارج المنظومة الفاســـدة التي تُمســـك بزمام الحُكم في لبنان منذ «اتفاق الطائـــف»، وتمتصّ قُدرات الوطن وتتعامل مع الدولة على أنها «البقرة الحلوب». المؤســـف أن المجموعة الأولى قادت المجموعة الثانية حســـب مصلحتها هي بينما النخـــب المثقّفة كانت تبحث عن المصلحة الوطنيّة.

نشطت «الفوضى الخلّاقة» بوتيرة تصاعديّة طوال سنوات فبلغت لحظة الانفجار ليلة 17 تشرين الأول 2019، وقادتنا حرائق الانفجار إلى «الدولة الفاشلة».

II

سيناريو الدواليب التلفزيونية

انطلقت الاحتجاجات الشـعبيّة في بيروت مساء 17 تشرين الأول 2019 على أثر تصريح مفاجئ أدلى به وزير الاتصالات محمد شقير أعلن فيه عن نيّة الحكومة فرض ضريبة 4 سنت على التخابر بواسطة الـ «واتساب» وبعض تطبيقات الإنترنت.

كان مجلس الـوزراء اللبناني، في ذاك النهار، يبحث موازنـة الدولة للعام 2020، وكان الـوزراء يقدّمون اقتراحاتهم لتمويل تلك الموازنة ومنها فرض ضرائب جديدة عـلى الكماليّات، أو رفع ضريبة القيمة المضافة. اقترح وزير الاتصالات وضع ضريبة على استخدام تطبيقات «واتساب كول»، و«فيس تايم»، وسائر تطبيقات التخابر عبر الإنترنت، من شأنها أن تؤمّن 200 مليون دولار دخلاً سنويًّا للخزينة.

كانت تلك الضريبة مُجرّد اقـتراح من وزير. لم تكن قرارًا اتخذته الحكومة، ولم يتمّ عرض مشروع الموازنة على مجلس النواب ليُصبح نافذًا قابلاً للتطبيق كي تقوم بسـببه القيامة وتنطلق التحرّكات الشـعبيّة لإسقاطه... والأمر الأسـوأ من ذلك، والذي يطرح علامات استفهام كبيرة:

من كلّف الوزير محمد شقير الإعلان عن ضريبة جديدة لم يتم إقرارها بعد في مجلس الوزراء وتحتاج إلى إقرار في مجلس النوّاب لتصبح نافذة؟ وهل الوزير محمد شـقير هو الناطق الرسمي باسم الحكومة أم هو وزير الإعلام؟

ما هو الهـدف الحقيقي الذي دفع وزير الاتصالات إلى إعـلان النبأ المُفجِع الذي انتـشر بسرعة مُذهلة على وسـائل التواصل، وأحدث ردّات فعل متشـابهة في جميع الأراضي اللبنانية؟

ردة الفعل الشـعبيّة المنظّمة، والمنسّـقة في جميع المحافظات، من وسـط بيروت،

إلى ساحة عبد الحميد كرامي في طرابلس، إلى دوّار إيليا في صيدا، إلى سعدنايل في البقاع.... تدفعنا إلى التساؤل حول **مدى عفويّة** تصريح الوزير شقير المسموم؟ وعن الأسباب الحقيقيّة الكامنة وراء إطلاقه تلك الليلة؟ وما علاقة «المنظومة الماليّة» التي تحكم لبنان منذ اتفاق الطائف بما جرى في وطن الأرز على مدى عامين من الانهيار؟

انتشرت عبارة **ضريبة على الـ واتساب** تلك الليلة كالنار في الهشيم، وبدأ الإعلان عن ضريبة مزعومة تصيب السواد الأعظم من الشعب اللبناني كأنه الخطوة الأولى من مُخطّط مدروس. كأن الوزير أعطى الإشارة لانطلاق «الثورة». كأن كل شيء مُعدّ سلفًا... الحطب جاهز للاشتعال ولا يحتاج إلا شرارة Etincelle ليبدأ الحريق، فجاء خبر الضريبة المزعومة ليُشعِل النار التي راحت تتأجّج يومًا بعد يوم... وتسارعت في مسار تصاعدي مُنظّم رافعة بطريقها سِعر صرف الدولار من 1500 ليرة للدولار الواحد إلى خمسة آلاف ليرة خلال أسابيع معدودة، وصولاً إلى 20000 ليرة بعد ثمانية عشر شهرًا على بداية الاحتجاجات.

بعد لحظات من تصريح الوزير اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي، وأُطلقت شعارات بدت، **من حِرَفيّتها**، كأنها حملة إعلانية مدروسة بأدقّ تفاصيلها وجاهزة للإطلاق عبر وسائل الإعلام عندما تدقّ الساعة. تنوّعت الشعارات لكن جوهر تلك الحملة المُنظّمة كان «**الهدر وفساد الطبقة السياسيّة الحاكِمة في لبنان**».

وخلال دقائق انطلقت الدعوات إلى التظاهر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فشهدت شوارع مدينة بيروت والمناطق اللبنانية المختلفة، تجمّعات شعبيّة كان أولها عند «جسر الرينغ»، وهو مِفصل حيويّ في قلب العاصمة اللبنانية، وله أهميّة رمزيّة كونه يفصل بين شطري العاصمة الشرقي والغربي كما حصل خلال حرب 1975. قطع المحتجّون هذا المِفصل الاستراتيجي بالدواليب المُشتعلة بعد دقائق معدودة من تصريح الوزير محمد شقير.

اللافت أن محطّة «**أم تي في**» التلفزيونية كانت متواجدة على «الرينغ» لحظة إشعال الدواليب وقطع الطريق... وقيل إنها كانت تنتظر المتظاهرين، وتبعتها سائر المحطّات التلفزيونية اللبنانية، وانطلق البثّ المباشر الذي لم يتوقّف على مدار الأيّام...

ورغم أن الحكومة أعلنت تراجعها عن ضريبة الـ«واتساب» استمرّت التظاهرات، لا بل ارتفعت وتيرتها، وأغلق محتجّون الطرقات في مختلف المناطق اللبنانية بالدواليب والحجارة، فشُلّت الحركة في أرجاء البلاد، وتجمّع الآلاف في وسط بيروت وعمدوا إلى تحطيم واجهات المحلّات التجاريّة وإشعال الحرائق وتكسير إشارات السير... ورموا رجال الأمن بالحِجارة التي اقتلعوها من الأرصفة أو من جدران الأبنية الأثريّة... فأطلقت الشرطة الغاز المسيّل للدموع على المحتجيّن، ووقعت اشتباكات عنيفة، وتصاعد الدخان من المكاتب، وتناثرت قطع الزجاج على الأرصفة، وعادت بيروت ساحة حرب.

وبسبب تفاقُم الأوضاع أصدرت وزارة التربية قرارًا بإقفال المدارس والجامعات، ووصفت صحيفة «النهار» الاحتجاجات بأنها «**ثورة الضرائب**»، وقالت صحيفة «الأخبار» إنها «**ثورة الـ«واتساب**» التي هزّت حكومة الوِحدة الوطنيّة برئاسة سعد الحريري، ووصف المحتجّون الطبقة السياسيّة بالفاسدة، وطالبوا بسقوط الحكومة وباستقالة رئيس الجمهوريّة.

وبلا تردّد أو تأخير سارع فريق سياسي مُعارض إلى ركوب موجة «الثورة» لتنفيذ أهداف شعبويّة رغم أن معظم أعضائه من كبار الفاسدين، وتولّت قيادة الحراك الأحزاب اليمينيّة التي تدور في الفلك الأميركي، إلى جانب جمعيّات المجتمع المدني، والعسكريين المتقاعدين، ومنظّمات يساريّة، وتجمّعات من المثقفين والحقوقيين وأساتذة الجامعات الذين وجدوا في الحراك الشعبي فرصة لتغيير النّظام الطائفي في لبنان.

وأيّدت بعض السفارات الغربية والعربيّة، الناقمة على السُلطة الحاكِمة بسبب تضامنها مع «حِزب الله»، مطالب «الثورة» الشعبيّة، وقدّمت لها الدعم المادي والمعنوي عن طريق منظّمات الـ «N. G. O.» التي سار أعضاؤها على رأس المُنتفضين.

بعد أيّام من التصعيد صرّح الزعيم الدرزي وليد جنبلاط لإحدى محطات التلفزيون: «لقد اتصلت بالرئيس الحريري واقترحت عليه أن نستقيل جميعًا».

فردّت وزيرة الداخليّة **ريّا الحسن**: «إذا سقطت الحكومة فإن أي حكومة أُخرى ستأتي لن يكون لديها خيارات أفضل من خيارات الحكومة الحاليّة. تغيير الحكومة ليس الحلّ. **وإذا سقطت الحكومة فإن الانهيار سيكون حتميًّا**».

***

بينما التظاهرات الصاخبة تحتلّ وسط بيروت، وساحة النور في طرابلس، ودوار إيليا في صيدا، وبينما الحجارة وتِلال الردم تقطع الأوتوسترادات وتشلّ أوصال الوطن في البقاع والجنوب والشمال ووسط البلاد، تلاقت مصالح **ثلاثة أفرقاء** لم يكن بينها ظاهريًّا أي قاسم مشترك قبل 17 تشرين.

الفريق الأول هو **المصارف** التي أغلقت أبوابها في وجه الزبائن لكنها استمرّت بتمويل المحطات التلفزيونية التي تُواكِب أحداث الشارع في بثّ مُباشر على مدار الساعة من خلال الإعلانات المتواصلة التي تُبثّ عشرات المرات في النهار.

الفريق الثاني هو **التيّارات المُعارضة** أو «**قوى التغيير**» التي تؤمن ببناء دولة حديثة خارج المحسوبيّات والنّظام الطائفي. نصبت هذه القوى خيمها في وسط العاصمة، تُساندها جمعيّات المجتمع المدني**N. G. O**. التي ظهرت فجأة في الشوارع وفاق عددها **ألف ومئتي جمعيّة** ومنظّمة لم يسمع بها المواطنون من قبل.

الفريق الثالث: بعض **السفارات** الغربيّة والعربيّة التي واكبت الشارع ببيانات التأييد اليومية والتدخّل المباشر لتحذير المسؤولين من التعرّض «للثورة» و«الثوّار»،

وكانت تُوجّه تحرّكات الأحزاب اليمينية التي ركبت موجة «الثورة» وعمدت إلى قطع الأوتوستـرادات الدوليّة، وشلّت حركة التواصل بين المناطق اللبنانية. وقفت القوى الأمنيّة تتفرج على الطُرقات المقطوعة وترفض الأوامر بفتحها.

هكذا بين ليلة وضُحاها حصلت «**صَدْمة الوتسـاب**»، فدخل لبنان من شماله إلى جنوبه عـصر «**الفوضى الخلّاقة**» التي ابتدعها العقـل الليبرالي الأميركي وفرضها في دول العالم الثالث، وأطلقتها الوزيرة كوندوليزا رايس على أثر احتلال العراق وانتشار «فِرق الموت» وهدفها تدمير المجتمع العراقي بعد تدمير جيش صدّام حسين.

لقد أظهر مسـار الأحداث أن الهدف من كل ما يجري في لبنان طوال سـنتين كان تنفيذ مُخطّط **تدمير المجتمع اللبناني** وصولاً إلى تدمير «حِزب الله». وفي نهاية المطاف تمَّ تدمير كل شيء... وبقي «حِزب الله». وكانت اسـتقالة حكومة سعد الدين الحريري هـي الخطوة الأولى نحو الانهيار كما حـذّرت وزيرة الداخليّـة في تلك الحكومة **ريّا الحسن**.

III

«ثورة» سفينة نوح

رغم أن ظروف ولادتها كانت أشــبه بـ «**صَدْمــة مُفتَعلة**»، وغير طبيعية، طرحت «الثــورة» أفكارًا إصلاحية كثيرة، وجذريّة، يحتاجُها لبنان منذ ســنوات طويلة وكان يبدو تحقيقُها مستحيلًا. اعتقد الســواد الأعظم من الشعب اللبناني أن أحلامه بدأت تتحقّــق، وأن فجرًا جديدًا يُشرق على الوطن ســوف تزول مع شمســه جميع وحول الفساد، وســوف تختفي الطبقة السياســيّة التي نهبت الثروات منذ دولة الاستقلال، وســوف تولد دولة المواطن، وتتحقّق العدالة الاجتماعية، حين يتولّى جيل جديد من «الثوار» إدارة البلاد.

تحت القصف الإعلامي المُركّز والمتواصل على مدار الساعة كنقاط الماء التي تسقط على رأس ســجين مقيّد بالسلاســل، اعتقد الســواد الأعظم من الناس أن المشاكل الاقتصاديّة سوف تزول ببســاطة، وسوف تنتهي الأزمات الحياتيّة برفّة عين، وينتقل لبنان من جحيم الانهيار الشــامل إلى نعيم الاستقرار الكامل، لأن شعارات «الثورة» جمعت مشاكل الشــعب اللبناني وهُمومه كلها في علبة هدايا، قدّمتها وسائل التواصل الاجتماعــي بطريقــة برّاقة، كأنها ملفّوفة بــورق لمّاع وشريط مزخــرف من تصميم كريستيان ديور!

أضاءت «الثورة» على مكامِن الخلل الكثيرة في الجسم اللبناني، ووضعت الإصبع على الجُرح المفتوح منذ أكثر من ثلاثين سنة، وجسّدت طموحات وآمال الناس، فشعر المواطنون، على اختلاف انتماءاتهم، الاجتماعيّة أو السياســيّة أو الطائفية، أنهم مواطن واحد يصرخ وجعه عاليًا، وأن الحراك في الشــارع هو الحلّ الناجع لجميع المشــاكل المتراكِمة على الوطن منذ عقود، وأن مكافحة الفســاد وبنــاء وطن العدالة والقانون

سوف يتحقّقان بين ليلة وضُحاها.

آمن كثيرون أن ما يجري في ســـاحة البُرج هو نسخة عصريّة عن ما جرى في ساحة الباستيل الفرنسيّة في 14 تموز 1789، واعتقد بعض المتظاهرين أنه يدقُّ قصور أباطرة آل رومانوف عام 1917، ولم يفتكر أحد لحظة أنه يعيش حالة وهم شعارها «**تذكّر أيها الثائر أن ثورتك خرجت من رحم الـ واتساب... وتنتهي بكبسة Delete**».

لقد جمعت «الثورة» فئات متنوعة طائفيًّـــا، ومناطقيًّا، واجتماعيًّا، وثقافيًّا، وماليًّا، في حراك شعبي واحد. جلس العامل والمُياوم والطالب الفقير الذي ينتمي إلى الحِزب الشيوعي في خيمة إلى جانب الاســـتاذ الجامعي. وفي خيمة مجاورة تربّع رجل أعمال، وصل إلى الســـاحة على متن سيارة فيراري حمراء، ويملك أكبر المُجمّعات التجاريّة في البلد يُجاور زملاء له من أصحاب المال والأعمال، وبالقرب منهم جلس العسكريّون المتقاعدّون. وتجاورت الخيـــم المتنوعة في تجمّع يحصل لأول مرة منذ قيام دولة «لبنان الكبير». ولكن في نهاية المطاف بدا الحراك أشـــبه بصوت صارخ في البريّة لأســـباب كثيرة:

أسباب الفشل

ـ لم ترســـم تحرّكات تشرين، على تنوّعها الإيديولوجي والشـــعبي، **خارطة طريق** موحّدة إلى الخلاص. عشنا «كوكتيل» ثورات في حراك شعبي واحد فشل في إنتاج قيادة موحّدة ضرورية لتحديد الأهداف ورسم سُبل تحقيقها.

ـ قادت الحراك مجموعات صغيرة، فاق عددها المئتين، غير متجانسة، لا فكريًّا ولا سياســـيًّا ولا عقائديًّا ولا تنظيميًّا، لا بل كانت **المجموعات المنتفِضة متناقِضة على** الصعيدين الاجتماعي والفكري. كنا نشاهد سيّدات المجتمع الثريّات يتجوّلن مع كلابهن مرتديات أفخر الثياب والساعات والنظّارات من ماركات عالميّة مشهورة،

همّهن الظهور على شاشـات التلفزة... وفي سـاحات مُجاورة مجموعة شـبّان من الأحياء الشـعبيّة الأكثر فقرًا في طرابلس أو صيدا أو عكار... نزلوا إلى الساحات لأن هناك من يقدّم لهم سـندوش فلافل مجانًا! كما شـاهدنا مجموعات طُلابية من أحزاب يمينيّة متطرّفة، تقف إلى جانب شباب الأحزاب والتيّارات اليساريّة التي تتناقض معها في أمور كثيرة. ونقلت الباصات «**ثوار الحجارة**» من الشمال وكانت مهمتهم التكسير وزرع الفوضى في التظاهرات!

ـ بدت «الثورة» أشـبه **بسـفينة نوح** تجمّع في داخلها الهاربون مـن الطوفان على تناقضاتهم... وكم هي كثيرة. فكيف للفيل أن يتفاهم مع الكنار؟ وكيف تسـلّم الدجاجـة عنقها للثعلب؟ ومـاذا تفعل الذئاب إذا كُلّفت بقيـادة قطيع النعاج؟ المفارقة أن سُكّان سفينة نوح أرادوا أن يشكّلوا أوركسترا فيلهارمونية... فاختلط المعاء بالعواء... على وقـع دبيب الفيلة، وصهيل الخيـول الجامحة، ونعيق البوم، وتناطح الثيران الذي حوّل عرس «الثورة» إلى مأتم حجارة ودخان دواليب!

ـ اختلف «الثائرون» على **سلّة الأهداف**، وتصارعوا على أولوياتها، واختلفوا حول أُسلوب المواجهة وفي طليعتها مبدأ تسكير الطرقات.

ـ طرح «الثائرون» **شعارات فضفاضة** غير قابلة للتطبيق أبرزها: «كلّن يعني كلّن».

ـ طالب بعض «الثائرين» **بإسقاط النّظام**، وفي الوقت نفسه كانوا يرفعون شعارات تُدافع دفاعًا مسـتميتًا عن النظام الليبرالي الذي هـو النظام اللبناني الذي يُطالبون بإسقاطه.

– أحد أهداف «الثورة» كان شـلّ مؤسسـات الدولـة وفي طليعتها تعطيل عمل المجلـس النيابي، علمًا أن الإصلاحات التي يُطالب بهـا الثائرون تحتاج إلى قوانين وتشريعات يُصدرها المجلس النيابي الذي يعملون على تعطيله.

– طالب «الثائـرون» بإجراء انتخابات نيابيّة مبكرة... وفي الوقت نفسـه لم يكن

لديهم أي طرح لقانون انتخابي جديد لإجراء تلك الانتخابات.

– طغت **المظاهـــر الفولكلورية** على الفكر الثوري التغيـــيري الذي هو جوهر كلّ إصلاح.

– ظهرت **مجموعات غوغائية داخل** «الثورة» هدفها الأول **التخريب**، ومارســـت عنفًا متفجّرًا في الوسط التجاري في بيروت.

– تواجه «الثائرون» في مراحل ما مع **مجموعات** شـــبابيّة تنتمي إلى الطائفة الشيعيّة فبدت **البلاد** كأنها على أبواب حرب أهليّة جديدة.

***

حســـب رواية التوراة عندما توقّفت الأمطار، وهدأت الأمواج، وسكنت الرياح، فتح نوح أحد نوافذ الســـفينة وأطلق الغُراب باتجاه اليابســـة، فخرج ولم يعد، وعندما فقد قائد السفينة الأمل بعودة الغُراب أطلق حمامة عادت إليه بغصن الزيتون.

حتى صدور هذا الكتاب لا نزال بانتظار عودة الغُراب.

IV

صَدْمة سعد

عند الســـاعة الرابعة من بعد ظهر الثلاثاء 29 تشرين الأول 2019، وبعد 13 يومًا من التظاهرات المتصاعدة وقطع الطرقات، أعلن رئيس الوزراء سعد الدين الحريري استقالة حكومته بكلمة بثّتها وسائل الإعلام من بيت الوسط وجاء فيها :

«لقد وصل لبنان إلى طريق مسدود ويحتاج الى **صَدْمة لكسر الأزمة**... إنني ذاهب إلى قصر بعبدا لتقديم اســـتقالة الحكومة إلى رئيس الجمهورية ميشال عون وللشعب اللبناني».

يبدو لافتًا في بيان استقالة الرئيس سعد الحريري أنه:

1 – استقال من بيت الوسط، عبر وسائل الإعلام، قبل أن يلتقي رئيس الجمهورية ويتباحث معه في الظروف القاهرة التي تمرّ بها البلاد كما تقتضي الأصول الدستورية، ثم يُعلن استقالته من قصر بعبدا.

2 – أراد الرئيس الحريري أن «**يكسر الجرّة**» مع رئيس الجمهورية ويســـجّل موقفًا أمام الشارع المُنتفِض.

3 – قدّم استقالته إلى الشعب اللبناني، ولم يقدّمها الى رئيس الجمهورية وكأنه دخل في لعبة **إســـقاط عهد** ميشـــال عون «حليف «حِزب الله»». وكأن الاستقالة خطوة أولى في مُخطّط مدروس هدفه تحطيم صورة رئيس الجمهورية العماد ميشـــال عون وزعزعة عَهده ودفعه إلى تقديم استقالته كما فعل رئيس الحكومة.

4 – استقال سعد الحريري ليُحدث **صَدْمة** قال «إن لبنان بحاجة إليها». وما حصل منذ استقالته لم يكن إلا **سلســـلة صدمات** قادت لبنان إلى «الانهيار الحتمي» الذي

بشّرت به وزيرة الداخليّة **ريّا الحسن**.

5 – أظهر تسلسل الاحداث، منذ 29 تشرين الاول 2019 حتى صدور هذا الكتاب، أن استقالة حكومة سعد الحريري كانت عملية **انقلاب سياسي** على «تسوية 2016» التي أوصلت الجنرال ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية. لقد أعادنا غياب الحكومة إلى **حالة الفراغ** في السلطة التنفيذية. فغاب مجلس الوزراء الذي «يُصدر القرارات مجتمِعا» حسب دستور الطائف. جاءت الاستقالة لتنقل الدولة إلى «**جنرال الفراغ**» كما ينتقل الحكم إلى جنرال في الجيش بعد انقلاب عسكري. كأن الحريري استقال لتنفتح بوابة **جهنم** بعد رحيله، فكانت استقالته مفتاح تلك البوابة.

6 – كانت استقالة سعد الحريري «المفاجئة» الخُطوة الأولى على طريق «الدولة الفاشلة» التي هي الهدف الأساس في «الحرب الرابعة» التي شرحها الجنرال مانوارينغ عام 2018.

V
المصارف وتهريب الأموال

يمكن القول، بكل وضوح، إن **المستُفيد** الأول من التظاهرات، **والمستغِّل** الأول لقطع الطرقات، **والمستثمِر** الأول في رأسمالّية حالة الشلل التي عمّت لبنان، كانت **المصارف اللبنانية** ومعها حفنة من السياسيّين والنافذين وكبار المتموّلين.

استغلّت المصارف «**صَدْمة**» الحراك الشعبي لإقفال أبوابها، وتوقّفت عن دفع أموال المودعين وبررّت الإقفال «بالخوف على سلامة الموظفين».

منذ شهر تموز 2019 بدأت بعض المصارف تعاني أزمة في السيولة، خاصة السيولة بالعملات الصعبة، وباتت عاجزة عن تلبية طلبات المودعين الذي يريدون سحب بعض ودائعهم أو رواتبهم بالدولار. كانت تلك المصارف التي خسر بعضها أموالا طائلة في صفقات استثمار خارجيّة على أُهبة إقفال أبوابها وإعلان «**التوقّف عن الدفع بالدولار**». وهذا يعني عمليًّا «**إعلان حالة الإفلاس**». لكن جمعيّة المصارف فضّلت أن تتجنّب إعلان إفلاس هذه المصارف «**لعدم زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني**»، وبدأ البحث في دمج بعض المصارف مع بعضها، أو في شراء المصارف الكبيرة للمصارف المُتعثّرة...

وفي ذروة أزمة المصارف انطلقت **فجأة** التحرّكات الشعبيّة في 17 تشرين الأول فقدّمت للمصارف ذريعة «مشروعة» لإقفال أبوابها، وعدم استقبال الزبائن، وتمنّعت عن دفع أموال المودعين، فبدت «الثورة» كأنها «**صَدْمة شعبيّة مُصْطنعة**» ابتدعتها المصارف لتُغطّي عجزها عن الدفع، وعدم إشهار إفلاسها.

أقفلت المصارف المُتعثّرة أبوابها بحجة «الوضع الأمني المُتدهور»، وأخفت أزمتها النقديّة الكبيرة خلف دخان الدواليب المُشتعلة في الطرقات على امتداد الوطن، عِلمًا

أنه طوال سنوات الحرب التي عصفت بلبنان عام 1975 لم تتوقّف المصارف يومًا عن الدفع، ولم تُقفل أبوابها في وجه الزبائن، ولم تُحجب المال عن المودعين.

في 17 تشرين 2019 كان الشعب المسكين يغطّي جريمة سارقيه من دون أن يعلم.

واستغلّ بعض السياسيين، وبعض المتنفّذين، وأصحاب الودائع الضخمة، انشغال الناس «بالثورة»، فقاموا بتهريب أموالهم إلى خارج البلاد بالتواطؤ مع المصارف المُقفلة الأبواب. بلغ حجم الأموال التي تم تحويلها من لبنان إلى حسابات خارجيّة في فترة الإقفال أكثر من سبعة مليارات دولار، وتسبّبت هذه التحويلات الضخمة بأزمة سيولة بالعُملات الصعبة في الأسواق اللبنانية مما أدى إلى ارتفاع جنوني بسِعرالدولار، وانهيار الليرة اللبنانية بشكل غير مسبوق.

ورغم أنها بدت مستهدفة أحيانًا كثيرة من قبل «الثوار»، كانت بعض المصارف هي الداعم الفعلي للتحرّكات الشعبيّة من خلال تمويل المحطات التلفزيونية التي تغطّي الحراك على مدار الساعة. حتى لو كان الحدث تافهًا ويقتصر على بضعة مراهقين يقطعون طريقًا فرعية في منطقة نائية، كانت المحطّات التلفزيونية تتسابق للتغطية في بثّ مباشر، وكانت الإعلانات التلفزيونية الوحيدة التي استمرت بالظهور على الشاشات طوال تلك الفترة هي إعلانات المصارف التي لم توقّف إعلاناتها، رغم أن أبوابها كانت مقفلة، ولا استثمارات فيها ولا من يستثمرون!

VI
صَدْمة الحاكم بأمره

بدأت الأزمة الاقتصاديّة في لبنان فعليًّا مع بداية الحرب السوريّة في العام 2011، وظهرت عند بروز العجز في ميزان المدفوعات تلك السنة. بلغت الأزمة ذروتها في منتصف العام 2016، بعد سنتين من الشلل السياسي في لبنان بسبب تعطيل انتخاب رئيس للجمهورية بعد نهاية عهد الرئيس ميشال سليمان.

في ظل الوضع السياسي غير المستقرّ، ونزوح أعدّاد كبيرة من السوريين إلى لبنان، تراجع تدفّق الرساميل الخارجيّة إلى لبنان. وبغياب المبادرات السياسيّة أو الاقتصاديّة الدوليّة، قرّر البنك المركزي أن يضخّ جرعة أوكسجين نقديّة، محدودة، في السوق اللبنانية تكون كافية لإنعاش الاقتصاد إلى حين بلورة حلّ سياسي يكون المدخل للبدء بإصلاحات جذريّة تُنقذ البلاد من الانهيار فابتدع الهندسات الماليّة.

هذه العمليّات لم تتوقّف بعد انتخاب رئيس للجمهورية في تشرين الأول 2016، بل استمرت بوتيرة تصاعدية حتى بلغ إجمالي توظيفات المصارف التجاريّة في مصرف لبنان بين الأعوام 2016 – 2019 حوالى 48 مليار دولار. بدل أن تستخدم أموالها الخاصّة مع «المصارف المراسلة» التي تمثّلها في الخارج، دفعت المصارف هذه المبالغ من أموال المودعين، ومن أموال جديدة حوّلها المغتربون والمستثمرون طمعًا بالفوائد المرتفعة. هذا ما كشفه التقرير التفصيلي الصادر عن بنك أوف أميركا عام 2019 تحت عنوان: Lebanon – un-tangling financial engineering operations «**هندسات لبنان الماليّة المعقّدة**».

وبالرغم من مساهمة المصارف الضخمة لم يرتفع احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية، بل على العكس انخفض بمقدار 2,6 مليار دولار خلال تلك الفترة، وأدّت الهندسات الماليّة التي استمرت لغاية تشرين الأول من العام 2019 إلى

زيادة تآكل الميزانية العامّة لمصرف لبنان. بحسب تقرير بنك أوف أميركا:

«بلغت الكِلفة التراكميّة لعمليّات الهندسة الماليّة على مصرف لبنان في الفترة الممتدّة بين 2016 و2019 حوالى 6 , 6 مليـــار دولار أميركي، أي ما يوازي 4 , 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019».

كان الهدف من هذه العمليّات بحســب التقرير الدولي «كسب الوقت على خلفيّة تباطؤ نموّ الودائع»، وانتهى الأمر بهذه السياســات بــأن حلّت بديلًا عن الإصلاح الذي يحتاجُه الاقتصاد اللبناني، فكانت نتائجه كارثيّة على الوطن والمواطنين.

ضرب القطاع العِقاري

نتيجة هذه «الهندســة الماليّة» الجديدة تحــرّرت الفائدة فخرجت عن كل الضوابط والقيود، ويمكن القول: أصبحت عشــوائية، حتى أن بعض المصارف كانت تعرض 15 بالمئة على الودائع المجمّدة بالليرة اللبنانية!؟ هذا الانفلاش بالفوائد المرتفعة كانت له نتائج كارثية. لماذا؟

أولاً: ارتفع الـBBR أو Beirut Reference Rate، أي مؤشر الدولار مقابل الليرة، والذي بلغ 7،5 مما ينعكس سلبًا على جميع القروض الجارية على المدى البعيد.

ثانيًا: إن فائدة 15 بالمئة على الليرة ســبّب نقزة لدى كبــار المودعين الذين اعتبروا الفائدة المرتفعة خُطوة أولى على طريق انهيار الليرة فحوّلوا أموالهم إلى دولار.

ثالثًا: ســبّبت الفائدة المرتفعة عــلى الدولار جمودًا في الأســواق. امتنع أصحاب الرســاميل الكبيرة عن الاســتثمار وفضّلوا تجميد أموالهم وقبض فوائد مضمونة، بدل توظيف هذه الأموال في ظروف اقتصادية غير مستقرّة. وأصابت سياسة عدم الاســتثمار القطاع العِقاري الذي عانى جمودًا غير مسبوق أدى إلى انخفاض قيمة العقارات بشــكل مريع فاق الـ 40 بالمئة في بعض المناطق. ثم جاء قرار المؤسســة

العامّة للإسكان بتجميد القروض السكنيّة ليكون الضربة القاضية التي قصفت ظهر قطاع البناء في لبنان، عِلمًا أن شلل هذا القطاع هو شلل لعشرات آلاف الوظائف المُرتبطة به.

فرق الفوائد القاتل

ثمّة قرار أساسي في هندسات رياض سلامة الماليّة منح **أرباحًا جُنونية للمصارف** هو فرق احتساب الفائدة على الليرة وعلى الدولار. لقد حقّقت المصارف أرباحًا خياليّة على حساب زبائنها حين قرّر حاكم مصرف لبنان أنه: «**إذا استدان** المواطن يحتسب المصرف الفائدة استنادًا إلى سِعر الفائدة على **الدولار**، أما **إذا أودع** المواطن أموالاً في المصرف تُحتسب الفائدة للمودِع **بالليرة اللبنانية**».

هذا الفرق في احتساب الفائدة شكّل خطرًا كبيرًا على أموال جميع المواطنين عندما انهارت العملة. المودِع بالليرة خسر أمواله، والمستدين بالليرة يدفع أضعاف ما استدانه من المصرف. هذه السياسة المصرفيّة زعزعت ثقة المواطن بعملته الوطنيّة ودفعته إلى التمسّك بالدولار، وحقّقت المصارف أرباحًا خياليّة.

وقد وصف أحد الاقتصاديين هندسات مصرف لبنان بأنها «**صفقة العصر الماليّة**» وقدّر **أرباح المصارف** من خلالها بأنها بلغت **30 مليار دولار**.

***

ثمة أسئلة بديهيّة تطرح نفسها بعد الانهيار: لماذا تزامنت «**الهندسة الماليّة**» مع بدء الخُطوات العملانيّة **لاستخراج النفط** من البحر اللبناني؟ وما علاقة البنك الدولي في فرض ترتيبات مصرف لبنان؟ ولماذا تصرّف رياض سلامة بلا حسيب أو رقيب؟ ومن يحاسب الحاكِم على قراراته التي دمّرت اقتصاد لبنان؟ والسؤال الأهمّ: بما أن المصارف حقّقت أرباحًا خيالية فلماذا توقّفت عن الدفع؟ **وأين ذهبت هذه الأموال؟**

خلاصة

يوم قرّر رياض سلامة رفع الدعم عن المحروقات كتب إبراهيم الأمين في جريدة الأخبار (14 آب 2021) مقالاً يلخّص معاناة الشعب اللبناني جاء فيه: «قرّر تحالف الحُكم الذي أمسك بالبلاد منذ ثلاثين عامًا قيادة أكبر انقلاب في تاريخ لبنان. وهو تحالف يجمع، في تقاطُع للمصالح، الأقوى بين ممثلي الطوائف، ويشاركه تنفيذيّون يسعون إلى مناصِب ومكاسِب. تحالف يجمع نبيه بري ووليد جنبلاط وسعد الحريري وسليمان فرنجية ونادي رؤساء الحكومات السابقين، ومعهم المرجعيّات الدينيّة، وأهل التطبيل والتزمير من وسائل إعلام تديرها وتموّلها الولايات المتحدة والسعودية والإمارات، خصوصًا ثلاثي «الجديد» و«المؤسسة اللبنانية للإرسال» و«مر تي في»، وحشد من المواقع الإلكترونيّة والصحف والكتبة الذين تموّلهم سفارات أميركا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وسويسرا وجمعيّات وحوش الرأسماليّة المنتشرة في كلّ الأرض.

وعلى الأرض، هناك حشد السارقين الكبار، في القطاع المصرفي والتجاري بكل صنوفه، ومافيا المحروقات ومشتقّات النفط، وكارتيل الأدوية والمواد الغذائية، وإلى جانبهم جيش من الرعاع الذين لا يعرفون من الاحتجاج سوى قطع الطرقات والسطو على مقدّرات المواطنين العاديين... كل هؤلاء يعملون على هدف واحد: عزل المقاومة، والخطوة الأولى تكون بإطاحة ميشال عون وتيّاره، أما الأدوات فهي كل ما تصل إليها أفكارهم السوداء وأياديهم وفتنهم المتنقلة والمعمول عليها ليل نهار.

ويتّكل هؤلاء على قوى تحنّ إلى أيّام الجنون الدموي بقيادة «القوات اللبنانية» وبعض الفاشيين الذين يفكّرون بالتقسيم ورسم حدود الولايات بالدم فقط، ومعهم صمت قاتل تمارسه مؤسسات أمنيّة وعسكريّة وقضائية وحقوقيّة، باتت في قلب المؤامرة ومن أبرز أدواتها العاملة من دون توقّف على الخراب الكبير».

الحاكم بأمره

لم يتمتّع أي من ملوك فرنسا، أو أباطرة الرومان، أو سلاطين بني عثمان يومًا بصلاحيّات أكبر من التي حصل عليها الحاكِم رياض سلامة. طوال ربع قرن تحكّم هذا الرجل بماليّة لبنان وقاده خطوة خطوة إلى الإفلاس ليرميه في أحضان البنك الدولي.

حسب توصيف البنك الدولي «رياض سلامة ليس موظّفًا عاديًا. إنه **الصانع الحصري للسياسات الماليّة في لبنان**». إذًا هو الذي يتحمّل المسؤولية الأولى عن الانهيار الاقتصادي لأنه يتمتّع بصلاحيات استثنائية تنفيذيّة على الصعيد المالي العام هي في الأساس من مسؤولية مجلسَي النواب والوزراء. بفضل هذه الصلاحيات أصدر الحاكِم قرارات أوصلت البلاد إلى الانهيار الشامل، **وتلك خيانة عُظمى**.

ليس لأي مسؤول سُلطة على حاكِم مصرف لبنان. عام 2017 زارت بِعثة مُشتركة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لبنان ورفعت تقريرًا جاء فيه «إنّ حاكم مصرف لبنان يتولّى التنسيق بين هيئات القطاع المالي، ويقوم بأدوار مُتعدّدة، ويمتلك سلطات واسعة... **إنه المُقرّر والمُنفّذ والمُراقب وصاحب سُلطة المحاسبة في مصرف لبنان**».

بكلام مبسّط: رياض سلامة هو مصرف لبنان.

مع فتح ملفّات سلامة القضائية، وتحديدًا التحقيق بحقّه في سويسرا بِجُرم اختلاس وتبييض أموال، وبعد تعاقُد الدولة اللبنانية مع شركة «ألفاريز أند مارسال» لإجراء التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان بدأ يبرز الاهتمام في «**فكفكة**» تركيبة البنك المركزي، فالادّعاء العام السويسري راسل القضاء اللبناني، طالبًا من النيابة العامّة التمييزية تفاصيل عن التقسيمات الإدارية في «البنك المركزي»، وأسماء مدراء الوحدات، وارتباطهم بالحاكم...

يقول مســؤول في إحدى الهيئات المُرتبطة بمصرف لبنان في تقرير لجريدة الأخبار (23 حزيران 2021):

«جوهر المشــكلة أنه لا يوجد فصل في عمل السُلطات داخل كلّ من: لجنة الرقابة على المصارف، الهيئة المصرفيّة العُليا، هيئة الأسواق الماليّة، لجنة مُراقبة هيئات الضمان، وهيئة التحقيق الخاصّة. فتح ملفّ رياض ســلامة في سويسرا قد يؤدّي إلى انهيار كلّ منظومة القطاع المالي، ويفرض إعادة هيكلتها كأســاس لانطلاقة القطاع على أُســس سليمة».

إن إعــادة هيكلة المصرف المركزي هي أحد مطالــب صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاقية مع لبنان، التي يُريد ســلامة تطييرها، معرفةً منه بانعكاســاتها الســلبيّة عليه، وليس اقتناعًا منه بســوء برامج هذه المؤسسات الرأسماليّة على المجتمعات، لكن لأنها ستُصيب بشكل أساسي المصارف التي منع سلامة مُحاسبتها طوال سنوات عبر تحكّمه بالملفّات التي يرفعها إلى الهيئة المصرفيّة العُليا وما يضعه في الجارور».

وفي مقابلةٍ مع قناة «الجديد»، قال المدير العام السابق لوزارة الماليّة والعضو السابق للمجلس المركزي لمصرف لبنان **آلان بيفاني**: «عَرفت بالهندســات الماليّة من الرئيس ميشــال عون.... **كلّما طلبنا عرض ملفّ الهندسات على المجلس المركزي كان رياض سلامة يخلق الأعذار للتهرّب.** بما أنّه هو الذي يضع جدول أعمال اجتماعات المجلس المركزي، كان يرفُض مُناقشة أي بند من خارج الجدول».

بكلام آخر: **كان رياض سلامة يأخذ القرارات مُنفردًا أي من «وراء ظهر» المجلس المركزي.** إلا أنّ مخالفة الأنظمة لم تقتصر على الهندســات الماليّة كما قال **بيفاني**: «سيطر ســلامة أيضًا على قرار التصرُّف بالأموال المُؤتمَن عليها في مصرف لبنان، ولا ســيما الودائع التي تُودعها المصارف لديه والتوظيفات الإلزامية».

«**لا يعــرف أعضاء المجلس المركزي حجم المبالغ الموجودة في حســابات مصرف**

لبنان، وماذا يشتري الحاكم بها، وكيف يُوزّعها... أُثير الموضوع مرّات عدّة في المجلس المركزي، وتمّت المُطالبة بتحديد استراتيجية التوظيف والمعايير الواجب الالتزام بها، «من دون جدوى». وفي الإطار نفسه يأتي «توزيع القُروض المدعومة بشكل مستقلّ عن أي استراتيجيّة نقديّة واقتصادية». وحين راسله وزير الماليّة علي حسن خليل طالبًا معرفة كيفيّة توزيع القُروض المدعومة من قبل الخزينة العامّة، رفض سلامة بذريعة السريّة المصرفيّة.

السريّة المصرفيّة نفسها فرضها رياض سلامة على وزير المال السابق **جورج قرم**. حين أبلغ الوزير قرم الحاكمَ نيّته إرسال مندوب من وزارة الماليّة إلى مصرف لبنان لدى إصدار سندات الدَين لمُراقبة العمليّة رفض الحاكم. قال له قرم: «**إنّ السريّة تنطبق على الدائن وليس على المدين، وإنّ من حقّ الدولة الاطلاع على توزّع أموالها**». لكن تلاقي السلطات السياسيّة والنقديَّة والقضائيَّة صبّ يومها لمصلحة سلامة، وأصدرت هيئة الاستشارات والتشريع في وزارة العدل رأيًا لمصلحته قضى **بإخضاع سندات دَين الدولة للسريّة التي تحول دون اطلاع الدولة نفسها على عمليّة بيع سنداتها!**

كان رياض سلامة يَستخدِم سندات الدَين العام كوسيلة لمضاعفة أرباح المصارف، عبر اختيار البنوك المحظيّة التي تشتري تلك السندات التي تدرّ عليها فوائد سخيّة.

اتخذ سلامة مُنفردًا قرار إصدار **شهادات الإيداع للمصارف**، كما التفّ مِرارًا على صلاحيّات المجلس المركزي، حين عقد مباشرةً مع وزير الماليّة الأسبق، **فؤاد السنيورة** تحديدًا، اتفاق استبدال سندات دَين خارجيّة بدَين سيادي مع الدولة... وصولًا إلى انكشاف **شركة «فوري»**، التي يملُكها **رجا سلامة شقيق الحاكِم**، والتي وقّع معها عقد عمل بأكثر من 330 مليون دولار أميركي عام 2001 ما أدى إلى فتح تحقيق في سويسرا، ثم لبنان، بحقّ حاكِم المصرف المركزي.

ينفي أعضاء المجلس المركزي عِلمهم بالاتفاقية مع شركة «فوري»، أو حتى

بوجود الشركة، رغم أنّ العقد تمّ بناءً على **قرار من المجلس المركزي** «**تكليف الحاكم بالتوقيع**». يقول أحد أعضاء المجلس لجريدة الأخبار:

«كان الحاكِم يضع جدول أعمال فيه الكثير من البنود، وكلّ بند يتضمّن رأي المديريّة المعنيّة، وتُوَزّع البنود على أعضاء المجلس قبل 24 أو 48 ساعة فقط. وحين كنا نطلب تأجيل البحث لمزيد من الدرس، كان يردّ بأنّ الأمر طارئ، وسُرعان ما يَطرحه على التصويت».

إنه الحاكم بأمره، حامي سِعر الصرف، الخط الأخير بين الاستقرار والإفلاس. إنه المهندس المالي الأعظم الذي استدان من المصارف خمسة مليارات دولار لمدة خمس سنوات بفائدة 87 .5 بالمئة، خطوة كانت حاسمة وسريعة وسريّة تمكّنت خلالها أربعة مصارف من تحقيق سبعمائة مليون دولار خلال أيّام معدودة.

VII

«ثورة» الشاشات

واكبت «الثائرين» حملة إعلامية غير مسبوقة بتاريخ لبنان، لا نوعًا، ولا كمًّا، ولا مادّة مُفبركة. عشنا «**ثورة إعلامية**» هي مزيج من البثّ الإعلاني المركّز والمُمنهج في إطار حملة إعلانية ترتكز على مجموعة أفلام ترويجية قصيرة، مُصوّرة باحتراف، ومنسّقة بدقّة، هدفها **إحداث صَدْمة**، بل مجموعة صَدْمات لدى الجمهور. كانت هذه الأفلام تتجدّد يومًا بعد يوم فتجدّد معها نبض الحراك.

ـ تشارك في تلك الحملة، غير المسبوقة، الإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني والمكتوب ضمن شبكة واحدة منظّمة، أظهرت فاعليّة في مواجهة السُلطة وتحطيم صورتها أكثر مما فعل «الثائرون» في الشارع، فبدت «الثورة» أشبه باستعراض تلفزيوني متواصل، ومنسّق، على جميع الشاشات، قبل أن تكون حراكًا شعبيًا منظّمًا، وهادفًا، يسير بحركة عفويّة بنّاءة نحو تحقيق أهداف وطنيّة كبيرة.

– كشفت «الثورة» حجم الترابُط بين عدد كبير من شبكات التواصل الاجتماعي التي انتظمت في **مجموعات Groupes** تُنسّق تحرّكاتها، وتتوزع مهامها، وتملك طاقات لوجستية هائلة. منذ اليوم الأول برزت القُدرة العالية على التنسيق بين تلك **المجموعات** وكأنها استعدّت وقتًا طويلا وتدرّبت جيدًا في «استديو» قبل الوصول إلى لحظة التحرّك في الشارع.

ـ كانت «الثورة» ثورة واتساب وتويتر، وسائر وسائل التواصل عبر شبكة الإنترنت وكانت تغذّيها على مدار الساعة «**غرفة عمليّات**» تديرها مجموعة من الخُبراء المحترفين المتخصّصين بصناعة الإعلان. كان هؤلاء الخُبراء يبتكرون الشعارات المثيرة، ويعدّون الفيديوهات المؤثّرة، المحرِّضة، ويوزّعون الأخبار

المضلِّلــة الصادمة التي تثير الهلع بين الناس، وتولّد ردة فعل ســلبيّة رافضة لدى المُتلقّــي، فيتصرّف غرائزيًّا من دون أن يُدقّــق إذا كانت المعلومة التي وصلته عبر هاتفه صحيحة أم لا.

هذا هو أُسلوب «الفوضى الخلّاقة» الذي أثبت فعاليّته في مختلف دول العالم.

ـ اعتمدت غرفة عمليّات «الثورة اللبنانية»، التكنولوجيا نفسها التي اعتمدتها غرفة عمليّات «الثورة السوريّة» عام 2011، والتي بُنيَت على توزيع أشرطة فيديو قصيرة المدّة، لا تتعدى ثلاث دقائق، لكنها قادرة أن تسبّب **صَدْمة** في النفوس فتؤدي غرضها الإعلامي السياسي، تمامًا كما كان الهدف من تصوير شريط **حرق الطيار الأردني** عام 2015، الذي عمّت بعده شُــهرة «**داعش**» الكُرة الأرضيّة بلحظات، وتحوّل تنظيم «الدولة الإســلامية» بعد انتشــار هذا الفيديو **المُفَبرك** إلى رمز للقتل الوحشي الذي يُرهِب الناس، فدبّ الذُعر في النفوس، وأحدث صَدْمة كانت كافية لتهجير ملايين البشر من الموصل ووادي الفرات، ومعظمهم من المسيحيّين!

الأمر نفســه حصل بعد نشر شريط فيديو لمجموعة من الأطفال والنســاء في أحد مستشفيات الغوطة قرب دمشــق عام 2013 قيل إنهم قُتلوا نتيجة القصف بالسلاح الكيماوي من قبل الجيش الســوري الموالي للرئيس بشّار الأسد، رغم نفي السُلطات السوريّة الأمر نفيًا قاطعًا.

أحــدث «**الشريط الكيماوي**» صَدْمة عالميّة، طرحت امتلاك ســوريا للأســلحة الكيماوية أمام مجلس الأمن، وكانــت «**الحجّة الدامغة**» التي اتّخذتها الولايات المتحدة للتدخّل في سوريا. هدّدت إدارة الرئيس أوباما بقصف دمشق بالصواريخ البالستيّة، وكادت هذه القضيّة أن تقود إلى مواجهة أميركية روسية في الشرق الأوسط وتتسبّب بحرب شاملة في المنطقة. انتهت الأزمة بتسليم سوريا مخزونها من الأسلحة الكيماوية إلى روسيا.

أحدثت صور الأطفال في أكفانهم البيضاء «**صَدْمة**» عالمية واسعة، فكان «الشريط الكيماوي» مقدّمة لإطلاق شعار: «**الرئيس الذي يقتُل شعبه**» الذي ردّده معارضو النظام وأعداؤه في أنحاء العالم طوال سنوات.

صانعو «الثورة اللبنانية» لم يرتكزوا على العنف والدّمار، كما في سوريا، بل قام إعلامهم على مُخطّط «**تدمير صورة الدولة**» انطلاقًا من فكرة محاربة الفساد المستشري في هذه الدولة، فبات الفقر والعوز وانهيار الليرة ونقص الضروريات **وهي المبادئ التي تحدّث عنها فوكوياما** المادّة الأساسية التي تُصنع منها الوقود اليومية لصَدْمة «الثورة اللبنانية» وشكّلت الكهرباء المادّة الدسمة بامتياز.

- أرادت «الثورة اللبنانية» أن تُقدّم نفسها على أنها حركة شعبيّة مطلبيّة عفويّة، لكنها كانت تُشبه معظم الثورات التي ظهرت في أوروبا وفي العالم العربي في طليعتها حركة «**أوتبور**» OTPOR وتعني «**مقاومة**»، التي بدأت في صربيا عام 1998 من قبل مجموعة من الطلاب الجامعيّين الذين انتفضوا على حُكم الرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش.

- نشطت «**أوتبور**» بقوّة الدعم المالي الذي قدّمه لها **الملياردير اليهودي جورج سوروس**، وتمكّنت من إسقاط الرئيس الصربي. **تبنّتها الصهيونيّة العالميّة** وحوّلتها إلى نموذج تمّ تقليده في غير مكان من العالم لإطلاق ثورات ضِدّ الأنظمة المُعادية للصهيونية تحت مبدأ **اللاعنف**، الذي تلخّصه كلمة «**كانفس**»CANVAS، وهي خلاصة لاسم center of applied non violence وهو معهد دراسات في بلغراد يُشرف على برامجه الدكتور في جامعة أوكسفورد **جين شارب** واضع تكتيك «**حرب اللاعنف**» الذي اتّهمه الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز بأنه عميل لل **سي أي إي**.

يموّل معهد «**كانفس**» ميليرديران يهوديّان: **جورج سوروس وبيتر أكرمان**. هذان الرجلان من كبار داعمي الصهيونيّة العالميّة ويموّلان أيضًا «**فريدوم هاوس**»

و«**الصنــدوق الوطنــي للديمقراطيــة**» National Endowment for Democrcy **NED** (كلمة Endowment تعبير يُســتخدم في بوالص التأمــين على الحياة، أي أن التمويل هو مُجرّد قرض لا بد من تسديده مقسّطًا على فترة طويلة).

من خلال الصهيونيَّين **ســوروس وأكرمان** تتمــوّل «**المُجتمعات المدنيّة المفتوحة**» Open Societys وما يتفرّع عنها من منظّمات ما يعرف **بالمُجتمع المدني** «أن جي أوز» **N.G.O**. في أرجاء العالم.

تنسّــق هذه الصناديق مع **معهد** «**ستانفورد**» الاستخباراتي الذي تديره الـ**سي أي إي** وهدفه نشر اســتراتيجيّة **الفوضى الخلّاقة** من خلال منظّمات تعمل تحت شــعار **CANVAS** السلميّة.

اللافت أن أحد أبرز شــعارات «الثورة» في لبنان كان شعار **سلميّ... سلميّ**.. الذي طغى على جميع التظاهرات.

ـ ابتكرت «**أوتبور**» شــعار **القبضة المرفوعة** إلى الســماء. تبنّــت «الثورة» في لبنان هذا الشِــعار لحظة انطلاقها، وقد اقترحته وصنّعته إحــدى شركات الإعلانات الأميركية.

– نشطت «**أوتبور**» تحت شعارات متل: انتهى**!** كفى**!** صار الوقت**!**

أكثر برنامج دعم «الثورة» هو برنامج «**صار الوقت**» الذي يعدّه الإعلامي مرسيل غانم، وأبرز حركة نشطت على الأرض اسمها «**كفى**».

على ضوء هذا التشابه المُريب في الشعارات: **صار الوقت و كفى والقبضة المرفوعة** يحقّ للباحث أن يطرح بعض الأسئلة مثل:

– لماذا يُغادر إعلامي ناجح مثل مرســيل غانــم، محطّة رائدة مثل الـ LBC، عمل فيها منذ تأسيســها، وكان طفلها المدلّل منذ 1985، وحقّق من خلالها ثروة ماليّة، وينتقل إلى محطّة منافسة أقلّ نجاحًا؟

– لماذا يغيّر اسـم برنامج فاعل وناجح ولعب دورًا كبيرًا في السياسة اللبنانية هو «**كلام الناس**» لينتقِل إلى موقِع جديد أقلّ قوة وانتشارًا ويُطلق برنامجًا جديدًا عنوانه «**صار الوقت**»؟ وبأية قدرة تمكّن البرنامج الجديد أن يصل إلى فاعليّة البرنامج القديم بوقت قياسي؟ وهل كان هذا البرنامج يستطيع أن يُحقّق هذا النجاح الشعبي لولا الدور الذي لعبه في تحريك «الثائرين»؟

– كيف تمكّنت محطّة تلفزيون MTV التي كانت تعاني من مشاكل متنوّعة وكثيرة، ومهدّدة بالإقفال، أن تتخطّى جميع مشاكلها فتتحوّل إلى الصوت المُعارض الذي ينتفِض في وجه السُلطة؟

– كيف تخطّى صاحب الـMTV ميشال غبريال المر مشاكله الماديّة الكبيرة؟ ومشاكله العائلية الكثيرة، المتجسّدة في الصّراع على ملكيّة المحطّة بينه وبين والده وشقيقه؟ ومشاكله القضائية الوفيرة، وفي طليعتها موضوع أجهزة التخابُر الدوليّة غير الشرعيّة، والكابلات والمعدّات المصادَرة من محطّة الزعرور؟ ومحطّة الالتقاط من شركات تتعامل مع إسرائيل؟ ومن هي الجهة التي قدّمت الدعم المادي والمعنوي لتتمكّن هذه المحطّة أن تقوم بالدور الذي قامت به خلال «الثورة»؟

ميشال المرّ ودعوى الاتصالات

بتاريخ 16 أيلول 2016 ادعت الدولة اللبنانية أمام النيابة العامّة الماليّة على ميشال غبريال المرّ وشركة «ستوديو فيزيون» بتهمة التعدّي على شبكات الهاتف التابعة للدولة، وهدر المال العام، بعد أن زوّدت ادعاءها بكافة المستندات والمعلومات التي تُدين المرّ، إلا أنّ القضاء أصدر حُكمه ببراءة المرّ في 5 شباط 2018 وحكم بإبطال التعقّبات بحقّه.

لكن الدولة استأنفت الحُكم أمام القضاء، وكلّفت لجنة خُبراء بإعداد تقرير فني في قضيّة «**التخابُر الدولي غير الشرعي**».

بعد أكثر من سنة قدّمت اللجنة تقريرًا مُفصّلاً إلى وزارة الاتصالات مؤلفًا من 40 صفحة مُرفقة بالمستندات والوثائق والأدلّة تثبت «**أنّ ميشال غبريال المر أقدم على قرصنة الاتصالات الدوليّة الواردة إلى لبنان وبدل أن تصبّ عائداتها في خزينة الدولة صبّت في حسابه.... فقد عمل المرّ على فتح «نافذة اتصالات دوليّة» من خلال معدّات وأجهزة استقبال نُشرت في قِمم الزعرور وغيرها، تبثّ ما تلتقطه إلى «محوّل سنترال» موجود في مركز ستديو فيزيون في النقّاش.**

واستخدم المرّ رقم هاتف الشركة الثابت عبر «نافذة الاتصالات الدوليّة»، ليُرسل عبره الاتصالات الدوليّة من وإلى خارج لبنان، عن طريق تحويل المُكالمات الدوليّة إلى اتصالات محليّة بطريقة غير شرعية. وبدل أن تكسب الدولة من المتّصلين لقاء كل دقيقة تخابُر دوليّة، كان المرّ يبيع تلك الدقيقة للمتصلين بنصف السِعر الذي تبيعه الدولة، ويدفع للدولة بدلًا عن كل دقيقة تخابر دولي، دقيقة تخابر محلّي».

بتاريخ 27 نيسان 2020 أصدرت محكمة استئناف الجُنح في جبل لبنان – جديدة المتن، برئاسة القاضي فيصل حيدر والمستشارين ناظم الخوري وساندرا القسيس، حُكمًا قضى بإدانة رئيس مجلس إدارة تلفزيون «أم تي في» **ميشال غبريال المرّ بالسجن**

ســـنة واحدة في الدعوى المُقامة من الدولة اللبنانية بجُرم التخابُر غير الشرعي وهدر المال العام.

وألزمت المحكمة المُرّ وشركة **ستوديو فيزيون ش.م.ل.** بأن يدفعا للمدّعية الدولة اللبنانيـــة، الممثّلة بوزارة الاتصـــالات، مبلغًا قدره ملياران وأربعة وســـبعون مليونًا وثلاثمائة وأربعة وستون ألف ليرة مع التعويض الذي قُدِّرت قيمته بنصف مليار ليرة لبنانية. وقرّرت المحكمة وقف تنفيذ عُقوبة الحبس بحقّ ميشال المرّ في حال سدّد المبلغ المُلزم به خلال شهرين من تاريخ صدوره. وحكم الاستئناف هذا قابلٌ للتمييز خلال فـــترة 15 يومًا من تاريخ تبلُّغـــه الحُكم، إلا أنّه في حال لجـــوء المدّعى عليه إلى محكمة التمييز ولم يكن حُكم التمييز في صالحه، فإنه ســـيخسر ميزة وقف تنفيذ عقوبة الحبس حتى لـــو دفع الغرامة والتعويض المُلـــزم بهما، وبالتالي، فإنه سيُســـجن ويُلزم بالدفع بموجب حُكمٍ مُبرم.

ولكن.... بدل أن يدخل ميشـــال المرّ إلى الســـجن أصبحت محطّـــة الـ «أم تي في» الداعم الأول «للثائرين»، والمحرّض الأقوى على التحرّكات الشعبيّة. غطّت المحطّة التظاهرات، وســـاندت قطع الطرقات، ورفعت شـــعار «**كلن يعني كلن**» على مدار الســـاعة، وتحوّل برنامج «**صار الوقت**» المنبر الأهمّ للتحريـــض على الدولة بجميع وُجوهها، وللدفاع عن حاكِم مصرف لبنان، ولمُهاجمة القضاء.

هكذا يدافعون عن الفساد؟

عام 2016 قدّر وزيـر الاتصالات بطرس حرب قيمة الهدر من جرّاء التخابُر غير الشرعي في «ستوديو فيزيون» بـ **60** مليون دولار ذهبت إلى المدعى عليه ميشال غبريال المرّ. عام 2018 خفّض خَلَفُه الوزير جمال الجرّاح قيمة الأموال المهدورة إلى نحو **3** ملايين دولار فقط.

عام 2020، انخفض المبلغ المهدورعن طريق القضاء اللبناني إلى مليارين وخمسماية مليون ليرة فقط أي أقلّ من **125** ألف دولار.

المال الأميركي عصب «الثورة»

قال **وكيل وزارة الخارجيّة الأميركية ديفيد هيل،** خلال جلسة استماع أمام لجنة العلاقات الخارجيّة لمجلس الشيوخ يوم الخميس في 25 أيلول 2020: «**إن الولايات المتحدة أنفقت 10 مليارات دولار في لبنان، على القوى الأمنية من جهة، وعلى منظّمات المجتمع المدني من جهة أُخرى، خلال السنوات الاخيرة**».

وأوضح هيل للكونغرس: «**إن دعم واشنطن للجيش اللبناني يأتي ضمن استراتيجيّتنا لمُواجهة إرهاب «حِزب الله».... الجيش اللبناني قادر على تنفيذ مهامه، و«حِزب الله» ستكون قدراته أكبر لولا وجود الجيش اللبناني هناك**».

وكان مُساعد وزير الخارجيّة الأسبق **جيفري فيلتمان،** قد أعلن أمام مجلس الشيوخ في 8 حزيران 2010 «أن واشنطن أنفقت نصف مليار دولار لتشويه صورة «حِزب الله»».

ردًّا على كلام دايفد هيل أمام الكونغرس أوضحت **وزارة الدفاع اللبنانية** أن «مُجمل المساعدات التي تلقّاها الجيش خلال السنوات العشر الأخيرة لا تتعدى أربعة مليار دولار».

إذًا؟ **هنـــاك 6 مليـــار دولار** أنفقتها الولايات المتحدة عــلى الجمعيّات والأحزاب والإعلام تحضيرًا للحراك الشــعبي المُنظّم والدقيق التوقيت، الذي نزل إلى شـــوارع بيروت في 17 تشرين الأول 2019 تحت شعار: «**ثورة ضِدّ الفساد**».

الهدف الحقيقي لتلك «**الثورة**» كان الوصول إلى «**الدولة الفاشلة**» التي يقضي عليها مواطنوها، في حـــرب **الجيل الرابع**، التي هي جزء من **الفوضى الخلّاقة**، التي يولد من رحمها **الشرق الأوسط الجديد**، الذي تريده الإمبراطوريّة الغربية بديلًا لدول **سايكس بيكو**.

VIII

تدجين الشعوب

نشر المفكّر الأميركي المُعارض لسياسات الولايات المتحدة التوسّعيّة في العالم **نعوم تشومسكي** عشر نظريات اختزل فيها الطرق التي تستعملها الحكومات والأنظمة الحاكِمة للسيطرة على الشّعوب وتدجين الجماهير.

تكشف هذه «**النظريّات العشر**» كيف تكسِر السُلطات الحاكِمة جموح الاحتجاجات الشعبيّة، وتقضي عليها من دون مواجهات تصادُميّة مع المحتجّين. هذه النظريات، التي شرح تشومسكي بعضها في كتابه «**أسلحة صامتة لحروب هادئة**»، طبّقها النّظام النيوليبيرالي في لبنان طوال سنوات حتى وصلت البلاد إلى الانهيار الشامل. الفرق أن الذي شنّ «**الحرب الهادئة**» في لبنان لم يكن الدولة اللبنانية بل **القوى الماليّة والسياسيّة والمليشيويّة**، التي استغلّت الدولة ونهبت أموال الشعب طوال عُقود.

لقد تعرّض لبنان لسلسلة **حروب خارجيّة هادئة** هدفها تدمير الدولة وإلغاء كيانية «**لبنان الكبير**» دفع ثمنها الشعب اللبناني. الأحداث اللبنانية التي يُمكن فهمها استنادًا إلى نظريّات تشومسكي لا تُحصى، واكتفي هنا بذكر بعضها فقط.

استراتيجيات نعوم تشومسكي

1- استراتيجيّة الإلهاء The Strategy of Distraction

هدف استراتيجية الإلهاء هو تحويل انتباه الرّأي العام عن المشاكل الحقيقية الهامّة، ودفع المواطنين لعدم الاهتمام بالأمور الأساسيّة، وحملِهم على نِسيان القضايا الوطنيّة الحقيقية، التي تقرّرها النّخب السياسيّة والاقتصاديّة حسب مصالحها.

وتحصل عمليّة الإلهاء عبر الضخّ المتواصل لمختلف أنواع المعلومات التافهة، وتسليط الضوء على المشاكل الجانبيّة التي تثير غرائز الرأي العام.

وتقوم استراتيجيّة الإلهاء أيضًا على منع عامة الشعب من تحصيل الثقافة الضروريّة في حقول العلوم، والاقتصاد، وعلم النفس، وبيولوجيا الأعصاب، وعلم الكومبيوتر... مما يشتّت اهتمامَات هذه الفئة الاجتماعية الكبيرة، ويُوجّه نظرها بعيدًا عن المشاكل الاجتماعية الحقيقية، ويجعل الناس تركّز اهتمامها على مواضيع ليست ذات أهميّة حقيقيّة.

مبدأ نظريّة الإلهاء حسب تشومسكي هو: «إجعل الشعب مُنشغلًا، مُنشغلًا، مُنشغلًا! لا تترك له أي وقت للتفكير.... حتى يعود إلى الريف مع سائر الحيوانات».

لبنانيًا

المشكلة الأساس؟ الأزمة الاقتصاديّة وانهيار العملة الوطنيّة وإفلاس الدولة. سبب الأزمة الحقيقي مصدره فساد السياسيين وإدارات الدولة منذ عقود، والصناديق المتنوّعة الأسماء التي توزّعت على الطوائف لنهب أموال الدولة، وهندسات مصرف لبنان، والنُزوح السوري إلى لبنان بعد 2011، وإفلاس المصارف ومصادرة أموال المودعين، وتهريب أموال السياسيين والمتنفّذين إلى الخارج، إضافة إلى الصّراع التاريخي مع إسرائيل وآخر فصوله الخلاف على **ترسيم الحدود البحريّة.**

الحـــل؟ ينطلق من التدقيق الجنائـــي في مصرف لبنان وســـائر الإدارات كمدخل لاســـتعادة الأموال المنهوبة والمُهرّبة ومحاســـبة المرتكبين، إعادة الودائع المصرفيّة إلى أصحابها ومحاســـبة المســـؤولين الحقيقيين عن الانهيار، البحث عن مصادر لإنعاش الاقتصـــاد أولها التنقيب عن الغاز في المياه الإقليميّة التي تُدخل مليارات الدولارات إلى لبنان، العمـــل على عودة اللاجئين إلى بلادهم والذي يحتاج إلى تفاوُض رســـمي مباشر بين لبنان وسوريا.

ماذا حصل؟

ـ ممنوع البحث في الأمور الأساســـيّة. ارتكز المنع على تعطيل السُلطة التنفيذيّة من خلال اســـتقالة الحكومة، وخلق حالة فراغ في السُلطة يحول دون اتخاذ القرارات الضرورية للإصلاح.

ـ يتمّ إلهاء الناس بالأزمات الحياتيّة المستجِدّة كانقطاع الدواء، والمازوت، والبنزين، وارتفاع ثمن ربطة الخبـــز، وقطع الطرقات، والعقوبـــات الدوليّة، والصّراع داخل القضاء، ورفع الحصانات، والثُلث المعطّل، ومشروع التدويل... وتحميل مســـؤولية الأزمة لسبب واحد «شيطنة» جبران باسيل و«شيخوخة» ميشال عون.

ـ توقّفت عمليّات التنقيب عن الغاز، ورحلت شركة توتال من دون أن يهتمّ أحد للموضوع.

لقد تم إلهاء الناس بالبحث عن حلول لأبسط شؤون حياتهم اليومية فصبّوا جام غضبهم باتجاه «السُـــلطة العاجزة». وبينما كانت السُـــلطة تُطالب بالتدقيق الجنائي وتسعى إلى تحصيل الحقوق الوطنيّة بالثروة النفطيّة، ومعاقبة المسؤولين عن الانهيار، باتت هي «العـــدوّ الأول» للمواطنين، وتحوّل ناهب المال إلى بطل، وتوقّف البحث في أي نوع من الإصلاح أو المحاســـبة، وتمّ تخويـــن كل من يحاول أن يلقي تحيّة على سوريا.

2 – ابتكر المشاكل ثم قدّم الحلول Create Problemes then Offer Solutions، تسمى هذه الطريقة أيضًا «المشكلة – ردّة الفعل – الحلّ».

بداية «يخترع» المسؤولون مشكلة ما، أو يتّخذون قرارًا مُجحفًا بحقّ المواطنين يتوقّعون سلفًا أنه سوف يُثير ردّة فعل مرفوضة في الشارع. وعندما يُطالب المواطنون السُلطة باتخاذ إجراءات أقلّ قساوة، يتراجع المسؤولون خطوة إلى الوراء، بعد أن يكونوا قد نفذوا القرار الذي يريدون أن يقبل به الناس أصلاً.

مثلاً: نترك العُنف يتصاعدّ، أو نُنظّم تفجيرات دامية لكي يُطالب الشعب بقوانين أمنيّة على حساب حرّيته، أو نبتكر أزمة ماليّة، أو يتراجع مستوى خدمات الكهرباء، الوقود، الأدوية، وتتردى التقديمات الاجتماعية والخدمات العمومية، فيقبل الناس بإجراءات الإنقاذ، مهما كانت قاسية عليهم، كشرّ لا بُدّ منه.

لبنانيًا

المشكلة الهدف: رفع دعم الدولة عن الدواء والكهرباء والمحروقات وتشريع هذه القطاعات أمام القطاع الخاص ممّا يؤدي حتمًا إلى تضاعُف أسعارها عدة مرات بحيث يصبح المواطن العادي عاجزًا عن تأمين أبسط متطلّبات حياته اليومية.

لتحقيق الهدف تنقطع هذه المواد الحيويّة من الأسواق، أو يخفّ وجودها تدريجًا.

ردّة فعل الناس: الغضب، الهلع، تخزين المواد خوفًا من انقطاعها.

الحل؟ قبول الناس برفع الدعم تدريجًا خطوة خطوة.

ارتفع سِعر صفيحة البنزين من 30 ألف ليرة إلى 70 ألف ليرة، وكانت تباع في السوق السوداء بأكثر من مئة ألف ليرة. بعد شهر تهافت الناس لشراء صفيحة البنزين بعشرة أضعاف سِعرها عند بداية الأزمة وبلغ ثمنها بعد أشهر أكثر من 300 ألف ليرة. الأمر نفسه حصل مع سائر الضروريّات الحياتيّة من دواء، واشتراك مولّدات كهرباء، ومواد عذائية وغيرها.

3 - استراتيجيّة التدرّج The Gradual Strategy

لكــي يتمّ قبول إجراءات غير مقبولة، يجب أن نطبّقهــا بطريقة تدريجيّة، كتحوّل اللون من الفاتح إلى الغامق ببطء لا تلحظــه العين. تدوم فترة التحوّل عادة قرابة 10 سنوات، وقد تمَّ اعتماد هذه الطريقة لفرض الظروف السوسيو- اقتصاديّة الجديدة بين الثمانينات والتســعينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة، حيث عمّت البطالة نتيجة ظروف اقتصاديّة صعبة تمّ التعامل معها بمُرونة عن طريق نظام التعاقد، وصولاً إلى تخفيض الأجور وفرض رواتب لا تؤمّن الحدّ الأدنى من العيش الكريم للموظفين. هذه تغييرات كانت ستؤدّي إلى ثورة لو تمّ تطبيقها دفعة واحدة.

لبنانيًا

طُبِقت نظريّة التدرُّج خلال الســنوات الماضية على كل شيء في لبنان. تدرّج سِعر الــدولار من 1500 لــيرة لبنانية إلى أكثر من الثلاثين ألف لــيرة، أي عشرين ضعفًا، وحصل ذلك رويدًا رويدًا من دون ردّة فعل تُذكر من قبل المواطنين، وارتفعت أسعار جميع الســلع الحياتية بالطريقة نفســها من رغيف الخبز إلى فنجان القهوة والصابون ومعجون الأسنان واللحم والدجاج والخضار و... تَعرِفة التاكسي والسرفيس وجميع الضروريّات التي يحتاجُها الناس للبقاء على قيد حياة.

4- استراتيجيّة التأجيل Postponement

يتم تأجيل تطبيق القرارات المكروهة فــترة من الزمن لكي تُصبح مقبولة فيتقبّلها الناس تدريجًا، وتُقــدَم العلة كأنها دواء مؤلم ولكنّــه ضروري. تقوم النظريّة على نيل موافقة الشعب في الحاضر على إجراء سوف يتم تطبيقه في المُستقبل، لأن قبول التضحية مُستقبليًا أسهل من قبول التضحية الفوريّة.

أولاً، لأن المجهود لن يتمّ بذله في اللحظة الراهنة، وثانياً، لأن الشعب يأمل بسذاجة أن «كل شيء ســوف يكون أفضل في يوم الغد»، وربما يمكنه تفادي التّضحية المطلوبة

في المُستقبل. وخلال الفترة الانتقالية يعتاد الشعب على فكرة التغيير ويقبلها باستسلام عندما يَحين موعد تطبيقها.

لبنانيًا

عندما أقرّ مجلس النواب سلسلة الرتب والرواتب في تشرين الأول عام 2017 قرّر رفع الضريبة على القيمة المُضافة من 10 بالمئة إلى 11 بالمئة على أن يتمّ تطبيق القرار في مطلع 2018. ورغم أن زيادة الضريبة تطال جميع الناس، بِمن فيهم الفقراء، مرّ القرار الجديد، الذي ارتكز على مبدأ التأجيل، من دون أي اعتراض.

ومنذ بداية الأزمة الاقتصاديّة كان واضحًا أن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة هو الخضوع لشروط البنك الدولي ورفع الدعم عن الأمور الحياتيّة الأساسية وفي طليعتها قِطاعا الطاقة والاستشفاء... وأمضت الحكومة سنتين من التأجيل حتى تعب المواطنون، لا بل تلفت أعصابهم من كثرة التسويف فباتوا جاهزين لقبول أي قرار مهما كان مُجحفًا وقاسيًا بحقّهم. وعندما خُيّروا بين رفع الدعم عن المحروقات أو الانتظار في الصفوف أمام المحطات فضّلوا رفع الدعم لإنهاء معاناتهم.

5 – مخاطبة الشعب كمجموعة أطفال صغار Go to the Public as a Little Child تستعمل غالبية الإعلانات الموجّهة لعامّة الشعب خطابًا، وأفكاراً، وشخصيات، ونبرة ذات طابع طفولي. وكثيراً ما يقترب مستوى الفكرة الإعلانية إلى التخلّف العقلي، وكأن المُشاهد طفل صغير أو من ذوي الاحتياجات الخاصّة عقليًا.

كلّما حاولنا مغالطة المُشاهد، كلما زاد اعتمادنا على تلك النبرة. لماذا؟ إذا خاطبنا شخصًا كما لو كان طفلاً في سن الثانية عشرة، فسوف تكون لدى هذا الشخص إجابة أو ردّة فعل مُجرّدة من الحسّ النقدي بنفس الدرجة التي ستكون عليها ردّة فعل أو إجابة طفل عمره اثني عشر عامًا.

لبنانيًا

خلال تحرّكات 17 تشرين الأول 2019 توحّدت لغة وسائل الإعلام على أنواعها، فباتت مقدّمات نشرات الأخبار كأنها نشرة واحدة، وباتت عناوين الصحف تكرارًا مُملّا لخطاب سياسي واحد يرتكِز على كلمات مدروسة بعناية لكي تبقى عالقة في ذهن المُتلقّي مثل: فساد، سرقة، فشل، كهرباء... وأُطلِقت شعارات طفوليّة، خالية من أي مضمون فعلي، أثبتت الأيّام أنها غير قابلة للتطبيق وأبرزها: «كلن يعني كلن»، وهي عبارة مشهورة منقولة عن نكتة شعبيّة ذات دلالات جنسيّة.

وبدل التركيز على جوهر الأمور كان الإعلام يسلّط الضوء على القشور. أحد اشهر الأمثلة : نشر أحد المواقع المعارضة صورة لرئيس الجمهورية مُغمّض العينين مدّعيًا أنه يغطّ بنوم عميق خلال الاجتماعات بهدف التحطيم السياسي، وأعادت وسائل التواصل الاجتماعي نشر الصورة مع تعليقات ساخرة وسخيفة في ذروة صراع الدولة مع حاكِم مصرف لبنان حول رفع الدعم عن الدواء والمحروقات.

6- التوجه للعاطفة بدل الفكر Use the Emotional Side more then the Reflection

استغلال العاطفة هي تقنيّة تُستعمل لتعطيل التّحليل المنطقي، بالتالي إبطال الحِسّ النقدي لدى الأفراد. كما أنّ استعمال المفردَّات العاطفيّة يسمح بوصول الرّسالة إلى اللّاوعي عند المتلقّي، فيتمّ زرع الأفكار، والرغبات، والمخاوف والنزعات أو منهجية السلوك في العقل الباطني للمُواطن ليُصبح من السهل التحكّم بقراراته.

لبنانيًا

بقدر هول كارثة انفجار المرفأ، تمّ استغلال الجريمة سياسيًّا إلى أبعد حدود من خلال استغلال عواطف أهالي الضحايا، وتوجيه تحرّكاتهم، وتحريضهم على مدار الأيّام... واستخدامهم كقنابل بشريّة في وجه السُلطة الحاكِمة. وقد لعبت وسائل

الإعلام، على أنواعهـــا، أدوارًا توجيهيّة بالغة الخطــورة، إن ببثّ صور الفاجعة على مدار الســاعة، أو بإطلاق الفيديوهات المشــغولة بحرفيّة عالية حــول الجريمة، أو بإجراء مُقابلات مؤثّرة مع الناجين، أو مع الأهالي المفجوعين، واســتخدام دموعهم وأوجاعهم وحزنهم العميق كحطب يبقي غضب الشارع مُشتعِلا، ويُحافظ على نقمة عارمة على السلطات الحاكِمة.

وبلغ الأمر بمحطّة **MTV**، عشيّة الذكرى الســنوية للانفجار، إحضارها بعض أهــالي الضحايا لتقديم نشرة الأخبار ودعوة المواطنين للنزول إلى الشــارع، وإطلاق التهديد، في ســابقة لم يشــهدها الإعلام من قبل. ومما قالت: «أصابع الاتهام نوجّهها إلى الجمهورية ورئيسها، إلى البرلمان ورئيسه، وإلى جميع الأحزاب». ودعت الناس إلى الاحتشاد يوم الرابع من آب، و«احتلال الوزارات»، و«القصور وأوكار السياسيين»، في ســبيل إحقاق الحقّ. وختمت بالقول: «نتوجّه إلى المجتمع العربي والدّولي... أكيد رح يطلعو أحسن منكم».

وبلغ حدّ الاســتغلال العاطفي إجراء مقابلة تلفزيونية في المدافن على ضريح أحد الضحايا. وجعلوا أرض المرفأ المنكوب اســتديو للبــثّ المباشر... وتحوّلت الذكرى الســنوية الأولى لأكبر كارثة وطنيّة عرفها لبنان، إلى مشهديّة تلفزيونية باهظة الإنتاج، مُتقنة الإخراج هدفُها الأســاس أن تؤثر تأثيرًا بالغًا على عاطفة المُشــاهد تحت غطاء اليوم الأليم وجروح الأهل المفجوعين.

7 – إبقاء الشعب في حالة جهل وحماقة Keep the Public in Ignorance and Mediocrity

العمل بطريقة يكون خلالها الشــعب غير قــادر على اســتيعاب التكنولوجيات والأســاليب المُســتعملة للتحكّم به واستعباده. يقول تشومســكي في كتابه «أسلحة صامتة لحروب هادئــة»: «يجب أن تكون نوعيّة التّعليم المقدّم للطبقات الشــعبيّة من

أبسط وأضعف الأنواع، لكي تحافظ على هوّة المعرفة التي تعزل الطّبقات الشعبيّة عن الميسورة، فتبقى أساليب التحكّم بالجماهير غير مفهومة من قبل الطّبقات الشعبيّة».

لبنانيّا

مع بداية «**الحرب الهادئة**» في لبنان توقّفت جميع البرامج الثقافيّة على الشاشات التلفزيونية الأكثر مشاهدة، وتمّ إغلاق الصفحات الثقافيّة في أوسع الصُحف اللبنانية انتشارًا، وتوقّفت الملاحق الأسبوعية في جميع الصحف، وتعطّلت المجلات الثقافية والعلميّة والفنيّة الرائدة، وانخفض إصدار الكتب بشكل مخيف، وأُقفلت الشاشات والمحطّات الإذاعية في وجه المثقفين والأدباء، فبات الجمهور بعيدًا كل البعد عن العلوم والثقافة والتطوّر الفكري والحداثة التكنولوجيّة، ولا يتابع المشاهدون الا ما تختاره لهم مديريّة البرامج في المحطّات من برامج معدومة الثقافة بعد أن تُوافق عليها دائرة الإعلانات.

من خلال الإعلان تحكّمت المصارف، وكبار رجال الأعمال بوسائل الإعلام وقامت بتوجيه الجُمهور حسب مصالحها السياسيّة والاقتصاديّة.

8 – تشجيع الشّعب على استحسّان الردّاءة Encourage the Public to Complacent with Mediocrity

تلك مهمة وسائل الإعلام التي تعمل على انحطاط مستوى الذوق الثقافي العام، وتبثّ البرامج التي تحفّز على ارتكاب الجريمة والعنف والشذوذ الجنسي، وتراجُع الكفاءات الفردية، والغباء، والابتذال، والجهل. وتشجّع الجمهور على الإقبال على هذه البرامج، والتعلّق بها وتشجيع الشّعب على أن يجد أنّه من «الرّائع» أن يكون همجياً وجاهلاً.

لبنانيًا

سيطرت البرامج السخيفة على وسائل الإعلام واحتلت أوقات الذُروة على جميع الشاشات. وراحت المحطّات تتنافس على تقديم برامج الفكاهة، والترفيه، والتنكيت البـــذيء، وتتناتش المذيعين الأكثر قدرة على تحويل أتفه المواضيع إلى وســـيلة ناجحة لإلهاء الجمهور. شهد إنتاج المُسلسلات التلفزيونية هبوطًا مُرعِبًا في مستوى المواضيع المطروحـــة، وازدهرت المُسلســـلات التركيّة المُدبلجة وجميعها تـــروِّج لثقافة الغش، والرياء، والجشـــع، والخيانة، والصّراع العائلي، وتنافس الإخوة، وغيرة الشـــقيقات، والقتل، والانتقام، والاستماتة في سبيل المال....

أما المحطّات العربيّة التي تبثّ أفلامًا غربية فاحترفت ترويج ثقافة العنف الدموي والقتل بلا رحمة على مدار الســـاعة. حتى برامج الأطفال الكرتونية اعتمدت للأسف المبدأ نفســـه، إضافة الى الألعاب الإلكترونيّة التي تُلاقـــي رواجًا منقطع النظير لدى الأطفال فتعتمد ترويج ثقافة العُنف والقتل والمُطاردة والسطو...

وطـــال الانحطاط الثقافي الأغنية والموســـيقى، فانتقلنا مـــن عصر فيروز وصباح ووديع الصـــافي وأيّام فخرالدين، إلى زمـــن هيفا وهبي ومِريَـــم كلينك و... «بوس الواوا» و «حطّو... حطّو».

9 – استبدال التمرّد بالإحساس بالذنب Self_blame Strengthen

جعل الفرد يظنّ أنّه المســـؤول الوحيد عن تعاســـته، وأن سبب مشاكله هو نقص في ذكائـــه وقُدراته أو جهوده. بـــدل أن يثور الناس على النّظـــام الاقتصادي، يلومون أنفسهم، ويشعرون بالذنب. تولّد هذه الأحاسيس مجتمعًا مُحبطًا.

أحـــد آثار هذا الانغلاق هو تعطيل التحرّك الشـــعبي، ولا وجود للثورة بلا حراك شعبي.

لبنانيًا

بفضل سياسات النفَس الطويل لتدجين الشعوب، سيطر اليأس على الأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني. بدل أن تولِّد حالة الانهيار الاقتصادي ثورة عارمة في نفوس الشباب ولّدت الإحباط، الذي هو شعور بالذنب يحمله العقل الباطني للإنسان، فبات الهدف الأول عند اللبناني الحصول على تأشيرة هجرة إلى كندا، أو الحصول على فرصة عمل في دولة خليجيّة أو أوروبية، أو دخول برنامج إغاثة تُموّله الأُمم المتّحدة....أوصل الإحباط البعض إلى الانتحار، وتلك ذروة الإحساس بالذنب!

10 – معرفة الأفراد أكثر ممّا يعرفون أنفسهم Getting to Know the Individuals Better than Know Themselves

خلقت التطوّرات العلميّة المذهلة، خلال السنوات الخمسين الماضية، هوّة شاسعة بين المعارف العامّة وتلك التي تحتكرها وتستعملها النّخب الحاكِمة. هذه الهوّة تزداد اتساعًا كلّ يوم.

بفضل الاكتشافات الطبيّة المذهلة، وعلوم الأحياء، وبيولوجيا الأعصاب، وعِلم النّفس التّطبيقي، توصّل «نظام النُخب الحاكِمة» إلى معرفة متقدّمة للكائن البشري على الصّعيدين الفيزيائي والنّفسي. أصبح هذا النظام قادرًا على معرفة الفرد أكثر ممّا يعرف الفرد نفسه، وهذا يعني أنّ النظام يملك سُلطة على الفرد أكثر من تلك التي يملكها الأفراد على أنفسهم.

لبنانيًا

تحكّمت هذه النظريّة بتحرّكات الشارع اللبناني لسنوات طويلة، وبرزت الأحياء الشعبيّة الفقيرة بمدينة طرابلس في طليعة المجتمعات القابلة للسيطرة والتحكّم بردّة فِعلها وتوجيهِها. ومن خلال معرفة «الفعل... وردّة الفعل» تعزّز الصّراع المذهبي بين

سُكّان جبل محسن وسُكّان منطقة باب التبّانة ووقعت مواجهات دامية طوال سنوات.

بِفضل فهم الأجهزة العميق لهواجس أهل السُنّة في لبنان، وتخوُّف زعاماتهم من نمو النفوذ الشـيعي على حساب مصالحهم، تحكّمت «أجهزة» تعمل وفق أجندة أقلّيمية، بمجموعات أُصوليّة متطرّفة موزّعة في مختلف أرجاء لبنان، وبشكلٍ خاص في عكار وخلدة والبقاع وأقليم الخـرّوب. كانت هذه المجموعات تتحـرّك «غبّ الطلب»، وتقطع الطُرقات في الشمال أو البقاع أو الجنوب كلما دعت الحاجة، وبنى فريق سياسي واسع خِطابه على عبارة واحدة هي: «سـلاح «حِزب الله»... الدولة داخل الدولة»، لأنه يعرف جمهوره جيّدًا ويستطيع أن يتلاعب بمشاعر الشارع بِنغمة واحدة يكفي أن يكرّرها يومًا بعد يوم.

IX

جبهة تحرير لبنان من الغرباء

كشــف الصحافي الإسرائيلي **رونين بيرغمان** في كتابه «**انهض واقتل أولًا**»، **التاريخ السرّي لعمليّــات الاغتيال الإسرائيليــة** الصادر عــام 2018، أن إسرائيل خطّطت ومهّدت لاجتياح لبنان عام 1982، بسِلسِلة أعمال تخريبيّة ودعائية خلقت بُنية ملائمة للاجتياح.

قبل أن ينشر كتابه أجرى **بيرغمان** آلاف المقابلات مع شهود عيان، ومع مسؤولين وعُملاء الموســاد، ومع مختلف أجهزة مخابرات الجيش الإسرائيلي، وبعضهم من نفذ عمليّات اغتيال. يســتند الكتاب إلى وثائق خاصة بتلك الأجهزة تكشــف أن العدوّ الإسرائيلي يقف وراء عدد كبير من أعمال إرهابية دمويّة جرت في لبنان في الفترة التي ســبقت الاجتياح، وأن بعض تلك الأعمال نفّذها عُملاء إسرائيل في الداخل اللبناني كجزء من «**استراتيجيّة توفير الذّريعة المناسبة للهجوم**».

يقول بيرغمان: «كان رافائيل إيتان مستشــارًا لرئيس الوزراء لشــؤون مكافحة الإرهاب ورئيسًــا لجهاز «**لاكام**»، وهو وحدةٍ أمنيّة للتجسّس تخضع لِسُلطة وزير الدفاع، تعتمد في عملها على التكنولوجيا العســكريّة المتطوّرة. اســتعان شــارون بإيتان في مشروعه لغزو لبنان لأنه لم يكن راضيًا عن مســار المُفاوضات مع منظّمة التحرير الفلســطينية في لبنــان، التي ترعاها الولايات المتحــدة. كان يعتقد أنّ أي تأخير للعمليّة العســكريّة يمنح منظّمة التحرير فرصــة تثبيت نفوذها وتعزيزه في لبنان، لذلك تقرّر تفعيل نشاطات وِحدة سريّة بقيادة **مائير داغان**، الذي صار لاحقًا رئيسًا للموساد، أُطلق عليها اســم «**وحدة جنوب لبنان**»، وطُلِب إليها العمل من داخل غُرفة عمليّات في المنطقة الشماليّة. كان هدف تلك الوحدة «**زرع الفوضى**» في

مناطق نفوذ الفلسطينيين في صور وصيدا وبيروت لإيجاد الأرضيّة القويّة التي تُبرّر لإسرائيل غزو لبنان.

– في كانون الأول 1981 وقع 18 انفجارًا بالقرب من مقرّات تابعةٍ لمنظّمة التحرير، وداخل المخيّمات الفلسطينية في لبنان أوقعت مئات القتلى والجرحى.

– في منتصف أيلول من تلك السنة تم تفجير عدة سيارات مُفخّخة في أحياء يسيطر عليها رجال منظّمة التحرير في بيروت ومدنٍ لبنانية أُخرى.

– في الأول من تشرين الأول 1981 انفجرت **سيارة مُفخّخة** في منطقة الفاكهاني في بيروت، **مما** أدى إلى استشهاد 83 شخصًا وجرح 300 آخرين، من بينهم **عددٌ** من النساء كن يعملن في مصنع للملابس تملكه منظّمة التحرير الفلسطينية، وانفجرت سيارة أُخرى في صيدا قرب أحد مقرّات منظّمة التحرير ما أدى إلى مقتل 23 شخصًا».

يكشف بيرغمان في كتابه أحد اسرار الموساد وأساليب عمله فيقول: «فجأة ظهرت في لبنان منظّمة جديدة حملت اسم «**جبهة تحرير لبنان من الغرباء**» تبنّت في بيانات منفصِلة كلّ عمليّات التّفجير التي كانت تحصل حينها».

ويشرح كيف كانت تتمّ عمليّات التفجير فيقول: «كانت العُبوات الناسفة توضّب في أكياس مسحوق الغسيل «اريال» حتى إذا تم توقيف الشاحنة على حواجز الطرقات يبدو للناظر أنها شُحنة بريئة لمسحوق الغسيل. وأحيانًا كان الإسرائيليون يكلّفون نساءً قيادة السيارات المُفخَّخة التي يتمّ تجهيزها في مقرّ العمليّات الخاصّة للجيش الإسرائيلي... وتمّ استخدام الجيل الأول من الطائرات من دون طيّار لأول مرة في تلك العمليّات. كانت مهمتها التحليق فوق الهدف وإرسال شعاع نحو العبوة المزروعة ما يؤدي إلى انفجارها.

كان أحد العملاء يتولّى نقل السيارة المُفخّخة إلى الهدف المُحدّد تحت المراقبة الجويّة أو الأرضيّـــة من خلال عُمـــلاء ميدانيّين، ويتركها ويُحدّد المراقبون اللّحظة المناســـبة للتفجير فيتمّ الضغط على آلة التحكّم، أو تُرسِـــل طائرة مسيّرة أشعّة من الجو فتنفجر العبوة».

يشرح بيرغـــمان في كتابـــه كيف «كان الموســـاد يعمل عـــلى تأليب النـــاس ضِدّ الفلســـطينيين، بينما كان شارون مُنشـــغِلًا بدفع ياسر عرفات إلى الردّ بعمليّة انتقامية ضِدّ إسرائيل، لكي تكون الذريعة التي يحتاجها لاجتياح لبنان.... وأن إحدى الخطط التي كان شارون يعمل عليها هي دفع الفلسطينيين إلى توجيه ضربات إلى الميليشيات المسيحيّة الحليفة لإسرائيل، مثل الكتائب، فتقرّر إسرائيل إرسال تعزيزات للدفاع عن حلفائها، وتجتاح لبنان تحت عنوان «**حماية المسيحيين**».

يكشف بيرغمان أن عمل الأجهزة انتقل إلى مستوى جديد، عندما باشرت «جبهة تحرير لبنان من الغرباء» شـــنّ هجماتٍ على مواقع الجيش السوري في لبنان. من أجل التّعمية على ما يحصل، أعلنت هذه الجبهة عن عمليّات شنّتها ضِدّ الجيش الإسرائيلي، لكنّها لم تحصل أبدًا.

ونقل بيرغمان عن أحد ضابط الموســـاد اعترافه: «قمنا بأعمال رهيبة. لقد شاركت في عمليّات اغتيال عـــدة نفذتها إسرائيل. **إنها عمليّات قتـــل جماعيّ من أجل القتل، هدفُهـــا زرع الفوضى فقط**. فمنذ متى بتنا نُرسل الحمير المحمّلة بالمُتفجّرات لتفجيرها في الأسواق الشعبيّة المكتظة بالناس؟».

لماذا؟

منذ عمليّة **اغتيال الرئيس رفيق الحريري**عام 2005، التي تبعتها سلسلة اغتيالات لشـــخصيات لبنانية هامة وفاعلة، حصلت بواسطة تفجيرات، وسقط نتيجتها مئات الضحايا من المواطنين الأبرياء، وصولًا إلى الانفجار الكبير الذي دمّر بيروت في 4 آب 2020، لم يطرح أي تحقيق محـــلي أو دولي فرضيّة ضُلوع أجهزة المخابرات الإسرائيلبة في هذه الجرائم!

جميع التفجيرات الدامية التي وقعت في لبنان في هذه الحقبة تُشبه تلك التي وقعت عام 1982 والتي كشف حقيقتها رونين بيرغمان، واعترف رجال الموساد بتنفيذها.

الفصل الرابع

صَدْمة الانهيار الشامل

I

حكومة حسّان دياب

بعد خمسين يومًا على استقالة حكومة سعد الحريري، أي في 19 كانون الأول 2019، أعلن رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون تكليف الدكتور حسّان دياب تأليف حكومة جديدة، بعد أن أجرى استشارات نيابية مُلزِمة بحسب الدستور. نال د. دياب غالبية 69 صوتًا، وسمى 13 نائبًا سفير لبنان السابق لدى الأمم المتحدة نواف سلام، ونالت مُرشحة المجتمع المدني حليمة القعقور صوتًا واحِدًا، وامتنع 42 نائبًا عن التصويت لأيّ مُرشّح.

كان التكليف في حدّ ذاته مفاجئًا، لأنّ الدكتور دياب، وهو وزير سابق للتربية والتعليم العالي في حكومة رئيس الوزراء السابق نجيب ميقاتي في عام 2011، ليس معروفًا على الساحة السياسيّة، لكنه تمكّن بعد شهر ويومين من تكليفه أن يتّفق مع رئيس الجمهورية على حكومة مؤلفة من عشرين وزيرًا لم يتولَّ معظمهم أية مسؤوليات سياسيّة من قبل.

مساء الثلاثاء 21 كانون الثاني 2020 صدرت مراسيم تشكيل الحكومة. وفي أول تصريح له كرئيس حكومة، وصف الدكتور دياب حكومته بأنها «فريق إنقاذ» وقال:

«أحيي «الثورة» التي دفعت نحو هذا المسار فانتصر لبنان... هذه الحكومة تُعبّر عن تطلّعات المعتصمين على مساحة الوطن خلال أكثر من ثلاثة أشهر من الغضب، وستعمل على تلبية مطالبهم... إن الاقتصاد سيكون من أولوياتنا... سنكون سريعين ولسنا متسرّعين... هناك حاجة لعقد اجتماعات مكثّفة مع حاكم مصرف لبنان لمعالجة الأزمة الاقتصاديّة».

وضعت الحكومة الجديدة مُعالجة الوضعين الاقتصادي والمالي في سلّم أولوياتها،

وتعهّدت بإقرار إصلاحات جدّية أهمها: حل مشكلة الكهرباء والسعي للحصول على مُساعدات خارجيّة. لكن المساعدات تعثرت إذ كان على الحكومة معالجة ديون الدولة المستحِقّة بِســندات اليوروبوند. وكانت قيمة الاســتحقاق الأول 1,2 مليار دولار وموعدها في 9 آذار 2020، وقيمة الاســتحقاق الثاني 700 مليون دولار موعدها في منتصف نيسان، والاستحقاق الثالث 600 مليون دولار في منتصف حزيران. يضاف إليها 2,7 مليار دولار فوائد على الديون.

كلّفت الحكومة شركة الاستشــارات الفرنسيّة «**لازارد**» إعداد دراسة حول كيفيّة مُعالجة ديون الدولة. بعــد بحث وتدقيق وضعت «لازارد» خطّــة تفصيلية للتعافي الاقتصــادي، ونصحت بالحفاظ على ثقة المجتمع الدولي ودفع الديون المســتحقّة في موعدهــا، لكن الحكومة اتخذت قرارًا بعدم دفع الديون الخارجيّة بســبب النقص في السيولة لدى مصرف لبنان.

ورغم أن الأحزاب السياسيّة تختلف في ما بينها على معظم الشؤون اللبنانية لكنها اتفقت جميعها على رفض خطّة لازارد. **أول الرافضين كانت المصارف اللبنانية.**

II

خطّة لازارد والمصارف

كشفت شركة لازرد لأول مرة حجم الخسائر التي يُخفيها مصرف لبنان في ميزانيّاته بأساليب غير مشروعة، ويُمكن القول بأساليب «احتيالية»، وصدمت اللبنانيين بإعلانها، وللمرة الأولى، أن «**الفجوة الماليّة**» في مصرف لبنان تبلغ **42,8 مليار دولار**. هذه الديون الهائلة تراكمت خلال مسار زمني امتدّ على مدى ما بين 15 إلى 20 سنة، قام خلالها المصرف المركزي بالإنفاق من احتياطي العُملات الصعبة الموجود لديه للدفاع عن سِعر صرف الليرة اللبنانية.

تؤكّد «لازارد» أن الهندسات الماليّة التي ابتدعها مصرف لبنان منذ سنة 2016 ضاعفت عمليًّا حجم الخسائر التي يعاني منها لبنان اليوم. قدّمت الشركة الفرنسيّة المستند الرسمي الأول الذي يشير بوضوح إلى آثار معالجات مصرف لبنان في تفاقم الأزمة الماليّة. تُحدِّد الوثيقة حجم الخسائر التي يجب التعامل معها في ميزانيّات مصرف لبنان المركزي بحدود 54,9 مليارًا،أما حجم الخسائر المطلوب التعامُل معها في القطاع المالي ككل فيبلغ حدود 62,4 مليار دولار.

لعلّ أبرز ما أثار حفيظة المصارف في خطّة شركة لازارد، هو الجزء المُتعلّق بإعادة هيكلة المصارف التجاريّة ومصرف لبنان عن طريق دمج المُتعثّر منها بدل تعويمها من قبل الدولة. فمنذ الأزمة الماليّة العالميّة سنة 2008 توقّفت معظم الدول عن دعم القطاعات الماليّة المُتعثّرة بشكل مباشر، وكانت الحكومة اللبنانية عاجزة عن دعم المصارف المُتعثّرة لأنها لا تستطيع أن تحصل على دعم مالي خارجي لإنقاذها. أما أكثر ما أغضب المصارف في تقرير «لازارد»، هو طرح فكرة تحميل المساهمين في المصارف بعض ديون الدولة عن طريق التخلّي عن جزء من أسهمهم، في مقابل التعويض

لأصحاب الودائع من خلال إعطائهم حصصًا في أسهم المصارف. وهذه الفكرة تعني ببساطة إجراء **تعديل في مُلكيّة المصارف التجاريّة**. هكذا بدت جميع الشرائح اللبنانية مُتضرّرة من هذا التصوّر الدولي لحل الأزمة.

الجميع خاسرون

1- **المصارف**: تخسر فورًا 20 مليار دولار، هي ضماناتها لدى مصرف لبنان. في مرحلة ثانية تُجبَر المصارف على المشاركة بجزء كبير من العجز، أي 63 مليار دولار، من خلال المُساهمة في «**صندوق التعافي**» الذي ترتكز عليه الخطّة بدل صندوق النقد الدولي، مما يحتّم على المصارف المُتعثّرة التي لا تملك السيولة الكافية لتغطية انتسابها، أن تندمج مع مصارف أُخرى، وبعد الاندماج يُصبح عدد المصارف بين 20 و25 مصرفًا بدل 71 مصرفًا تمتلك أكثر من ألف فرع على الأراضي اللبنانية.

2- **كبار المودعين**: تشمل الشركات الكبرى، صناديق تعاضد، الضمان الاجتماعي، تعاونيات الدولة، كبار الأثرياء، مودعين مغتربين وغيرهم.... وتفرض الخطّة على هؤلاء المساهمة بتأسيس «**صندوق التعافي**» من خلال تحويل نسبة كبيرة من ودائعهم إلى أسهُم في هذا الصندوق، وتجميدها لمدة خمس سنوات أو أكثر.. وكان على هذه الفئة المُساهمة في رساميل المصارف المندمجِة، أي ربط مصيرها بمصير المصارف.

التحفّظ الأساس على هذا الاقتراح هو أنه يمسّ بأموال صندوق الضمان الاجتماعي، التي صرفتها وزارة المال أصلاً، وصناديق التعاضد، والتعاونيات، والنقابات... وهذا إجراء يهدّد نظام تقاعد فئات شعبيّة واسعة.

3- **الودائع المتوسّطة**: التي تتراوح بين مئة ألف ومليون دولار. يواجه هؤلاء خطر خسارة كميّة من ودائعهم بفضل سياسة «هير كات» بحسب الخطّة تُجمّد هذه المبالغ في «صندوق التعافي» لعدد من السنوات على أن تُعاد لأصحابها يوم

استحقاقها مع فوائد بسيطة، على أن تُحرّر المبالغ الباقية فورًا.

أما **صغار المودعين**، الذين يملكون أقلّ من مئة ألف دولار، فتُحرّر أموالهم شرط أن يقبضوها بالليرة اللبنانية تحت سقف سِعر دولار متحرّك يحدّده مصرف لبنان... فيخسرون بذلك الفرق بين سِعر المصرف وسِعر السوق الذي قد يتجاوز عشرة بالمئة (بلغ الفرق في سِعر الصرف بعد سنة 400 بالمئة). علمًا أن أية عمليّة «هير كات» تأكل من الودائع المتوسّطة والصغيرة قبل الودائع الكبيرة، وتُصيب الفقراء قبل الأثرياء.

III
الخطّة الماليّة للحكومة اللبنانية

يوم الخميس 30 نيسان 2020، وبعد ثلاثة أشهر أمضتها في إعداد الدّراسات مُستعينة بعدد كبير من الخُبراء الماليين، وعلماء الاقتصاد، وشركة لازارد الفرنسيّة، اجتمعت الحكومة اللبنانية في قصر بعبدا برئاسة الرئيس ميشال عون واقرّت خطّة ماليّة وصفها الرئيس حسّان دياب **بالخطّة التاريخيّة**.

أبرز بنود الخطّة كان تحرير سِعر صرف الدولار ورفعه إلى 3500 ليرة وصولاً إلى 4297 ليرة بحلول العام 2024، وهذا ما رفضه وزراء «حِزب الله» و«حركة أمل» و«المردة» فتمّ تأجيل إقراره.

الاقتراح الذي أثار أيضًا نقاشًا طويلًا، ما يعرف بالـ «**بايل إن**» أي تحويل جزء من المودعين إلى مساهمين في المصارف مقابل اقتطاع جزء من الودائع التي تتخطى قيمتها 500 ألف دولار،على أن يكون هذا الاكتتاب اختياريًا بالنسبة للمودعين، وليس مُلزِمًا.

وترتكز أهداف الخطّة الأساسيّة على الإصلاحات الاقتصاديّة وتأمين الحماية الاجتماعية للأكثر فقرًا مع تأكيد حاجة لبنان إلى دعم خارجي، على أن يأتي هذا الدعم بعد التزام الإصلاحات، والتشديد على الإسراع في تنفيذ إجراءات الإصلاح التي طال انتظارها وهو بالأمر الأساسي لاستعادة الثقة. اقترحت الخطّة العمل على تأمين مُساعدات دوليّة قيمتها 10 مليارات دولار موزّعة على مدار 5 سنوات حتى العام 2024.

أما بالنسبة إلى القِطاع المصرفي، فتضمّنت الخطّة ضرورة إعادة هيكلة مصرف لبنان والمصارف التجاريّة بطريقة عادلة بهدف إطفاء جزء كبير من الخسائر التي قدّرتها

بأكثر من 160 مليار دولار.

وضعت خطّة الحكومة في سلم أولوياتها مُعالجة خسائر البنك المركزي كخطوة أساسية لإعادة بناء نظام نقدي لبناني يحظى بالثقة الدوليّة، وهذا يتطلّب أولًا كشف حجم الديون التي يتحمّلها القطاع المصرفي، على أن يتحمّل حاملو السندات جزءًا من الخسائر، وتكون الخطوة الثانية إعادة هيكلة الدَين والتفاوض مع حاملي السندات.

ومن الإجراءات التي تضمّنتها خطّة الحكومة إنشاء شركة سمّتها «**صندوق التعافي**» مهمّته إدارة أصول وممتلكات وعقارات الدولة بدل الاستدانة من صندوق النقد الدولي، وتُستخدم أرباح هذا الصندوق لتمويل مصرف لبنان وتغطية خسائره.

أما بالنسبة إلى ملفّ **الأموال المنهوبة**، فتقترح الخطّة:

1 – **استعادة الفوائد** التي صنّفتها بأنها غير عادلة، والتي سدّدتها المصارف اللبنانية خلال السنوات الماضية للمودعين.

2 – **استرداد الودائع** التي تمّ تهريبها إلى الخارج خلال المرحلة التي فرضت المصارف فيها قيودًا على السحوبات والتحاويل إلى الخارج.

3 – ضرورة العمل على الانتقال من **الكابيتال كونترول** غير القانوني إلى قانون للقيود المصرفيّة لتحقيق العدالة بين المودعين.

4 – العمل على **استعادة الفوائد المرتفعة التي دفعتها المصارف للخارج** خلال السنوات الخمس الماضية والتي وصفتها الحكومة بغير العادلة والتي كانت المصارف تدفعها إلى المودعين، وتحديدًا تلك المدفوعة على الودائع التي تفوق قيمتها 50 ألف دولار. استناداً إلى الخطّة، الودائع المصرفيّة التي سيتمّ العمل على استرجاع فوائدها سيتمّ احتسابُها بالنسبة لمعدّل قيمة الوديعة بين أول كانون الثاني 2019 وحتى آذار 2020، على أن تتضمّن هذه الودائع قيمة ما تمّ تحويله لشراء عِقارات أصول ماليّة خلال هذه الفترة.

5 – إعادة **هيكلة القطاع المصرفي**.

6 – **التدقيق في حســابات** كل من شــغل مركزًا عامًا سياســيًّا أو إداريًا في الدولة اللبنانية ويمتلك حسابًا بمليون دولار، على أن تعود عمليّات التدقيق ثلاثين عامًا إلى الوراء. تشــمل هذه المُراجعة حسابات السياسيّين والموظفين في الإدارة العامّة الحاليّين والسابقين والمتعهّدين والمورّدين الذي قدموا خدمات للدولة، بالإضافة إلى من وصفتهم الخطّة بالمُســتفيدين من الاحتكارات والامتيازات، ومســاهمي المصارف الذين تفوق مســاهمتهم في المصارف نسبة 5 بالمئة، بالإضافة إلى أعضاء مجالس إدارات المصارف، والمديرين العامين في المصارف ومصرف لبنان.

كذلك وضعت خطّة الحكومة **سلسلة إصلاحات** اعتبرت أنها تساهم في بناء نمو اقتصادي نموذجــي للمرحلة المقبلة، تقوم على تعزيز القِطاعات الصناعيّة والزراعيّة واقتصاد المعرفة والسياحة وقطاع الاتصالات وغيرها.

أهم بنود تمويل الخطّة الاقتصاديّة:

– الحصول على **10 مليارات دولار مســاعدات** خارجيّة خلال 5 سنوات بعد إقرار الإصلاحات الحكومية.

– التعاون مع صندوق النقد الــدولي لتأمين خطّة ناجحة لإعادة **هيكلة الدَين العام**.

– العمل على **تخفيض النّفقات** بنســبة 5 , 4 بالمئة نسبة إلى الناتج المحلّي بحلول 2024.

– **إلغاء الدعم** المقدّم لكهرباء لبنان مع تنفيذ خطّة إصلاح الكهرباء التي أُقرّت عام 2019.

– **رفع تعرفة الكهرباء** تدريجيًا توازيًا مع ارتفاع التغذية.

- تخفيض حجــم كلفة أجور القطــاع العام إلى 1 , 9 بالمئة مــن الناتج المحلي بحلول 2024.

- التزام وقف التوظيف والترقيات العسكريّة.

- تخفيض عدد المُتعاقدين 5 بالمئة سنويًّا لمدة 5 سنوات.

- وقف كل أنواع التوظيف في القطاع العام.

- إتمام مسح شامل لكل إدارات الدولة.

- إصلاح نظام التقاعُد.

- تعزيز الإنفاق الاجتماعي بنسبة 5 , 1 بالمئة من الناتج المحلي أي ما قيمته 500 مليون دولار سنويًّا.

- تعزيز الإيرادات بنسبة 7 , 3 بالمئة بحلول نهاية 2024.

- تعزيز التحصيل الضريبي والجُمركي وإلغاء بعض الإعفاءات الضريبية.

- فرض **ضرائب إضافية على أصحاب الدخل المرتفع** من 25 بالمئة إلى 30 بالمئة للشريحة التي تتخطّى 225 مليون ليرة سنويًّا.

- زيادة الضرائب على فوائد الودائع التي تتخطّى مليون دولار.

- تثبيت **سِعر صفيحة البنزين عند 25 ألف ليرة.**

- فرض رسم بقيمة 1000 ليرة على صفيحة المازوت.

- **إعادة النظر بكامل النّظام الضريبي.**

قانون لنهب الودائع

بين تأييد **حقوق الناس** ودعمهم لاستعادة ودائعهم التي احتجزتها المصارف، **أو تعويم المصارف** وإنقاذها من الإفلاس، اختار مصرف لبنان أن يقف إلى جانب المصارف. وأصدر الحاكِم رياض سلامة قرارات تجيز للمصارف أن تضع يدها على أموال المودعين لتسدّ عجزها وتستعيد عافيتها.

عندما وجدت القوى السياسيّة والماليّة نفسها متضرّرة من خطّة الحكومة قرّرت تفشيلها وخنقِها في مهدِها قبل ان تُبصر النور. وتلاقت مصلحة **المصارف** مع مصالح بعض **النواب** ورجال الأعمال من **أصحاب الثروات** الضخمة، فاتفقوا على إسقاط الخطّة الإصلاحية في مجلس النواب.

الضربة الأولى التي **جمّدت** الخطّة سدّدها بعض **جهابذة الاقتصاد** من أعضاء المجلس النيابي عندما اعترضوا على أرقام حجم الديون، وطالبوا الحكومة بإعادة احتساب الخسائر. وبدل أن يوافقوا على الخطّة بالمبدأ، ويعملوا على معالجة الأرقام في مرحلة لاحقة، جمّدوا العمل بخطّة اقتصادية شاملة تهدف إلى انتشال لبنان قبل السقوط في الهاوية.

الضربة الثانية حصلت حين أطلق مصرف لبنان العمل بسِعر «**منصّة**» لدفع أموال المودعين بالدولار بالليرة اللبنانية. و«**أجبر**» الحاكِم **المصارف**، بحركة مسرحيّة ومهزلة كأنها من إعداد غوّار الطوشي، على دفع مبلغ شهري زهيد للمودعين، من حساباتهم، بعد إذلالهم لساعات في طوابير أمام الأبواب المغلقة كأنهم شحّاذون.

وحين حدّد مصرف لبنان سِعر صرف الدولار عبر «**منصة النهب**» المُشرعَن بمبلغ 3900 ليرة استولت المصارف على **أكثر من 70 بالمئة** من قيمة السحوبات. والأنكى من ذلك كان المصرف يسرق مال زبائنه ويمنّنهم بأنه يعطيهم أموالهم. وبدل أن تقوم حركة اعتراض شعبيّة واسعة على هذا الوضع الشاذ، يواكبها دعم إعلامي واسع،

وتُســاندها القوى الفاعلة على أرض الواقع، **تضامنت القوى السياســيّة ووســائل الإعلام مع المصارف ضِــدّ المواطنين**، وحصلت عمليّة غض النظر عن أضخم سرقة منظّمة غير مسبوقة في تاريخ لبنان!

بدأ البنك المركزي يطبع الليرات لِتسديد الودائع على سِعر المِنصّة فتسبّب بتضخُّم نقدي لم يشهده لبنان من قبل. حين تشكّلت حكومة حسّان دياب في نهاية عام 2019 كان حجــم الكتلة النقديّة المتداولة في الســوق 10563 مليار ليرة، وبلغ في نهاية آذار 2021 36502 مليــار لــيرة، أي بزيادة 245 بالمئة خلال 14 شــهرًا، وباتت مصلحة المصارِف خلــق حالة من عدم الاســتقرار الاقتصادي والمالي في الأســواق اللبنانية لإجبار المودعين على سحب أموالهم بسِــعر 3900 ليرة للدولار مما يحقّق للمصارف أرباحًا خيالية بعد أن تخطّى سِعر صرف الدولار العشرين ألف ليرة.

نشــطت حركة ماليّة جديدة في ســوق التداول عرفت باســم **الـ «لولار»** تقوم على ســحب الأموال بواسطة **الشــيكات المصرفيّة** التي كانت تباع للسماسرة بأقلّ من 30 بالمئة من قيمتها، ثم يعيد السمســار الشــيك إلى المصرف لقاء عمولة متّفق عليها معه مسبقًا. فإذا أصدر المصرف شيكًا بمبلغ 100 ألف دولار مثلا، تُحسم من حساب الزبون فورًا، ثم يشتري المصرف الشيك من السِمسار بعد أيّام بِثلاثين ألف دولار فيحقّق ربحًا يتجاوز أحيانًا 70 بالمئة. تمّ التداول في الســوق العِقاري بهذه الطريقة فحقّقت المصارف أرباحًا كبيرة جِدًّا وفي فترة قياسيّة، وتمّ تعويم المصارف المُتعثّرة من حســابات المواطنين. المضحك أن الجَدل في وسائل الإعلام والنّدوات التلفزيونية، كان قائمًا حول ضرورة تطبيق «الهير كات»، وحول نِســبة الحســم من الودائع!

إنه الفكر الجهنّمي الذي أدار به حاكِم البنك المركزي أكبر وأصعب أزمة اقتصاديّة في تاريخ لبنان. بنى رياض ســلامه خِطّته على شعار «**نهب الودائع لإنقاذ المصارف**»، ووقفت **الحكومة عاجزة** عن التصدّي لقراراته، وانبرت مجموعة المُســتفيدين لتُدافع

عنه، وكأن الشعب المذبوح يشــكر جلّاده لأنه يقتله بنعومة... فجأة وقع زلزال كبير دمّر كل شيء.

في الرابع من شهر آب 2020 انفجر مرفأ بيروت. استقالت حكومة حسّان دياب. احترقت جميع الخِطط الاقتصاديّة. عاد لبنــان «**بِلحظةٍ ذرّية**» إلى نقطة الصِفر. عمّت الفوضى جميــع القطاعات. تشرّعت الســاحة أمام المصــارف والمحتكرين لتحقيق أهدافهم بلا حسيب أو رقيب.

كان انفجار مرفأ بيروت **صَدْمة الصَدْمات**، وذروة استغلال «**رأسماليّة الكوارث**» لكارثة وطنيّة مُفجِعة، أصابت الشعب اللبناني بأسره، وقادته إلى «**الدولة الفاشلة**».

الفصل الخامس

صّدْمة الانفجار الكبير

I
لحظة الدمار الشامل

عند الساعة السادسة وثمانِ دقائق من بعد ظهر الثلاثاء في الرابع من شهر آب 2020 هزّ انفجار هائل مدينة بيروت تبيّن أنه وقع في أحد عنابر مرفأ العاصمة اللبنانية.

قرابة الخامســة وأربعين دقيقة 40 :17 بعد ظهــر ذاك النهار اندلع حريق في المرفأ امتدّ الى العنبر رقم 12، وهو كناية عن «هنغار» ضخم مُخصّص لتخزين البضاعة التي تُصادرها الجمارك اللبنانية وتمنع دخولها إلى بــيروت لمُخالفتها المُواصفات والشروط القانونية، أو بسبب تخلّف أصحابها عن تسديد رسومها الجمركيّة.

كان العنــبر رقم 12 يحتوي على كميّة ضخمة مــن مادّة نترات الأمونيوم، وهي مادّة تُســتخدم كســماد زراعي لكنها مركّبــة من مواد كيماوية وتحتــوي على مادّة الأزوت شــديدة الانفجار. ســبق أن انفجرت كميات نــترات الأمونيوم في غير مكان من العــالم مخلِّفة أضرارًا بشريّة وماديّة هائلــة. إلى جانب هذه المادّة الخطيرة احتوى العنبر رقم 12 على كميّة كبيرة من الأسُــهم النارية، والمُفرقعات، ودواليب السيارات، والزيوت، وهي مواد سريعة الاشتعال كدّستها سُلطات المرفأ في مكان واحد، رغم خطورتها، بطريقة عشــوائية، ومن دون أي إجراءات للسلامة العامّة وأبسطها وجود مطافئ آلية للحريق.

بعد عشر دقائق، عند الســاعة الخامسة وخمسين دقيقة 50 :17، وصلت فرق فوج إطفاء بيروت إلى المرفأ بعد تلقّيها نداء الاســتغاثة. خلال محاولة فتح باب العنبر رقم 12 سُــمِع دوي أصوات متلاحقة كأنها انفجارات خفيفة، وظهرت أضواء في داخل المبنى، كانت تبدو أنها ناتجة عن اشــتعال المُفرقعات النارية المخزّنة إلى جانب نترات الأمونيوم. ثم حدث الانفجار الأول، وهو الانفجار الأصغر، الذي خلّف سُــحابة

دخانية بيضاء وسوداء يعتقد الخبراء أنها نتيجة النيران التي التهمت البضائع المكدّسة في العنبر.

عند الساعة 18:08، وقع الانفجار الكبير. ارتجّت العاصمة اللبنانية، وظهرت في سمائها سُحابة دائرية بيضاء على شكل حبّة فِطر هائلة الحجم تُشبه تلك التي ظهرت في سماء مدينة هيروشيما بعد انفجار القنبلة النووية عام 1945. لحظات من الذهول توقّف فيها الزمن، وتشلّعت المدينة!

اجتاح عصف الانفجار منطقة محيطها عشرة كيلومترات لم يبقَ فيها بناء لم يتضرّر وتدمّرت الشوارع المُطلّة على المرفأ دمارًا شاملاً. وقد سُمع الدوي الهائل من جزيرة قبرص التي تبعد 240 كم عن لبنان كما نقلت شبكة «سي أن أن»، وأصدر مرصد الزلازل الأردني بيانًا، قال فيه إن شدّة انفجار بيروت، تُعادل طاقة زلزال بقوة 4,5 درجات على مقياس ريختر وإن محطّات رصد الزلزال الأردنيّة سجّلت الانفجار عند الساعة 18:08 مساءً، واصفًا الطاقة المُتحرّرة من التفجير بأنها «قوية جِدًّا». وأشارت هيئة المسح الجيولوجي الأميركي أن الانفجار عادل طاقة زلزال بقوة 3,3 درجات على مقياس ريختر، بعد أن قام علماء الزلازل بقياس ضغط الانفجار، الذي أدى إلى اقتلاع النوافذ في مطار رفيق الحريري الدولي الذي يبعد تسعة كيلومترات عن المرفأ.

زيارات دوليّة

يوم الخميس في السادس من آب 2020، وصل رئيس الجمهورية الفرنسيّة إيمانويل ماكرون إلى بيروت، فكان أول رئيس دولة يزور لبنان بعد يومين على انفجار المرفأ. استقبله الرئيس ميشال عون على المطار، ثم توجّه مباشرة إلى المنطقة المنكوبة لمُعاينة أضرار الكارثة قبل أن ينتقل إلى شارع الجميّزة القريب، الذي كان أكثر منطقة تضرّرت من عصف الانفجار.

منذ المحطّة الأولى طغى **الطابع السـياسي** للزيارة الفرنسـيّة على **الطابع الإنساني** الذي كان سـببها بالأسـاس. أمام ركام المطاعِم والمقاهي المُدمّرة استقبلت الرئيس ماكرون مجموعة من اللبنانيين بالهتاف: «الشـعب يريد إسـقاط النّظام.... ثورة.... ثورة.... ساعدونا!»

وقبل أن يغادر باريس كتب ماكرون تغريدة على حسابه الرسمي باللغتين العربيّة والفرنسـيّة تقول: «**لبنان ليس وحيـدًا**». عندما التقى المواطنين المنكوبين في وسـط المدينة المُدمَّرة قال لهم: «إن الدعم الذي ستقدّمه باريس للبنان لن يذهب إلى الأيادي الفاسدة... سأتحدّث إلى جميع القوى السياسيّة لأطلب منها اتفاقًا سياسيًّا جديدًا».

وخلال مؤتمر صحافي عقده في مقرّ السـفير الفرنسي في بيروت أعلن ماكرون عن نيته تنظيم مؤتمـر دولي لدعم لبنان هدفه «الحصول عـلى تمويل دولي من الأوروبيين والأميركيـين وكل دول المنطقة وخارجها من أجل توفـير الأدوية والرعاية والطعام ومُسـتلزمات البناء..... هذه المُساعدات سـتصل مباشرة إلى الناس والمُنظّمات غير الحكومية وإلى الطواقم الميدانيّة، فلا يكون في الإمكان تحويلها إلى مكان آخر».

وكأنه أراد أن يقول: **لا نعترف بالحكومة اللبنانية، ولا بأية سُـلطة في لبنان، سوف نتعاون مع المُجتمع المدني والجمعيّات غير الحكومية.**

وعندما التقى رؤسـاء وممثلي الأحزاب السياسـيّة اللبنانية في السـفارة الفرنسيّة بعد الظهر، خاطبهم بفوقيّـة ذكّرتهم بزمن الانتداب الفرنسي على لبنان، الذي انتهى قبل خمس وسبعين سـنة. وتحدّث كأنه المفوّض السامي الجنرال غورو فطالب زُعماء لبنان بأجوبـة واضحة حول «تعهّداتهم ببنـاء دولة القانون، والشـفافية، والحريّة، والديمقراطية... وإجراء الإصلاحـات الضروريّة التي يُطالب بها المجتمع الدولي». وقال: «يجب إعـادة بناء الثقة والأمل... وهذا لا يُسـتعاد بين ليلـة وضحاها، إنما يَفترض إعادة بناء نظام سـياسي جديد... وعلى المسؤولين تحمُّل مسؤولياتهم خلال

الأسابيع المقبلة وإطلاق الإصلاحات وتشكيل حكومة وحدة وطنيّة....**لبنان بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد**».

ومثل مُدير مدرسة صارم وحازم منح الرئيس ماكرون «تلاميذ قصر الصنوبر»، الذين جَمَعَهُم تلك الليلة، مدّة شهر لإنجاز «الفروض» التي طلبها منهم. وأنذرهم «أنه سيعود في أيلول لإجراء تقييم للوضع»، والتأكّد أنهم أنجزوا المهمّة... وكاد يَختم اللقاء بقوله: ويلٌ لمن لا يلتزم تنفيذ الأوامر!!!

ذكّرتني زيارة الرئيس **إيمانويل ماكرون** إلى لبنان بأيّام الطفولة في «مدرسة الفرير» حين كان يزور مدرستنا مرّة كل سنة مسؤول يأتي من المؤسسة الأم في فرنسا اسمه «**الأخ الزائر**» Frère Visiteur. كان يجول على الصفوف ويطرح علينا الأسئلة بحضور المدير والناظر ورئيس المدرسة، وكنا نفرح بحضوره لأننا كنا نحصل على يوم عطلة احتفاء بالزائر الكبير، ولم نكن نفهم أن «الفرير فيزيتور» هو مفتّش يأتي من فرنسا ليكشِف على حسن سير المدرسة ويدقّق بحساباتها ويُراقب انضباط العمل فيها. هكذا بدا الرئيس الفرنسي خلال تلك الزيارة.

ما كاد الرئيس الفرنسي يغادر عائدًا إلى بلاده يوم الخميس، حتى وصل نائب رئيس تركيا **فؤاد أوكتاي** صباح السبت 8 آب يرافقه وزير الخارجيّة مولود **جاويش أوغلو**. سار مندوبا «السُّلطان» أردوغان على خطوات خليفة نابوليون. تفقّدا موقع الانفجار، وزارا المناطق المهدّمة المحيطة به، وأعلنا أن تركيا سوف تتحرّك لتقديم المساعدات في مختلف المجالات الإنسانية والاقتصاديّة والسياسيّة...

وكانت تركيا قد أرسلت في اليوم التالي للانفجار، 5 آب، طائرة عسكريّة نقلت إلى بيروت مُستلزمات طبيّة وطواقم إسعاف وإنقاذ، وفريقًا طبّيًا مكوّنًا من 21 شخصًا، ووحدتي طوارئ، وثلاث خيام لإيواء الأفراد. ضمّ فريق الإنقاذ التُركي أطبّاءً مختصّين بجراحة العِظام والجِراحة العامّة.

وأعلن وزير الخارجيّة مولود جاويش أوغلو أن المستشفيات التركيّة جاهزة لتقديم العِلاج للمُصابين، وأن طائرات الإسعاف التركيّة مستعدّة لنقلهم... وأن بلاده مستعدّة لمنح الجنسيّة للبنانيين التركمان الراغبين بذلك. وأكد نائب الرئيس فؤاد أقطاي أن تركيا مستعدّة لإعادة إعمار مرفأ بيروت والمباني المجاورة له بما فيها دور العبادة.

بدا واضحًا أن الصّراع الفرنسي التركي في شرق المتوسط انتقل إلى لبنان وضرب أطنابه فوق ركام مرفأ بيروت.

انفجار الحكومة

عند الثامنة مساء الإثنين في العاشر من آب 2020، أي بعد ثلاثة أيّام على مغادرة الرئيس الفرنسي لبنان، أعلن رئيس الحكومة اللبنانية **حسّان دياب استقالة حكومته** رسميًّا في بيان أذاعه مباشرة عبر وسائل الإعلام. مع استقالة حسّان دياب دخل لبنان في مرحلة انعدام وزن لم يعرفها أبدًا من قبل. تعطّلت السُلطة التنفيذيّة، وتوقّف اتخاذ القرارت الضرورية الأساسيّة. دخلت البلاد في حالة شلل إداري، وتسارعت مسيرة الانهيار باتجاه «الدولة الفاشلة».

يوم الإثنين 31 آب كلّف الرئيس اللبناني ميشال عون سفير لبنان في ألمانيا **الدكتور مصطفى أديب** بتشكيل الحكومة الجديدة، بعد استشارات مُلزِمة أجراها في قصر بعبدا، بعد أن رشّحه تسعون نائبًا من أصل 120 يشكّلون مجلس النواب.

وقال الرئيس المُكلّف، في مؤتمر صحافي عقب تسميته: «لا وقت للكلام والوعود والتمنيّات، بل للعمل بتعاون الجميع من أجل تعافي وطننا، لأن القلق كبير لدى جميع اللبنانيين. نسعى لتشكيل حكومة من أصحاب الكفاءة والاختصاص لإجراء إصلاحات سريعة، والتي من شأنها أن تضع البلد على الطريق الصحيّح».

في 26 أيلول 2020 اعتذر السفير مصطفى أديب عن مهمة تأليف الحكومة.

II
باخرة الموت

في 23 أيلول 2013 أبحرت باخرة الشحن **روسوس**، التي ترفع علم مولدافيا، من مرفأ **باتومي** في جورجيا متّجهة إلى مرفأ **بايرا في الموزمبيق**، محمّلة بـ 2750 طن من نترات الأمونيوم، مُوضّبة داخل أكياس ضخمة زِنة كل كيس ألف كيلوغرام. كان على متنها تسعة بحارة من الجنسيّتين الروسية والأوكرانية.

في 21 تشرين الثاني 2013 دخلت **روسوس** إلى مرفأ بيروت لتحميل عدد من الآليّات تُستَخدم في عمليّات المسح الزلزالي ونقلها إلى ميناء العقبة في الأردن. كانت الشُحنة مؤلفة من 12 شاحنة كبيرة، و15 شاحنة صغيرة، وحاوية كبيرة (40 قدمًا) وحاويتين صغيرتين (20 قدمًا). وأفاد قبطان السفينة أنّه عرّج على بيروت لأخذ «التوصيلة»، على اعتبار أنّ أجرة شحنة بيروت ستُغطّي كلفة عبور قناة السويس.

رست **روسوس** في مرفأ بيروت أربعة أيّام مثل أي باخرة تجاريّة أُخرى تنتظر دورها لتحميل البضاعة. لم يكن هناك قرارٌ بمنعها من الإبحار، ولا قرارٌ قضائي بالحجز عليها. في اليوم الرابع، وأثناء تحميل «المعدّات الأردنيّة»، وقع حادث ألحق ضررًا كبيرًا بسطح أحد عنابر الباخرة فتوقّفت عمليّة تحميل البضاعة. لم يكن داخل عنابر روسوس مكان يتّسع لتحميل جميع الشاحنات، فتقرّر وضعها على السطح، وعند إنزال أول آلية ضخمة «انبعج» سطح العنبر لحظة اصطدمت الآلية بمتنها، كما ذكر التقرير الرسمي لإدارة المرفأ.

تم إبلاغ جهاز الرِقابة على السُفن بما حصل، فأجرى كشفًا على السفينة في 25 تشرين الثاني عام 2013، وقرّر حجزها لعدم استيفائها شروط سلامة المِلاحة البحريّة

وفق القوانين الوطنيّة والدوليّة، وتم إبلاغ مالك السـفينة، والمنظّمة البحريّة الدوليّة بقرار الحجز.

نُقلت الشاحنات إلى الأردن بواسطة سفينة أُخرى، وبقيت **روسوس** راسية في بيروت، وعلى متنها تسعة بحّارة.

في 20 كانون الأول 2013، أي بعد مرور 25 يومًا على منعها من الإبحار، نفّذت شركة «**بانكر نيت**» الحجز الاحتياطي الأول على **روسوس** أمام دائرة تنفيذ بيروت القضائية عبر وكيليها القانونيين المحاميين سمير وجان بارودي. طالبت «بانكرنيت» بمبلغ 119 ألف دولار، ثم الحقتها بطلب 12 ألف دولار أُخرى، وجميعها مترتّبة على مالك السفينة بدل ثمن وقود.

في 27 كانون الأول 2013، أي بعد سبعة أيّام، نفّذت شركة «**دان بانكينغ**» حجزًا ثانيًا على سفينة روسوس وطالبت أصحابها بمبلغ 151ألف دولار ثمن وقود.

وفي 17 نيسان عام 2014، نُفِّذ حجزٌ ثالث من شركة ثالثة تُطالب بمبلغ 23 ألف يورو مستحقّة على مالك السفينة. وفي 28 آذار 2014 نُفِّذ الحجز الرابع ضِدّ السفينة بمبلغ 151 ألف دولار. وفي الخامس من أيار 2014 نُفِّذ الحجز الخامس للمطالبة بمبلغ 98 ألف دولار. جميع هذه الشركات كانت تُطالب مالك السفينة بثمن وقود لم يدفعه.

منذ الشهر الأول تخلى مالك السفينة عن كامل مسؤوليّاته تجاه طاقم سفينته وتوقّف عن دفع رواتبهم، وقطع التواصل معهم، رغم المراسلات المتكرّرة التي وجهها إليه قبطان السفينة بروشكيف بوريس عبر بريده الإلكتروني. وعندما فقد القُبطان الأمل بالإبحار راح يُطالب الجهات اللبنانية الرسميّة أن تسمح للطاقم بمُغادرة السفينة، بعد أن تخلى عنهم مالِكُها.

بعث القُبطان بوريس برسائل عدة إلى سُلطات المرفأ يشرح فيها كيف «أن البحّارة

يعيشون حالة يأس شديد بسبب وجودهم منذ أشهر مُحتجزين على متن السفينة».... وهدّد في إحدى رسائله بالانتحار واصفًا الدولة اللبنانية بأنّها «بفِعلتها هذه تُعيد زمن العبودية».

وتواصل البحّارة بدورهم مع عدد من الجمعيّات الحقوقيّة التي قامت بمُراجعة القضاء اللبناني وشركة المحاماة عبر السفارتين الروسية والأوكرانية، مطالبة بـ «تحرير» البحّارة، وشارحة أن الأموال العالِقة يتحمّل مسؤوليتها مالك السفينة وليس طاقمها.

في السابع من نيسان عام 2014 أرسل مكتب بارودي للمحاماة رسالة إلى رئيس مرفأ بيروت طلب فيها «**تدابير مستعجلة لتجنُّب حدوث كارثة بحريّة**»، وبرّر مكتب المحاماة طلبَه «بأنّ البحّارة سُجناء على متن السفينة ولا يستطيعون تأمين قوت يومهم بعدما تخلّى عنهم أصحاب الباخرة ومُجهّزوها ومُستأجِروها وتوقّفوا عن دفع أجورهم وانقطعوا عن دفع نفقات السفينة وديونها». تحدّث مكتب المحاماة عن خطر داهم يتمثّل بنترات الأمونيوم التي وصفها **بأنها خطرة جِدًّا** لقابليّتها العالية للاشتعال، منبّهًا إلى ضرورة أخذ الحيطة والحذر عند تخزينها أو نقلها. وأشارت الرسالة إلى أنّ الباخرة أصبحت مهترئة، مما يعرّضها لخطر الانفجار.

وللتحذير من الخطر المُحدِق، استعاد المكتب عددًا من الكوارث الناجمة عن نترات الأمونيوم، ومنها الكارثة التي حصلت عام 1947 في ميناء تكساس، حيث انفجرت سفينة تحمل 2100 طن من نترات الأمونيوم، ما تسبّب في مقتل المئات وإحداث أضرار بقطر 40 ميلًا وتدمير مئات المباني. وطلبت شركة بارودي للمحاماة من رئيس المرفأ اتخاذ الإجراءات اللازمة على وجه السرعة من أجل تفادي ودرء المخاطر التي يُسبّبها نترات الأمونيوم، مقترحة بيع الباخرة والحُمولة.

وردًّا على رسالة شركة بارودي، أجاب المدير العام للنقل البرّي والبحري المهندس

عبد الحفيظ القيسي متحدّثا عن «توجيه كتابين إلى هيئة القضايا في وزارة العدل بتاريخ 8 نيسان 2014 وبتاريخ 14 نيسان 2014 عَرضّت فيهما حيثيات موضوع الباخرة التي تحمل مواد خطرة ومهدّدة بالغرق، كاشــفًا عن طلبه التعجيل في بت قضيتها وبيعها بالمزاد العلني». وكشــف القيسي عن طلبه من وكيل الباخــرة البحري، أي «الوكالة الوطنيّة للتجارة والشحن» إصلاح الباخرة وصيانتِها بشكل فوري وسريع، وإبلاغه خلال مهلة 24 ساعة بالإجراءات التي سوف يتّخذها.

بعد أقلّ من أسبوعين، كلّفت دائرة المِلاحة البحريّة في المديريّة العامّة للنقل البرّي والبحري في وزارة الأشــغال، القُبطان هيثم شــعبان الكشف على السفينة روسوس وتقييم حالتِها، ووضع تصوُّر لاتخاذ القرار المناســب الذي يَضمن استمرارية حركة المِلاحة في مرفأ بيروت.

وضع الكابتن هيثم شــعبان تقريرًا جاء فيه: «إن بِناء السفينة يعود إلى عام 1986، وهي تُبحِر تحت علم مولدوفيا بطاقم من الجنســيّتين الروســية والأوكرانية.... إنّ أســطح الســفينة وغطائي عنبري البضاعة في حالة اهتراء شــديد، كما أنّ مواســير الهيدروليــك المُخصّصة لفتح غطاء العنبر مهترئة.... يوجد شرخ في الحديد الخارجي في خزّان مقدّمة السفينة. إنّ أنظمة ســحب مياه «الصابورة» من خزّان المقدّمة وبقية الخزّانات لا تعمل.... يوجد شرخ في كل من خزّان الصابورة الأيمن والأيسر حيث وُضع صندوق إسمنتي لمنع تدفق مياه البحر إليهما».

وذكر التقرير «أنّ الطعام المتوفر للطاقم لا يكفي لأكثر من أسبوع، وأنّ البحّارة لم يتســلّموا رواتبهم منذ شهر تشرين الأول 2013، أي أنهم لم يتقاضوا أي راتب طوال ستة أشهر».

وأضــاف: «لا توجد طاقة كهربائية دائمة على متن الســفينة، ويتم تشــغيل مولّد الكهرباء لأربع ســاعات يوميًا فقط بســبب نقص المازوت، مما يعنــي أن بطاريات

الطـوارئ لن تكون جاهزة للاسـتخدام في أي وقت. وتحـدّث عن تسرب زيت في مختلف أرجاء السـفينة، كما أشـار إلى أنّ القمامة متراكمة على سطحها، واصفًا الحالة النفسية للطاقم بالسيّئة».

وخلص تقرير الربان هيثم شعبان، إلى «وجود خطر قد ينجُم عن وجود البضاعة المُصنّفة خطرة...وأخشى من حصول تفاعل كيميائي».

في شهر آب 2014، أي بعد تسعة أشهر على منع الباخرة من مغادرة بيروت، توكّل مكتب بارودي عن البحّارة المحتجزين وطلب من القضاء تركهم في حال سـبيلهم، فصدر قرار قضائي سمح لهم بالعودة إلى بُلدانهم.

في شـهر تشرين الأول 2014، أي بعد 11 شـهرًا من دخولها إلى مرفأ بيروت في تشرين الثـاني 2013، **اتخذ قاضي أمور العجلة جاد معلـوف قرار إنزال كميّة نترات الأمونيوم في المرفأ** بعدما تقدّمت الدولة اللبنانية، بواسطة المديريّة العامّة للنقل البرّي والبحري، بطلب تفريغ الحُمولة خشـية غرق السفينة وما يمكن أن تمثّله الحمولة من خطرعلى البيئة، فأفرغت الباخرة حمولتها وتمّ الحجز عليها في العنبر رقم 12.

سافارو بعد المالك

كـما تخلى صاحب **روسـوس** عن باخرتـه في كانون الثـاني 2014، تخلّت شركة **سـافارو**، التي اشترت البِضاعة عن بضاعتها في شـباط 2015. فقد زار أحد مالكي شُـحنة الأمونيوم بيروت مطلع 2015 للمُطالبة بالبضاعة المحجوزة، ووكّل المحامي جورج القارح لمتابعة الملفّ أمام القضاء اللبناني، وطلب التأكد من حالة الشُحنة وإذا ما كانت لا تزال صالحة للاستخدام.

بناءً على طلب الشركة المالكة كلّف قاضي الأمور المستعجلة في بيروت نديم زوين في شـهر كانون الثاني من عام 2015 الخبيرة الكيميائية ميراي مكرزل بإجراء الكشف

على عيّنات نترات الأمونيوم.

في 18 شباط 2015 رفعت مكرزل تقريرًا إلى القاضي ذكرت فيه: «أنّ البِضاعة بحالة مذرية، والأكياس مُمزّقة، والمادّة الموجودة داخل تلك الأكياس أصبحت خارجها وتغيّر لونها.... لا يمكن عدّ الأكياس بسبب طريقة تخزينها ووضعها بطريقة غير منظّمة بحيث لا يمكن إحصاؤها.... أنّ عددها هو 2750 كيسًا بحسب بوليصة الشحن.... أنّ هناك 1950 كيسًا ممزّقًا من أصل العدد الكلّي... أنّ نترات الأمونيوم تُستخدم كأسمدة زراعية كما يمكن استعمالُها في صناعة المُتفجّرات.... أنّ هذه المواد تبقى صالحة إذا لم تمتصّ رطوبة، لكن للتأكد، تحتاج إلى تحليلها في مختبر».

وكتبت مكرزل في السطر الأخير من تقريرها: «يجب التخلّص من المواد الموجودة في الأكياس المُمزقة وفقًا للأنظمة المتعلّقة بالرقابة البيئية المحليّة».

عندما اطلع وكيل الشركة المالكة للبضاعة (سافارو) على حالة الشحنة المذرية، قرّر الاستغناء عنها. ولدى سؤاله عن سبب تخلّيه عن الشُحنة وتحمّله للخسائر، كان الجواب أنّ الشركة المشترية تطلب الشُحنة بناءً على اعتماد مصرفي، وأنّه في حال عدم وصول الشُحنة إلى وجهتها المحدّدة، فإنّها لا تدفع ثمنها.

لكن الدولة اللبنانية، بسلطتيها القضائية والتنفيذيّة، لم تلتفت إلى خطورة وجود هذه الكميّة الهائلة من نترات الأمونيوم في مرفأ بيروت. بقيت تلك القُنبلة ذات المفاعيل النووية في العنبر الرقم 12 مدار أخذ ورد بين **القضاء، والجمارك، وقيادة الجيش، ووزارة المال، ووزارة العدل، وإدارة المرفأ، ووزارة الأشغال.** بعد خمس سنوات انضمت المديريّة العامّة لأمن الدولة، ومجلس الدفاع الأعلى، ورئاسة الحكومة، ورئاسة الجمهورية إلى دائرة العارفين... ثم وقعت الكارثة يوم 4 آب 2020.

***

في الســـابع من شهر آب 2020، صرّح مســـؤول في **شركة موزمبيق لصناعة المُتفجّرات** لـشبكة «سي أن أن»، أن شُحنة نترات الأمونيوم التي تسبّبت في انفجار مرفأ بيروت، كانت تخصّ الشركة، وأضافت الشركة على لســـان المتحدّث باسمها، «أن الشحنة التي صادرتها السلطات اللبنانية قبل سنوات، كانت في طريقها إلى الموزمبيق من جورجيا، لكنها لم تصِل».

وأوضح المتحدّث باسم الشركة، أن الشُحنة التي كانت مُخصّصة لصناعة مُتفجّرات لشركات التعدين في موزمبيق، تمت مصادرتُها واحتجازُها في ميناء بيروت منذ حوالي 7 ســـنوات. وأوضحت الشركة أنه على الرغم من ضخامة الشـــحنة والتي تصل إلى 2750 طنًا متريًا، إلا أنها «أقلّ بكثير مما نســـتخدمه في شـــهر واحد من الاستهلاك.... هناك بعض الدول في العالم يبلغ استهلاكها السنوي أكثر من مليون طن».

مخابرات، مافيا، وشركات وهميّة

اللافت أن عددًا كبيرًا من الشركات العالميّة ارتبط اسمها، بشكل أو بآخر، بشُحنة نترات الأمونيوم التي انفجرت في مرفأ بيروت عشـــية 4 آب 2020. تتداخل عناوين هذه الشركات، وتتقاطع مصالحُها، مع حركة الباخرة روسوس منذ انطلاقها من مرفأ جورجيا وحتى انفجار حمولتها في مرفأ بيروت، ويطرح هذا التقاطُع المتكرّر علامات اســـتفهام كبيرة حول وجود «جهاز مخابرات دولي»، أو أكثـــر من جهاز، أو «كارتيل مافيا» تنشط بين روسيا، أوكرانيا، جورجيا، تركيا، قبرص، سوريا، لبنان.

أم، لعل الصدفة، أو لعل القدر، أوصل روسوس إلى بيروت، لتُصبِح ملاك الموت الأســـود الذي حطّ على شواطئنا كالتنين ليبتلع «الوطن الضحيّة» بِغفلة عن رِمح مار جرجس...؟ هذه الشركات هي:

– **سافرو ليمتد:** هي الشركة التي تملك نترات الأمونيوم، وتعمل في صناعة المناجم في أوروبا الشرقية.

– **تيتو شـــيبينغ**: هي الشركة الوسيط التي اشـــترت البِضاعة لصالح **سافارو**، ثم تولّت نقلها باتجاه الموزمبيق، ويملُكها رجل أعمال برتغالي.

– **بنـــك الموزمبيق الدولي** الذي موّل شراء الأمونيـــوم لصالح شركة «فابريكا دي اكسبلوزيف» شركة موزمبيق لصناعة المُتفجّرات في الموزمبيق.

– مالك روسوس يوم أبحرت من جورجيا: الروسي **إيغور ريتشوشكين**.

– مالك روسوس يوم غرقت في بيروت القبرصي **كارالومبوس مانويلي**.

– تبدلت مُلكيّة السفينة وتبدّل طاقمها، قبل وصولها إلى بيروت، خلال توقّفها في ميناء مرسين في تركيا.

– قبطان السفينة يوم أبحرت من جورجيا: **الروسي أباكوموف فيانسلاف**.

– قبطان السفينة يوم وصلت إلى بيروت: **الروسي بوريس بوشوكيف**.

– مصنع Rustavi Azot في جورجيا، الذي يُصنّع نترات الأمونيوم، باعها لشركة **دارين وود للأســـمدة الزراعية في ســـنغافورة**، التي باعتها بواسطة شركة «دراي موور» Dreymoor، إلى شركة **صناعة المُتفجّرات في الموزمبيق**.

– مالك الأمونيوم الفعلي هو شركة **سافارو** Savaro ltd ومركزها لندن.

– شركـــة Interstatos ltd ومركزها قبرص تُدير شركة **ســـافارو ليمتد** كما تُدير مئات الشركات الوهميّة المُسجّلة أوف شور وعنوانها نفس عنوان **سافارو** المُسجّلة في لندن عام 2006.

– شركة Alfa commerce تمثل شركة **سافارو أمام** السلطات البريطانيّة وصاحبها الروسي **أليكس ستراكوف**، مطلوب دوليًّا بتهمة تبييض الأموال هو وزوجته.

– شركة Omega التي يملُكها رجل الأعمال الســـوري **جورج حسواني**، وشركة IK Petrolium التي يملُكها رجل الأعمال السوري **مدلّل الخوري**، مسجلتان على عنوان شركة **سافارو** في لندن، كما تديرهما شركة Intrastatus ltd من قبرص.

III
انفجار المرفأ والقضاء اللبناني

في اليوم التالي لوقوع الانفجار، وضعت السلطات اللبنانية مسؤولي الإدارة والتخزين والأمن في المرفأ بالإقامة الجبريّة بانتظار نتائج التحقيق في الانفجار، وانعقد مجلس الدفاع الأعلى في قصر بعبدا.

يوم الخميس في السادس من آب أعلنت الحكومة حالة الطوارئ في بيروت لمدة اسبوعين، وطلبت النيابة العامّة التمييزية من هيئة التحقيق الخاصّة تجميد حسابات ورفع السريّة المصرفيّة عن المدير العام للجمارك بدري ضاهر، ومدير المرفأ حسن قريطم، والمدير العام السابق للجمارك شفيق مرعي، وموظفين آخرين هم: نعمة البراكس ونايلة الحاج وجورج ضاهر وميشال نحوّل. وأصدرت النيابة العامّة قرارًا بمنعهم من السفر.

يوم الجمعة في السابع من آب، كلّف النائب العام لدى محكمة التمييز، القاضي غسان عويدات، قسم المباحث الجنائية المركزيّة بمراجعة من يلزم في قيادة الجيش، وفي المديريّة العامّة للطيران المدني، لمعرفة إذا كان قد تمّ رصد أي طيران حربي معادٍ أو صديق، أو أي طائرات مُسيّرة في أجواء العاصمة أو فوق الأراضي اللبنانية بتاريخ حدوث الانفجار في مرفأ بيروت.

وطلب المدّعي العام التمييزي مراجعة من يلزم في المركز الوطني للجيوفيزياء، التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية، إيداعه تقريرًا عن قوة الارتدادات التي حصلت يوم الثلاثاء من الساعة 17,30 لغاية الساعة 18,30، أي قبل حصول الانفجار في المرفأ وأثناءه وبعده، وذلك بحسب المقياس المُعتمد.

ردّت مديرية الطيران المدني على طلب المباحث الجنائية المركزيّة بشأن رصد طيران

معادٍ أو صديق في أجواء العاصمة أو فوق بيروت بالقول إنّ أنظمة الرادار العاملة في لبنان (محطّتا بيصور وبيروت) لم تلحظ أي طيران معادٍ أو صديق بين الساعة 5:00 و6:10، إنما ذكرت أنّ التسجيلات تُظهر تحليقًا مكثّفًا للطيران المعادي في جنوب لبنان قبل عدة ساعات من الانفجار. لكن المديريّة العامّة للطيران المدني لفتت الى أنّ الرادارات التي لديها لا يُمكنها رصد طائرات صغيرة مُسيّرة عن بُعد «درونز»، لكن جهات التّحقيق، وبما تكوّن لديها من مُعطيات تُرجّح بأنّ الحريق تسبّب بالانفجار.

الحريق الذي قاد إلى الانفجار تسبّبت به أعمال الحدادة التي كانت تنفّذها هيئة إدارة المرفأ لسدّ فجوة يبلغ قطرها 50 سنتم بـ50 سنتم في جِدار العنبر رقم 12، بناء لتقرير أعدّه جهاز أمن الدولة.

وبناءً على الإفادات الأولى لكل من المدير العام للجمارك الحالي بدري ضاهر والسابق شفيق مرعي، ورئيس اللجنة المؤقتة لإدارة واستثمار مرفأ بيروت، ومسؤولي العنابر، والحدّادين الذين كانوا يقومون بسدّ الثغرات في العنبر قبل وقت قليل من اندلاع الحريق: «اشتعلت النار في «**عنبر الكيماويات**»، كما سمّاه المدير العام للجمارك بدري ضاهر، الذي تبيّن أنّه يعجّ بالمواد المُتفجّرة والقابلة للاشتعال، ولم يكن العنبر مجهّزًا بنظام إطفاء الحريق، وربما أسهم ذلك في عدم إخماد حريق صغير، يعتقد المحقّقون أنه تسبّب في احتكاك كهربائي أضرم النار بشكل أكبر في العنبر المُشتعِل قبل أن يقع الانفجار الكبير بعد فتح باب العنبر رقم 12.

فرضية الانفجار

بكلام أوضح، استناداً إلى إفادات المسؤولين الأساسيين أمام المُحقّق العدلي يمكن تسجيل **الوقائع الثابتة** التالية:

1 – تسبّبت عمليّة تلحيم فجوة في باب العنبر رقم 12 **بِحريق صغير** نتج

عن تطايُر شرقطات النار من الحديــد وهذا الأمر يحصل عادة خلال عمليّات التلحيم.

2 – لم ينتبــه أحد من العُــمّال لهذا الحريق الذي تصاعد تدريجًــا، على طريقة المثل المعروف «النار تحت الرماد»، فتسبّب **باحتكاك كهربائي** بعد عمليّة التلحيم.

3 – أدى الاحتــكاك الكهربائي إلى **حريق أكبر** من الأوّل، وبســبب عدم وجود مطافئ حرائق «أوتوماتيكيّة» **تمدّدت النيران** إلى المُفرقعات التي بدأت تنفجر تِباعًا وسُمعت أصواتها في كلّ مكان.

4 – **هرع فوج** إطفاء بيروت إلى المرفأ وحاول السيطرة على الحريق.

5 – عندما فتح فوج الإطفاء باب العنبر تسبّب **دخول** كميّة كبيرة من الأوكسجين بتأجيج النيران فأدت الحرارة المرتفعة إلى الانفجار.

ثمــة من يربط الانفجار **بفتح باب العنبر** الذي أدى إلى ارتفاع حرارة الحريق حتى وصلت إلى درجة عالية جِدًّا تكفي لتفجير الأمونيوم.

هذه الفرضيّة تنقُض فرضيّة **التفجير الإجرامي** المقصود عن بعد؟ أو بواسطة عبوة ناسفة مزروعة مُسبقًا؟ أو بواســطة صاروخ موجّه؟ وتعتبر الانفجار حادثًا مأساويًّا تسبّب به **القضاء والقدر**.

ثمة مــن يعتقد أن الانفجار نتج عن «**صاعِق**» تم تشــغيله بطريقة ما، بعد افتعال الحريق. هذا الصّاعِق قد يكون عبوة ناســفة تم تفجيرها عن بعد، أو قنبلة موقوتة تم زرعُها قبل الحريق، أو صاروخًا تم إطلاقه من البحر؟؟؟

هذا ما على التحقيق إثباته، أي الإجابة على سؤال **كيف وقع الانفجار**؟ بدل التركيز على هويّة مالك الباخرة، ووُجهة حمولتها، وتقصير المسؤولين في المرفأ.

الانفجار والقضاء

يـــوم الخميس 13 آب وافق المجلس العدلي عـــلى تعيين القاضي **فادي صوان** محقِّقا عدليًّا في انفجار المرفأ بناء على اقتراح من وزيرة العدل ماري كلود نجم.

وكان مجلـــس القضــــاء الأعلى قد رفـــض في 12 آب اقتراح وزيـــرة العدل بتعيين القاضي **ســــامر يونس** كمحقّق عدلي في جريمة مرفأ بيروت، فعادت نجم واقترحت رئيس محكمـــة جنايات بيروت القاضي طارق البيطار، لكنـــه اعتذر عن تولي المُهمّة. وبعد اقتراح أكثر من قاض رفضوا بدورهـــم المهمة، عادت نجم واقترحت القاضي صوان الذي يتولى منصب قاضي التحقيق الأول في المحكمة العسكريّة.

الاستقالات

أعلن تسعة نواب لبنانيين اســـتقالتهم من مجلس النواب تِباعًا وهم مروان حماده، سامي الجميّل نديم الجميّل، الياس حنكش، نعمة افرام، ميشال معوّض، هنري حلو، ديما جمالي، بولا يعقوبيان. وأعلن النائب ميشال ضاهر انسحابه من تكتل لبنان القوي.

وفي وقت لاحق، قبِل مجلس النواب استقالة سبعة منهم رسميًّا، فيما تريّث بقبول استقالة مروان حماده، وتراجعت ديما جمالي عن استقالتها التي لم تقدّمها إلا شفهيًّا.

الشائعات

بعد انفجار مرفأ بيروت، وبسرعة لم يعرفها أي حدث آخر في العالم من قبل، انتشر عدد هائل من أشرطة الفيديو، معظمُها مزيّف، تزعم أن صاروخًا، أو طائرة مســـيّرة، أو سلاحًا آخر، هو السبب الكامن وراء الانفجار. علمًا أن تحقيقات الأجهزة اللبنانية والدوليّة أفادت أنّه لا يُوجد أي دليل يؤكد ذلك.

بعــد دقائق معدودة على وقــوع الكارثة تناقل رواد مواقــع التواصل الاجتماعي مقطعًا مُزيّفًا من شريط فيديو يظهر فيه جســم يطير فوق مكان الانفجار. حصد هذا الشريط بسرعة مُذهلة أكثر من 600 ألف مُشاهدة عبر موقعي «فيس بوك» و«تويتر»، فاضطرت الشركتان إلى إصدار توضيح يؤكد أن الشريط مُركّب.

كذلك أكدت وكالة أسوشــيتد بريس «أنه عند مشــاهدة الفيديو مقطعًا بمقطع، يظهر الصاروخ مُنحنيًا في الوســط وكأنه مقطع من رســوم مُتحرّكة، وعندما يقترب الصاروخ أكثر فأكثر من الهدف، لا يتغيّر حجمه ولا زاوية انحنائه، وفي الثانية الثامنة من مقطع الفيديو يختفي الصاروخ قبل اقترابه من الاصطدام بأي شيء».

وظهر على مواقع التواصل الاجتماعي مقطع مصوّر لطائرات مُسيّرة في السماء مع تعليقات تُرجّح أن تكون قد ألقت قُنبلة سبّبت الانفجار، تأكّد لاحقًا أن هذه المقاطع كانت قد نُشرت قبل خمســة أيّام من الانفجار، وأنها التُقطت في بلدة حولا في جنوب لبنان.

وسرت شائعات في كل مكان تقول «إنَّ شكل الانفجار يُثبِت أنه انفجار نووي»، لكن سُرعان ما كذّب الخبراء هذه الشائعات، فأوضحوا «أنَّ اللون الأحمر الذي ظهر في الانفجــار يبقى غامقًا أكثر مما ينبغي بالنســبة إلى انفجار بســلاحٍ نووي... كما أن انفجار بيروت لم تُرافقه ومضة هائلة تُسبّب العمى وتُميّز الانفجارات النووية».

الأغرب من ذلك، فقد زعم موقع **فيتيرانز تــوداي**، الذي يُعرف بنشره لنظريات المؤامــرة، «أن الانفجار كان هجومًا نوويًا إسرائيليًا»، ونشر صورة تُظهر صاروخًا في الســماء، لكن تلك الصورة كانت في الحقيقة صورةً مُجمّدة مقتَطَعة من شريط مصوّر. عند تفحُّص الشريط يظهر أن الصاروخ المُفترَض هو مُجرّد طائِر.

طوال أســابيع استمرّ نشر الشــائعات والادعاءات التي لا أساس لها من الصِحّة رغــم نفيها، كان أخطرها حين تداول مســتخدمو مواقع التواصل الاجتماعي صورًا

لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أثناء إلقاء خطاب أمام الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة عام 2018 يُشير فيها إلى «موقع الانفجار في بيروت»، مفترضين أن تلك الصُور هي دليل على أن إسرائيل قصفت المرفأ.

ردًّا على تلك الادعاءات كشف موقع **بي بي سي** أنَّ الصورة حقيقية فعلًا، ولكنها استُخدمت في غير موقعها، وأن نتنياهو كان يُشير إلى منطقة مُختلِفة تمامًا في مدينة بيروت زاعمًا أنه موقع أخفى فيه «حِزب الله» أسلحة. وأكدت المحطّة البريطانية «أن موقع الانفجار يقعُ على بعد عدة كيلومترات شمال الموقع الذي أشار إليه نتنياهو على الخريطة عام 2018».

اللافت أن الشائعات وردت من مختلف أرجاء العالم، فقد نقلت **صحيفة كوريرا** الإيطاليّة عن خبير مُتفجّرات إيطالي اسمه **دانيلو كوبي** يقول «أن انفجار بيروت نجم عن قصف صاروخي وليس بسبب نترات الأمونيوم **لأن لون السُحابة كان بُرتقاليًا**، حسب ما أظهرته الصُور ومقاطع الفيديو»... وأضاف: «أن انفجار نترات الأمونيوم يُخلّف سحابة صفراء، أما اللون البرتقالي فيؤشر إلى وجود عنصر الليثيوم المُستخدم كوقود للصواريخ في الصناعات العسكريّة... أعتقد أنه كانت هناك أسلحة صاروخيّة في الانفجار».

لكن الخبير الألماني في المواد المُتفجّرة **إرنست كريستيان كوخ**، سبق وأكد في تصريح لموقع **دويتشه فيله**، «أن هذا اللون البرتقالي يتولّد من ثاني أكسيد نترات الأمونيوم، وأن وجود اللون الأحمر هو علامة معروفة لوجود مادّة نترات الأمونيوم».

من أغرب الشائعات، تداول خبر منسوب لصحيفة روسية اسمها **CIB**، قيل إنها تابعة لوزارة **الخارجيّة الروسية** جاء فيه: «لدينا معلومات أكيدة وموثّقة من الأقمار الصناعيّة بأن الانفجار الذي حصل في العاصمة بيروت مُفتعل. هناك صاروخ مجهول

ظهر على راداراتنا في البحر الأبيض المتوســط واختفى فجأة. في تلك اللحظة حصل الانفجار الضخم».

تبــيّن أنه لا وجود لصحيفة بهذا الاســم تصدر عن وزارة الخارجيّة الروســية أو تتبع لها، ولا توجد في قائمة الصحف الروســية، الدوليّة أو الوطنيّة أو الأقليميّة، أي صحيفة اسمها **CIB** ولا يوجد أي منبر إعلامي روسي مُسجّل تحت هذا الاسم.

انتشرت بين مســتخدمي مواقع التواصل الاجتماعي صُور، ومقاطع فيديو، تُظهر أنفاقًــا ادّعى ناشروها أنها موجودة تحت مرفأ بــيروت، لكن الجيش اللبناني نفى هذا الخبر تمامًا عبر موقعه الرسمي.

التحقيق

في منتصف شــهر كانون الأول 2020 ادعى القاضي صوّان، على رئيس الحكومة حسّــان دياب وعلى وزير المال السابق علي حســن خليل ووزيري الأشغال السابقين غازي زعيتر ويوســف فنيانــوس، بجُرم الإهمال والتقصير في اتخــاذ القرار بمُعالجة نــترات الأمونيوم في مرفأ بيروت، والتســبّب بقتل الضحايــا الأبرياء، إلا أن خليل وزعيــتر تقدّما بمذكّرة أمام محكمة التمييز الجزائيــة طلبا فيها كفّ يد القاضي صوّان عن متابعة التحقيق بالملفّ وتعيين قاضٍ آخر لهذه المهمّة بســبب ما سمياه «الارتياب المــشروع»، معتبرَين أن صوّان تخطّى صلاحيّة مجلس النــواب، لأن مُلاحقة الوزراء هي من اختصاص المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وهو ما تسبّب بتعليق التحقيق في الملفّ وهو ما تسبّب بتعليق التحقيق في الملف.

ولم تقف العرقلــة عند العوامل الداخليّــة، بل ثمة موانــع خارجيّة حالت دون استكمال جمع المعلومات الخاصّة بانفجار المرفأ. في هذا الإطار رسمت المصادر المُواكبة لمسار القضيّة علامات استفهام عن «**الأســباب التي تحول دون صدور تقرير الخبراء**

الفرنســيين الذين عملوا في مرفأ بيروت مدة ثلاثة أسابيع»، وشددت المصادر على أن «التقريــر الفرنسي يبقى الحلقة الأهم في تحديد أســباب الانفجار، وما إذا وقع نتيجة حريق أو أعمال تلحيم، أم أنه نتيجة استهداف خارجي، أي بصاروخ أو بواسطة عمل أمني ناجم عن وضع قنبلة أو عبوة أدّت إلى الانفجار الهائل»، مشــيرة إلى أن «الخُبراء الفرنســيين كانوا تعهدوا بتزويد المُحقّق العدلي بتقريرهم في مهلة شــهرين بعد انتهاء عملهم أواخر شــهر أغســطس (آب) 2020، فلماذا لم يُصدروا تقريرهم رغم مرور خمسة أشــهر على انتهاء مهمّتهم، ورغم عدة مُراســلات وجّهها القاضي صوّان إلى الجانب الفرنسي بهذا الشأن؟»

الموقوفون

هناك 18 موقوفاً في ملف المرفأ هم: المدير العام لوزارة النقل عبد الحفيظ القيسي، رئيس الميناء في المرفأ محمد المولى، مدير العمليات فيالمرفأ المهندس ســامر رعد، المدير العام السابق للجمارك شــفيق مرعي، المدير العام للجمارك بدري ضاهر، المدير العام لمرفأ بيروت حسن قريطم، رئيس دائرة المانيفست نعمة البراكس، رئيس مصلحة المرفأ والمدير الإقليمي فيه بالإنابة حنا فارس، المهندس مصطفى فرشــوخ، رئيس المشاريع في المرفأ ميشال نحّول، رئيس مصلحة الأمن والسلامة بالتكليف زياد العوف، العميد في مخابرات الجيش أنطوان سلوم، عضو المجلس الأعلى للجمارك ومدير إقليم بيروت في الجمارك ســابقاً هاني الحاج شحاده، مدير العمليات السابق في المرفأ سامي حسين، متعهد ورشة التلحيم سليم شــبلي والموظفان فيها السوريان أحمد رجب رائد الأحمد وخضر الأحمد.

كما أُطلِق صراح المقدم في امن الدولة جوزيف النّداف مع عدد اخر من صغار الموظفين في المرفأ.

التقرير الفرنسي حزيران 2021

في نهاية شهر أيار 2021 تسلّم القاضي بيطار التقرير الثاني من المحقّقين الفرنسيين، بعد ملخّص تقرير أوّلي كان قد تسلّمه القاضي صوّان قبل بضعة أشهر.

التقرير الفرنسي الجديد أكثر دقة من الأول، ويتضمن بعض التفاصيل التي لم يذكُرها التقرير السابق. أهم ما جاء فيه أنه يستبعد «**فرضيّة استهداف المرفأ بصاروخ**»، ويستند الخُبراء الفرنسيون في «استنتاجهم» إلى تحليل التُربة في موقع الانفجار الذي بيّن «عدم وجود عامل خارجي»، سواء عبوة ناسفة أو صاروخ، تسبّبت بالانفجار.

بعد تسلمه التقرير الفرنسي تحدّث القاضي بيطار عن ثلاث فرضيات:

الأولى: حصول خطأ أثناء عمليّة تلحيم باب العنبر الرقم 12 أدى إلى اندلاع الحريق، ثم وقع الانفجار.

الفرضيّة الثانية: هي حصول **عمل أمني أو إرهابي** مُتعمّد داخل المرفأ تسبّب بالكارثة.

أما **الفرضيّة الثالثة** فهي فرضية **الاستهداف الجوي** عبر صاروخ.

وذكر بيطار أن «إحدى هذه الفرضيّات استُبعدت بنسبة 70 في المئة، والعمل يجري على الحسم النهائي بين الفرضيّتين المتبقيّتين»، من دون أن يحددهما، ويتوقع أن يستلم تقريرًا فرنسيًّا ثالثًا في نهاية شهر أيلول. وقد انتهى المُحقّق من مسح الكاميرات وداتا الاتصالات في موقع الانفجار، كذلك كُلّفت لجنة فنيّة بالإشراف على تنفيذ محاكاة للحريق الذي تسبّب بالانفجار الكبير في الرابع من آب الماضي في العنبر الرقم 12، علمًا بأنّ فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي يتولّى الإعداد اللوجستي لتنفيذ المحاكاة. اكتشف المحقّقون نشاطًا، خلال العام الجاري، لشركة «سافارو»، التي تملك شُحنة نترات الأمونيوم التي انفجرت في مرفأ بيروت، ويَدحض ذلك فرضية أنها شركة «نائمة» أو وهميّة، وأن مهمتها كانت حصرًا إيصال النترات إلى بيروت تمهيدًا لتفجيرها بعد سنوات. فقدْ تبيّن أنّ الشركة عقدت في بداية عام 2021 صفقة مع مِصر لبيعها كبريتًا وصوديوم وفوسفات.

IV
الجوانب السياسيّة للانفجار

فــور وقوع انفجار الرابع من آب 2020، ورغم ســقوط 218 قتيلًا، وإصابة أكثر من 6000 جريح، وحصول دمار زلزالي لمدينة بيروت شمل إلى جانب المرفأ ومُحيطه، عددًا كبيرًا جِدًّا من المؤسســات العامّة والخاصّة والمنازل والمدارس ودور العِبادة.... وتسبّب بأضرار ماديّة قُدِّرت بـ 15 مليار دولار، **طغت السياسة على المشهد الكارثي** المريع. وقبل أن تجفّ دِماء الشُــهداء، وكانت جثث الضحايا لا تزال تحت الأنقاض في أرض الجريمة، بدأ أهل السياســة في لبنان يتقاذفون التُّهم، ويحمّلون المسؤوليات لبعضهم البعض. كل فريق يتّهم الفريق الآخر بالتســبُّب بالجريمة ويرفع المســؤولية عن نفسه.

القاسم المشترك بين الافرقاء الحائمين فوق مسرح الجريمة كالغربان، وقبل ظهور أيــة أدلّة، وقبل البدء حتــى بالتحقيق، كان توجيه أصابع **الاتهام نحو ســوريا**. اتهم البعض المعارضة الســوريّة وحلفاءها في لبنان بادخال نــترات الأمونيوم إلى بيروت والتســبُّب بالكارثة، واتهم فريق آخر النّظام السوري، ومن خلفه «**حِزب الله**»، بشراء نترات الأمونيوم وادخال الباخرة روسوس إلى بيروت.

ماذا تقول الوقائع؟

اتهام المعارضة السوريّة

بتاريخ 25 كانون الأول **2013**، أي بعد شهر من **إلقاء الحجز** على الباخرة روسوس في مرفأ بيروت، نشر موقع «**الحقيقة**» الصادر في باريس مقالاً للكاتب السوري **نزار نيوف** يُوجّه اتهامًا صريحًا بأن شُحنة نترات الأمونيوم كانت مُرسلة الى المعارضة في سوريا، وتحديدًا إلى جبهة النُصرة، وأن جهات سياسيّة لبنانية تقِف خَلفها.

بعد أيّام قليلة على وقوع انفجار مرفأ بيروت كان لافتًا إعادة نشر مقال موقع «الحقيقة» على بعض المواقع الإلكترونيّة، وأعادت الصحف والوكالات ومواقع التواصل الاجتماعي توزيعه.

كيف تمّ نبش هذا المقال بعد سبع سنوات؟ لمصلحة من تمّ نشره؟ ما صِحّة المعلومات التي كشفها؟ من هي الجهة التي تقف وراء ترويجه؟ ومن هو كاتب المقال؟

نزار نيّوف صحافي سوري ناشط في مجال حقوق الإنسان، ومُعارض للنظام السوري، كان أحد الأعضاء المؤسسين «للجنة الدفاع عن الحريّة الديمقراطية» وهي منظّمة سياسيّة محظورة في سوريا، وكذلك رئيس تحرير «صوت الديمقراطية». انتقد الحكومة السوريّة بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان فقُبض عليه عام 1991 وحُكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات قضى معظمها في سجن المزّة.

في 6 أيار 2001 تمّ الإفراج عنه لأسباب إنسانية بمناسبة زيارة البابا يوحنا بولس الثاني إلى سوريا، فانتقل إلى فرنسا حيث لا يزال ناشِطًا سياسيًّا ويواصل الدعوة إلى الديمقراطية في سوريا، وحصل على العديد من الجوائز العالميّة.

جاء في تقرير نزار نيّوف عام 2013؟

يقول: «علمت «**الحقيقة**» من مصادر مُتطابقة في بيروت ودمشق أن باخرة مُحمّلة بآلاف الأطنان من نترات الأمونيوم عالي التركيز وصلت إلى ميناء بيروت الشهر

الماضي لِصالح مجموعات مُسلّحة في حمص والقلمون بهدف استخدامها في صناعة المُتفجّرات والعبوات الناسفة.

وكانت هذه المجموعات فشلت في الاستيلاء على مخزون معمل الأسمدة الآزوتية في حمص (قرب بحيرة قطينة) مطلع هذا العام وقُبيل تحرير منطقة «بابا عمرو» المجاورة، في آذار مارس الماضي، من المسلّحين الذين تدعمهم المخابرات الفرنسيّة و«فرع المعلومات» اللبناني.

وقال مصدر شبه رسمي في دمشق لـ«الحقيقة» إن «مكتب الأمن الوطني» الذي يترأسه علي مملوك عمّم على أجهزة أمن النظام السوري المختلفة أمرًا يطلب منها تشديد الرقابة على المعابر الشرعيّة وغير الشرعيّة بين سوريا ولبنان «مع التركيز بشكل خاص على تهريب مادّة نترات الأمونيوم التي تزيد فيها نسبة تركيز الآزوت على 30 بالمئة كونها قابلة للاستخدام في صناعة المُتفجّرات».

وبحسب التعميم الذي اطلع عليه مصدر «الحقيقة»، فإن المخابرات العسكريّة السوريّة، التي واظبت على التنسيق الأمني مع مخابرات الجيش اللبناني، تلقّت من هذه الأخيرة معلومات تُفيد بأن حمولة باخرة تحمل اسم «روسوس» مُشتراة من قبل إحدى الدول الخليجيّة لصالح الجماعات المُسلّحة السوريّة («جبهة النصرة» على الأرجح أو جماعات «الجيش السوري الحرّ» في حمص)، جرى تحويلها الشهر الماضي إلى ميناء بيروت بذريعة أنها تُواجه مشاكل تقنيّة تمنعُها من إكمال رحلتها، وأن «بوليصة الشحن» التي تحملها تشير إلى أنها تحمل ثلاثة آلاف طن من نترات الأمونيوم عالية التركيز (حوالي 40 بالمئة من الآزوت) مصدرها جورجيا.

وقد تبيّن، بحسب المصدر، أن الباخرة حاولت الرسو وإفراغ حمولتها قبل ذلك في ميناء طرابلس شمال لبنان بالتنسيق مع مدير الأمن الداخلي السابق اللواء أشرف ريفي الذي يتّخذ من طرابلس معقلًا لميليشياته، لكنها فشلت في ذلك لأسباب غير معروفة

حتى الآن، وإن يكن المصدر عزا الأمر إلى خِلاف نشب بين رئيس الحكومة «نجيب ميقاتي» (ابن مدينة طرابلس) والعقيد عثمان لأسباب أمنية، فجرى تحويلها إلى مرفأ بيروت، وذلك على الرغم من أن الحُمولة تخصّ وفق «بوليصة الشحن» شركة safari limited في موزمبيق كمآل نهائي للشُحنة، الأمر الذي يبدو أنه كان لمُجرّد التضليل، بالنظر إلى أن الشركة المذكورة، وفق المسح الأوّلي الذي أجرته «الحقيقة»، تعمل في مجال الفنادق والسياحة وتنظيم رحلات سياحيّة من أوروبا إلى محميّات الحيوانات المُفترسة في الغابات الإفريقيّة، ولا تستخدم نترات الأمونيوم في أنشطتها التجاريّة والسياحيّة، فضلًا عن أنها لا تعمل أساسًا في مجال الزراعة التي تحتاج إلى هكذا مركبّات آزوتية عالية التركيز!

وقال مصدر حقوقي لبناني وثيق الصلة بأحد الأحزاب الوطنيّة لـ «الحقيقة» إن إفراغ الشُحنة في مرفأ بيروت جرى بمعرفة العقيد «عماد عثمان» رئيس «فرع المعلومات» ورئيس الحكومة السابق «سعد الحريري» والمهندس «حسن قريطم»، والمدير العام لإدارة واستثمار مرفأ بيروت، و «بدري ضاهر»، ورئيس دائرة المانيفيست في المرفأ، أي الدائرة المسؤولة عن استلام بيانات الحمولات المُصدّرة والمستوردة وتسجيلها، فضلًا عن مُراقبة مكوث البضائع في المخازن الجمركيّة طوال فترة وجودها في المرفأ. والشخصان المشار إليهما، قريطم وضاهر، محسوبان على فريق «تيار المستقبل» الذي يترأسه الحريري.

وكان عماد عثمان تولى رئاسة «فرع المعلومات» (جهاز أمن «آل الحريري») خلفًا للواء «وسام الحسن» الذي (وفق معلومات خاصة) اغتيل العام الماضي من قِبَل المخابرات الفرنسيّة بعد استدراجه إلى شقة سريّة في حيّ «الأشرفية» من قِبَل الإعلامية «ماريا معلوف» بهدف إغلاق دائرة التحقيق في قضية اغتيال رفيق الحريري، بالنظر إلى أنه أحد المتّهمين رسميًّا من قبل لجنة التحقيق الدوليّة بالتواطؤ والتآمر على اغتيال الحريري حين كان مسؤولًا عن حِماية موكبه وغاب عن الموكب يوم التفجير مدّعيًا أنه

كان يُحضّر امتحانات في الجامعة اللبنانية، وهو ما تبيّن كذبه بعد التحقيق الذي أجراه المُحقّق السويدي «بو آستروم Bo Åström».

وطبقًا لمصدر «الحقيقة» في بيروت، فإن التعاقد على شُحنة «نترات الأمونيوم» حصل منذ 2013 قبل اغتيال الحسن، إلا أن اغتياله، و/ أو عوامل أُخرى، تسبّبت في تعليق عمليّة شحنها حتى الشهر الماضي. وكان الحسن يتولّى إلى حين اغتياله تهريب السلاح إلى سوريا، خصوصًا حمص والمنطقة الوسطى ومنطقة القلمون، بالتنسيق مع معارضين سوريين يُقيمون في بيروت، لاسيما «عُمر إدلبي» والمحامي «نبيل الحلبي»، وهو وثيق الصِّلة بوحدة تجنيد العملاء عبر الإنترنت في المخابرات العسكريّة الإسرائيلية (أمان)، والذي يقوم يتجنيد «مُعارضين» سوريين بهدف جمع المعلومات لِصالح الاستخبارات الإسرائيلية، وفق تحقيق موثّق نشرته الحقيقة العام الماضي، عِلمًا بأن «الحلبي» فرّ من سوريا بعد أن ألقى عليه وُجهاء الطائفة الدرزية في السويداء «الحُرم الاجتماعي» لأسباب تتّصل بارتكابه جرائم أخلاقيّة».

اتهام «حِزب الله» والنّظام السوري

الفريق المناهض سياسيًّا للخط الإيراني اتهم «حِزب الله»، منذ اليوم الأوّل، بإدخال شُحنة نترات الأمونيوم الى لبنان. ركّز هذا الفريق اتهامه على نقطة واحدة جوهريّة مفادها: أن «حِزب الله» يُسيطر سيطرة كاملة على مرفأ بيروت... وروّج إعلام هذا الفريق مقولة: «لا يُمكن حتى للطير أن يَعبر في سماء المرفأ من دون معرفة الحِزب... المواد التي انفجرت تخصّ الحِزب، وهو المسؤول الأساسي عن الانفجار».

لم يقدّم متّهمو «حِزب الله» أي دليل ملموس على تورّط الحِزب بالانفجار فور وقوع الحادث ولكن في اليوم التالي، أي في الخامس من شهر آب، نشر موقع «**صوت بيروت انترناشيونال**»، الذي يصدر في باريس، ويُموّله بهاء الدين الحريري، ويُديره مستشاره جيري ماهر، الخبر التالي :

«إن «حِزب الله» هو المسـؤول عن نترات الأمونيوم وله سوابق كثيرة... في يوليو 2012 تمّ اعتقال أحد عناصره في قبرص يدعى حسين عبد الله بعد اكتشاف 802 طنًا من نترات الأمونيوم في قبو منزله في لارنكا.

وفي آب عام 2015، اعتُقل ثلاثة عناصر من الحِزب في الكويت بعد اكتشـاف 42 ألف باوند (حوالي 19 طنًا) من نترات الأمونيوم و300 باوند (136 كغ) من مُتفجّرات الـ «سي فور»، وأسلحة في منزلهم.

في عام 2017 دهمت السُـلُطات البوليفية مخزنًا كبـيرًا تابعًا لـ «حِزب الله» عُثر في داخله على كمّيات من المُتفجّرات لإنتاج قنبلة بوزن 2,5 طن».

في اليوم نفسه، الخامس من آب 2020، بثّت **القناة 12** الإخبارية الإسرائيلية الخبر التالي: «في 2 أيار 2020، قدّم جِهاز الاسـتخبارات الإسرائيلي «الموسـاد» معلومات لألمانيا حول أنشـطة «حِزب الله» على أراضيها، وكشفت المعلومات عن مستودعات خبـأ فيها «حِـزب الله» مئات الكيلوغرامـات من نترات الأمونيـوم على الأراضي الألمانية».

في السابع من آب كتبت **صحيفة عُكاظ** السعوديّة:

«اسـتخدام مادّة نترات الأمونيوم في انفجار مرفأ بـيروت مرتبط بـ«حِزب الله» بحسـب وقائع سـابقة مُثبّتة، فقد تمّ اعتقال أحد عناصر «حِزب الله» في قبرص عام 2012 وصودرت لديه 8,4 طن من هـذه المادّة، وفي عام 2015 اعتُقل ثلاثة عناصر من الحِزب في الكويت وصودرت كميّة كبيرة من هذه المادّة».

في اليوم نفسـه قال **بهاء الدين الحريري**: «كلّ شخص في المدينة يعرف أن «حِزب الله» يُسـيطر على مرفأ ومطار بيروت، وأنه من غير المَعقول أن السُلطات لا تعرف أن نترات الأمونيوم القاتلة مُخزّنة في مسـتودع هناك. السؤال الذي يجب أن نطرحه هو: كيف تمّ السّـماح لهذه المادّة القابلة للاحتراق، بالبقاء في وسـط هذه المدينة التي يبلغ

عدد سكانها مليوني نسمة؟» وأضاف: «من الواضح تمامًا أن «حِزب الله» هو المسؤول عن الميناء والمستودع حيث تمّ تخزين نترات الأمونيوم. لا شيء يدخل ويخرج من الميناء أو المطار من دون علمهم».

تقرير ديرشبيغل

في 22 آب 2020 نشرت مجلة «دير شبيغل» الألمانية بالتعاون مع مؤسسة «مكافحة الجريمة المنظّمة والفساد» ومقرّها سراييفو، تقريرًا قالت فيه إنَّ مالك السفينة التي نقلت شُحنة الأمونيوم إلى مرفأ بيروت هو القُبرصي **كارالامبو سمانولي** وليس الروسي **إيغور ريتشوشكين،** كما تردَّد في وسائل الإعلام على لسان قبطان السفينة، وأن مانولي كانت له علاقة مع «حِزب الله».

وفقًا لتحقيق ديرشبيغل، فإن مانولي على علاقة قديمة مع بنك FBME في تنزانيا المرتبط بـ«حِزب الله». ويقول محقّقون أميركيون إن لهذا المصرِف تاريخًا في عمليّات غسيل أموال لصالح الحِزب. هذا المصرِف كان يملكه اللبنانيان فادي وفريد صعب، وتقول منظّمة OCCRP على موقِعها إن الشقيق فادي توفّي في أبريل (نيسان) الماضي، وفي موقِع للوفيّات، تبيّن لـ«اندبندنت عربية» أن فادي صعب دُفن في قبرص. كذلك اتّضح أن مصرف «بنك فيدرال لبنان» ومصرف FBME تملكهما «مجموعة أيوب صعب وفادي صعب»، ما دفع لجنة الرقابة على المصارف في مصرف لبنان المركزي إلى إجراء عمليّات تدقيق في «بنك فيدرال لبنان»، بعد الاتهامات التي طالت مصرف FBME بتُهمة تبييض أموال لصالح «حِزب الله»، عام 2014.

كما تشير التحقيقات إلى أن «شركة واجهة» سوريّة، التي يُشتبه في صلتها ببرنامج الأسلحة الكيماوية لنظام الرئيس الأسد، كانت أحد عملاء هذا البنك.

ويقول تقرير ديرشبيغل إنَّ مانولي بذل قُصارى جهده من أجل إخفاء ملكيّته

للسفينة، عِبر ترتيبات أجرتها إحدى شركاته «**ماريتيم ليلود**» من أجل تسجيلها في مولدوفا، في حين صدّقت شركة أُخرى في جورجيا على صلاحيّتها للإبحار رغم أنها مُتهالكة. وقد ادّعى مانولي في البداية أن السفينة بيعت إلى ريتشوشكين، ثم عاد واعترف أن ريتشوشكين حاول فقط شراءها لكنه عاد واستأجرها».

ولعلَّ المُستغرب في قصّة رِحلة سفينة الموت هذه، أنَّ **مانولي** كان يعطي في الواقع الأوامر لطاقم السفينة، وليس **ريتشوشكين**، وهو الذي طلب من القُبطان التوقّف بشكل مفاجئ في بيروت أثناء نقلها شحنة الأمونيوم من جورجيا إلى موزمبيق.

ولم يُعرف السبب الحقيقي وراء هذا الأمر المثير للشُبهات، على الرغم من أنَّ مُستأجر السفينة ادَّعى أنه لم يعد يملك ما يكفي من المال لدفع ثمن المرور عبر قناة السويس، ولهذا احتاج إلى استلام شحنة إضافية من بيروت لتسليمها إلى الأردن.

وألمح التقرير الألماني إلى احتمال اختفاء كميّة كبيرة من «نترات الأمونيوم» المُخزّنة في المرفأ اللبناني قبل انفجار الرابع من أغسطس المُروّع.

مجلس الشيوخ الأميركي

في 22 كانون الأول 2020 تبنّى الكونغرس الأميركي قرارًا يتعلّق بالانفجار المُدمِّر الذي دمّر مرفأ بيروت في 4 آب 2020، يتضامن فيه مع الشعب اللبناني، ويدعو إلى تشكيل حكومة لبنانية تتمتع بالمِصداقيّة والشفافيّة وخالية من التدخُّل الإيراني و«حِزب الله».

وقال القرار: «إن حكومة الولايات المتحدة لديها مخاوف طويلة الأمد بشأن استخدام «حِزب الله» ميناء بيروت وتأثيره عليه بصِفتِه نقطة عبور وتخزين لمشروعه الإرهابي». وأضاف في فقرة أُخرى «أن لبنان المُستقرّ مع حكومة تتمتّع بالمصداقيّة والشفافيّة وخالية من التدخُّل الإيراني و(«حِزب الله») يصبّ في المصالح الأمنيّة القوميّة الأوسع لشُركاء الولايات المتحدة وحُلفائها».

موقف مُناقِض من لندن

اللافـــت أن اتهام «حِزب الله» انطلق منذ البداية عبر وســائل إعلام تدور في فلك المملكة العربيّة الســعودية، لينتشر بعدها عبر المواقــع الإلكترونيّة ومواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام في أنحاء العالم، كما ذكرت تقارير إعلامية بريطانية.

في 8 آب 2020 كتبــت صحيفة ديلي ميل البريطانيــة: «أن حملة اتهام «حِزب الله» اللبناني بالمســؤوليّة عن انفجار بيروت الهائل يوم الثلاثـــاء الماضي انطلقت أولاً عبر مواقع التواصل الاجتماعي من حسابات معروفة بولائها للسعودية».

وذكر موقِع «ديلي بيست» أن 4 حســابات مُرتبطة بالرياض نشرت سلسلة أخبار «**مُضلِّلَة**» بعد التفجير المُدمِّر في مرفأ بيروت، لربط الهُجوم بـ«حِزب الله»، المدعوم من إيران. وخلال 24 ســاعة انتشر شعار «**أمونيوم «حِزب الله» يحرُق بيروت**» رغم نفي الحِزب أية علاقة له بالحادث. وبحســب مصادر استخباراتية فإن المواقع الإلكترونيّة ذاتهــا هي التــي قامت خلال الســنوات الماضية بحملات تضليــل بهدف الإضرار بالمصالح الإيرانية.

اتهام النظام السوري

بعد تحقيق تلفزيوني موثّق عنوانه «**بابور الموت**» أعدّه الصحافي فراس حاطوم وبثّته محطّة الجديد على حلقات ابتداءً من 5 كانون الثاني 2020، انتقل الاتهام الإعلامي بتفجير مرفأ بيروت من «حِزب الله» إلى النظام السوري.

كشف «بابور الموت» أن الشركة التي شحنت مادّة نترات الأمونيوم التي انفجرت في ميناء بيروت على صلة بثلاثة رجال أعمال تربُطهم علاقة وثيقة بالرئيس السوري بشّار الأسد. وجاء في التقرير: «أنّ شركة «**سافارو ليمتد**»، مقرّها لندن، قد تمّ حلّها مؤخّرًا، مما يطرح الشكوك بأنَّ بيروت كانت الوجهة الحقيقية لشُحنة الأمونيوم وليست الموزمبيق، كما ظهر في مانيفست الشحن. وهناك احتمال بأنَّ تفجير 2750 طنًا من نترات الأمونيوم في بيروت قد يكون نتيجة ثانوية لمُحاولات المسؤولين السوريين الحصول على هذه المادّة لاستخدامها لأغراض عسكريّة.

وكشف التحقيق عن وجود صلة بين شركة سافارو وثلاث شخصيّات لعبت أدوارًا مِحوريّة بدعم الرئيس بشّار الأسد منذ الأشهر الأولى من الحرب السوريّة هم: جورج حسواني، ومدلل خوري وشقيقه عماد خوري. والثلاثة يحملون الجنسيّة الروسيّة وهم من أصول سوريّة وقد تمت إدانتهم من قبل الولايات المتحدة الأميركيّة لِدعمهم الرئيس الأسد.

وذكر التقرير أن الشركات المُرتبِطة بحسواني وعماد خوري قامت بالتعاون مع شركة «سافارو»، المُسجّلة في بريطانيا، بشراء شحنة الأمونيوم في عام 2013، التي تمّ تحويلها وتفريغها في بيروت بدل نقلها إلى الموزمبيق، ومن ثم تخزينها بشكل غير آمن في المرفأ إلى يوم وقوع الانفجار الكارثي.

ولفت التّحقيق إلى أن شركة «هيسكو» للهندسة والإنشاءات، التي تمّ تأسيسها في العام 2005 والتي يملكها جورج حسواني، تم حلّها بعد وقوع الانفجار بمرفأ بيروت بحوالي 3 أشهر.

«بابور الموت» يجول العالم

منذ 12 كانون الثاني 2021 تحوّلت المعلومات التي ظهرت في شريط «بابور الموت» حول جورج حسواني ومدلل وعماد خوري إلى مادّة إعلامية تناقلّتها مختلف الوسائل الإعلامية في العالم.

وكالة رويترز

في 17 كانـــون الثاني 2021 نشرت وكالة رويترز البريطانيـــة تقريرًا حول وثائقي «بابور الموت» جاء فيه:

«كشـــف تقرير أعدّه الصحافي اللبناني فراس حاطوم، وســـجلّات الشركات في لندن، أن الشركة التي اشـــترت شُحنة نترات الأمونيوم التي انفجرت في مرفأ بيروت في آب الماضي ربـــما كانت لها صلة برجُلي أعمال ســـوريَّين يخضعان لعقوبات أميركيّة لعلاقتهما بالرئيس بشّار الأسد.

وبحسب التقرير فإن عنوان شركة ســـافارو ليمتد، التي اشترت المواد الكيميائية عـــام 2013، في لندن كان هو نفـــس عنوان شركات مُرتبطـــة برجُلي الأعمال جورج حسواني وعماد خوري.

وبمُراجعة سجلّات تلك الشركات مع هيئة «كومبانيز هاوس» لتسجيل الشركات في بريطانيا، وجدت رويترز أن كلاً من شركة **سافارو** وشركة **هيسكو** لأعمال الهندسة والبناء واللتين تخضعان لعقوبات أميركية لصلاتهما بحســـواني، قامتا بنقل السجلّات الرسميّة لهما إلى العنوان نفسه في لندن في 25 حزيران 2011.

وتظهـــر الملفّات أن ذلك العنوان كان هو العنوان المُســـجّل أيضًا لشركة **آي. كيه بتروليوم إندستريال** التي كان عماد خوري مديرًا فيها.

ويمكن لعشرات الشركات أن تتشارك العناوين المُسجّلة ولا تُثبت هذه الروابط بالضرورة أنَّ مالكي الشركات على صلة ببعضهم البعض. لكن من النادر أن تنقل الشركات سجلّاتها، خاصة إلى العنوان نفسه، في اليوم نفسه، وفقًا لمُراجعة رويترز لملفّات مئات الشركات.

وتمكنت رويترز من تحديد الجهة الوسيطة التي ساعدت في تسجيل شركة **هيسكو**، لكنها لم تردّ على محاولات رويترز لطلب التعليق على العلاقة ما بين شركتي هيسكو وسافارو. كما لم يتسنَّ لرويترز تأكيد ما إذا كان حسواني يسيطر على سافارو، وهو أمر قد يقدّم مؤشّرًا مُحتملًا على تورّطه في شراء شُحنة نترات الأمونيوم التي انفجرت في بيروت.

ونفى عماد خوري أي صلة بسافارو، وقال لرويترز «هناك جهة تسجيل في لندن الكثير من الشركات مُسجّلة من خلالها، وليست شركتي فقط... لا أعلم شيئًا عن سافارو هذه».

وقال مدلل خوري إنه «ليس هناك منطِق» في توجيه اللوم في تفجيرات بيروت إلى شركة مُسجّلة بعنوان في لندن يضم العديد من الشركات الأُخرى المُسجّلة هناك أيضًا.

ولم يتسنَّ لرويترز الوصول إلى حسواني للتعليق، وقال ابنه في موسكو لرويترز إن من غير المرجّح أن يعلّق والده على مزاعم حول الصِّلات بالمواد الكيميائية لأنها «محض هراء». وتظهر سجلّات هيئة «كومبانيز هاوس» في لندن أن سيدة قبرصيّة تدعى **مارينا بسيلو** هي مديرة شركة «سافارو» والمالكة لأغلبية الأسهم فيها منذ عام 2016. نفت **بسيلو** لرويترز في رسالة إلكترونيّة أنها تُدير شركة «سافارو» أو تملُكها، ولم تُجب على أسئلة تتعلق بـ«حسواني».

مجلة فورين بوليسي الأميركية

بتاريـــخ 22 كانون الثـــاني2021 كتبت مجلـــة «فورين بوليـــسي» الأميركيّة: «أن آلاف الأطنان من شـــحنة نترات الأمونيوم التي انفجـــرت في مرفأ بيروت في الرابع من آب الماضي، ربما كانت مُتّجهة إلى الحكومة الســـوريّة. وتُظهر نســـخة من مُستند، حصلت عليه فورين بوليسي، أن **مصنع روستافي أزوت** هو البائع، إلا أن **فابريكا دي إكسبلوســـيفوس موزمبيق** لم تكن هي الشـــاري المُباشر، بل شركة أُخرى مُسجّلة في لندن اسمها **سافارو**..

ويوضح عقد البيع أن تاريخ شراء الشُحنة هو 10 تموز 2013 عندما كانت الحرب الأهلية الســـوريّة في ذروة اشتعالها. وكشف ســـجلّ الشركات البريطانية أن عناوين شركة **ســـافارو** كانت هي نفســـها عناوين شركات يملُكها أو يديرها رجل الأعمال السوري **جورج حسواني والأخوان مدلل وعماد خوري**، وثلاثتهم يحملون الجنسيتين الســـوريّة والروسية. أما الرجل الذي يُعتقد أنه مالك السفينة فهو رجل أعمال روسي أيضًا يُدعى إيغور غريتشوشكين ويعيش في قبرص.

وحســـواني حاصل على درجة الدكتوراه عام 1979 من الاتّحاد السوفياتي السابق، وهو من الوُسطاء المتمرّسين بين روســـيا والنّظام السوري، ويَشتهر على نطاق واسع بأنه «رجل موسكو» في دمشق، وله سِجِلّ في إبرام الصفقات مع التنظيمات «الجهاديّة» والشبّيحة، وهي مليشيات تحظى بدعم النظام.

والمعروف عن حســـواني أنه توسّط في عام 2014 في صفقة لإطلاق سَراح مجموعة مـــن الراهبات كانت «جبهة النصرة»، وهي فصيل تابع لتنظيم القاعدة قبل أن يندمج في مكوِّن عسكري تحت اسم «هيئة أحرار الشام»، تحتجزهن رهائن.

وفي 2015، فرضت الولايـــات المتحدة عُقوبات على حســـواني بتُهمة شِراء نفط للنظام من حقول في سوريا كان يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية آنذاك.

مثـــل رويترز، وفورين بوليسي تناقلت كُبريات وســـائل الإعلام العالميّة مضمون تقرير «بابور الموت» أذكر بعضها لكثرتها: صحيفة **الغارديان** البريطانية، **محطّة العربيّة** السعودية، **عرب بوست** التركيّة، جريدة **الأنباء** اللبنانية، جريدة **نداء الوطن** اللبنانية، **قناة الحُرّة** الأميركيّة، **قناة الحدث** العربيّة....

وليد جنبلاط

في 16-1-2021 تبنّى رئيـــس الحِزب التقدمي الاشـــتراكي **وليد جنبلاط** نظريّة شريط «بابور الموت» فصرّح في مقابلة مع محطّة «الحُرّة»:

«اتهم النّظام السوري بإدخال نترات الأمونيوم إلى بيروت لاستخدامها في البراميل المُتفجّرة في حمص. وســـبب تفريغها في بيروت هو سهولة نقلها إلى دمشق والمطارات السوريّة».... لكنه استدرك مضيفًا «هيدا تحليل مش معلومات».

في 23 شـــباط 2021 كـــرّر وليد جنبلاط على محطّة «إل بي سي» ما ســـبق أن أعلنه على محطّة «الحُرّة» بأنه «تمّ الإتيان بمواد النترات إلى بيروت لتُستخدم في ضرب المدن والقرى الســـوريّة بالبراميل عبر الطائرات بدل الســـلاح الكيماوي الذي سُحب عام 2014 من السوريين بعد اتفاق باراك أوباما مع فلاديمير بوتين، فكانت النترات تؤمَّن كبديل للتدمير، وأُوتي بها من مصدر غير معروف... لذلك نطالب باستمرار التحقيق الدولي».

وأضاف جنبلاط: «أذكـــر أنه آنذاك كانت معركة حمص في أوجِها، وكانت معركة الشـــعب السوري مع الجيش السوري الحرّ في أوجها، لذلك النظام السوري أتى بهذه المواد إلى مرفأ بيروت، وذلك لأنه أســـهل عليه سحبها إلى دمشق ثم جرى ما جرى. ولا يُمكنني أن أتّهم شـــخصًا فأنا أتّهم النظام الســـوري، وهو ما قُمتُ به بعد اغتيال رفيق الحريري، أتّهم النظام ولا أزال».

ومثل وليد جنبلاط كرّر معظم رجال السياســة في لبنان، من فريق 14 آذار، اتهام النظام السوري بالوقوف خلف إدخال شحنة نترات الأمونيوم إلى بيروت.

علامات استفهام

1- يوجد على الشاطئ السوري، من العبّودية حتى الحدود التركيّة، خمسة مرافئ لم تتوقّف يومًا عــن العمل رغم الحرب الضروس في البلاد. هذه المرافئ هي: اللاذقية، طرطوس، بانيــاس، جبلة، أرواد. جميع هــذه المرافئ كانت ولم تزل بــإدارة الدولة السوريّة وتحميها البحرية الروسية المتواجدة في قاعدة عسكريّة واسعة في طرطوس.

2- يوجد في سوريا معمل ضخم لصناعة نترات الأمونيوم في بلدة قطنية المُلاصقة لبُحيرة حمص، بقي تحت سيطرة الدولة السوريّة طوال فترة الحرب. يُنتج هذا المصنع القائم منذ ســبعينات القرن العشرين 250 ألف طن من الأمونيوم سنويًا أي بمُعدّل 685 طنًا يوميًّــا، أي أنّ حُمولة الباخرة التي انفجرت في مرفــأ بيروت يُمكن انتاجُها خلال أربعة أيام فقط، وتُصدّر سوريا جزءًا كبيرا من إنتاج الأمونيوم إلى الخارج.

السؤال البديهي الذي لا بد من أن يطرحه المُحققون في انفجار المرفأ: لماذا يستورد النظام السوري شُحنة أمونيوم من جورجيا، إلى مرفأ بيروت، طالما يملك خمسة مرافئ في سوريا إضافة إلى مصنع ضخم يُنتج هذه المادة؟

من يريد تسييس انفجار مرفأ بيروت؟ ولأي هدف؟ تلك نقطة جوهرية لا بدّ من أن تكون عصب التحقيق إذا كان هدف هذا التحقيق كشف الحقيقة.

ادعاء على مسؤولين

في الخامس من تموز 2021 قرّر القاضي طارق بيطار استجواب رئيس حكومة تصريف الأعمال حسّان دياب كمدعى عليه. كذلك وجّه كتابًا إلى مجلس النواب يطلب فيه رفع الحصانة النيابية عن كل من: وزير المال السابق علي حسن خليل، وزير الأشغال السابق غازي زعيتر ووزير الداخليّة السابق نهاد المشنوق. ووجّه كتابَين، الأول إلى نقابة المحامين في بيروت لإعطاء الإذن بمُلاحقة خليل وزعيتر كونهما محامين، والثاني إلى نقابة المحامين في طرابلس، لإعطاء الإذن بمُلاحقة وزير الأشغال السابق المحامي يوسف فنيانوس، وذلك للشروع باستجواب هؤلاء تمهيدًا للادعاء عليهم والشروع بمُلاحقتهم بـ «جناية القصد الاحتمالي لجريمة القتل» إضافة «إلى جنحة الإهمال والتقصير» لأنهم كانوا على دراية بوجود نترات الأمونيوم» ولم يتّخذوا إجراءات تُجنّب البلد خطر الانفجار».

وأدّعى القاضي بيطار على ضُباط في القيادة السابقة والحالية للجيش، بينهم قائد الجيش السابق العماد جان قهوجي، ومدير المخابرات الأسبق العميد كميل ضاهر، إضافة إلى المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، والمدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليبا. كما طلب محاكمة قُضاة مشتبه في تورّطهم في التقصير والإهمال اللذين أديا الى وقوع الانفجار.

ولأن المسؤولية الأمنيّة هي الأكثر أهميّة في نظر قاضي التحقيق ادعى بيطار على قائد الجيش السابق جان قهوجي وعدد من ضباط الجيش. لكنه تجنب الادعاء على قائد الجيش الحالي جوزف عون، والسبب أنَّ رئيس أمن المرفأ العميد طوني سلّوم قطع سلسلة المسؤولية من خلال قوله أثناء التحقيق أمام القاضي بيطار أنه لم يُبلّغ قيادته، أي مدير المخابرات السابق العميد طوني منصور وقائد الجيش العماد جوزف عون، بوجود نترات الأمونيوم لكونه قلّل من خطورتها. أما العميد مروان عيد، وهو

الضابــط الذي تولّى المســؤولية في المرفأ قبل العميد طوني ســلّوم، فأطلع المحقّق أنه أرسل عدة كتب إلى رؤسائه، العميد ضاهر والعماد قهوجي.

لقد ادعــى المُحقّق العدلي على مدير المخابرات الســابق كميل ضاهر، لكونه كان يعلم بوجود نــترات الأمونيوم، لكنه لم يدّعِ على مديــر المخابرات الذي تلاه العميد طوني منصور لانتفاء عِلمه بحســب المُســتندات المتوفّرة في محــضر التحقيق، مع أنَّ الأخير كان أمين سر مديريّة المُخابرات أيّام كميــل ضاهر، وعُيِّن مديرًا للمخابرات عام 2017، بعد تعيين العــماد جوزف عون قائدًا للجيش. فهل يُعقل أنه لم يكن يعلم بوجود نترات الأمونيوم في المرفأ منذ أن كان أمينًا لسرّ المديريّة؟

اللافــت أن القاضي بيطار ادّعى على العميد جــودت عويدات، الذي كان رئيس فرع التحقيق في مديريّة المخابرات عام 2017، أي في عهد العماد جوزف عون. فلماذا قد يدّعي عليه طالما أنّ العميد طوني سلّوم ادّعى أنّه لم يُبلّغ المديريّة بشأن النترات؟

رفع الحَصانات

يــوم الجمعة 9 تموز 2021 عقدت هيئة مكتب مجلس النواب بالاشــتراك مع لجنة الإدارة والعدل النيابية اجتماعاً في مقرّ رئيــس المجلس نبيه بري في عين التينة لدرس طلب رفع الحصانة عن النواب، ورفض المجتمعون رفع الحصانة.

بعد الاجتماع علّــل نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفــرزلي الرفض: «بوجوب طلب خُلاصــة عن الأدلّة الواردة في التحقيق وجميع المســتندات والأوراق التي من شــأنها إثبات الشُّــبُهات.. للتأكد من حيثيات المُلاحقة». وأضــاف أن اجتماعًا آخر سيُعقد «فور تزويدنا بالجواب المطلوب» من البيطار لاستكمال البحث وإعداد تقرير يُرفَع إلى البرلمان تمهيدًا للبتّ بطلب رفع الحصانة».

رسائل القاضي البيطار إلى المجلس النيابي

اعتبر المُحقّق العدلي القاضي طارق البيطار أنَّ انفجار الرابع من آب 2020 نتج من أسباب عدة تضافرت في ما بينها، قد يكون بينها امتناع مسؤولين لبنانيين تولّوا مهامًّا وزاريّة عن مُمارســة الصلاحيات الممنوحة لهم بغية إبعاد خطر الانفجار الحاصل على الرغم من عِلمهم بوجود مواد شديدة الخطورة في مرفأ بيروت.

في طلب رفــع الحصانة النيابيــة عن **الوزير نهاد المشــنوق** اعتــبر المحقّق العدلي أنّه قد تكون ثمة شُــبهة بأنّ المشــنوق، أثناء تولّيه مهمته كوزيــر داخلية، قد تبلّغ في الشــهر الخامس من عام 2014 كِتابًا من الأمن العام اللبناني بوجود الباخرة التجاريّة «روســوس» في مرفأ بيروت، وبأنّه يُحظّر مغادرتها المرفأ بسبب إلقاء حجز احتياطي عليها، وأن قــرار الحجز قد جاء بعد إفراغ حمولتها وإبقــاء على متنها أطنان عدة من المواد الشديدة الخُطورة من نوع نترات الأمونيوم العالي الكثافة.

ورأى القاضي البيطار أنَّ الشُــبهة بأنّ المشــنوق «لم يُقدِم على أي فعل من شأنه أن يُبعد الخطر الذي قد تُحدِثه هذه المواد على الأماكن الســكنيّة القريبة منها، كما لم يتحقّق مــن المواد التي جرى تفريغها من الســفينة، وذلك على الرغم من تمتّعه بالســلطات والصلاحيات اللازمة التي تُخوّله ذلك، لا ســيما أنه يقع في صلب مهامّه الســهر على حِفظ النظام والأمن فضلًا عن أنّه يرأس مجلس الأمن المركزي، الأمر الذي يُثير شُبهة جديّة حول توقّعه أن يتســبّب وجود تلك المواد في المرفأ بالقرب من الأماكن السكنيّة بأضرار جســيمة في البشر والحجر، وقبِلَ بالمخاطرة مــن خلال امتناعه عن إجراء ما يلزم لدرء الخطر». وقد ضمّن البيطار كتابه نُسخة عن المُراسلة التي أُرسلت إلى الوزير المشنوق.

أما بالنســبة إلى **النائب غازي زعيتر**، فاعتبر المحقّق العدلي أنه كان «بصفته وزيرًا للأشغال العامّة والنقل، يتمتّع بالسُــلطات والصلاحيات اللازمة التي تُخوّله القيام

بما يحول دون وقوع التفجير لاحقًا، لا ســيما أن مديريّة النقل البرّي والبحري تخضع لسُلطتِه مباشرة، عِلمًا أن رئيس الميناء التابع لهذه المديريّة قد جرى تعيينُه حارسًا قضائيًا على النترات. بالتالي أضحى بذلك للوزير المذكور سُلطة مباشرة على هذه المواد المُخزّنة في العنبر رقم 12. كما أن وزير الأشــغال يتمتّع بسُــلطة الإشراف على أعمال اللجنة المؤقتة لهيئة إدارة واستثمار مرفأ بيروت التي تتولى إدارة الميناء».

بالنســبة إلى النائب **علي حســن خليل**، فقد رأى القاضي البيطار احتمال أنّ تكون هناك شُبهة بأن وزير المال السابق «امتنع عن القيام بفعل من شأنه أن يُبعد الخطر الذي قد تُحدثه هذه المواد على المرفأ والأماكن الســكنيّة القريبة منها، على الرغم من امتلاكه سُــلطة وصلاحيّة تخوّلانه معالجة موضوع النترات الذي انقضى على وجوده في المرفأ فترة طويلة، بحيث أصبح بِضاعة متروكة بحسب قانون الجمارك، إذ إنه وبصفته وزيرًا للماليّة يتولّى شؤون الجمارك، ويرتبط به المجلس الأعلى للجمارك الذي يُشرف على إدارة الجمارك، كما تخضع لسُــلطته الضابطة الجُمركيّة كقُوّة عامة مُسلّحة في إدارة الجمارك، والتي حدّدت صلاحيّتها في المادّة 1 من المرســوم الرقم 1802 تاريخ 27/ 2/ 1979، الأمر الذي قد يُثير شُــبهة حــول توقّعه أن يعود تواجد تلك المــواد في المرفأ بالقرب من الأماكن الســكنيّة بأضرار جسيمة في البشر والحجر، وقبوله بالمُخاطرة من خلال امتناعه عن إجراء ما يلزم لدرء الخطر».

رد وزيــر الداخليّة محمد فهمي طلب المُلاحقة بحقّ المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم لخلوّ الطلب من أية أســباب موجبة، بينما اســتأنف البيطار طلبه أمام النيابة العامّة التمييزية للبتّ به خلال خمسة عشر يومًا.

في 26 آب 2021 أصــدر القــاضي طــارق البيطار ورقة إحضــار رئيس حكومة تصريف الأعمال **حسّان دياب** في قضيّة انفجار مرفأ بيروت، وطلب إلى القوى الأمنية إحضار الرئيس والاستعانة بالقوّة المُسلّحة عند الضرورة، وذلك بهدف الاستماع إليه واستجوابه في قضيّة انفجار مرفأ بيروت كمُتّهم.

في 16 أيلــول 2021 أصدر القاضي البيطــار مذكّرة توقيف غيابيــة بحقّ الوزير **يوســف فنيانوس** الذي لم يحضر جلسة الاستجواب التي كانت مُقرّرة في ذاك النهار، وهو يحمّله المسؤولية التي حمّلها للوزير غازي زعيتر، كونه شغل مركز وزير الأشغال العامّة بين 2016 و2020.

VI
«رأسماليّة الكوارث» واستثمار الانفجار

سواء كان انفجار مرفأ بيروت جريمة مُدبّرة، أم كان حادثة عرضيّة، أم كارثة وطنيّة تسبّب بها إهمال مسؤولين، لا شيء يُغيّر حقيقة **استغلال الكارثة** منذ وقوعِها وحتى صدور هذا الكتاب.

طوال أشهُر جرى استثمار انفجار المرفأ سياسيًّا، دوليًّا، إقليميًّا، إعلاميًّا، واجتماعيًّا، بلا توقّف، ولا يزال الاستثمار مُستمرًا، وسوف يستمر طويلاً كما حصل في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

استخدم أهل السياسة والإعلام هذه الفاجعة الوطنيّة الكبرى كوقود يوميّة لزيادة لهيب «الفوضى الخلّاقة» التي يعيشها لبنان منذ تشرين الأول 2019. وجرى استغلال دماء الضحايا، ودموع الأمّهات الثكالى، وجِراح آبائهم وإخوتهم وأخواتهم لتحريك الشارع، ولتحقيق أهداف سياسيّة لم تتحقّق.

اللافت أنَّ معظم أحداث ما بعد الانفجار تَصُبُّ في استراتيجية «رأسماليّة الكوارث»، فلنستعرض ما جرى:

أ - تسييس الجريمة

- منذ الساعات الأولى التي أعقبت الانفجار طغى الخطاب السياسي على الفاجعة. وقبل انتشال اشلاء الضحايا من تحت الرُكام، وقبل مسح الدماء من غرف الطوارئ وممرّات المستشفيات، وقبل تأمين أسرّة للمصابين، وقبل بدء التحقيق بأسباب الحادث... كانت وسائل الإعلام، على أنواعها، تبثّ كميّة هائلة من الأخبار والشائعات التي لا تستند إلى أية أدلّة. اتهموا فورًا «حِزب الله» بالتسبّب بالجريمة، ثم

وجّهوا البوصلة باتجاه النظام الســوري، فقابلتهم وسائل إعلام مُناهضة بثّت أخبارًا تؤكّد أن شُحنة الأمونيوم كانت تُهرَّب لصالح المعارضة في سوريا.

استخدم **مســتثمرو** انفجار المرفأ في «رأســماليّة الكوارث» الأسلوب نفسه الذي تمّ اســتخدامه بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري عــام 2005. الفرق أنّ اتهام النّظام السوري بالاغتيال حصل يومها أولاً، ثم رست التُهمة بعد خمسة عشر سنة على عنصر من «حِزب الله».

ب - تضليل التّحقيق

بعد أســابيع قليلة مــن الانفجار تمّ تسريب تقرير إلى الإعــلام، قيل إن مصدره خُبراء في جهاز **أف. بي. آي.F.B.I** جاء فيه «**أن كميّة الأمونيوم التي انفجرت في مرفأ بيروت لا تتعدى 550 طنًا،وأنّ هناك 2200 طن لم تنفجر**».

بناء على هذا التقرير الأوّلي بُنيت كل فرضيّات التحقيق في الجريمة. وبدل أن تكون الأسئلة الجوهرية التي تُطرح بعد الجريمة ليجيب عليها المحقّقون هي:

مــن فجّر العنبر رقم 12؟ كيف تمّت عمليّة التفجير؟ ولماذا حصل الانفجار؟ ومن هو المستُفيد الأول من الجريمة؟

أصبحت الأســئلة التي يُردّدها الإعلام على مدار الساعة ويتجادل حولها الناس: **مــن أدخل نترات الأمونيوم إلى لبنان؟ أين ذهبت كميّة 2200 طن التي لم تنفجر؟ من هرّبها من المرفأ؟ ولمصلحة من؟ هل نُقلت إلى ســوريا لمصلحة المعارضة؟ أم لمصلحة النّظام؟ أم تُراها ذهبت إلى «حِزب الله»؟**

المؤســف أن جميع الأســئلة التي تداولتها الندوات الإعلامية، وتناقلتها وسائل التواصــل الاجتماعي على مدار الســاعة، **لا علاقــة لها فعليًّا بجوهــر الجريمة**. إنها مُجرّد أسئلة جانبيّة، ذات طابع ســياسي، هدفها استغلال الفاجعة لخدمة أحد فريقين

مُتخاصمين في لبنان يتبادلان التُّهم منذ 2005 حتى اليوم.

كان الشارع يسأل: **من اشترى المسدس** (النترات)؟ من **أدخل المُسدّس** إلى مسرح الجريمة؟ من **يملُك المسدس**؟ بدل أنّ يسأل: **من هو المُجرم** الذي أطلق النار من المسدس فقتل 220 إنسانًا بريئًا؟ وجرَح ستة آلاف مواطن؟ ودمَّر عاصمة لبنان؟

بدل التفتيش عن **القاتل**، تركّزت أنظار الوطن طوال سنة على **أداة الجريمة؟** خُصّصت آلاف ساعات البثّ التلفزيوني، وكُتِبت آلاف المقالات، وأُطلقت ملايين التغريدات على وسائل التواصل، وتمّ التداول بمئات الأشرطة المُفبركة، وكلها تبحث عن **مالك نترات الأمونيوم**؟ أي عن **مالك أداة الجريمة**؟ المعارضة السوريّة أم النّظام؟ أم «حِزب الله»؟ وهذا هو **التضليل** بذاته**!** إنّها «**فوضى**» ما بعد الجريمة التي تُشبه العبث المقصود بمسرح الجريمة **وإخفاء الأدلّة** التي تُضلِّل التحقيق وتَحرفه عن مساره عن سابق تصوّر وتصميم.

حين سأل أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى القاضي طارق البيطار، خلال جلسة استماع استُدعيَ إليها في 27 تشرين الأول 2021، عن سبب التأخر في إصدار القرار الظني؟ أجاب: «**إن الدول التي جرت مراسلتها لم تتجاوب مع طلب الأجهزة اللبنانية المختصة**».

لماذا لم تتجاوب دول العالم مع طلبات القضاء اللبناني للحصول على تسجيلات الأقمار الصناعية حول انفجار المرفأ؟ تدخّلت كبار دول العالم في نتائج الانفجار، وأرادت استغلال الفاجعة لخدمة مصالحها السياسيّة والاقتصاديّة، من دون أن تُقدّم المعطيات الأساسيّة لمعرفة حقيقة أسباب الانفجار؟

أي **سرّ دولي خطير** يختبئ خلف حَجب تلك المعلومات عن لبنان؟

هنا يكمُن جوهر الحقيقة في الانفجار الرهيب!

ج - تدمير الشعب اللبناني

أحد أهم تداعيّات انفجار مرفأ بيروت، على الصعيد السياسي، كانت استقالة حكومة الرئيس حسّان دياب في العاشر من آب، أي بعد ستة أيّام من الانفجار، وبعد ثلاثة أيّام من زيارة الرئيس إيمانويل ماكرون الذي أصرّ، بكل وضوح، أن يتعامل مع المُجتمع المدني، وقال قبل مغادرته «**لا نعترف بالحكومة اللبنانيّة**».

استقالة حكومة حسّان دياب، التي جاءت نتيجة ضغوط خارجيّة وداخليّة، انتجت تداعيّات كارثية على المجتمع اللبناني. كانت «**الصَدْمة السياسيّة**» التي قادت البلاد إلى انهيار اقتصادي غير مسبوق. إنها الصَدْمة التي أحدثت فجوة حُكم استمرت أربعة عشر شهرًا ونتج عنها سلسلة أزمات اجتماعية وحياتيّة صبّت في «رأسماليّة الكوارث»، ودفعت لبنان إلى مزيد من الانهيار الذي قاده باتجاه «الدولة الفاشلة» حسب التعريف الدولي لهذا التصنيف.

فجأة وفي وسط أزمة اقتصاديّة فاحشة لم يعرفها أبدًا في تاريخه، أصبح لبنان من دون سُلطة تنفيذيّة تتّخذ القرارات التي حصرها الدستور بـ «**مجلس الوزراء مجتمعًا**». ولكن، تحت الضغط الكبير الذي يُمثّله «**نادي رؤساء الوزراء**» والقوى الماليّة والسياسيّة المتحالِفة معه، رفض رئيس الحكومة حسّان دياب أن يعقد جلسة للحكومة المُستقيلة معتبرًا **أنَّ الاجتماع مخالف للدستور**، فتوقّف اتخاذ القرارات، وتعطّلت مسيرة الدولة، وبات المواطن اللبناني يتلقّى الضربات المُوجعة، المتجدِّدة، ويُواجه أزمات متنوّعة كل يوم، بغياب سُلطة تنفيذيّة تُعالج هذه الأزمات.

قبل صَدْمة انفجار المرفأ، الذي قاد إلى استقالة الوزارة، أعدّت حكومة حسّان دياب خطّة إنقاذية للخروج من الأزمة الاقتصاديّة نشرتها في شهر أيار. أهم ركائزها:

– إنشاء «**صندوق التعافي**» يموّله لبنانيون.

- إعادة هيكلة القِطاع المصرفي عن طريق «**دمج المصارف**» المُتعثّرة.

- استعادة **الأموال المُهرّبة** إلى الخارج.

- إقرار «**الهيركات**». الخطّة منشورة في الصفحة 140

رفضت **جمعيّة المصارف** خطّة الحكومة لأنها تتناقض مع مصالحها وتُرغِم المصارف المُتعثّرة على الاندماج مع غيرها وتسديد أموال المودعين. ورفض **مصرف لبنان** خِطّة الحكومة لأنها تُطالب باستعادة الأموال المُهرّبة إلى الخارج، ولأن **صندوق التعافي** يؤمّن المال للدولة من دون الاستدانة من البنك الدولي، فدخلت البلاد في جدل طويل حول فاعلية تلك الخطّة التي تُعيد أموال المودعين إلى أصحابها...

فجــأة انفجر المرفأ فطارت الحكومة، وطار صندوق التعافي، وطار دمج المصارف، وازداد الانهيــار، وتكاثــر الاحتكار، وارتفع سِــعر الدولار، وغــاب القرار، ودفع المواطنون الثمن بعد أن تصاعدت الفوضى «غير الخلّاقة»، وتحوّلت أيّام اللبنانيين إلى مشــاهد ذُلّ وعذاب أمام محطّات البنزين وعتمة انقطــاع المازوت والدواء والرغيف وسائر شؤون الحياة.

إنهــا تمامًا نظريّة **الجنــرال ماكس مانورينــغ** عن الجيل الرابع مــن الحروب التي تهدف الى **تدمير الشــعوب** وصولاً إلى «الدولة الفاشلة» التي تنهب خيراتها «رأسماليّة الكوارث». بدأ التدمير الفعلي للشــعب اللبناني بعد انفجار المرفأ. عندما اســتقالت الحكومة عمّت الفوضى، وانتصرت اســتراتيجية «**رأسماليّة الكوارث**» انتصارًا لافتًا على حساب الأكثرية السّاحقة من اللبنانيين، وساند المواطن اللبناني عدوّه غير مُدرِك أن من يساندِه يقدّم له السُمّ في الدسم.

المجرم الذي فجّر مرفأ بيروت هو الذي دمرّ اقتصاد لبنان واغتال الشعب اللبناني.

د - الاستثمار بالعواطف

ـ إن استغلال **وسائل الإعلام** ومواقع التواصل لِجراح أهالي ضحايا المرفأ، والتركيز على دُموعهم، وترويج لوعتهم وحرقة قلوبهم، بهدف جذب المشاهدين، والتنافس على الإعلانات، كان كارثة لا تقلّ بشاعة عن الانفجار بحد ذاته.

ـ إن نزول بعض جمعيّات **المُجتمع المدني** إلى الساحة، لتحريض الأهالي المفجوعين بفلذات أكبادهم على مسيرات احتجاجية، كان ذُروة التوظيف السياسي في الكارثة. لقد رسمت هذه الجمعيّات خارطة طريق للتحرّك لا تقود أبدًا إلى اكتشاف الحقيقة ولا إلى تحقيق العدالة. كان هدف التحرّك في الشارع خدمة «أجندة» الجمعيّات في مسيرة التدمير المُمنهج لمفهوم الدولة. وتلك كارثة إنسانية لا تقلّ بشاعة عن الانفجار.

ـ إنّ ادعاء المُحقّق العدلي على بعض المسؤولين والسياسيين، واستثناءه مسؤولين آخرين شغلوا المناصب نفسها، أحدث بلبلة وطنيّة، وخلق مُواجهة مع مجلس النواب، وقسّم الرأي العام، وجرح مشاعر أهالي الضحايا وأثار غضبهم، وفتح طريق استغلالهم ودفعهم باتجاه مسارات لا علاقة لها بمعرفة الحقيقة والاقتصاص من المُجرمين الذين تسبّبوا بالانفجار.

ـ ذهب البعض، سياسيون ومجتمع مدني، إلى دفع أهالي الضحايا للمطالبة **بتحقيق دُولي** متجاهلين استحالة هذا الطلب لعدم وجود حكومة تتخذ مثل هذا القرار، وتتكفّل بتمويل التّحقيق والمحاكمة، فكبرت آمال الأهالي المفجوعين بفلذات أكبادهم، وهم يجهلون أنّهم يركبون عربيّات الوهم، وتجرفهم سيول الدموع في دروب بلا آفاق، وأنّ الذين يتولّون تحريكهم يعملون في خدمة «**مرجعيّات**» غير آبهة بمشاعرهم.

الحقيقة؟ بعد مرور سنة ونصف على كارثة الرابع من آب 2020 لم يظهر دليل

واحد يقودنا لمعرفة من فجّر مرفأ بيروت؟ ولماذا وقع الانفجار؟

مـــا جرى مع أهالي الضحايا طوال هذه الفترة وصفه نعوم تشومســـكي في نظريته السادسة حول «تدجين الشعوب» تحت عنوان «**التوجّه للعاطفة بدل الفكر**»!

***

بين الضوء والعتمة

هل يكتشف الشعب اللبناني حقيقة ما جرى في مرفأ بيروت في يوم من الأيّام؟

هل اكتشفنا من فجّر مئات السيارات المُفخّخة التي حصدت آلاف الأبرياء طوال عقود وحتى اليوم؟ وهل نعلم من اغتال نُخبة من مفكّرينا وخيرة شبابنا؟ وفي سبيل أي هدف يموتون؟

ما يجري في لبنان يُشبِه قصّة رجل خرج يتمشى في ليلة مظلمة، فشاهد جارًا له يدور تحت ضوء مِصباح البلدية كأنه يُفتّش عن شيء ما. فسأله: ماذا تفعل هنا في هذا الليل؟

أجاب: عندما كنت جالسًا على المقعد سقط مفتاح البيت من جيبي فجئت أبحث عنه.

ردّ الرجل مُتعجّبًا: ولكن لا يوجد أي مقعد هنا!

أجاب الجار: أعلم ذلك. المقعد هناك عند زاوية الشارع!

ازداد الرجل تعجّبًا وسأل: إذا أضعت مفتاح بيتك عند زاوية الشارع فلماذا تبحث عنه هنا؟

أجاب الجار بثقة: حيث يوجد المقعد لا توجد إنارة! فكيف أفتّش في العتمة؟

الشعب اللبناني ينظر إلى النقطة التي يُسلّط عليها الضوء... أما الحقيقة فضائعة في العتمة.

مرفأ التاريخ في بيروت

في القرن الرابع عشر قبل الميلاد ورد اسم **مرفأ بيروت**،لأول مرة، في الرسائل المُتبادَلة بين ملك بيروت **الفينيقي عمونيرا** وبين فرعون مصر **أخناتون** والتي تُعرف بـ«**رسائل تل العمارنة**». ويُشير بعض المصادر التاريخيّة إلى أنّ بناء أول مرفأ في بيروت كان في القرن الخامس عشر قبل الميلاد. في السنة الأولى للميلاد رمّم الإمبراطور الروماني **أوغسطس قيصر** مرفأ بيروت وبنى له سدّين بشكل هلال على زاويتيه برج شاهق، وربطهما بسلسلة حديدية للحماية، واستمرّ ازدهار المرفأ طوال العصر الروماني. بعد الفتح الإسلامي طوّرته الدولة الأُمويّة وحوّلته مركزًا لأول أُسطول على المُتوسط.

دخل القائد صلاح الدين الأيوبي إلى مرفأ بيروت في 26 تموز 1187. وفي مطلع القرن الثالث عشر أعاد الصليبيّون تنشيط المرفأ وحمايته معتمدين تخطيط أوغسطس قيصر، وشيّدوا قلعتين على طرفي الهلال بدل البرجين. عزز مرفأ بيروت التجارة البحريّة بين الشرق والغرب في زمن الصليبيين.

سنة 1804 في عهد الأمير بشير الثاني الكبير كانت الانطلاقة الكُبرى لمرفأ بيروت، فاحتلّ مركز الصّدارة على الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسّط، وتفوّق على سائر الموانئ اللبنانية مع دخول إبراهيم باشا إلى بيروت عام 1832.

في حزيران 1887، منح الباب العالي امتياز إنشاء مرفأ بيروت لشركة فرنسيّة ممثّلة بيوسف أفندي المطران فبدأت أعمال تطوير المرفأ عام 1889، وتمّ بناء الحوض الثاني وجري تمديد السنسول عام 1934.

في سنة 1960 أصبحت الشركة المستثمِرة للمرفأ شركةً وطنيّة تحت وصاية الحكومة اللبنانية. سنة 1960 أُنشئ الحوض الثالث، وفي منتصف الستينات بدأت أعمال إنشاء الحوضين الرابع والخامس.

النكبات التي شهدها مرفأ بيروت عبر التاريخ:

- سنة 586 قبل الميلاد، وبعد أن تغلّب الكلدانيون على المصريين، دمّر ملك بابل **نبوخذ نصّر** جميع معالم ساحل بلاد الشام، ومنها مرفأ بيروت.

- سنة 143 قبل الميلاد دمّر الأمير السلوقي ريوديتوس مرفأ بيروت والمدينة بأكملها.

- في الأعوام الميلادية 349 و551 و1261 و1759 دمّر الزلزال مدينة بيروت ومرفأها، وأُصيب المرفأ بأضرار طفيفة جراء الزلازل التي ضربت بيروت في أعوام 502 و529 و543.

سنة 974 دمّر جيش الإمبراطور البيزنطي يوحنا زيميس مدينة بيروت ومرفأها.

- سنة 1100 خلال الحملة الصليبيّة تضرّر مرفأ بيروت نتيجة المعارك بين الجيوش الصليبيّة المُتّجهة إلى القدس والقوات الإسلاميّة.

- سنة 1110 دخل جنود الملك **الصليبي بيدوان** مدينة بيروت ودمّروا مرفأها ومبانيها بعد حِصار بحري استمر 11 أسبوعًا.

- سنة 1840 قصفت أساطيل قوّات الحِلف العُثماني النمساوي البريطاني مرفأ بيروت وقلعتها وأحياء المدينة لإجبار إبراهيم باشا على الخروج منها.

- في 24 شباط 1912 قصف الأسطول الإيطالي بعنف شديد مدينة بيروت، ووقع الخراب الأكبر في مرفأ المدينة والمباني المجاورة له.

- خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية تعرّض مرفأ بيروت لغارات جويّة كثيفة.

- خلال الحرب الأهلية 1975-1990 أُصيب مرفأ بيروت بأضرار كبيرة وتوقّف عن العمل وبسطت المليشيات سلطتها عليه.

- في 4 آب 2020 حصل الانفجار الأكبر بتاريخ المرفأ وتاريخ المنطقة.

وقائع ثابتة

1 – بعـــد أن تمّ الحجز على الباخرة روســـوس في 25 تشرين الثاني 2013 في مرفأ بيروت أعلنت **شركة ســـافارو** مُلكيتها لشُـــحنة الأمونيوم الموجـــودة على متنها، وأرسلت عدة رســـائل إلى القضاء اللبناني تُطالب باسترجاعها، ووكّلت المحامي جورج القارح لُمتابعة القضية، وتمّ تكليف الخبيرة ميراي مكرزل بالكشـــف على البضاعة. لم تتخلَّ ســـافارو عن شُـــحنة الأمونيوم إلا بعد أكثر من سنة، في كانون الثـــاني 2015، حين اكتشـــفت أنّ البِضاعة تعرّضت للتلـــف وباتت غير صالحة للاســـتعمال، وهذا **دليل قاطِع** على أنّ أطنان الأمونيوم خرجت من جورجيا باتجاه الموزمبيق وليس باتجاه بيروت، وأنّ خطّة إدخالها إلى بيروت تمّت بعد أن أصبحت في عرض البحر.

2 – توقّفت الباخرة روسوس **في تركيا** قبل انتقالها إلى بيروت وجرى تبديل طاقمها، ثم أبحرت باتجاه اليونان لتدخُل بعدها إلى مرفأ بيروت. لماذا تمّ تبديل الطاقم؟

3 – الســـؤال الأول الذي يطرح نفسه اســـتنادا إلى البندين 1 و2: هل تمّت **قرصنة** الباخرة، وحُوِّلت وجهة ســـيرها إلى تركيا، حيث سُرِقـــت حمولتها وجرى تبديل طاقمها، وبيعت الحُمولة المُقرصَنة إلى جهة ما في لبنان؟ من هي **الجهة القادرة** على عمليّة كهذه **في تركيا**؟ ومع من **يتعامل الأتراك في سوريا ولبنان؟**

4 – السؤال الثاني: هل فعلا عرّجت روسوس على بيروت لتنقُل مُعدّات للتنقيب عن النفط إلى الأردن، فوقع حادث عرضي على ســـطحِها، ســـببّه القضاء والقدر، أبقى الباخرة راســـية في المرفأ حتى الغرق؟ أم أنّ هنـــاك مؤامرة مخابراتية «**مبكّلة**» ومشـــغولة بدقّة، قادت روسوس إلى لبنان عبر تركيا واليونان، وحرصت أن تبقى راســـية في مرفأ بيروت لتصِـــل نترات الأمونيوم إلى «المكان المُناســـب» في الوقت المناسب؟

5 – إذا كان ثمة مؤامـــرة فهي لم تبدأ في جورجيا بل في أحد موانئ البحر الأبيض المتوسط بين تركيا وقبرص واليونان؟ من يملك النفوذ في هذه الموانئ يملك أيضًا سرّ انفجار مرفأ بيروت.

6 – إذا كانـــت كمية الأمونيوم التي انفجرت هي 500 طنا فقط، الســـؤال الذي شـــغل بال الجميع: أين ذهبت الكمية التي لم تنفجـــر 2200 طناً؟ هل احترقت أم تـــمّ إخراجها من المرفأ لصالح جهة ما؟ وبالتـــالي كيف يمكن تحميل 2200 كيس يـــزن كل منها ألف كيلوغرام من دون لفت انتباه أحد؟ نقل هذه الكمية يحتاج إلى أكثر من مئة شاحنة، إضافة إلى رافعة ضخمة (ونش) وعدد من العمال، وفتح باب العنـــبر رقم 12 الذي يحتاج لوجود أكثر من جهة لفتحه؟؟؟ فكيف حصلت جميع هذه الأمور من دون أن يتنبه لها أحد؟

الفصل السادس

صَدْمة كورونا

I

وتوقّفت حركة الأرض

أهو مُجـــرّد وباء «طبيعي» ظهر فجأة في الكُرة الأرضيـــة من دون أنّ نعرف حقيقة مصدره، ونجهل أسباب ظهوره، ولا نُدرك بعد حجم أضراره ونتائجها؟

أتُراها جُرثومة بيولوجية، تمّ تحضيرها في أحـــد المختبرات العالميّة، وأُطلقت عن سابق تصوّر وتصميم، من ضمن مؤامرة عالميّة كُبرى لم تنكشف أبعادُها بعد؟

في كلتا الحالتين شـــكّل ظهور فيروس «**كوفيد 19**»، الذي عُرِف عالميًّا باسم وباء **كورونا، صَدْمة دوليّة**، إنّ من ناحية سُرعة انتشـــاره، أم بسبب حجم ضحاياه الكبير، أم بسبب مساحة انتشاره الذي شلّ الكُرة الأرضية بكاملها في وقت واحد.

فجأة تلقّى العالم «**صَدْمة وبائية**» تُشبه الصَدْمة الكهربائية، التي ابتكرها د. كامرون لمحو ذاكرة مرضاه! جعلنا الوباء ننسى كل شيء حولنا، فلا نُفكّر إلا بسُبل النجاة من الخطر الفتّاك، وكأن مُهمّة الوباء **محو ذاكرة الناس**.

فجأة فَرضت علينا مواجهة انتشـــار الوباء الواســـع **صَدْمة العزل المنزلي**، فتوقّفت جميع النشاطات الاجتماعية، ومُنِع الناس حتى من التواصل بين أفراد العائلة الواحدة، فتوقّف وصول البيانات الحسيّة إلى عقول المواطنين، تمامًا كما فعل الطبيب الكندي مع مرضاه النفسيين عندما عزلهم في زنزانات إفرادية.

وعندما تلاقـــت **صَدْمة الرعب من الوباء**، مع قرار **العـــزل المنزلي تجمّدت حركة الشـــعوب** بفعل سُلطة دوليّة خارج إرادة الأفراد. لقد أوقف وباء كورونا **دورة الحياة** في العالم كما يجمّد مُشاهد الصورة على شاشة تلفزيون بالريموت كونترول. وفرضت **مُنظّمة الصِحّة العالميّة** ســـجنًا منزليًّا على الناس، فبات كل إنســـان أسير ذاته، يعيش في عُزلة قسريّة على مـــدار الأيّام، يعدّ الإصابات من حوله، ويتلقّى التعليمات، وينفّذ

الأوامـر بلا اعتراض ومن دون أن يتجرّأ على طرح سـؤال بديهي: من يدير العالم بـ «الريموت كونترول»؟ من هو هذا الذي يأمر فيُطاع لأنّه ينطق باسم **ملاك الموت!**

غدًا... عندما يستفيق العالم من «صَدْمة كورونا» سـوف يكتشِف أنّ هذا الوباء كان السلاح الجديد الذي تمّ استخدامه في «رأسماليّة الكوارث»، وأنّ حركة انتشاره، وطريقة مُواجهته، كانتا حركتين منظّمتين تهدفان إلى تغيّر وجه دول كثيرة في العالم كما جرى بعد وقوع **صدْمات سياسيّة** أو **كوارث طبيعيّة** في حقبات سابقة.

كورونا البداية

ظهر وباء «كوفيد 19» المعروف عالميًّا باسم «كورونا» في مدينة **ووهان** في الصّين في شهر كانون الأول 2019.

في 31 كانـون الأول 2019 أعلنـت مُنظّمة الصِحّة العالميّـة أنّ عددًا من حالات الالتهاب الرئوي مجهول السـبب ظهرت في مدينة **ووهان** شرق الصّين، وهي مدينة يبلغ عدد سـكّانها أكثر من 11 مليون نسمة. بعد سبعة أيّام، في 7 كانون الثاني، أعلن عُلماء صينيون أن فيروسًـا تاجيًّا جديدًا من عائلة كورونا، هو الذي تسبّب بحالات الالتهاب في ووهان.

في الأسـابيع الأولى من 2020 بدا الأمر وكأن الوباء الجديد محصور في الصّين، ولم يكن أحد يتوقع أنّه سوف يتحوّل بسرعة مُذهلة إلى وباء يجتاح العالم بأسره.

في 20 كانـون الثاني 2020 أعلـن الرئيس الصّيني شي جين بينـغ لأول مرة «**أنّ فيروس كورونا مرض معدٍ ينتقل بين البشر**».

في 21 كانـون الثاني بلغ عدد الوفيـات في الصّين 6 وقال متحدّث باسـم وزارة الخارجيّة الصّينيّة إن بلاده أطلعت **مُنظّمة الصِحّة العالميّة** والدول المعنيّة بانتشار الوباء منذ ظهوره لأول مرة، ورجّح بعض الخبراء أنه حيواني المنشأ.

في شباط 2020 أصدر فريق من عُلماء الفيروسات في معهد ووهان لعلم الفيروسات دراسة مُفصّلة تُبيّن أن التركيب الجيني للفيروس متطابق بنسبة 96 في المائة للتسلسل الجيني للفيروس التاجي الموجود في **الخفافيش**. وأظهرت دراسة أُخرى نُشرت بعد شهر أن التسلسل الجيني للفيروس البشري يبدو أقرب إلى آكل النمل الحرشفي أو **البنغولين سوندا** بنسبة تطابُق تتراوح بين 5 , 88 و4 , 92 في المائة. لكن الحالات المُبكرة للإصابة، والتي ليس لها صلة بسوق ووهان على الإطلاق، تشير إلى أن المسار الأوّلي للعدوى البشريّة سبق حالات سوق ووهان.

في نيسان 2020 كان نحو 150 بلدًا قد أغلق جميع مدارسه، وفرض إلغاء التجمّعات، وأغلق أكثر من 80 بلدًا كل أماكن العمل لاحتواء تفشّي الفيروس، وفُرِضت قيود على السفر على نطاق واسع، وأُقفلت جميع المطاعم والملاهي والحدائق العامّة ودور العبادة، وأُلغيت كافة الاحتفالات الدينية والمُناسبات الاجتماعية، وفُرض التباعد الاجتماعي حتى بين أفراد العائلة التي تعيش في المنزل نفسه. تركت هذه الإجراءات ضررًا كبيرًا على الاقتصاد والتجارة في مختلف أرجاء العالم، ورافقت الإغلاقات الإلزامية إلى جانب التباعُد الاجتماعي تقلّبات في الأسواق الماليّة فتراجعت بشدة أسعار النفط والمعادن الصناعيّة.

في لبنان أُعلنت التعبئة العامّة بتاريخ 15 آذار 2020 وتمّ حظر التجوّل، وشُلّت الحركة في أرجاء البلاد أسوة بسائر دول العالم.

فجأة توقّفت الأرض عن الدوران، وخرجنا من العالم الذي اعتدنا أن نعيش فيه لندخُل إلى عالم جديد مختلِف كليًّا. دخلنا زمن وهم وسراب. دخلنا في كابوس مُرعب نعيش أحداثه في اليقظة، ونرتعد من هواجسه تحت أشعّة الشمس الساطعة ونتأمل رعبنا بعيون حائرة. فجأة باتت الكُرة الأرضية بحالة جمود. أصبحت سِجنًا شاسعًا ليس فيه سوى زنزانات إفرادية وكلّ فرد فيها محكوم بالإعدام مع وقف التنفيذ.

II
الحرب العالميّة الثالثة

في زمــن «**الكورونا**» يعيش العالم حربًا عالميّة ثالثــة تحالفت فيها دول العالم من خلال **مُنظّمــة الصِحّة العالميّة**، لتُعلــن حربًا كونية على الوباء. تختلف أســلحة هذه الحرب عن الحربين الماضيّتين، لكن النتائج واحدة والخسائر البشريّة والاقتصاديّة والسياسيّة مُتشابهة.

في حــربي القرن العشريــن، الأولى (1914– 1918) والثانيــة (1939 – 1945) تصارعت الــدُول الكبرى في ما بينها ســعيًا لتحقيق أهداف اقتصاديّة، وسياســيّة، وتوسعيّة، سقط بســببها ملايين الضحايا في أرجاء العالم. سبعة ملايين ضحيّة مدنيّة في الحرب الأولى إضافة إلى **عشرة ملايين** عسكري، وفاق عدد ضحايا الحرب العالميّة الثانية **ســتين مليون** ضحيّة مما يجعلُها الأكثر دمويّة في التاريخ. وبنتيجة هاتين الحربين تغيّرت التقســيمات الجُغرافية في الكُرة الأرضيّة، وبشــكل أساس في أوروبا والشرق الأوســط. اختفت إمبراطوريات، وزالت دُول عن خارطة العالم، وظهرت كيانات جديدة...

اليوم تبدو الحرب الكونيّة موحّدة الأهداف، وأن كل دولة تخوض معركة داخليّة خاصة ضِدّ عدو مجهول يفتك بملايــين البشر. في زمن **حرب كورونا** تخوض الدول الكبرى في العالم حروبًا افتراضية في ما بينها، لا تقلّ خطورة على شــعوبها عن الوباء الفتّاك، تستخدم فيها سلاح دمار شامل اسمه «**الدمار الاقتصادي**».

تدور في العالم اليوم حرب مكشــوفة بين محورين أساسيّين: الولايات المتحدة من جهة، والصّين من جهة ثانية. يحاول كل محور، كما في الحربين العالميّتين الســابقتين، أن يؤمّن اصطفافًا دوليًّا إلى جانبه. كما يدور صراع مستتر بين الاتّحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية.

وهناك تنافس ضمني بين دول الاتّحاد الأوروبي نفســها كشــفته بوضوح حرب كورونا. لقــد تمنّعت دول الاتّحاد، خلافًا لمنطق الاتّحــاد، أنّ تمدّ يد العون لجيرانها في مكافحة الوباء، وتصرّفت على طريقة المنطق الشــعبي «كل مــين إيدو إلو» حتى أن تشيكيا صادرت أقنعة ومُستلزمات طبية كانت مُرسَلة إلى إيطاليا في بداية ظهور الوباء في شباط 2019.

لقد تمّ استخدام ســلاح النفط بطريقة عكسيّة خلال حرب كورونا، إذ ضغطت الولايات المتّحدة على المملكة الســعودية ودول أوبيك لتخفيض الأسعار، وتخفيض الإنتاج، بهدف توجيه ضربة اقتصاديّة قاتلة إلى روسيا وحلفائها.

صَدْمة كورونا تُغيّر العالم

سوف تقود «**حرب الكورونا**» الكُرة الأرضيّة إلى مُتغيّرات جَذريّة تُشبه التغيّرات الجغرافية والاقتصاديّة التي أعقبت حربي 1914، و 1943. يتجلّى هذا التغيير بصورة أساسيّة في لجم تمدُّد نفوذ الولايات المتحدة الأميركيّة العالمي، وفي تبدّل العلاقات الدوليّة، وفي تطوّر نمط الحياة «المُعصرنة» الذي انتهجه العالم منذ ظهور الثورة الرقميّة، وبداية العصر الإلكتروني الذي غيّر وجه العالم.

– من نتائج كورونا المُباشرة الظواهر التالية المُستجدّة:

– **العمل من المنزل** WORKING FROM HOME التي عزّزتها كُبريات الشركات العالميّة ممّا خفف عنها أعباء التنقّلات، ومصاريف المكاتب، ودفعها إلى تخفيض عدد المُوظّفين وتسريح الفائض غير المنتِج.

– **الاجتماعات الإلكترونيّة** VIDEO CONFERENCE التي تُخفّض على الشركات مصاريف السفر وكِلفة التنقّلات وتصل إلى النتيجة المرجوّة نفسها بسرعة أكبر. ويتمّ العمل بهذا النّظام الجديد على الصعيد الداخلي في الدولة كما في المُعاملات الدوليّة بفضل تكنولوجيا رقميّة تتطور يومًا بعد يوم.

– **الذكاء الاصطناعي** ARTIFICIAL INTELLIGENCE وتطوير عمل أجهزة الكومبيوتر بشكل يفوق قدراتها الحالية بأضعاف، ويزيد من إمكانات استخدام «الروبوت» في كافة مجالات الحياة. وسوف تشهد هذه التكنولوجيا في العقد المقبل القفزة النوعيّة والتكنولوجيّة التي عرفتها صناعة الهواتف الذكيّة خلال العقدين الماضيين من القرن الواحد والعشرين. يكفي أن نُقارِن بين قُدرات جهاز موتورولا إنتاج عام 1995 وجهاز أيفون 10 لنُدرك حجم الفرق. عِلمًا أن «الذكاء الاصطناعي» سوف يحلّ مختلف شؤون الحياة وتفوق مجالاته الهواتف بأضعاف مضاعفة.

- **التجــارة الإلكترونية** E – COMMERCE، كشــفت الدراســات العالميّة أن الرّابح الأكبر من هذه الأزمة العالميّة هي شركات التجارة الإلكترونيّة (E BAY) في طليعتهــا «وولمارت» و«أمازون». فقد زادت ثــروة أغنى رجل في العالم **جيف بيزوس**، مؤســس شركة «أمازون» 24 مليار دولار منذ بداية الأزمة، وحقّق يوم 14 نيســان ربحًا بلغ 6,4 مليار دولار، حســب تقرير نشرته صحيفة الغارديان البريطانيــة، لتصل ثروتــه إلى 138 مليار دولار. ومن المتوقّــع أن تصل إيرادات أمازون إلى 73 مليار دولار في الربع الأول من الســنة، وتســجّل 11 ألف دولار ربحًا كل ثانية.

- **تطــوّر الاقتصاد الرقمي**. الرابــح الأول خلال أزمة كورونــا كانت مجموعة: GAFAM أي شركات غوغــل، آبل، فايس بوك، أمازون، ميكروســوفت، لأن الاقتصاد الرقمي يشــهد تطوّرًا سريعًا في هذه المرحلة، لذلك يحتاج اقتصاد ما بعد كورونا إلى مُخطّطــات جديدة ترتكز بالدرجة الأولى عــلى التكنولوجيا المُتطوّرة، والذكاء الاصطناعي، وإلى تحوّل في مجال الطاقة.

ـ **خســارة الطبقات الشــعبيّة**. ســوف يقضي عصر ما بعد الكورونــا على حالة «**الرفاهية**» التي عاشتها الطبقات الشعبيّة في العالم الثالث، والتي ابتدعها وطوّرها النّظام النيوليبيرالي، والتي اكتشف الاقتصاد العالمي أنه لم يعد قادرًا على تحمُّل كلفة أعبائها ولا خدمة دُيونها فقرّر القضاء عليها باستخدام «عقيدة الصَدْمة». والأمثلة العالميّة كثيرة :

ـ **الضعيف يختفي**. بعد ثلاثة أشهر من إجراءات الوقاية من الوباء مع حلول شهر نيسان 2020 تخطّى عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة 22 مليون إنسان، وســجّل مســتوى الانكماش الاقتصادي في أوروبا 15 بالمئة، وأقفلت الشركات الصغــيرة أبوابها وسرّحت عُمّالهــا في مختلف أنحاء العــالم، وخفّضت الشركات الكبيرة معاشات موظفيها بنســبة 20 بالمئة. وفي لبنان تمّ تخفيض معاشات معظم

العاملين في القطاع الخاص بنسبة 50 بالمئة.

ـ **أغنياء وفقراء**. في تقرير حديث لمنظّمة «أوكسفام» العالميّة التي تُعنى بالفقر منذ 1942 جاء ما يلي: يملُك أصحاب المليارات في العالم وعددهم 2154، ثروة أكثر مما يملك 6 , 4 مليار إنسان في أنحاء العالم. سوف ينقسم العالم إلى منطقتين: الأغنياء الكبار والفقراء المعدمون، وسوف تزداد الهوّة بين الإثنين مع مرور الوقت، ولن يملك الفقراء القدرة على مُواجهة الأغنياء بأية وسيلة من الوسائل لأنّ **الخِناق الاقتصادي** يضيق إلكترونيًّا على الأعناق.

هذا ما شاهدناه في لبنان وتجلّى في اصطفاف المواطنين أمام المصارف استجداءً لدولارات قليلة من حساباتهم، وهي أموال جنوها بعرق جبينهم، ثم اصطفافهم لساعات طويلة استجداءً لغالون بنزين. ودعا بعض انصار المجتمع الدولي الناس إلى المجتمع الزراعي بدل العمل على دخول لبنان نادي الصناعات الذكيّة.

قاد ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الشباب، وانهيار القدرة الشرائيّة للعملة الوطنيّة إلى **هجرة الأدمغة اللبنانيّة** باتجاه الدول الصناعيّة المتطوّرة.

– **الداروينية الاجتماعية**. حسب الخبير الاقتصادي الفرنسي **نيكولا بوزو**: سوف يسيطر الفِكر النيوليبيرالي على العالم بعد زوال صَدْمة كورونا، وسوف يتملّك عدد قليل من الناس مُعظم ثروات العالم، وسوف تحصل الشركات الكبرى على حريّة مُطلقة بالتصرف، حتى على حساب البيئة وتشويه الطبيعة.

ويعمل النيوليبيراليون على تطبيق «**الداروينية الاجتماعية**» التي تقول: القوي وحده يستحقّ البقاء. لذلك تسعى الشركات الكبرى إلى إلغاء أنظمة الرعاية الاجتماعية، وتدمير الضمانات الصحيّة، وإقفال صناديق التقاعد والبطالة تحت شعار تفكيك «دولة الرعاية».

ـ **في لبنان** أُصيب النّظام الصحيّ الرسمي في الصّميم، وتعطّل دور الضمان

الاجتماعي، وباتت المُستشفيات لا تستقبل المرضى على حساب مؤسسات الرعاية، وباتت دور العجزة والمسنّين تعاني من نقص هائل في التمويل الرسمي وتعتمد على الهبات الفردية، وهاجر عدد كبير من القطاع الصحيّ إلى الخارج.

ـ **الديون تتكاثر**، تجد دول العالم نفسها مُجبرة على تعاون أشمل في ما بينها لأن صعود القوميّات أصبح حالة كارثيّة. لا شيء يقف في وجه العولمة عندما يستفيق العالم من هول الصَدْمة، وسوف ترتفع ديون جميع دول العالم بعد الأزمة. يرى الخُبراء الأوروبيون أن منطقة اليورو تثير القلق.... ولا يمكنها أن تصمُد أمام أزمة اقتصادية جديدة مثل أزمة اليونان 2012، لذلك يجب العمل على خفض مستوى الفوائد، والتعاون بين الدول الأعضاء لأنها مُهدّدة بالخطر.

III

الصَدْمة الصّينيّة

ينظـر كبار علماء الاقتصاد في العالم إلى «صَدْمة كورونـا» من منظار اقتصادي بحت فيرون أن الهدف الأول مـن هذا الوباء «**هو تجميد الاقتصـاد العالمي للبحث عن مخرج للمُواجهة الاقتصاديّة الكبرى القائمة بين الولايات المتحدة والصّين ودول العالم الأُخرى**».

فـيروس «**كوفيد 19**» الذي أصاب مئات ملايين البشر في أنحاء العالم، وتسـبّب بموت الملايين، وشلّ الحركة في الكُرة الأرضيّة، وغيّر العادات والتقاليد حتى داخل المُجتمعات الدينيّة المُتشـدّدة، وخلق مسـافة تباعُد بين النـاس حتى داخل الأُسرة الواحدة، وفرض نُظم عمل جديدة على الشركات، ودمّر اقتصاد دول كبيرة وصغيرة، وبدّل حياة غالبية سكان العالم!!!

هل هو مُجرّد سِلاح في حرب صامتة تدور بين الولايات المتحدة الأميركيّة والصّين بسـبب ديون الولايات المتحدة البالغة 28 ألف مليـار دولار ومنها ثلاثة آلاف مليار للصّين؟؟

في 23 أيار 2020 قال مستشـار الأمن القومـي الأميركي **روبيرت أوبراين** خلال مُقابلة مع محطّة أن بي سي: «أخفت الصّين حقيقة كورونا كما أخفى السوفيات حقيقة شيرنوبيل عام 1986. لقد **أطلقوا فيروسًـا على العالم دمّر تريليونات الدولارات** من الثروة الاقتصاديّة الأميركيّة التي ينبغي إنفاقها للإبقاء على اقتصادنا حيًّا».

وسـبق للرئيس دونالد ترامب أن صرّح في الأول من أيار: «من المُمكن أن نفرِض رُسومًا جُمركيّة على الصّين تصل إلى 300 مليار دولار».

كان هـذا التصريح بداية كِبـاش اقتصادي بين الولايات المتحـدة والصّين التي تدين لها الولايات المتحدة تقريبا بثلاثة آلاف مليار دولار مضمونة بسـندات الخزينة

اليوروبونــد، كان الرئيس الأميريكي يلمّح بإمكانيــة التمنّع عن دفعها وتحويل جزء منها إلى رسوم جُمركيّة.

بعد أيّــام قليلة ردّت الصّين على الموقف الأميركي بطريقة غير متوقّعة. في 28 أيار 2020 قرّر البرلمان الصّيني **تطبيق قانون الأمــن القومي على جزيرة هونغ كونغ** التي تتمتّع بشــبه استقلال ذاتي يدوم حتى 2047، وقد منحتها الولايات المتحدة امتيازات تجاريّة واقتصاديّة مميّزة وتُعتبر واحة غربية صغيرة في بحر الصّين الواسع.

كان هــدف القانون الصّينــي الجديد «**أن يتصــدّى للميــول الانفصالية والتآمر والارهــاب**» لدى هونغ كونغ. اعتبر الخُبراء الاقتصاديون أنه ســوف يحدّ من حركة الرســاميل الأجنبية والاســتثمارات في الجزيرة، لكنه بالحقيقة **وضــع يدًا صينية** على الأموال الأميركية والغربية المُستثمَرة في الجزيرة.

بعــد يوم واحد، في 29 أيار 2020، ردّت أميركا على القرار الصّيني فأعلن الرئيس دونالد ترامب، خلال مؤتمر صحافي، أنه أصدر أوامره للإدارة ببدء إلغاء الإعفاءات التجاريّة الممنوحة لهونغ كونغ وقــال: «هونغ كونغ لم تعُد تتمتّع بالحُكم الذاتي لتبرير الامتيازات الأميركيّة».

في 3 حزيــران 2020 كتب رئيس وزراء بريطانيا بوريس جونســون مقالاً في جريدة التايمز أعلن فيه: «لن نتخلّى عن شعب هونغ كونغ. إذا طبّقت الصّين قانون الأمن القومي عليها فإنّ بريطانيا ســوف تمنح 2,5 مليون مواطن من هونغ كونغ **جواز سفر بريطانيًّا** لما وراء البحار يخوّلهم الانتقال بحريّة إلى بريطانيا والحصول على الجنسيّة البريطانية». وكأن جونسون يُوجّه نداء إلى أثرياء هونغ كونغ للفرار مع ثرواتهم إلى إنكلترا.

الحقيقة أن المشــكلة بين الدولتين الكبيرتين هي سباق دولي للسيطرة على اقتصاد العالم بانت معالمــه في قمّة «**طريق الحرير**» التي انعقدت قبل أشــهر من ظهور الوباء القاتل.

IV
طريق الحرير الجديد

انعقدت قمّة «طريق الحرير» في 16 نيسان 2019 في بكين، وشاركت فيها 150 دولة. استعرضت الصّين خطّة عملاقة، تشمل 123 دولة، تسعى من خلالها إلى تسريع وُصول البضائع الصّينيّة إلى العالم، مما يقوّي اقتصادها ويجعل منها المُنافس الأول للولايات المتحدة. كذلك تسعى الصّين إلى تعزيز التّبادُل التجاري بالعملة الصّينيّة بهدف تقوية الـ يوان الصّيني، وترويج استعماله عالميًّا، ليُصبح من العملات الصعبة.

يعود تاريخ **طريق الحرير** إلى القرن الثاني قبل الميلاد، وترمز التسمية إلى شبكة طرق بريّة وبَحريّة ربطت الصّين بأوروبا عبر الشرق الأوسط بطول تعدى عشرة آلاف كيلوميتر.

في كانون الأول عام 2013 أطلقت الصّين خطّة إنمائية عالميّة اسمتها: «**حزام وطريق**» جوهرها، إعادة احياء **طريق الحرير** القديم، وربط الشرق والغرب عبر شبكة عملاقة من سِكك الحديد، والمواصلات البحريّة. اعتبر **خبراء** العالم هذا المُخطّط الصّيني الجديد أكبر مشروع بُنى تحتيّة بتاريخ البشريّة، يغطي أكثر من 68 دولة، أي **65** بالمئة من سُكّان الكُرة الأرضيّة.

عام 2014 أسّست الدولة الصّينيّة «صندوق طريق الحرير» **S R F** ورأسماله 40 مليار دولار، لكنها تعهّدت أن تُنفق على هذا المشروع 136 مليار دولار.

يمتدّ الخطّ البحري من الساحل الصّيني إلى سنغافورة والهند وصولًا إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسّط ويشمل ستة مسالك:

1 – الجسر الأوراسي الذي يمتدّ من غرب الصّين إلى روسيا.

2 – مسلك شمال الصين – مانغوليا – روسيا.

3 – مسلك آسيا الوسطى من غرب الصّين إلى تركيا.

4 – مسلك شبه الجزيرة الصّينيّة من جنوب الصّين إلى سنغافورة.

5 – مسلك الصّين – باكستان في جنوب غرب الصّين إلى باكستان.

6 – مسلك بنغلادش – الصّين – الهند – ميانمار.

اليُوان يُنافس الدولار

يتّفق خبراء الاقتصاد على أنّ خطورة خطّة «**حزام وطريق**» هو أن الصّين تسعى من خلالها إلى فتح بورصة عالميّة لتداول تجارة **النفط باليُوان الصّيني**. هذا الأمر يُهدّد الدولار الأميركي في نقطة حيويّة خاضت الولايات المتّحدة صِراعات دوليّة كبيرة وطويلة للتفرّد بها، كما شرحنا في فصل سابق من هذا الكتاب. يكمُن الخطر في أن الصّين تملك أكبر احتياط نقدي في العالم البالغ 3 **تريليون دولار**. إضافة إلى هذا المبلغ المالي الهائل إنّ **10,90** بالمئة من احتياط الدول لدى صندوق النقد الدولي هو باليوان الصّيني، وهو الثالث بين العُملات الخمس المُتداولة في الصنوق وهي: الدولار، اليورو، اليُوان، الين الياباني، الجينيه الاسترليني.

واللافت أنّ مسار خطّة «**حزام وطريق**» لا تلحظ مرورها بأي من المرافئ العربيّة مما يدلّ على أنّها تحمل أبعادًا جيوبوليتيكيّة، وتسعى إلى بناء تحالُف سياسي عالمي واسع. هذا الأمر خلق تخوُّفًا كبيرًا لدى اوستراليا، والهند، واليابان من هيمنة الصّين على العالم.

تلتزم فرنسا وألمانيا ودول أوروبا الغربية الحذر حيال المشروع الصّيني، وتخشى أن تُصبِح البُنى التحتيّة في أوروبا مُلكاً للصين... **فمرفأ بيرايوس اليوناني** أصبح مُلكاً للصين منذ 2016، وتُطوّر الصّين مرفأ حيفا منذ 2018.

أما دول أوروبا الشرقيّة فترحّب باليقظة الاقتصاديّة الصّينيّة وترى فيها بادرة أمل جديدة للعالم، بينما يعتقد كبار الاقتصاديـين الأميركيين بضرورة لجم طُموح الصّين التي تسـعى للسيطرة عالميًّا على قطاعات أساسـية مثل التكنولوجيا المتقدّمة، الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا الحيوية.

أستراليا تنسحب

في 21 نيسـان 2021 أعلنت الحكومة الفدرالية الأسترالية **إلغاء اتفّاق وقّعته ولاية فكتوريا** للانضمام إلى «طريق الحرير الجديد» أبرمته ولاية فكتوريا مع الصّين في 2018 و2019 مُعتبرة أنها تتعارض مع السياسة الخارجيّة التي تنتهجها كانبيرا.

وبدأ التأزم في العلاقات الاسـترالية الصّينيّة عام 2018 عندما استبعدت أستراليا مجموعـة الاتصـالات الصّينيّـة العملاقة **هواوي** مـن بناء شـبكة الجيل الخامس للاتصالات 5G تحت شـعار «تهديـد الأمن القومي». تصاعـد التوتّر بين البلدين، عندما انضمّت أستراليا إلى الولايات المتحدة عام 2020 ودعت إلى إجراء تحقيق دولي في مصدر وباء كوفيد-19، مما أغضب بكين التي رأت أن الطلب جاء بدوافع سياسيّة وبضغط أميركي.

واللافت أنّ **أستراليا كانت أكثر دول العالم تشـدُّدًا في مواجهة وباء كورونا**. فقد فرضت حظر تجوّل غير مسبوق على رعاياها، واقفلت المطارات، ومنعت الأستراليين من السـفر إلا بعد الحصول عـلى تصاريح خاصة، وتشـدّدت في إجراءات دخول الأجانب إلى الأراضي الأسـترالية إلى حد المنع الكامـل، حتى من يحملون جوازات سفر أسترالية بات من الصعب جِدًّا أنّ يعودوا إلى بلادهم في ظلّ تلك الإجراءات.

ويؤكد الخبراء أنّ الإجراءات الأسـترالية الصارمة لم يكـن الهدف منها التصدّي للوباء الفتّاك، بل **منع دخول الصّينيين إلى أسـتراليا**. لقد سـيطر الصّينيون على نسبة

عالية جِدًّا من اقتصاد أستراليا من خلال تملّكهم العقارات، والشركات، مما يُهدّد المصالح الغربية، ويهدّد أستراليا نفسها التي تتعرّض لغزو اقتصادي صيني، فكان لا بدّ من لجم الصّينيين ووضع حدّ لتمدّدهم.

حلف أوكوس AUKUS

في 15 أيلول 2021، وبهدف تعزيز تحالفاتها في مواجهة الصّين، أعلنت الولايات المتحدة قيام تحالف أمني استراتيجي في منطقة آسيا المحيطين الهندي والهادئ، يضمّ كلًا من **أستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة**، وتمّت تسمية التحالُف «**أوكوس**» AUKUS.

وبنتيجة هذا التحالف الجديد سوف تحصل أستراليا على 12 غوّاصة أميركيّة تعمل بالدفع النووي. على الأثر أعلنت كانبيرا إلغاء صفقة ضخمة أبرمتها عام 2016 مع «نافال غروب» لشراء 12 غواصة فرنسيّة من طراز «أتاك» بقيمة 50 مليار دولار أسترالي أي 31 مليار يورو.

وفي ردّة فعل فورية استدعت باريس سفيريها في كامبيرا وواشنطن وأعلن وزير خارجيتها جان إيف لو دريان بغضب عبر شاشة فرانس 2: «**لقد طعنتنا الولايات المتحدة في ظهرنا**».

وأعلنت الصّين أن امتلاك أستراليا لغواصات نووية يعرّضها لضربة نووية في حال وقوع حروب في المستقبل.

معاهدة الصّين - إيران

في 27 آذار 2021 وقّعت الصّين مع إيران «**اتفاق تعاون استراتيجي**» لمدة 25 سنة مما سبّب قلقا كبيرًا في الولايات المتحدة، لأن أساس التعاون يقوم على التّبادل التجاري بين الدولتين خارج منظومة الدولار الأميركي.

يوم 30 آذار تحدّثت صيحفة **واشنطن بوست** عن الاتفاق الصّيني الإيراني فقالت «إنه ضربة قويّة لسياسة أميركا بمُحاصرة إيران، لأن مدّته 25 سنة، ولأنه يقوم على التبادُل بالعملة الصّينيّة والإيرانية أي خارج الدولار». قدّرت **واشنطن بوست** حجم التّبادل بين الصّين وإيران بـ30 مليار دولار في بداية المُعاهدة، وهذا هو أول تحدٍّ للإدارة الأميركية الجديدة برئاسة الرئيس جو بادين.

يتناول الاتفاق بيع إيران الصّين كل **مُشتقّات النفط**، على أن **تدفع الصّين بالعملة الصّينيّة**. وسوف تستورد إيران من الصّين حاجتها المتنوعة، خاصة المعيشيّة والإلكترونيّة، وتدفع بالعملة الإيرانية. هذا التحدي الأكبر الذي يواجهه **البترو دولار** منذ فرضت الولايات المتحدة الدولار كعملة تبادل وحيدة لشراء النفط في العالم، وقضت على كل من حاول كسر هذه القاعدة من صدّام حسين إلى معمر القذافي، فكيف ستُواجه الصّين التي هي في طليعة مستهلكي النفط الإيراني.

وبحسب **واشنطن بوست** «لن تسطيع أميركا قصف أو إغراق أي حاملة نفط أو مُشتقّات نفطيّة إيرانية متوجّهة إلى الصّين، لأن ذلك سيؤدّي إلى انتقام من ناقلات النفط الأميركيّة، أو حتى إغلاق إيران باب المندب، وعندها ينقطع النفط عن الهند وباكستان وماليزيا وإندونيسيا واليابان وفيتنام والفليبين».

****

أسئلة جوهرية

حتــى صُدور هذا الكتاب في نهاية 2021، وبعد مرور أكثر من ســنتين على ظهور وبــاء كورونا، لم تتمكّن دول العالم، ولا مُنظّمة الصِحّة العالميّة، من القضاء عليه رغم الجهــود الدوليّة المبذولــة لاحتوائه. لا تزال هذه الجُرثومة الفتّاكة تتفشّــى في أرجاء الأرض، تتحــوّر، وتتبدّل، وتتحدّى الباحثين والمختــبرات، وتحصُد آلاف الضحايا كل يــوم. لا تزال آثار هــذا الوباء الاجتماعيّة والاقتصاديّــة تصيب شريحة كبيرة من الناس، ولا تزال بعض الدول تحدّ من حريّة تنقّل المواطنين، وتفرض حظر السفر على رعاياها، وتمنع رعايا دول كثيرة من دخــول أراضيها، أو حتى من عبور مطاراتها... ولا تزال **الأسباب الحقيقية** لتلك الكارثة العالميّة مجهولة، ولا يزال العالم يطرح الكثير من الأسئلة حول **صَدْمة كورونا**.

مــا هو التاريخ الحقيقي لظهور الوباء؟ كيــف انتشر بين الناس بهذه السرعة؟ هل هو نابع حقًا من جينات حيوانية؟ أم هو من صُنع الإنسان في مختبر؟ كيف تسرّب من المختبر ولماذا؟ أهي صدفة أم حادث عرضي؟ أم تمّ نشرُه عن سابق تصوّر وتصميم؟ ما علاقة كورونا بالصّراع الاقتصادي الاستراتيجي بين والولايات المتحدة والصّين؟ ما علاقة وباء كورونــا بديون الولايات المتحدة البالغــة 28 ألف مليار دولار الجزء الأكبر منها للصّــين؟ أي سرّ دولي غامض يكمُن خلف هذه الجرثومة التي تغيّر وجه العالم بقدرة انتشار «نووية»؟

قد تمرّ عقود من الزمن قبل أن نكتشف الأجوبة الحقيقية على هذه الأسئلة.

الفصل السابع

نهاية «لبنان الكبير»
صَدْمة صَفقة القرن

I

مئويّة «لبنان الكبير»

ليـس مُجرّد صدفة أن تنفجر الأزمة اللبنانية وتتفاقم بشـكل تصاعُدي، تدميري، عشيّة **المئويّة الأولى لولادة دولة «لبنان الكبير»** التي كان الوطن يستعدّ للاحتفال بها في الأول من أيلول 1920. كأن التظاهرات الشـعبيّة التي انفجرت في17 تشرين الأول 2019 كانت مُبرمجة حسـب التوقيت الدولي لاستهداف الكيان اللبناني الذي وُلِد من رحم معاهدة سايكس بيكو التي رسمت حدودًا جُغرافيّة جديدة في الشرق الأوسط عام 1916.

خلـق التفاهم الإنكليـزي الفرنسي في نهاية الحرب العالميّة الأولى خمسـة كيانات مُسـتقلّة. كانت هذه الدول الجديدة، التي اعترفت بهـا **عُصبة الأُمم** في مؤتمر باريس للسلام عام 1919 – 1920، مُجرّد أقاليم مُتجاورة، وأجزاءً من الدولة العُثمانيّة طوال 400 سنة وهي: لبنان، سوريا، العراق، الأردن، وفلسطين، التي اغتصبتها الصُهيونيّة العالميّة وانشأت فوق أرضها دولة إسرائيل.

إنّ انفجار الأزمة اللبنانية هو جزء من **مُخطّط تفجير كيانات «سايكس بيكو»**. إنها حلقة من محاولة ولوج عصر جديد اسمته وزيرة الخارجيّة الأميركيّة كوندوليزا رايس عام 2005 **«الشرق الأوسط الجديد»**. ومع وصول الرئيس دونالد ترامب إلى السُلطة عام 2017 تبدّلت التسمية، صارت **«صفقة القرن»**.

التسـميتان هما وجهين لعُملة واحدة عنوانها العريض: **تثبيـت دولة إسرائيل في المنطقة**، وهي استراتيجية بعيدة التخطيط رسمت الصُهونيّة العالميّة معالمها منذ **«مؤتمر بال»** عام 1897، وبدأ تنفيذ مُخطّطاتها يوم أطاحت جمعيّة «الاتّحاد والترقّي» بالسُّلطان

عبد الحميد عام 1908 بعد أنّ رفض تنفيذ طلب **البارون دي روتشيلد** منح امتيازات لليهود في فلسطين.

هــل صحيح أنّ دولة **لبنان الكبير** لم تكن قابلة للحيــاة منذ ولادتها؟ هل صحيح أنّ هذا الكيان «**المُصطنع**» عاش على الأوكســجين الخارجي طوال مئة عام وقد دقّت ساعة نزع الأنابيب السياســيّة التي تُبقيه على قيد الحياة؟ لماذا انهار لبنان الكبير؟ وما هي الهزّات التــي ضربته على مراحل وزعزعت كيانه الفتــيّ خلال عشرة عقود من الزمن؟

تحتاج هذه الأســئلة إلى عشرات الصفحات للإجابــة عليها، وقد تكون موضوع كتــاب عن تاريخ لبنان الحديث. ســوف اســتعرض في الصفحــات التالية من هذا الكتاب، وبشكل موجز، أهمّ الصعوبات التي واجهت الوطن اللبناني طوال مئة سنة حتى وصل «لبنان الكبير» إلى مشارِف الزوال.

تحدّيات لبنان الكبير

لم تعرف دولة لبنان حقبة استقرار شامل، وطويل الأمد، مذ تمّ فصل ولاية جبل لبنان عن ما عُرِف جُغرافيًّا عبر التاريخ **بسوريا الطبيعية**.

جمع الفرنسيون طرابلس وبيروت وسهل البقاع وجزءًا من ولاية صيدا مع جبل لبنان فأوجدوا دولة جديدة سموها «**لبنان الكبير**». طوال قرن من الزمن واجهت هذه الدولة الفتيّة سلسلة تحدّيات سياسيّة، وعسكريّة، وديموغرافيّة، واقتصاديّة، محليّة، إقليميّة، ودوليّة، ودفعت ثمن التقلّبات الكثيرة، والحروب التي عصفت بالدول المجاورة خلال القرن العشرين. وما زالت الموجات الارتدادية لتلك الأزمات مستمرّة في لبنان خلال القرن الحادي والعشرين.

ما هي **أبرز التحدّيات التي واجهها «لبنان الكبير»**؟.

1 – يوم وِلادتها عام 1920 واجهت دولة لبنان الكبير حُلم **الشريف حسين الهاشمي** ومشروع المملكة العربيّة المتحدة. منذ نهاية الحرب العالميّة الأولى تعاطف أهل السُنّة في لبنان مع الوحدة العربيّة، وعارضوا قيام دولة مستقلّة اسمها لبنان، ورفض من كان يعيش في ولايتي بيروت وصيدا، في الزمن العُثماني، أن يذوب في الكِيان اللبناني الجديد الذي وُضع تحت الانتداب الفرنسي.

2 – بسبب الصّراع الفرنسي الإنكليزي انتهى الانتداب الفرنسي عام 1943 قبل «**نضوج**» الدولة الجديدة سياسيًّا وإداريًّا. بعد احتلال الجيوش النازيّة لفرنسا شعر الإنكليز بفائض قوّة على فرنسا، فقرّروا الانقلاب على اتفاقية سايكس بيكو وطرد الفرنسيين من لبنان وسوريا، فحصل لبنان على استقلاله قبل اكتمال بناء مؤسّساته مما أثّر على مسار انتظام دولة لبنان الكبير.

3 – بعد سنتين من الاستقلال عام 1945 برزت الولايات المتحدة الأميركيّة كقوّة عُظمى فرضت نفوذها على أوروبا في نهاية الحرب العالميّة الثانية، وحلّت بديلًا

عن الإنكليز والفرنسيين في الشرق. وفي عام 1948 سيطرت الحركة الصُهيونيّة على فلسطين بدعم أميركي، وطردت الإنكليز، وأعلنت ولادة دولة إسرائيل التي اعترفت بها الولايات المتّحدة فور ولادتها، ومارست العصابات الصُهيونيّة شتى أنواع الاضطهاد على الفلسطينيين وطردتهم إلى دول الجوار، فنزح مئتا ألف فلسطيني إلى لبنان. كانت **ولادة دولة إسرائيل أشبه بزلزال ضرب لبنان الكبير إذ** خسِر رئته الجنوبية، وباتت حدوده البريّة محصورة بالدولة السوريّة التي انفصل عنها قبل عقدين من الزمن.

4 - في 29 تشرين الأول عام 1956 وقع العدوان الثلاثي على مصر بعد أن أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس، وسطع نجم الرئيس المصري وانتشر مبدأ القوميّة العربيّة في المنطقة وبات لبنان أرضًا خصبة للناصريّة والعروبة.

عام 1957 أطلق الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور «**مبدأ أيزنهاور**» الذي يسمح للولايات المتّحدة أن تُساند الدول إذا طلبت مُساعدتها، فنشأ **حِلف بغداد** بدعم أميركي.

عام 1958 تواجهت **القوميّة العربيّة** مع **حلف بغداد** فوق **أرض لبنان** فاشتعلت الثورة، وبدأ صراع القوميّات على سوريا، وبرزت الحقبة الناصريّة، وسيطرت القوميّة العربيّة، وضاعت الهويّة اللبنانية بين الشرق والغرب.

5 - تراجع النفوذ الفرنسي والإنكليزي في الشرق لمصلحة الهيمنة الأميركيّة، وانطلقت استراتيجيّة الـ«**بيترودولار**»، التي قضت بضرب «**لبنان المصرِف العربي**» وخروج الأموال العربيّة من المصارِف اللبنانية إلى الولايات المتّحدة وأوروبا بعد افتعال **أزمة بنك إنترا**.

6 - تأسيس **مُنظّمة التحرير الفلسطينية** عام 1965 واتخاذها بيروت مقرّاً لقيادتها بِدعم عربي كبير، وتحوّل الفلسطيني من لاجئ إلى فدائي مُسلّح، ونشوء ما سُمّي

«**فتح لاند**» في جنوب لبنان، وهي أول دولة داخل الدولة، والتي بدأت معها **الحقبة العرفاتية** التي فرضت نفوذهـــا على لبنان انطلاقًا من «اتفاق القاهرة» عام 1969. أسّـــس هذا الاتفاق للحرب الأهليّة، وعبّد الطريق لتنفيذ مُخطّط هنري كيســـنجر القائم على مبدأ «**الوطن البديل**» والذي يهدف إلى توطين الفلســـطينيين في لبنان، ونقل المسيحيين إلى دول الغرب وفي طليعتها كندا.

7 - في 13 نيســـان عام 1975 اشـــتعلت حرب أهلية استمرت خمس عشرة سنة. أُولى بوادر تلك الحرب كانت انقســـام الجيش اللبناني الركيزة الأساســـية للدولة. حصل الانقسام بتدخُّل وتمويل من دول عربية على رأسها ليبيا، واستغلّت **الحركة الوطنيّة** وأحزاب اليســـار اللبناني «**البندقيّة الفلسطينية**» لضرب الركائز الأساسية لمكوّنـــات لبنان الكبير. وســـاند العـــدو الإسرائيلي بعض الأحزاب المســـيحيّة، واستغلّ الإسرائيليّون وحلفاؤهم الحرب وحاولوا **تقسيم لبنان الكبير** وتحويله إلى كونتونات طائفيّة صغيرة تتناقض مع جوهر وجوده بالأساس. تسبّبت استراتيجية الكونتونات بسلسلة مجازر ضد المسيحيّين انهكت وجودهم وهجّرتهم من قراهم، وطرح وزير الخارجيّة الأميركيّة **هنري كيســـنجر** مـــشروع **الوطن البديل**، الذي يهدف إلى **توطين الفلسطينيين** في لبنان.

بداية مشروع الكونتونات ظهرت عـــام 1978 مع قيام «**الشريط الحدودي**» الذي أنشأته دولة إسرائيل بقيادة الضابط المنشـــقّ عن الجيش اللبناني **سعد حداد**. قابل الكيـــان الجنوبي المُصطنع **كونتـــون درزي** في الجبل، **وكونتون مســـيحي** امتدّ من الأشرفية إلى جسر المدفون، وســـيطرت **الحركات الإسلاميّة** على عكّار وطرابلس التي نزحت عنها الإرساليات الأجنبيّة وغادرها المسيحيّون مع بداية الحرب.

8 - انتصار **الثورة الإســـلامية** في إيران عام 1979، وتعاظُم الدور الشيعي الذي لم يكن عنصرًا فاعلا في تكوين لبنان الكبير الذي نشـــأ بضمّ ولايات تسكُنها أكثرية ســـنيّة إلى جبل لبنان، ولا كان الدور الشيعي بارزًا يوم طالب لبنان باستقلاله عام

1943. لقد بُنيت الدولة اللبنانية المستقلّة استنادا إلى **الميثاق الوطني**، الذي هو تحالُف مسيحي سنّي تقاسم السُلطة والمكاسب. بدّل انتصار الثورة الإسلامية في إيران المُعادلات في المنطقة، وعزّز الدور الشيعي في لبنان، فظهر الخلل البنوي والديموغرافي في تركيبة الدولة.

9 - الاجتياح الإسرائيلي للبنان واحتلال بيروت عام 1982 وما رافق ذلك من مجازِر، ومحاولات لتقطيع لبنان الكبير إلى كونتونات تخدم الكيان الإسرائيلي مما زعزع استقرار الدولة، وعمّق الشرخ بين مُكوّنات الوطن إثر المجازر التي حصلت في الجبل وشرق صيدا ونتج عنها تهجير جماعي وتدمير لعدد كبير من القُرى المسيحيّة.

10 - اتفاق الطائف عام 1990 وبداية **الزمن السوري**، وسيطرة **الحريريّة السياسيّة**، وهيمنة القوى الماليّة والمصارف على الدولة، وبروز طبقة سياسيّة جديدة قامت على الفساد وسرقة المال العام وتدمير الدولة تمهيدًا **لمشروع الخصخصة** الذي حمله رفيق الحريري مع وصوله الى السُلطة. لاحت بشائر **المشروع الحريري** مع تحويل قلب مدينة بيروت إلى شركة خاصة اسمها **سوليدير**على حساب أصحاب الحقوق والمحلّات التجاريّة في أسواق بيروت التاريخيّة التي تمّ هدمُها لمصلحة الشركة. ثم توسّعت **سوليدير** من خلال ردم البحر بحِجارة المتاجر المُدمَّرة بلا حسيب ولا رقيب. ومن المظاهر التدميريّة في تلك الحقبة **إلغاء سكّة الحديد** التي كانت الشريان الحيوي الذي يربط الشمال بالجنوب، من دون أي مبرر أو دافع لذلك.

و**مما دمّر** كيان دولة لبنان الكبير، بعد اتفاق الطائف، ضمّ **عناصر المليشيات** إلى الدولة التي تحوّلت إلى مزارع ومحميّات، وإنشاء **صناديق النهب المنظّم** لعودة المهجرين وإعادة الإعمار، ودور أجهزة **المُخابرات السوريّة** في شفط لبن البقرة اللبنانية الحلوب، ودخول طبقة **المُتموّلين الجُدد** إلى عالم السياسة اللبنانيّة، وتحويلهم الإدارات إلى شركة مساهمة تدرّ عليهم الأرباح الخيالية على حساب بناء

الدولة وازدهار الوطن.

11 – نشــوء **المقاومة الإســلامية** لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وتحرير لبنان عام 2000 من الوجود الإسرائيــلي، وتعاظم دور المقاومة و«**حِزب الله**»، حتى وقعت **حرب تموز 2006**، الحرب الوحشــية التي شنّتها إسرائيل على لبنان بهدف القضاء على «حِزب الله». وحين فشــلت الحرب في تحقيق هدفها صدر القرار الدولي رقم 1701 الذي أرســلت بموجبه الأمم المتحدة قوات دوليّة إلى جنوب نهر الليطاني ورسمت قواعد الاشتباك بين لبنان والعدوّ الإسرائيلي.

خلقت حرب تموز 2006، بحُكم الأمر الواقع، حالة عسكريّة في جنوب لبنان أكثر خطرًا على كيانيّة لبنان الكبير من اتفاق القاهرة مع منظّمة التحرير الفلسطينية عام 1969، ونشوء الشريط الحدودي مع جيش لبنان الجنوبي عام 1978.

12 – اندلاع الحرب الأهليّة في ســوريا عام 2011 مما تسبّب بموجة نزوح سوريّة كبيرة إلى لبنــان فاقت المليون لاجئ، وظهــرت مُنظّمات إســلامية متطرّفة مثل «**داعش**» و«**جبهة النصرة**» وشــقيقاتها، وكان أحد وأهم أهدافها العقائديّة تدمير الكِيانات الوطنيّة في العالم العربي لبناء «**الدولة الإسلامية**».

13 – تعاظُــم الصّراع الأميركي الإيراني في منطقة الشرق الأوســط بعد التدخّل الإيراني في الحرب الســوريّة، والــدور الذي لعبه «حِــزب الله» في تلك الحرب، وانقسام الرأي العام اللبناني حول تدخُّل الحِزب في سوريا.

14 – العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران وســوريا وأثرُها المُدمِّر على الاقتصاد اللبناني والتي قادت إلى انهيار معظم قطاعات الدولة.

15 – أدت تحرّكات **17 تشرين الأول 2019** وما نتج عنها خلال سنتين من انهيارات اقتصاديّــة وماليّة وأمنيّة إلى **تدمير** القطاع المصرفي، وقطاع الكهرباء، وقطاع النقل البرّي والمرفأ، ونظام الاستشفاء الرسمي، تدميرًا شبه كامل، وأنهكت القطاعات

الأمنيّة من جيش وقوى أمن داخـــلي، وزعزعت النّظام القضائي، وأفقرت قطاع التعليم الرســـمي والخاص، وضربت القطاع الزراعي، وشلّت القطاع الصناعي، وتراجع القطاع الطبي الخاص.

وتســبّب الانهيار المالي **بهجرة أدمغة** في جميع قطاعات الخدمات: طب، هندســة، تمريض، تعليم جامعي، معلوماتية، أبحاث... ومُختلف شؤون الحياة الأُخرى مما أدى إلى تراجُع الخدمات على كافة المُســتويات، إضافة إلى إقفال مؤسسات سياحيّة رائدة كانت محطّة جذب للسياحة من مختلف أنحاء العالم.

***

يكشــف لنا تسلســل هذه الأحداث، كم أنّها هدّت كيانيّة **لبنان الكبير**، وحالت دون بناء دولة عصريّة. جميع هذه الأحداث منذ 1965، تاريخ تأسيس منظّمة التحرير الفلسطينية، حتى انفجار مرفأ بيروت، تصبّ في الاستراتيجية الأميركية القائمة على مبدأ **الفوضى الخلّاقة** التي باتت قاعدة عمل في الشرق الأوسط.

انكشــفت **الفوضى الخلّاقة** جليّــة في لبنان منذ عام 2005، تاريــخ اغتيال رئيس الــوزراء رفيق الحريري، وتصاعدت وتيرتها بشــكل مُرعب منذ «**الثوضى**» أو «ثورة الفوضى» التي انطلقت في 17 تشرين الأول 2019، والتي قادتنا إلى «الدولة الفاشلة» التي قضت على كيانيّة **لبنان الكبير** من دون أن تُقدّم له أي بديل في المُستقبل المنظور.

الحرب الصامتة في تشرين 2019 كان هدفها غير المُعلن تحقيق ما عجزت عنه حرب تمــوز 2006، أي تدمير «حِزب الله» ونزع ســلاحه، ولكن حصل العكس. تمَّ تدمير دولة لبنان الكبير، وازداد «حِزب الله» قوة، وبات قادرًا على بسط نفوذه والتمدّد فوق أنقاض الدولة الفاشلة، والخاسر الأول الشعب اللبناني.

II

لبنان الكبير أم الحلم العربي الكبير؟

بنهايـــة الحرب العالميّة الأُولى، وقبل وصول جيش الأمير فيصل ابن الحســـين إلى دمشـــق، رفع أبناء ولاية بيروت العُثمانيّة راية الثورة العربيّة فوق السرايا الحكومي في بعبدا، وطالبوا بالانضمام إلى المملكة العربيّة المتحدة التي نادى بها الشريف حسين قبل إعلان دولة لبنان الكبير. وعندما نُصِّب الأمير فيصل ملكًا عربيًّا في دمشق سارع أهل السُنّة في لبنان إلى مُبايعة المملكة العربيّة الجديدة التي لم تُعمّر أكثر من خمسة أشهر.

حلم الشريف حسين

يـــوم الثالث من شـــهر تشريـــن الأول 1918 وصلت الجيـــوش العربيّة بقيادة الأمير فيصل ابن الحســـين شريف مكّة إلى مدينة دمشـــق، فاستقبل السوريون قائد الثورة العربيّة ضِدّ السلطنة العُثمانيّة اســـتقبال الفاتحين. اعتقد **الشريف حسين بن علي الهاشـــمي**، والد فيصل، أنّ الإنكليز وفوا بِتعهُّداتهم، واعتبر أن اتفاق «**رسائل الحسين ماكماهون**»، الذي عقده قبل سنتين مع الحُكومة البريطانية من خلال تبادُل الرسائل مع مُمثل **الملك جورج** في القاهرة السير هنري ماكماهون، قد أبصر النور في ذاك النهار. لم يكن يُدرك كم أن السياسة الإنكليزية مخادعة، ولم يكن يتوقع الانقلاب الذي حصل ضِدّه من قبل الإنكليز، ولم يصدّق أنّ ما تم الاتفاق عليه خلال الحرب لم يكن أكثر من سراب تلاشى في حرّ الرّمال بعد أن توقّفت المعارك وحقّق الحُلفاء غايتهم من الثورة العربيّة التي قادها الضابـــط البريطاني أدوارد لورانس المعروف بلقب «**لورانس العرب**».

***

عام 1909 عيّن السُّــلطان عبد الحميــد الثاني، بتوصية من ضبــاط **جمعيّة الاتّحاد والترقّي**، الأمير **حســين بن علي الهاشــمي** حاكمًا على الحجاز فانتقل من إســطنبول، حيــث كان يعيش في المنفى، إلى مكّة. وكان حاكــم الحجاز يُعرف بلقب **شريف مكّة** لأنه يُشرِف على الأماكن المُقدّسة.

عام 1915، ومع اشتداد الحرب العالميّة الأولى، دخل الشريف حسين في مفاوضات سريّة مع الإنكليز، عبر تبادُل الرســائل مع الســير **هنري ماكماهــون** ممثّل الحكومة البريطانية في القاهرة. بدأت المُراســلات في 10 تموز 1915 وانتهت في 10 آذار 1916 وبلغ **عددها عشر رسائل**.

طلــب الإنكليز أن يســاعدهم العرب عــلى مُحاربــة العُثمانيــين وطردِهم من نجد والحجــاز، وتعهّد ماكماهــون بالمقابل بإقامة مملكة عربية مســتقلّة على أنقاض الإمبراطوريّة العُثمانيّة وتنصيب الشريف حسين ملكًا عليها، فاتفق الجانبان.

في 10 تموز 1916 أطلق الشريف حســين الثورة ضِدّ الســلطنة العُثمانيّة، وقاد ابنه البكر فيصل الجيوش العربيّــة التي انطلقت من الحِجاز باتجاه خليج العقبة، ودخلت دمشق في 3 تشرين الأول عام 1918.

في 4 تشرين الأول 1918، بعد يوم واحد من دخول الجيش العربي إلى دمشق، رفع العُروبيّــون في بيروت راية فيصل على سرايا بعبدا، وســلّم الوالي التركي، ممتاز بيك، السُلطة إلى رئيس البلدية عُمر الداعوق الذي أعلن ولاءه لفيصل.

في 5 تشرين الأول 1918 وصل شُكري باشا الأيوبي إلى بيروت بعد أن عيّنه الأمير فيصــل حاكمًا على المدينة. فور وصوله دعا الأيوبي مجلس إدارة جبل لبنان، الذي حلّه جمال باشا عام 1915، إلى مُمارسة سُلطاته من جديد، وطلب من رئيسه الماروني حبيب باشا السعد تشكيل حكومة لبنانية تُعلن ولاءها لفيصل.

في7 تشرين الأول 1918 نزلت القوّات الفرنســيّة في بيروت بقيادة الكولونيل دو

بياب De Piapp الذي عيّنته قيادة الجيش الفرنسي حاكمًا عسكريًّا على جبل لبنان. فور وصوله أصدر الحاكِم الجديد أمرًا إلى شكري الأيوبي بإنزال العلم العربي عن سرايا بعبدا ومغادرة بيروت، فانصاع فورًا للأوامر، وارتفع العلم الفرنسي على السرايا الحكومي وظلّ يرفرف هناك لأكثر من ربع قرن، وبقي الأمير فيصل في دمشق حتى 1920.

عام 2019 توجّه الأمير فيصل إلى باريس، ورفع مُذكّرة إلى مؤتمر السّلام المنعقِد هناك مُطالبًا بتطبيق اتفاق الحسين ماكماهون وإقامة مملكة عربية مُتّحدة تكون بلاد الشام جزءًا منها.

في تموز 1919 سافر البطريرك الماروني الياس الحويّك إلى باريس وطالب المؤتمر باستقلال جبل لبنان بعد توسيع حدوده ليشمل سهل البقاع والأقضية الأربعة (البقاع، بعلبك، حاصبيّا، راشيّا) والمدن الساحليّة صيدا وبيروت وطرابلس.

في 8 آذار 1920 أعلن المؤتمر السوري العام استقلال **سورية العربيّة** وتتويج الأمير فيصل ابن الشريف حسين ملكًا عليها.

في 28 نيسان 1920 أقرّ «مجلس الحُلفاء الأعلى»، المنبثق عن مؤتمر السّلام في باريس، الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، فقضى قرار الانتداب على تعهُّد ماكماهون للشريف حسين بقيام مملكة عربيّة موحّدة.

رفض الملك فيصل قرار الانتداب وتمسّك باستقلال سوريا، ومن ضمنها ولاية جبل لبنان، فقرّرت الحكومة الفرنسيّة فرض انتدابها بالقوّة، وجهّز الجنرال هنري غورو، الذي عيّنته الحكومة الفرنسيّة مندوبًا ساميًّا على سوريا ولبنان، حملة على سوريا لإخراج القوات العربيّة من دمشق.

في 14 تموز 1920 وجّه الجنرال غورو إنذارًا إلى فيصل بعدم مقاومة القوّة الفرنسيّة، وطلب منه الاعتراف بسُلطة الانتداب، وتسليمها خطوط سِكك الحديد، وتسريح

الجيش العــربي، وإلغاء التجنيد الإجباري، والتعامل بالنقد الفرنسي كعِملة رســمية للبلاد، وكان على فيصل أن ينفّذ هذا الإنذار خلال أربعة أيّام.

بعد التداول مع أركان حكومته، ورغم معارضة وزير الحربيّة يوسف العظمة، قرّر فيصل قبول الشروط الفرنسيّة، فحلّ الجيش العربي وأرسل برقيّة الى الجنرال غورو في 18 تموز يُعلمه بِقراره...

في 19 تموز 1920 فوجئ السوريّون بقوّة عسكريّة فرنسيّة ضخمة مُعزّزة بالمدفعيّة والدبّابات تســلُك طريق دمشق، وعندما ســأل فيصل عن السبب قيل له: «وصلت برقيّتك متأخّرة نصف ساعة إلى بيروت، وكان الجنرال قد أمر بِشنّ الحملة».

في 22 تموز 1920 تواجهت القوات الفرنســيّة مع القوات العربيّة في **مَيسلون** على بعد 12 كيلومترًا من دمشــق. قاد وزير الدفاع الســوري يوسف العظمة المعركة غير المتكافئة، والتي تفوّق فيها الفرنســيّون عددًا وعتادًا على الســوريّين، وانتصروا على الجيش العربي. استشــهد يوســف العظمة في المعركة، ودخل غورو دمشــق في نهاية تمــوز بعد أن غادرها الملــك فيصل إلى الأردن حيث كان شــقيقه عبدالله يحكم تحت رايــة الإنكليز. بعد إقامة قصيرة انتقل فيصل مــن حيفا إلى لندن ليعود خائبًا إلى مكّة حيث كان والده الشريف حسين لا يزال حاكِمًا. في 16 تموز 1921 عيّن الإنكليز الأمير فيصل مَلكًا على العراق تعويضًا له عن خيبته السوريّة.

في الأول مــن أيلول 1920 أعلن الجنــرال غورو قيام **دولة لبنــان الكبير** بعد أن ضمّ ســهل البقاع إلى ولاية جبل لبنان، إضافة إلى المُدن الســاحليّة بيروت، وصيدا، وطرابلس، وسهل عكّار وصولا إلى النهر الكبير الجنوبي.

عارض أهل السُــنّة في بيروت وطرابلس وصيدا قيام دولة لبنان الكبير، ورفضوا الاندماج بالكيان الجديد، وانتفضــوا على قرار الجنرال غورو، وطالبوا بالانضمام إلى المملكــة العربيّة المُتّحدة بقيادة الملك فيصل. وعندما زار غورو مُفتي بيروت **الشــيخ**

مصطفى نجا وعرض عليه منصب **مفتي دولة لبنان الكبير**، بدلًا من لقبه مُفتي بيروت الأكبر، وحاول اجتذابه إلى التعاون مع السُلطات الفرنسيّة وقبول الانتداب فيسير في ركابه عموم المسـلمين، رفض الشيخ نجا عرض غورو، وتمسّك بلقب مُفتي بيروت الذي حصل عليه في عام 1909 من قبل السُّلطان العثماني محمد رشاد، وقال للمفوّض السـامي الفرنسي: «إنّني عُيّنت مُفتيًا لبيروت المحروسة بِفرمان من خليفة المسلمين، ولن أسـتغني عن هذا الفرمان أو أسـتبدله بقرار فرنسي مهما كانت قيمة هذا القرار. إنكم تسـتطيعون أن تُصدروا قرارًا باستحداث منصب مُفتي دولة لبنان، ولكن ليس قبل وفاتي». وحصلت مواجهات مع الفرنسيين في غير مكان.

تقاسـم فريقا معاهدة «سـاكيس – بيكو» مُهمّة القضاء على حُلم المملكة العربيّة الموحّدة التي وعد الإنكليز الشريف حسين بإقامتها على أنقاض الإمبرطورية العُثمانيّة المُنهارة مُقابل مشـاركته بالحرب وإعلان الثورة على العثمانيين. سيطر الفرنسيون على سـوريا وطردوا فيصل من دمشق بعد انتصار جيشـهم بمعركة ميسلون في 24 تموز 1920، وسيطر الإنكليز على شـبه الجزيرة العربيّة من خلال الوهابيين الذين هاجموا الحجاز بدعم انكليزي، ودخل سُـلطان نجد عبد العزيز ابن سعود مكّة المُكرّمة في 4 كانون الأول 1924 وطرد الشريف حسين وفرض نفوذه على شبه الجزيرة العربيّة.

توجّه الشريف حسـين إلى الأردن، قبل أن يطلب منه ابنه عبدالله المغادرة، فانتقل على متن بارجة بريطانية إلى قبرص حيث عاش سـت سـنوات. وعندما اشتد عليه المرض عاد إلى عمّان حيث فارق الحياة ودُفن في القدس.

تقسيم سوريا إلى 6 دويلات

تطبيقًا لاتفاقية سايكس بيكو سيطرت فرنسا على سوريا في نهاية الحرب العالميّة الأولى. كان هدفها إقامة كيانات عِرقيّة طائفيّة في مناطق نفوذها، تستطيع أن تتحكّم بها بسبب تناقضاتها الداخليّة. وعندما حصلت على الانتداب من عصبة الأُمم قسّمت سوريا إلى ست دويلات بُنيت على أساس طائفي أو عرقي هي:

1- **دولة لبنان الكبير** الكيان المسيحي. لا تزال قائمة حتى اليوم.

2- **دولة دمشق** وتضمّ حمص، حماه، وصولاً إلى وادي نهر العاصي. استمرت حتى 1925.

3- **دولة حلب** وتشمل الشمال السوري، حوض الفرات، دير الزور، الرقّة، وهي مزيج من السُنّة والأقليّات والأرمن. استمرت حتى 1925.

4- **دولة الجنوب** السوري عاصمتها السويداء، 80 بالمئة من سُكّانها دروز. استمرت حتى 1936.

5 - **دولة العلويّين** تضم طرطوس، جسر الشغور، تلكلخ، اللاذقية. استمرت حتى 1936.

6- **لواء اسكندرون** الذي أُعيد كجائزة ترضية إلى تركيا عام 1939 لقاء عدم مُشاركتها في الحرب العالميّة الثانية.

III
صراع مرير حول لبنان الكبير

ظهــرت في لبنان خلافات حادة حول الهويّة السياســيّة للدولة اللبنانية الجديدة، وحول حدودها الجغرافيّة. فريق يريد البقاء ضمن ســوريا الموحّدة في مملكة يحكُمها فيصل، وفريق يريد لبنان دولة حُرّة مُستقلّة تحت الانتداب الفرنسي.

واختلف دعاة الاســتقلال أنفســهم حول حدود لبنان. فريق يريد لبنان الصغير بحدوده الجغرافيّة كما في زمن المُتصرّفيّة وفريق يُطالب بلبنان الكبير الذي يضمّ سهل البقاع، والمُدن البحريّة بيروت طرابلس وصيدا، والأقضية السبعة.

واستمر الصّراع السياسي والتنافُس بين الفرنسيين والإنكليز على التركة العُثمانيّة، وانكشــفت المُخطّطات المُتناقِضة التي رسمها كل منهما لمُستقبل المنطقة، واختلفا على تطبيق مُعاهدة ســايكس – بيكو فانعكس خلافهما على مستقبل لبنان الكبير، وعمّت الاضطرابات المناطق الشــامية من الشمال إلى الجنوب، وحصلت مُواجهات دامية مع الجيش الفرنسي في حصن الأكراد، وجبال العلويّين، وبعلبك، وحماه، ومنطقة حلب، حيث كانت العصابــات التركيّة تزرع الفوضى في كل مكان وفي منطقة كيليكيا المركز الأكبر لتجمّع جيوش الحلفاء.

في آب 1919 زار قائد الأُســطول الفرنسي الجنرال مورنيه شــيخ عقل الدروز في الشوف فتعرّض لمحاولة اغتيال أُصيب فيها بجروح بليغة.

وفي 6 تشريــن الأول 1919 جرت محاولة اغتيال رئيس مجلــس إدارة جبل لبنان الماروني حبيب باشــا الســعد في عين تراز، وألقت الحكومــة القبض على أحد زعماء الدروز ملحم بيك ناصيف و18 شــخصًا من كفرفاقود. خلال انعقاد مؤتمر السّلام في باريس عمّت الاضطرابات سوريا وسهل البقاع والشوف وجنوب لبنان في محاولة

من أنصار فيصل لعرقلة المساعي الفرنسيّة للحصول على قرار الانتداب على سوريا ولبنان.

في 27 تشرين الأول 1919 قدّم البطريرك الماروني الياس الحويّك مُذكّرة إلى مؤتمر الصلح مؤلفة من 15 صفحة مطبوعة، يثبت فيها أهليّة لبنان للحُكم الذاتي والاستقلال التام، مؤكّدًا حقّه في الحياة الحُرّة المُطلقة من القيود السياسيّة.

في 2 تشرين الثاني 1919 عيّنت الحكومة الفرنسيّة الجنرال هنري غورو مندوبًا ساميًّا على لبنان وسوريا فوصل إلى بيروت لمعالجة الاضطرابات في المناطق السوريّة.

في 10 تشرين الثاني 1919 أرسل رئيس الحكومة الفرنسيّة جورج كليمنصو إلى البطريرك الحويّك رسالة يعترف فيها «**بالعمل على قيام دولة لبنانية مُستقلّة**»، فقرّر البطريرك العودة إلى لبنان وغادر باريس في 23 تشرين الثاني معتبرًا أنه قد أنجز مُهمّته وحصل على «الدولة المُستقلّة».

في 6 كانون الثاني 1920 وبينما كان البطريرك يحتفل بعيده في مدرسة الحِكمة كان الأمير فيصل في باريس يوقّع معاهدة مع الرئيس كليمنصو تتناقض كليًّا مع الرسالة التي كتبها رئيس الوزراء الفرنسي للبطريرك بشأن لبنان في 10 تشرين الأول 1919.

اعترفت حكومة الجمهورية الفرنسيّة لفيصل بتلك المعاهدة «**بحقّ الأهالي الناطقين باللغة العربيّة والقاطنين في الأراضي السوريّة من سائر المذاهب أن يتّحِدوا ليحكموا أنفسهم بأنفسهم بصفتهم أمّة مستقلّة**».

ويتعهّد فيصل «**بطلب انتداب فرنسا وحدها على سوريا من جمعيّة الأُمم عندما تتألّف هذه الجمعيّة**».

مع سقوط جورج كليمنصو بالانتخابات التشريعية الفرنسيّة ووصول اليمين الى السُلطة بقيادة الكسندر ميلران في 20 كانون الثاني 1920 انسحب الإنكليز من دمشق. وفي 8 آذار 1920 أعلن الأمير فيصل نفسه **ملكًا على سوريا المستقلّة المُوحّدة ولبنان**

جزء منها اســتنادا إلى الاتفاقية المعقودة مع حكومة كليمنصــو ممّا يتناقض مع تعهُّد رئيس الحكومة الفرنســيّة نفســها للبطريرك الحويّك بدولة لبنانية مستقلّة. وظهرت خلافات حادة داخل الإدارة الفرنســيّة الجديدة حول الاعتراف بحُكم الملك فيصل، وحول كيفية تقسيم سوريا إلى مجموعة مقاطعات (دول) مبنيّة على أُسّس طائفيّة.

بسبب الصّراع السياسي داخل الإدارة الفرنسيّة خاف البطريرك الحويّك أن تتنكّر الحكومة الفرنســيّة الجديدة لاتفاقه مع كليمنصو حول لبنان الكبير، فأرسل وفدًا إلى باريس برئاسة المطران عبدالله الخوري وعضويّة إميل إدّه لمتابعة ما يجري. مكث الوفد في باريس من 12 شــباط إلى 19 آب 1920. وفي 28 شــباط أرسل مجلس إدارة جبل لبنان رسالة تفويض إلى المطران عبدالله لمُتابعة المفاوضات باسمه كونه الممثل الشرعي للدولة وللشعب اللبناني.

في 12 تموز 1920 بعث **الجنرال غورو** رســالة إلى البطريرك الحويّك يخبره فيها أن «الملك فيصل أرســل 40000 ليرة ذهب إلى بيروت ليستميل مجلس إدارة جبل لبنان للانضمام إليه، وأن ســبعة من أعضاء المجلس كانوا في طريقهم إلى دمشق بالسيّارات اعتقلتهم السُلطات الفرنسيّة في صوفر ومن بينهم شقيق البطريرك سعدالله».

في 14 تموز 1920 أرســل **البطريرك الحويّك** رسالة جوابيّة الى الجنرال غورو أعلن فيها «**تمسّــك أكثرية اللبنانيين بالاســتقلال وبالانتداب الفرنسي**» وطلب من الجنرال التسامح و«**عدم تضخيم الفضيحة**»، فأعلن الجنرال غورو حلّ مجلس إدارة جبل لبنان.

في 24 تموز 1920، وقعت **معركة ميسلون**، ودخل الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال غورو إلى سوريا وخرج فيصل من دمشق في 28 تموز. وفي الأول من أيلول 1920 أعلن الجنرال غورو قيام دولة لبنان الكبير من مقرّ المفوضية الفرنســيّة في قصر الصنوبر، في احتفــال مهيب تصدّره البطريــرك الياس الحويّك وإلى جانبه مفتــي الجمهورية بينما المدفعيّة تُطلق مئة طلقة.

IV
البطريرك الحويّك ولبنان الكبير

في 18 كانون الثاني عام 1919 انعقد مؤتمر السّلام في باريس وشاركت فيه 27 دولة أبرزها الولايات المتحدة الأميركيّة بشخص رئيسها وودرو ويلسون، ورئيس وزراء بريطانيا العظمى لويد جورج، ورئيس وزراء فرنسا جورج كليمنصو، ورئيس وزراء إيطاليا فيتوريو إيمانويل أورلاندو، الذين اجتمعوا في ما بينهم 145 مرة، وصاغوا القرارات الكبرى التي وافق عليها الآخرون.

ـ أبرز مقرّارات المؤتمر كان إنشاء **عُصبة الأُمم**.

ـ عيّن المؤتمر لجنة «**كينغ - كراين**» لتقصّي الحقائق التي زارت الشرق الأوسط في صيف 1919 واجتمعت بمختلف الأفرقاء في لبنان، والتقت البطريرك الحويّك نهار الأربعاء 9 تموز في بكركي. طالب البطريرك اللجنة «**باستقلال لبنان تحت مُناظرة ومساعدة فرنسا**» كما كتب مساعده الخاص الأب ابراهيم حرفوش في كتابه «العناية الصمدانية»، بينما طالب الوفد الإسلامي برئاسة مفتي بيروت مصطفى نجا الذي التقى اللجنة في 8 تموز 1919 «**بوحدة لبنان مع سوريا ومُساعدة أميركا**».

ـ توجّه **البطريرك الياس الحويّك** إلى باريس لحضور مؤتمر السّلام، وغادر مرفأ جونيه يوم الثلاثاء 15 تموز 1919 وانتقل في زورق حربي إلى البارجة الفرنسيّة «كسار» التي نقلته بحرًا إلى مرفأ تورينو في إيطاليا الذي وصل إليه في 19 تموز وانتقل من هناك بواسطة القطار إلى روما فبلغها يوم 20 تموز، ومكث في إيطاليا مدة شهر انتقل بعدها إلى باريس فبلغها في 21 آب.

ـ رافق البطريرك الحويّك إلى باريس وفد مؤلّف من 6 أشخاص فقط: المطران غناطيوس زياده، المطران بطرس الفغالي، الخوري إسطفان الدويهي، شقيقه لاوون

الحويّك، شماســه ملحم ابراهيم خليل. وانضم المطران شكرالله الخوري إلى الوفد في باريس التي كان موجــودًا فيها للعلاج. كان البطريرك يرغب أن يصطحب وفدًا من مختلف الطوائف لكن الفرنسيين اعترضوا بحجّة عدم اتساع الطرّاد للجميع.

ـ كان **الأمن الغذائــي** هاجس البطريرك الحويّك يوم توجّه إلى مؤتمر السّــلام في باريس، بعد أن فقد جبل لبنان ثُلث سُكّانه خلال المجاعة، فبات هدفه توسيع حدود مُتصرّفيّة جبل لبنان لتشــمل ســهل البقاع كي يؤمّن للوطن الجديد اكتفاءً ذاتيًا من القمح.

ـ زار البطريــرك الحويّك في باريس الوزير **ســليمان البســتاني**، وهو وزير التجارة والزراعة السابق في الحكومة العُثمانيّة الذي استقال في بداية الحرب وانتقل ليعيش في سويسرا، فنصحه بالمحافظة على حدود مُتصرّفيّة جبل لبنان.

يقول المؤرخ د. فؤاد أفرام البســتاني في كتابه **مســألة لبنان**: «حذّر هذا الســياسي المُخــضرم البطريرك الحويّك من **خطر توســيع الحدود اللبنانية** إلى مــا وراء المناطق المسيحيّة وضمّ جماعات إلى لبنان تُخُلّ بتوازنه... لأن المسلمين عندما يصبحون أكثرية سوف يعمدون إلى تحويل لبنان إلى دولة إسلامية ويضعونه تحت وصاية دولة إسلامية كــبرى... لكن غبطته لم يلتفــت إلى نصائحه **وكان واثقًا من ديمومة صداقة فرنســا وحمايتها**».

روبير دو كيه Robert de Caix

نظريّة لبنان الصغير

روبير دو كيه: من أبرز الدبلوماسيين الفرنسيين، كلّفه الرئيس جورج كليمنصو التفاوض مع الأمير فيصل عندما زار باريس عام 1919 لحضور مؤتمر الصُلح. عيّنته الحكومة مُعاونًا أول للجنرال غورو أول مُفوض سامي فرنسي في لبنان. إنه صاحب نظريّة تقسيم سوريا إلى عدة مناطق تتمتّع بالحُكم الذاتي،على أن يقوم بينها اتحاد «**فدراسيون**» في مرحلة لاحقة، وهو الذي رسم خارطة لبنان الكبير بِحدوده الجغرافيّة القائمة اليوم.

– صاحب فكرة النقد المشترك بين لبنان وسوريا، أسّس أول مصرف مركزي هو **بنك سوريا ولبنان** الذي استمرّ حتى عام 1964، وهو واضع قانون الانتخاب الذي عُمل به حتى الاستقلال، كما وضع القوانين العِقارية وبعضها ساري المفعول حتى اليوم.

ـ عارض روبير دو كيه مُعارضة شديدة ضمّ مدينتي بيروت وطرابلس إلى لبنان الكبير لأن «من شأن هاتين المدينتين، إذا ضُمّتا، أن تقلبا المُعادلة في لبنان لصالح المسلمين السُنّة.

لم يقتنع الجنرال غورو بمشروع دو كيه، لكن الأخير، ولأنه كان يرى مصالح فرنسا في المنظار البعيد، أقنع رئيس الوزراء الفرنسي مليران بضرورة سلخ **مدينتي بيروت وطرابلس** عن لبنان الكبير وإعلانها «**مدينة حرة**» **Ville libre**.

ـ يروي المطران عبدالله الخوري في يومياته 1 تموز 1920 بعد أن التقى دو كيه في وزارة الخارجيّة: «قال لنا روبير دو كيه أن إسلام طرابلس وعددهم 40 ألفًا يرفضون فِكرة الاستقلال ويرغبون بالانضمام إلى سوريا».

ـ قال دو كيه: «إن البطريرك الماروني يفتقد الحس السياسي وهو يضغط بكل قواه على الجنرال غورو لإعطاء لبنان كل شيء».

مذكّرة المحامي إميل إدّه

كان المحامي إميل إدّه يُعتبر صديق فرنسا الأول في لبنان، وكان يريد **لبنان الصغير** كما رسمه الدبلوماسي روبير دو كيه. عام 1932 وجّه إميل إدّه مُذكّرة إلى الحكومة الفرنسيّة تحدّث فيها عن «المصلحة الفرنسيّة السياسيّة والاقتصاديّة لترسيخ وجودها على الساحل السوري والسبيل إلى ذلك» أهم ما جاء فيها:

- العمل، دون تأخير، على تصغير أرض لبنان لتمكين هذه الدولة من أن تكون لها أكثريّة مسيحيّة أكثر صلابة.

- أن تكون طرابلس مدينة حُرّة يحصل سُكانها المسيحيّون على الجنسيّة اللبنانيّة والمسلمون على الجنسيّة السوريّة لكي ينقص عدد المسلمين في لبنان 55 ألفًا.

- جعل منطقة الجنوب بأكثريتها الشيعيّة والسنيّة دولة تتمتّع بِحُكم ذاتي فيتخلّص لبنان من 140 ألف مُسلم ويُصبح عدد المسيحيين فيه 80 بالمئة.

- لقد رشّح مُسلم نفسه لرئاسة الجمهورية وأمام حظوظه الكبيرة بالنجاح علّقت سُلطات الانتداب الدستور.

- إن الصيغة الجديدة المُتجانسة المُقترحة للبنان تُقدّم لفرنسا دعمًا بالغ الأهميّة على جميع الأصعدة.

اللافت أنّ إميل إدّه كان من أشدّ المؤيّدين للشيخ محمد الجسر «نكاية» بِخصمه السياسي الشيخ بشارة الخوري، ولولا مُساندة إميل إدّه له لما تمكّن الجسر من الحصول على أكثرية تُوصله إلى سدة الرئاسة.

مواجهة الاتّحاد مع سوريا

في 1921 اقتنع الجنرال غورو بفكرة الفدراسيون كما يروي المفكّر اللبناني يوسف السودا في كتابه «في سبيل الاستقلال» صفحة 339. يُخبرنا السودا أنه زار الجنرال غورو في عاليه في 8 آب 1921، ونقل إليه هواجس اللبنانيّين حول إعادة ضمّ لبنان إلى سوريا وموضوع الفدراسيون، فأجابه الجنرال غورو:

«لا أُخفي عليك أني رأيت، بعد الاختبار، ومنذ إعلان لبنان الكبير في أيلول الماضي، أن هناك مسائل تستدعي إعادة النظر. وبنتيجة البحث والمشاورات رأيت أنّه يمكن اللجوء إلى شكل اتحاد، فدراسيون، بين سوريا ولبنان وقد وضعت مشروعًا للفدراسيون... هناك بعض الشخصيّات اللبنانية تؤيد هذا المشروع».

بعد أن تباحث يوسف السودا بهذا الموضوع **الخطير** مع عدد من الشخصيّات اللبنانيّة على رأسها داود عمون أول رئيس لمجلس النواب في لبنان، والمطارنة عبدالله الخوري، وغناطيوس مبارك، وأوغسطين البستاني، اتفقوا أن يذهب السودا إلى الديمان ويبحث الموضوع مع البطريرك الياس الحويّك.

في 23 أيلول 1921 توجّه يوسف السودا إلى الديمان واطلع البطريرك الحويّك على المُخطّط الفرنسي السرّي، فاستبقاه غبطته على العشاء بعد أن اخبره أن الجنرال غورو قادم لزيارته تلك الليلة.

في نهاية العشاء القى البطريرك خطابًا ناريًا قال فيه: «**إذا مُسّت حفنة من تراب لبنان فأنا خلال أربع وعشرين ساعة سأعلنها ثورة في البلاد**».

ويروي يوسف السودا عن ردّة فعل الجنرال غورو فيقول: «وكأن تيّارًا كهربائيًّا مسّ الجنرال عند سَماعه هذه الجملة، فانتصب مُنتفضًا، وزعق والزبد يرغو من فمه قائلا: **مفاجأة، مفاجأة... يا مونسينيور، أتهدّدني بالثورة؟ وفي البيت الذي نعتبره بيت فرنسا في لبنان. أنا الذي أعلنت لبنان الكبير. أنا الذي أمّنت لكم الاستقلال والحدود**

الطبيعية من الناقورة إلى النهر الكبير.. وتهدّدني بالثورة...»

ويكمل يوسف السودا روايته فيقول «ثم سكن روعه قليلا فقال: **ولكن يعزّيني أن هذه الأفكار ليست أفكاركم بل أفكار مسيو سودا الجالس بقربكم. لقد حدثت مسيو سودا عن مشروع الفدراسيون لكني قلت له إن المشروع لن يُنفّذ إلا إذا وافق اللبنانيون. ولغبتطكم الرأى الأول. وما دام اللبنانيون غير موافقين فلا ينشأ فدراسيون**».

ـ كانت مواقف بطريرك الروم الأرثوذكس في دمشق **غريغوريوس حدّاد** تتناقض كلّيًا مع مواقف البطريرك الياس الحويّك حول الاستقلال، وكان من أشدّ المُناصرين للأمير فيصل. عندما التقت لجنة كينغ – كرين البطريرك حداد وسألته رأيه وتصوره حول مُستقبل المنطقة أجابها: «**نحن النصارى الأرثوذكس في هذا البلد عرب غساسنة تدعونا عروبتنا لنكون يدًا واحدة مع أبناء قومنا ومع الدولة العربيّة الشريفية التي ارتضيناها وقبِلناها**» كما ورد في الصفحة 123من كتاب «أحاديث وأحداث لئلا تضيع» لسلام الراسي.

ـ لم تُعرض **وادي النصاري** على البطريرك الحويّك لضمها إلى لبنان الكبير، ولم يُطالب بها أصلًا كما يعتقد البعض. في المُذكّرة التي رفعها إلى مؤتمر السّلام تبنّى البطريرك الحويّك حدود لبنان التي كانت قائمة عام 1860 حسب تخطيط الجنرال **دو توبولو**، هي تبدأ شمالاً من النهر الكبير الجنوبي، وتقع وادي النصارى على الضفة الأُخرى من النهر.

ـ عندما قامت دولة لبنان الكبير عام 1920 كان لها متنفّسان برّيان من الشمال ومن الجنوب. عام 1948، ومع قيام دولة إسرائيل، فقد لبنان مُتنفّسه الجنوبي فأصبح مرتبطًا عضويًّا بسوريا وكأنه أُصيب بشلل نصفي وهو في عز الشباب. وكان دخول العنصر الفلسطيني إلى الكيان اللبناني تلك السنة يشبه نشوء تورُّم سرطاني

في جســمه الشاب تسبّب له بمشاكل سياسيّة واجتماعية طوال سبعين سنة ولم يبرأ منها بعد.

ـ عــام 1979 نشــأت حالة إقليميّــة جديدة بانتصــار الثورة الخمينيّــة في إيران واستراتيجية آيات الله تصدير الثورة إلى دول الجوار، مما أعطى قوّة جديدة للطائفة الشيعيّة في لبنان كان أسّس لها قبل عقد من الزمن الإمام موسى الصدر عبر حركة المحرومين.

معاهدة سازانوف سايكس بيكو

مثّل وزير خارجيّة الإمبرطورية الروسية **سيرغي سازانوف**، بلاده في مفاوضات مُعاهدة سايكس - بيكو، التي كان اسمها عام 1916 مُعاهدة «**سازانوف - سايكس - بيكو**»، لكن روسيا انسحبت من الحرب العالميّة الأولى، ومن المعاهدة، بعد انتصار الثورة البولشفيّة التي أطاحت بالقيصر نيقولاي الثاني عام 1917.

واعتبر سازانوف في مذكّراته أنَّ انسحاب بلاده من الاتفاق مع الإنكليز والفرنسيين حول تقاسُم الإمبراطوريّة العُثمانيّة المنهارة كان «**خيانة عظمى**»، بعد أنّ قدّمت روسيا حوالي مليوني شهيد في تلك الحرب، خاصة أن الاتفاقية التي وقّعها سازانوف مع سايكس وبيكو في مدينة بيترسبورغ كانت ستؤمّن لروسيا تحقيق الحلم التاريخي الطويل بالوصول إلى المياه الدافئة والسيطرة على مضيقي البوسفور والدردنيل.

يقول **سيرغي سازانوف** في مذكّراته التي نشرها في باريس عام 1923: «**كُنت مُؤمنًا بانتصار التحالُف الثلاثي في الحرب، ولم أتوقّع أبدًا أن تنسحب روسيا وطني من الحرب بناء على إرادة قيادة الثورة في الوقت الذي لم يبق أمامها إلا أنّ تبذُل جُهدًا أخيرًا في الحرب لتنتصر وتجني ثمار ثلاث سنوات من الصّراع المرير...**»

ويقول في مكان آخر:

«وافقت روسيا على إلحاق بلاد الرافدين بإنكلترا وإلحاق كليكيا وسوريا بفرنسا شرط أن تحصل روسيا على أرضوم وطربزون وبدليس وصولاً إلى نقطة عند البحر الأسود يتمّ تحديدها في نهاية الحرب... إن الجزء من كِردستان الواقع إلى الجنوب من فان وبدليس يجب أنّ يلحق أيضًا بـ روسيا».

ويقول أيضًا:

«كان من المُفترض أن تلحق بـ روسيا بعد الحرب كل من منطقة البوسفور

والدردنيل والقسـطنيطة وجزء من أرمينيا الغربية تشـمل طربـزون وفان وبدليس وأرضـوم ومُقاطعة كِردسـتان والأرض التي دونها حتى نهر دجلـة... الأمر الذي سيُشكل مكتسبًا هائلاً لـ روسيا».

شـارك الروس والإيطاليون في مفاوضات سـايكس- بيكـو وحصلت كل من الدولتين على حصّتها من الجِبنة العُثمانيّة المُقسّـمة، لكن **البلاشـفة**، عند وصولهم إلى السُـلطة قرّروا الانسـحاب من الحرب فجاء انسـحابهم لمصلحة تركيا التي أبقت سيطرتها على مضيقي البوسفور والدردنيل.

مؤامرة يهودية انكشفت

ثمة سؤال مُحيّر بقي بلا إجابة طوال قرن من الزمن: لماذا انسحبت روسيا البولشفيّة من حرب كانت على وشك الانتهاء من دون أن تُحقّق أيّة مكاسب؟ وما علاقة قائدَيها **اليهوديَّين فلادمير لينين وليون تروتسـكي** بقرار الانسحاب الذي جاء لمصلحة جمعيّة الإصلاح والترقّي أو «التريومفيرا» اليهوديّة الحاكِمة في اسطنبول؟

ما هو الرابط الخفيّ بين **يهود البلاشـفة ويهود الدونمه** الذين كانوا وراء **حركة 31 مارت** التي اطاحت بالسُّـلطان عبد الحميد؟ هل كانـوا ينفّذون بالتكافل والتضامن «بروتوكولات» مؤتمر بال 1897؟

بالعودة الى المُخطّط اليهودي الشـهير «**بروتوكـولات حُكماء صهيون**»، الذي تمَّ نشره في روسـيا عام 1905 أي قبل سـنوات قليلة من انقلاب الثلاثي اليهودي على السُّلطان عبد الحميد، نكتشف التالي:

قرّرت الصُهيونيّة بحسـب «البروتوكولات» إسقاط الأنظمة الملكيّة في كل مكان في العالم. وهذا ما حصل فِعلا في أوروبا.

دمّر اليهود السلطنة العُثمانيّة من الداخل أولا، ثم دمّروا الإمبرطورية الروسيّة لاحقًا.

منع اليهود روسيا من السيطرة على المضائق والوصول إلى المياه الدافئة حسبما نصّت عليه اتفاقة «سايكس بيكو- سازانوف»، واحكموا نفوذهم على تركيا الحديثة من خلال إسقاط نِظام الخِلافة الإسلامية الذي طالما كان هدفًا استراتيجيًّا للمُخطّط الصهيوني كمُقدّمة ضروريّة للسيطرة على **مدينة القُدس**.

كانت جميع القوى العظمى بما فيها ألمانيا، حليفة العُثمانيّين، متّفقة على تفكيك الإمبراطوريّة العُثمانيّة. وكان «العُثمانيّون الجُدد» يخشون تعاظُم الدور الأرمني في تركيا إذا انتصرت ألمانيا في الحرب بسبب الرابط الديني المسيحي بينهما. وكانوا يخشون أيضًا تعاظُم هذا الدور إذا خسِرت تركيا الحرب بسبب الرّابِط بين الأرمن وروسيا، لذلك كان قرارالتهجير والتطهير قرارًا استراتيجيًا بالنسبة إليهم نفّذه **الثُلاثي اليهودي** الحاكِم في اسطنبول: **أنور طلعت وجمال.**

كان انسحاب روسيا من الحرب العالميّة الأولى، وخسارة وُجودها في المنطقة، خطوة أساسية لإحكام السيطرة اليهوديّة على فلسطين وقيام دولة إسرائيل.

لبنان الكبير والتوطين

لعـــل أكبر الصَدْمات التي واجهتها دولة لبنان الكبير حصلت عام 1948 بعد قيام الحركة الصُهيونيّة بالاستيلاء على فلســطين وتدفُّق اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان. بعد مرور 73 سنة على «**نكبة 1948**» لا يزال الشعب اللبناني يُعاني من تداعيّاتها كأنها حصلت منذ أيّام قليلـــة. وقد جرت مُبادرات كثيرة لحلّ القضية الفلســطينية باءت جميعها بالفشل كانت أهمها المُبادرة العربيّة في قمة بيروت العربيّة.

بتاريخ 28 آذار ســـنة 2002 انعقـــدت في بيروت قمّة عربيّة هـــي الرابعة عشرة، واتّخذت قرارات تاريخيّة لحلّ القضيّة الفلســطينيّة وإنهاء النـــزاع العربي الإسرائيلي. قرّرت الدول العربيّة في تلك القمّة، ما يُعرف **بمبادرة الأمير عبدالله**، الاعتراف بدولة إسرائيل شرط انســحاب الأخيرة من الأراضي المُحتلّة وقبول **حلّ الدولتين** وتطبيق قرارات الأُمم المُتّحدة المُتعلّقة بعودة اللاجئين الفلسطينيين.

رفضت إسـرئيـــل مُقـــرّرات قمّة بيروت، ودعمـــت الولايات المتحـــدة الموقف الإسرائيلي، وســـاندتها الصُهيونيّة العالميّة في رفض **حلّ الدولتين**، واستمرّت تتعامل مع الفلســطينيين انطلاقًا من اتفاقية أوسلو 1993 التي أقرّت **الحُكم الذاتي** في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة.

بعد مرور عشرين ســـنة على قمّة بيروت والمُبادرة العربيّة، لم تُحقّق إسرائيل أي تقدّم في تطويع الفلسطينيين، ولم تكسر شوكة المقاومة، رغم سقوط عشرات آلاف الضحايا، ورغم آلاف المعتقلين في السجون الإسرائيلية، ورغم الدمار الهائل الذي سببته المُواجهات، ورغم الحصار المُحكم وما خلّفه من مأســاة... ورغم التطبيع السياسي والاقتصادي بين إسرائيل مع عدد كبير من الدُول العربيّة لم تزل القضيّة الفلسطينيّة في المُربّع الأوّل.

تنفيـــذ مُقرّرات القمّة العربيّـــة في بيروت عام 2002 هو المعـــبر الإلزامي الوحيد للسّـــلام في المنطقة. لا سلام من دون الحلّ العادِل والشامل للقضيّة الفلسطينية وأول شروط العدالة «**حق العودة**».

نص مبادرة السّلام العربيّة

إن مجلس جامعة الدول العربيّة على مستوى القمّة المُنعقِد في دورته العاديّة الرابعة عشرة، إذ يؤكد ما أقــرّه مؤتمر القمّة العربي غير العادي في القاهرة في يونيو- حزيران 1996 من أن السّــلام العادل والشامل خيار اســتراتيجي للدول العربيّة، يتحقّق في ظل الشرعيّة الدوليّة، ويستوجب التزامًا مقابلًا تؤكده إسرائيل في هذا الصّدد، وبعد أن اســتمع إلى كلمة صاحب الســمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربيّة الســعودية، التي أعلن من خلالها مُبادرته داعيًا إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربيّة المُحتلّة منذ عام 1967، تنفيذًا لقراري مجلس الأمن (242 و 338)، اللذين عزّزتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السّــلام، وإلى قبولها قيام دولة فلســطينية مستقلّة وذات ســيادة وعاصمتها القُدس الشرقيّة، وذلك مُقابل قيام الدول العربيّة بإنشاء علاقات طبيعيّة في إطار سلام شامل مع إسرائيــل، وانطلاقًا من اقتناع الدول العربيّة بأن الحلّ العســكري للنِزاع لم يُحقّق السّلام أو الأمن لأي من الأطراف:

1 - يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم، مُعلنة أن السّلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضًا.

2 - كما يُطالبها بما يلي : أ- الانســحاب الكامل من الأراضي العربيّة المُحتلّة، بما في ذلك الجولان الســوري وحتى خطّ الرابع من يونيو- حزيران 1967 والأراضي التي لا تزال مُحتلّة في جنوب لبنان.

ب- التوصّل إلى حلّ عادِل لمشــكلة اللاجئين الفلســطينيين، يُتّفق عليه وِفقًا لقرار الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة رقم 194.

ج - قُبول قيام دولة فلســطينية مُســتقلّة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المُحتلّة منــذ الرابع من يونيــو 1967 في الضفّة الغربية وقِطــاع غزّة، وتكون

عاصمتُها القُدس الشرقيّة.

3 - عندئذ **تقوم الدول العربيّــة بما يلي**:أ- اعتبار النِّزاع العربي- الإسرائيلي **مُنتهيًا**، والدخول في **اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل** مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب- إنشاء علاقات طبيعيّة مع إسرائيل في إطار هذا السّلام الشامل.

4 - ضمان رفض كلّ أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربيّة المُضيفة.

5 - يدعو المجلــس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعًــا إلى قُبول هذه المُبادرة المبيّنة أعلاه، حِماية لفُرص السّلام وحقنًا للدماء، بما يُمكّن الدول العربيّة وإسرائيل من العيش في ســلام جنبًا إلى جنب، ويُوفّر للأجيال القادمة مســتقبلًا آمنًا يسوده الرخاء والاستقرار.

6 - يدعو المجلس المُجتمع الدولي بكل دوله ومنظّماته إلى دعم هذه المبادرة.

7 - يطلب المجلس من رئاسته تشــكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنيّة والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة، والعمل على تأكيد دعمها على كافة المســتويات، وفي مقدّمِها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتّحاد الروسي والدول الإسلامية والاتّحاد الأوروبي.

V
العُثمانيّون الجدد

جمعيّة الاتّحاد والترقّي

في النصف الأخير من القرن التاسع عشر نشط في باريس ولندن عدد كبير من المُفكرين من رعايا السلطنة العُثمانيّة تعلموا في الجامعات الأوروبية. انتظم هؤلاء المثقّفون، وينتمي عدد كبير منهم إلى الأقلّيات المسيحيّة أو اليهوديّة، في جمعيّات سريّة ماسونيّة. كما تأسّست جمعيّات إسلامية سريّة مُرتبطة عقائديًا بفكر **الإخوان المسلمين**. أبرز تلك الجمعيّات الإسلامية جمعيّة «**الإسلاميون الجدد**» التي انبثقت من جمعيّة «**تركيا الفتاة**» التي أسّسها في باريس الأمير المصري مُصطفى باشا الذي كان يسعى إلى العرش المصري بدل فؤاد باشا.

كان أعضاء تلك الجمعيّات متأثّرين أساسًا بأفكار الثورة الفرنسيّة ومعظمهم من شعراء ومفكرين وإعلاميين... هدفهم العودة إلى الوطن للقيام بتغيير وإصلاح سياسي تحتاجُه الدولة العُثمانيّة، فاستغلّت بريطانيا هذه الجمعيّات لزعزعة أركان الإمبراطوريّة العُثمانيّة وخلع السُّلطان عبد الحميد.

عام 1865 تأسّست في باريس «**جمعيّة الاتّحاد والترقّي**» لتكون الإطار التنظيمي لِحركة فكريّة إسلامية تشبه «**الإسلاميون الجدد**»، وكان مؤسسو «**الاتّحاد والترقّي**» متأثّرين بأفكار إيمانويل كانت، وهدفهم قيام حُكم دستوري نيابي في الإمبراطوريّة العُثمانيّة يشبه دستور الجمهوريّة الثالثة في فرنسا لكنه يستنِد إلى الشريعة الإسلاميّة.

عام 1889 ظهرت في الكليّة الطبية الحربيّة في اسطنبول جمعيّة سريّة باسم «**جمعيّة الاتّحاد العثماني**» هي الوجه العسكري من «الاتّحاد والترقّي»، وتوسّع نشاطها في

صفوف الجيش التُركي فانضمّ إليها عدد كبير من الضُبّاط، لكنها لم تظهر إلى العلن حتى عام 1906 حين جاهر أعضاؤها بالعداء للسلطان عبد الحميد.

في 24 تموز عام 1908 أجبرت «الاتّحاد والترقّي» السُّلطان عبد الحميد على إعادة العمل بالدستور الذي كان معلّقا منذ 1877.

السُّلطان عبد الحميد ضحيّة اليهود

ثمة علامات استفهام كثيرة، وكبيرة، حول جمعيّة الاتّحاد والترقّي، التي كانت تتلقّى دعم المحافل الماسونيّة والجمعيّات اليهوديّة، لكنها تستخدم الخطاب الإسلامي المُتشدّد للتأثير على الشعب وتقليبه ضِدّ السُّلطان عبد الحميد الثاني وتعمل على عزله، بعد أن **رفض طلب تيودور هرتزل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.**

انعقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال في سويسرا بين 29 و31 آب 1897 واتخذ مجموعة قرارات تاريخيّة أطلق عليها تسمية «**برنامج بال**» أوّلُها قرار «**تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين**». قبل المؤتمر كان تيودور هرتزل يُطالِب السُّلطان عبد الحميد بأن يكون هذا الوطن تحت سُلطة الدولة العُثمانيّة، لكن السُّلطان رفض الطّلب اليهودي فقرّر المؤتمر السيطرة على فلسطين بالقوّة.

على أثر مؤتمر بال منح السُّلطان عبد الحميد اليهود من السّكن في فلسطين، ومنع اليهود الأجانب من دخول مدينة القُدس. سافر تيودور هرتزل إلى اسطنبول ثلاث مرات من دون أن يتمكّن من مقابلة السُّلطان، وعندما تمكّن في المرّة الرابعة من لقائه عرض عليه مبلغ ثلاثة ملايين ليرة إنكليزية ذهب مقابل إصدار فرمان يجيز لليهود الهُجرة إلى فلسطين ومنحهم حُكما ذاتيًّا على أن يدفعوا الجِزية. لكن عبد الحميد رفض رفضًا قاطِعًا، ووافق أن تكون هُجرة اليهود إلى العراق.

وعندما حاول تيودور هرتزل رشوة الصدر الأعظم قال له السُّلطان عبد الحميد:

«لا أستطيع أنّ أتخلّى عن شبر واحد من الأرض فهي ليست مُلك يميني، بل مُلك الأُمّة الإسلاميّة التي جاهدت في سبيلها وروتها بدمائها. فليحتفظ اليهود بملايينهم. وإذا مُزّقت دولة الخِلافة يومًا فسوف يأخذون فلسطين بلا ثمن. أما وأنا حي فأهوَن عليّ أن أرى المِبضع يُقطّع جسدي من أن أرى فلسطين قد بُتِرت من الدولة الإسلامية. هذا الأمر لن يكون. لا استطيع أن أُوافق على تشريح أجسادِنا ونَحنُ على قَيد الحياة».

بعد «**حركة 31 مارت**» 1909 نجح «**يهود الدّونمة**» بإثارة الأتراك غير المسلمين ضِدّ السُّلطان عبد الحميد. و«دونم» DONME كلمة تُركيّة تعني المُرتدّ، ويهود الدونمة طائفة يهوديّة أسّسها **سباتاي زيفي**، وهو يهودي إسباني ولد في مدينة إزمير التركيّة عام 1625 وأطلق بِدعة جديدة فادّعى عام 1648 أنّه المسيح. وعندما اتّسعت حركته وتكاثر اتباعه ألقت السُلطات القبض عليه عام 1666، وجرت محاكمته في عهد السُّلطان محمد الرابع. لما شعر أنه يواجه حُكم الإعدام أشهر إسلامه أمام السُّلطان وأصبح اسمه محمد عزيز أفندي أو محمد البوّاب، ودعا أتباعه الى اعتناق الإسلام فعُرفوا باسم **يهود الدونمة أو السباتيين**. وقد حافظ هؤلاء اليهود على عقيدتهم اليهوديّة وتظاهروا بالإسلام، وحرّموا الزواج لأي منهم من غير يهوديّة، وتكاثروا في اسطنبول، ووسّعوا انتشارهم في أرجاء الإمبرطورية العُثمانيّة، فأعادت السُلطات اعتقال سباتاي ونفته إلى ألبانيا حيث مات في السجن عام 1675. عام 1909 لعب يهود الدونمة الدور الأساسي في الإطاحة بالسُّلطان عبد الحميد الثاني.

في 27 نيسان عام 1909 حدثت اضطرابات في اسطنبول عُرفت بـ «حركة 31 مارت» ووقعت مُواجهات مع الجيش وسقط عدد من القتلى... فجاء ضباط «جمعيّة الاتّحاد والترقّي» مع جنودهم من **ولاية سلانيك**، التي كانت تشمل أراضي تقع اليوم في اليونان ومقدونيا وبلغاريا، وكانت في القرن التاسع عشر تشغل مساحة 335000 كلم مربّع. دخل جنود سلانيك إلى اسطنبول **واعتقلوا السُّلطان عبد الحميد الثاني** ووضعوه في الإقامة الجبريّة ونصّبوا شقيقه محمد رشاد، المعروف باسم محمد الخامس،

سُلطانًا على الإمبرطوريّة.

لم يعش تيودور هرتزل ليشـــهد سقوط السُّلطان عبد الحميد عام 1909 الذي أدّى ســـقوطه الى البدء بتطبيق مُقرّرات مؤتمر بال، فقد توفى قبل خمس سنوات. عام 1909 بدأ اليهود بتمويل من **عائلة روتشـــيلد** بناء مدينة تل أبيب غربي مدينة حيفا، وسمح قائممقـــام طبريّا لليهود بإنشـــاء حرس خاص بهم، وعندما اعترض الفلســـطينيون عطّلت السلطات التركيّة الصُحف التي قادت حملة الاعتراض.

كانت «حركة 31 مارت» **عمليّة ماسونيّة يهوديّة بامتياز**. ترأس اللجنة التي بلّغت السُّلطان قرار عزله محامٍ يهودي إســـباني من أبرز قادة جمعيّة «الاتّحاد والترقّي» يدعى **إيمانويل قراصو** وكان نائبًا عن ســـلانيك، والاستاذ الأعظم لِمحفل مقدونيا الماسوني. ضّمت اللجنة إلى جانب قراصو الألباني أسعد طوباني، عارف حِكمت كردي عراقي، ورام الأرمني عضو مجلس الأعيان العُثماني.

ويروي السُّـــلطان عبد الحميد في مذكّراته أنّه أشـــار إلى قراصو وقال للّجنة التي جاءت لتبلّغه قرار العزل: «**ماذا يفعل هذا اليهودي في مقام الخلافة؟ وبأي قصد جئتم به أمامي؟**»

ويُشدد السُّلطان عبد الحميد، في رســـالة بعثها إلى الشيخ محمود أبو الشامات عام 1911، **على دور اليهود والماسونيّة بالإطاحة** به فيقول: «إن هؤلاء الاتّحاديّين قد أصرّوا عليّ لأُصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأراضي المُقدّسة لكني لم أقبل قطعيًّا بهذا الأمر. وأخيرًا وعـــدوا بتقديم ثلاثة ملايين ليرة إنكليزية ذهبًا مُقابل ذلك فقلت لهم: «لو دفعتم ملء الدنيا ذهبًا لن أقبل». بعد جوابي هذا اتفقوا على خلعي وأبلغوني أنهم سيبعدونني إلى سلانيك فقلت: أنا حاضِر».

كان السُّلطان الجديد ضعيف الشـــخصيّة، فتحكّم بالسُلطة «تريونفيرا» الجيش: **جمال، طلعت، وأنور**، الذين تولّوا القيادة، فتحوّل الحُكم في الإمبراطوريّة العُثمانيَّة إلى

حُكم ديكتاتوري، وبدأ الضُبّاط بتنفيذ المبادئ الإسلامية المُتشدّدة داخل الجيش أولا، فبات ممنوعٌ على العسكريّين المسيحيّين المُشاركة في القتال واقتصر دورهم على المهامّ اللوجستيّة.

بين 1908 و 1909 شهدت تركيا اضطرابات داخليّة خطيرة، وكانت تعيش شبه حرب أهليّة بين أنصار الشريعة الإسلامية وأنصار الحداثة. وعندما تسلّم الضباط الثلاثة: **جمال طلعت وأنور** الحُكم قَوِيت نَزعة التتريك التي كان يقودها جمال على نزعة الحداثة، وبدأت عمليّات التحضير للتطهير العِرقي استنادا إلى الشّريعة الإسلامية التي تقدّم لغير المُسلم من رعايا السلطنة ثلاثة خيارات: تُشهر إسلامك، أو تدفع الجزية، أو ترحل!

كان هذا الفريق الإسلامي ينتمي إلى **الحركة «الطورانية»**، نِسبة إلى جبل طوران الواقع شمال شرقي طهران. يؤمن الطورانيّون بوِحدة شعوب آسيا الوسطى، ويعتقدون أنّ تركيا الطورانيّة هي مهد الحضارة، وأن التُرك هم أقدم شعوب الأرض وأعرقها، وأن الترك والجنس المغولي هم عنصر واحد بالأساس ويجب أن يعودوا واحدًا، وسموا ذلك **«الجامعة الطورانيّة»** وهي جغرافيا شاسعة الأطراف، تضم تُرك سيبيريا وتركستان والصّين والقوقاز وروسيا وبلاد فارس والأناضول. كان مبدأ الطورانيّين **«عدم التديّن»**، ورفع بعض المتطرفين منهم شعار «نحن أتراك وكعبتنا طوران». كان تأثير اليهود على الطورانيّة كبيرًا جِدًّا.

يقول نيازي براكس في كتابه «المُعاصرة في تركيا» أن **الكاتب اليهودي موئيز كوهين** هو من مؤسّسي الفِكر الطوراني في تركيا... وأن أفكاره المُتطرّفة للعنصريّة الطورانيّة هي التي حرّكت «الاتّحاد والترقّي» ودفعت باتجاه سياسة شقّت شعوب الدولة العُثمانيّة وأوجدت بينها العداوة والبغضاء»،وقد وضع كوهين ثلاثة كتب: «الطوران»، «سياسة التتريك» و«ماذا يُمكن أن يكسب الأتراك من هذه الحرب؟»

استغلّ الطورانيّون ظروف الحرب ليُنفّذوا عمليّة تطهير عرقي شاملة للمناطق التركيّة المختلفة، وبدأت عمليّة **ترانسفير** واسعة لغير المسلمين انتهت بِمجازر مُرعِبة وأقلّ توصيف لها هو أنها أعمال لا يُقدِم عليها الإنسان بل هي أفعال للوحوش والكواسر.

أحرق الجنود الأتراك ضيعًا بكاملها، وأجبروا مئات الآلاف من النساء والشيوخ والأطفال على السير من الأناضول إلى بادية الشام... مع ما رافق تلك المسيرات من جوع، وتعذيب، وإذلال، واغتصاب... فماتت الأكثرية الساحقة من المُهجّرين على الطُرقات.

وكانت المُنظّمات اليهوديّة **المدعومة من عائلة روتشيلد** مؤيّدة لمبدأ الترانسفير، وخطّطت له، وبدأت بنقل اليهود من تركيا إلى فلسطين بشكل مُنظّم... قبل أن يحصل البارون دي روتشيلد على وعد بلفور بإقامة دولة يهوديّة في فلسطين عام 1917.

عام 1909 انتقل **زئيف جابوتنسكي**، أحد أركان الصهيونيّة العالميّة، إلى اسطنبول وأصبح مسؤولا عن الصحافة اليهوديّة. هو يهودي ولد في أوكرانيا وشارك في مؤتمر بال، من أهم مؤسّسي «الصندوق القومي اليهودي» وله الفضل الأوّل بصدور وعد بلفور بعد أن قاتل في صفوف الجيش البريطاني وأنشأ «**الفيلق اليهودي**». عام 1925 أسّس الحركة التصحيحيّة اليهوديّة التي طالبت بقيام دولة إسرائيل بين النهرين من الفرات إلى النيل ووضع خطّة لنقل اليهود من أوروبا الشرقية إلى فلسطين.

كانت الجمعيّات الإسلامية ترفض المبادئ الانفتاحية السارية المفعول في الإمبراطوريّة العُثمانيّة، والتي تساوي بين جميع رعايا السلطنة، وتسمح للمسيحيّين واليهود بإشغال المراكز الرفيعة في إدارات الدولة بما فيها وزراء، ووكلاء الوزارات، والمتصرّفين، والقائمقامين. عندما انتهت الحرب العالميّة الأولى، دعا **جابوتنسكي** إلى الاستمرار في التجنيد لصالح الكتائب العسكريّة بحِجّة حماية المُستوطنات في

فلسطين، ولهذا اصطدم مع زعامة الحركة الصُهيونيّة وعلى رأسها حاييم وايزمان، واعتبر أن توجُّه الصهيونيّة ليّن، ومَرِن، أكثر من اللزوم.

على أثر عمليّات اعتداء على الفلسطينيين شنتها **الهاغاناه** في نيسان 1920 في القُدس تمّ إلقاء القبض على **جابوتنسكي** وحُكم عليه بالسجن مدة خمسة عشر عامًا مع الأشغال الشاقة في سجن عكا. أثار الحُكم عليه ضجّة واسعة في المُستوطنات، وخارج فلسطين، ما دفع بعض القيادات الصهيونيّة إلى وضعه على رأس قائمة المُرشّحين لِحزب **أحدوت هعفودا** استعدادًا لانتخابات جمعيّة المندوبين الأولى، ولما أُفرِج عنه من السجن في صيف 1920، بعد أن شمله عفو عام، تقرّب من وايزمان وضُمّ إلى الإدارة الصهيونيّة العامّة، وكان من بين المُوافقين على التنازل عن المطالبة بالأردن، قبل إصدار تشرشل كتابه الأبيض سنة 1922.

في عام 1921 أصبح عضوًا في اللجنة التنفيذيّة للمنظّمة الصهيونيّة العالميّة ولكنه انشقّ عن المُنظّمة سنة 1923 بعد خلاف معها وأسّس **حركة بيتار** سنة 1923، ثم أسّس حِزب الصهيونيّة التصحيحيّة سنة 1925 أحد أهم أحزاب اليمين الصهويني المطالب بإنشاء دولة يهوديّة تمتد ما بين النهرين. أثار هذا غضب حُكومة الانتداب البريطانيّة التي قامت بمنعه من دخول فلسطين إلى أجل غير مسمى عام 1930.

أحلام «السُّلطان» لم تتغيّر

في تشرين الأول عام 2016 اقترح الرئيس التُركي رجب طيّب أردوغان على القيادة العسكريّة الأميركيّة في العراق أن تُشارِك قوات تركيّة في عمليّة تحرير مدينة الموصل من تنظيم «داعش». رفضت الحكومة العراقيّة رفضًا قاطعًا مُشاركة الجنود الأتراك في العمليّة العسكريّة التي نفّذها الجيش العراقي والقوات الأميركية وشاركت فيها بعض المِليشيات العراقيّة.

لم يُبرّر العراقيّون سبب رفضهم دخول الأتراك إلى أراضي الشمال العراقي، لكن الرئيس رجب طيب أردوغان، كشف حقيقة نواياه، حين ردّ على القرار العراقي بعد أيّام خلال لقاء دوري مع «المخاتير الأتراك» فقال:

«**على العراقيين أن يقرأوا الميثاق المِلّي ليفهموا معنى الموصل بالنسبة لنا... الموصل كانت لنا**».

بعد تصريح أردوغان المفاجِئ نشرت الصحف التركيّة خريطة «ميثاق ملّي» التي تُظهر أن أجزاء كبيرة من سوريا، والعراق، وأرمينيا، وإيران، وجورجيا، واليونان، وبلغاريا هي أراضٍ تركيّة. أثار هذا الموضوع إدانة واستنكارًا عربيًّا ودوليًّا واسعًا، وكشف، لأول مرة، أن أحلام رجب طيب أردوغان باستعادة أمجاد السّلطنة العُثمانيّة أبعد من إنتاج مسلسل «حريم السُّلطان»، وأطلق الإعلام في دول «خريطة الميثاق المِلّي» على الرئيس التركي تسمية «السُّلطان أردوغان».

منذ تحرير الموصل بدأت تتكشّف نوايا «**السُّلطان الجديد**» يومًا بعد يوم. والأمثلة كثيرة:

في الحادي عشر من كانون الثاني 2018، وخلال اجتماع في المجمع الرئاسي في أنقرة تحضيرًا لانطلاق **عمليّة** «غصن الزيتون» ضِدّ الأكراد في شمال سوريا، خاطب أردوغان كبار الضباط قائلاً:

«**إن شــمال ســوريا هو ضمن حدود الميثاق المِلّي، ولن نســمح بإقامة كيان إرهابيّ هناك**».

وكرر بعد أسبوعين: «**لا تنسَوا حساسيّتنا تجاه حدود الميثاق المِلّي. حدود الميثاق هي حيث يوجد الآن الإرهاب في شمال سوريا وشمال العراق**».

في كانون الثاني 2019، وبعد أن منحت تركيا جنســيّتها لأكثر من 76 ألف لاجئ سوري في تركيا، صرّح وزير الداخليّة التركي سليمان صويلو:

«**إن 62 بالمئــة من اللاجئين الســوريين في تركيا جاؤوا مــن أراضي حدود الميثاق المِلّي... إن ذلك سببًا يمنحهم الأحقيّة في أن يصبحوا أتراكًا**».

ومنذ تصريح أردوغان عام 2016 بدأ يتردد ذكر «**ميثاق ملّي**» أو «الميثاق الوطني» بشــكل متزايد، على ألسِــنة السياســيين والمُحللــين الأتراك بخاصة مــن القوميين والطورانيين. إضافة إلى هذه التصاريح أظهرت المُمارسات التُركيّة على أرض الواقع، خاصة في الشمال الســوري، أن «**الفكر الأردوغاني**» متجذّر في العقيدة **الطورانيّة** ولا يعترف بحدود الدولة التركيّة كما رســمتها «معاهــدة لوزان» عام 1923، وأن تركيا، بعد مرور مئة ســنة على تلك المُعاهدة، لا تزال تسعى إلى حدود «الميثاق المِلّي». فما هو هذا الميثاق؟

الميثاق المِلّي

مع نهاية الحرب العالميّة الأولى، وبعد هزيمة الجيوش العُثمانيّة على مختلف الجبهات، وقّعت الحكومة التركيّة مع الحلفاء في الثلاثين من تشرين الأول 1918 «هدنة مودروس». بعد الهدنة قامت القوّات اليونانيّة بغزو مناطق غرب الأناضول.

في 19 أيار 1919 أطلق القائد العسكري التركيّ مصطفى كمال (أتاتورك) حرب التحرير مُتحدّيا قرارات الحكومة الشرعيّة في إسطنبول.

في كانون الثاني 1920 أمر أتاتورك البرلمان العثماني، المعروف باسم «مجلس المبعوثان»، بالانعقاد، فعقد في الثامن والعشرين من ذاك الشهر آخر جلسة له، أقرّ خلالها «الميثاق المِلّي»، وهو وثيقة رسمت حدودًا جديدة لتركيا كما يراها القوميّون وزعيمهم أتاتورك.

أبرز بنود **الميثاق المِلّي** اعتباره: «**أن المناطق التي تسكُنها غالبيّة تركيّة مُسلِمة تُعتبر وطنًا للأُمة التركيّة**».

اعترف «الميثاق المِلّي» بخسارة الأتراك للولايات العربيّة، لكنه اعتبر كامل أقليم كردستان، وشمال سوريا وعاصمته حلب، وشمال العراق وعاصمته الموصل، جزءًا من الدولة التركيّة الجديدة، لأن أغلبية سُكّان تلك المناطق تنطق باللغة التركيّة. كذلك اعتبر تراقيا الغربية أي الجزء الأوروبي من تركيا وجزر بحر إيجة، وجزيرة قبرص، جزءًا من تركيا للأسباب نفسها.

في العاشر من شهر آب 1920 وقّع الحُلفاء مع الحكومة العُثمانيّة في اسطنبول «معاهدة سيفر» التي رسمت حدودًا جديدة لتركيا لا تتجاوز منطقة الأناضول، وتراقيا الشرقية، وهي حدود تختلف كليًا عن حدود «الميثاق المِلّي»، وتقاسمت فرنسا وإنكلترا سوريا والعراق استنادا إلى مُعاهدة سايكس -بيكو.

رفض أتاتورك ورفاقه من القوميّين الأتراك «معاهدة سيفر»، وأعلن عدم اعترافه بحكومة اسطنبول التي وقّعتها، واتهمها بخيانة «الميثاق المِلّي»، وشكّل حكومة جديدة في أنقرة، التي أصبحت منذ تلك الحقبة عاصمة تركيا الجديدة بدل اسطنبول، فاندلعت على الأثر الحرب التركيّة اليونانية، التي انتهت في 11 أكتوبر 1922 بانتصار الجيش التركي.

توّج انتصار تركيا على اليونان مصطفى كمال اتاتورك بطلًا قوميًّا، ونال مع حكومته في أنقرة اعترافًا دوليًّا من خلال دعوة حكومتي أنقرة وإسطنبول إلى مفاوضات السّلام الجديدة في مدينة لوزان في سويسرا.

في الأول من تشرين الثاني 1922، أعلن أتاتورك إلغاء السلطنة العُثمانيّة وحلّ حكومة إسطنبول، وأكد أن وفد حكومة أنقرة، برئاسة عِصمت إينونو، هو المُمثل الوحيد للأتراك في لوزان.

ألغت «معاهدة لوزان»، التي وُقّعَت في 24 تموز 1923، «معاهدة سيفر»، ورسمت حدودًا جديدة لتركيا في منطقة الأناضول وتراقيا، ووضعت شروطًا لعبور المضائق، وأقرّت مبدأ تبادُل السكّان «ترانسفير» بين تركيا واليونان، **ومنعت تركيا من التنقيب عن النفط لمدة مئة سنة، أي حتى عام 2023.**

عودة السُّلطان إلى سوريا

بين 2011 و2016 سيطر الأكراد في سوريا، بدعم أميركي، على مساحات شاسعة شرق نهر الفرات تمتدّ على طول الحدود مع تركيا، وطُرِح مشروع انفصالي جديد سُمِي «**الكوريدور الكرديّ**» اعتبرته تركيا تهديدًا وجوديًّا لها، وتمهيدًا لإقامة دولة كرديّة على حدودها في المستقبل. قرّر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن يتصدى للـ «كوريدور الكردي» بالتمدّد داخل الشمال السوري فأحيا خريطة الميثاق المِلّي «**كوثيقة أتاتوركية**» تُبرّر أهدافه التوسّعيّة التي تتناقض مع اتفاقية لوزان.

- عام 2016 دخل الجيش التركي الأراضي السوريّة في عمليّة «درع ألفرات».
- عام 2018 أطلق عمليّة «غصن الزيتون».
- عام 2019 نفذ عمليّة «نبع السّلام».

حصل هذا الاجتياح التركي، الاستراتيجي المُمنهج، ثلاث مرات تحت عنوان «مُكافحة الإرهاب»، لكن في الحقيقة كان هدف العمليّات العسكريّة التركيّة فرض «**درع تركي**» بوجه مشروع **الدولة الكرديّة** التي قد تُبصر النور في ما لو تحقّق مشروع تقسيم سوريا إلى دويلات تُشبه التقسيم الفرنسي عام 1920.

اللافت أيضًا أن التوغّل العسكريّ التركيّ داخل سوريا رافقته عمليّات تغيير ديموغرافي «**ترانسفير**» شبيهة بالتهجير وإعادة التوطين الذي حصل في لواء اسكندرون عام 1915، فبعد طرد المسيحيين والأكراد والأقليّات من قراهم في المناطق المُحتلّة، تمّ توطين جماعات تركمانية وعربيّة مُوالية لتركيا مكانهم. وبعد إطلاق عمليّة «نبع السّلام» في تشرين الأول 2019 اقترح أردوغان توطين مليوني لاجئ سوري في شرق الفرات ومنح معظمهم الجنسيّة التركيّة. كان هدف العمليّة هو إقامة «**منطقة آمنة**» في شمال سوريا.

واســتكمل الأتراك التغيير الديموغــرافي في شرق الفرات بتغيــير إداري أيضًا، فربطوا المناطق المُحتلّــة بالدولة التركيّة من النواحي الخدماتيّــة، والماليّة، والثقافيّة، والتعليميّة. افتتحوا مدارس تُعلّم الأولاد المناهج التركيّة باللغة التركيّة. الأخطر من كل ذلك نظمت تركيا ودعمت الفصائل السوريّة المُسلّحة المعارضة للنظام، فانشأت فرقًا عسكريّة من السوريين تابعة للجيش التركي، واستخدمت هذه «**الفرق السوريّة**» في حروبها الخارجيّة، في أرمينيا وليبيا وأفغانستان، كما كانت الدولة العُثمانيّة تستخدم عساكر الإنكشارية.

يبدو واضحًا من هذه الإجراءات العســكريّة والإداريــة أن أردوغان يعمل على إنشــاء «**إقليم تركي**» داخل سوريا، يمتدّ من إدلب غربًا حتى الحدود العراقيّة شرقًا. وقد رســم الحدود النهائيّة لهذا الأقليم اســتنادًا إلى خارطة «الميثاق المِلّي» التي مزقتها «معاهدة لوزان» قبل مئة سنة.

الحقيقــة لم يقبل الأتراك يومًا بحدود «معاهدة لوزان» وحاولوا تجاوزها على مدى عقود.

عام 1939 ضمت تركيا «لواء اســكندرون» بالاتفاق مع الفرنسيين، الذين قدّموا لأنقرة تلك المنطقة السوريّة الرائعة لضمان حيادها في الحرب العالميّة الثانية.

عام 1974 غزا الأتراك شمال جزيرة قبرص.

عام 2011 دعمت تركيا المُعارضة الســوريّة بكل قُدراتها وبشكل خاص الإخوان المســلمين وجناحها العســكري «جبهة النصرة»، وتوغّلت القوّات التركيّة في شمال سوريا.

منــذ 2011 يزداد النفوذ التركي في شــمال لبنان، وفي مدينــة طرابلس، وقد ظهر بوضوح في مشاركة الجماعات «الأردوغانية» في تظاهرات 2019 في بيروت ولجوئهم إلى الغوغائية والعُنف وتكسير المحلّات وإحراق الفنادق في وسط العاصمة.

عام 2020 توسّع الطُّموح التّركي حتى أرمينيا فساند الأتراك أذربيجان وأمّنوا انتصارها في إقليم كاراباخ.

تمتلك تركيا اليوم عشرات القواعد العسكريّة في شمال العراق، ولا يتوقّف سلاح الجو التركي عن التحرش بالقواعد العسكريّة اليونانية في جزر بحر إيجة ويُعارض تنقيب اليونان عن النفط والغاز في المنطقة. وفي قبرص تتزايد عمليّات التتريك للشمال القبرصي وطمس هويّته الوطنيّة.

الوجه الأخر للتوسّع الأردوغاني هدفه إعاقة قيام دولة كرديّة في المناطق الكرديّة داخل تركيا وإيران وسورية والعراق. أما تحرّكاته العسكريّة ضِدّ اليونان وقبرص وأرمينيا فترتبط بمشاريعه الاقتصاديّة الكبرى والتنقيب عن النفط والغاز ومدّ الأنابيب إلى أوروبا بالتضامن مع شريكه الروسي فلاديمير بوتين.

باختصار: **الميثاق المِلّي** هو الوثيقة التاريخيّة الشرعيّة التي يغطي بها «السُّلطان» رجب طيّب أردوغان حروبه التوسّعيّة في المنطقة.

الوطن الأزرق

إذا كانت خارطة «الميثاق المِلّي» ترسم حدود التوسّع التُّركي في البرّ داخل أراضي دول الجِوار، فإنّ خارطة «**الوطن الأزرق**» ترسُم حدود التوسع التُّركي في البحار المحيطة بالدولة التركيّة. وتكشف المُمارسات الأردوغانية منذ 2016، أي بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي نفّذها فريق عسكري ضِدّه، أنّ تركيا تريد أن تُهيمِن على المِنطقة الاقتصاديّة الخالصة في المياه الإقليمية والجرف القاري المقابلة لشواطئها. من خلال هذا المُخطّط يُحاول الأتراك فرض سيطرتهم على شرق البحر الأبيض المتوسط، وعلى البحر الأسود، وبحر إيجة، لاستخراج ثروات هذه البحار بلا حسيب أو رقيب. يضع أردوغان هذا المُخطّط في قائمة أولويات سياساته الخارجيّة، وهذا ما فضحه تصدّيه لليونان حين حاولت التنقيب عن الغاز قرب جزيرة كريت عام 2020، مما أوجب تدخُّل الحِلف الأطلسي مَنعًا لاندلاع حرب شاملة بين دولتين من أعضائه.

فقد قسّم الصّراع في شرق المتوسط المنطقة إلى مُعسكرات متناحرة. وقفت تركيا وحليفتها ليبيا في مواجهة تحالُف تقوده اليونان تُساندها قبرص والإمارات العربيّة المتحدة ومصر، وتدعمها فرنسا، ووجدت الولايات المتحدة نفسها عالقة بين حلفائها في حلف شمال الأطلسي. كان أحد أسباب هذا الاصطفاف، الاتفاق البحري الذي وقّعته تركيا مع حكومة فايز السرّاج في ليبيا في آذار عام 2021، وسعت من خلاله للحصول على وثيقة قانونيّة تغطّي توسّعها جنوب جزيرة كريت.

ويعتبر خصوم تركيا أنّ الاتفاق مع ليبيا دلالة واضحة على مُخطّطات السياسة الخارجيّة والعسكريّة لأنقرة المُتجسّدة في مشروع «الوطن الأزرق» الذي بات استراتيجية أردوغانية بعد 2016. إثر محاولة الانقلاب، الذي فشل بفضل تحذير روسي، تحالف أردوغان مع القوميّين الأتراك، وعقيدتهم إحياء السلطنة العُثمانيّة، وبدأ سياسة خارجيّة أكثر عُدوانيّة مع الجِوار، وتدخّلت القوات المُسلّحة التركيّة في

النزاعات من شـــمال العِراق إلى ليبيا وأرمينيا وحتى أفغانســـتان بعد احتلالها مناطق واسعة من ســـوريا، واعتبر أردوغان «**أن بلادنا مهدّدة، ولا يمكننا الوثوق بشركائنا الغربيين**».

مناورات «الوطن الأزرق»

في شباط 2019 أطلقت تركيا مناورات بحريّة ضخمة في بحر إيجة والبحر المتوسط لأول مرة تحت اسم «**الوطن الأزرق**» كانت المناورات الأكبر في تاريخ البلاد من دون أن يُدرِك العالم معنى التسمية أو أبعادها.

وبين 25 شـــباط و7 آذار 2021، قامتِ القوَّات البحريّة التركيّة، تساندها القواتِ الجويَّة والبريّة وقوات العمليّات الخاصّة، شاركت فيها 90 قطعة بحريّة مُختلفة وآلاف الجنود، بمناورات شبيهة أطلقت عليها تسمية «**الوطن الأزرق**» حظيت باهتمام واسع من قادة البلاد وواكبها «السُّلطان» أردوغان إلى جانب وزير الدفاع خلوصي أكار.

على أثر تلك المناورات بدأ يتردّد بشكل لافت تعبير «الوطن الأزرق» في الصحافة التركيّة، وهو مصطلح ورد لأول مرة عام 2006 على لســـان الأدميرال **جيم غوردنيز** مدير وحدة التخطيط المُستقبلي في ســـلاح البحريّة التركي. في شهر آذار 2019 وقف رجب طيب أردوغان في أحد المؤتمرات الصحافية ومن خلفه خريطة لهذا الوطن، وفي تموز من العام نفسه، كشفت وِحدة الاتصال بالرئاسة التركيّة رسمياًّ عن هذه الخريطة التي تُظهر طموحات تركيا المستقبليّة في مجالات عدة كالطاقة، والبحريّة، والجغرافيا السياسيّة والاقتصاديّة والتاريخ.

في تشريـــن الأول 2019 تحـــدّث الجيش التركي، على صفحتـــه الإلكترونيّة، عن اســـتراتيجيّة الوطن الأزرق فقال: «**نحن فخورون بأن نرفع راياتنا التركيّة المجيدة في جميع بِحارنا. نقرّ بأننا على استعداد لِحماية كل مساحة من وطننا الأزرق**».

تُظهر الخريطة التي وقف أمامها «السُّـــلطان أردوغان» أنّ مساحة الوطن التركي الأزرق تبلغ 462,000 كلم مربع، وهي مســـاحة أكبر من نصف مساحة البرِّ التركي البالغـــة 770,760 كلم مربـــع، وتتوزع على 4 بحار، أكبرها مســـاحةً البحر الأبيض المتوســـط 180 ألف كلم مربع، فالبحر الأسود 172 ألف كلم مربع، ثم بحر إيجة 89 ألف كلم مربع، وُصولًا إلى بحر مرمرة 12 ألف كلم مربع.

تُشـــكّل اســـتراتيجية «الوطن الأزرق» رفضًـــا للحدود البحريّة التي رســـمتها «مُعاهدة لوزان» عام 1923، وتسعى تركيا من خلالها إلى استعادة الجُزر التي انتزعتها منها تلك المُعاهدة واعطتها إلى اليونان في البحر الأبيض المتوســـط وبحر إيجة. تتزامن هذه الاستراتيجية التوسعيّة مع مئويّة الدولة التركيّة الجديدة عام 2023، وهو التاريخ الـــذي تنتظره تركيا منذ زمن بعيد لتبدأ التنقيب عـــن النفط والغاز الذي حُرِمت منه بموجب «مُعاهدة لوزان» طوال مئة سنة.

البرّ الآمن

بُنيت أهم استراتيجيّات الحرب العالميّة الأولى على السيطرة على الممرّات البحريّة خاصة ممرّات شرق المتوسـط مثل البوسفور والدردانيل. سقط في معركة «غاليبولي» أكثر من مئتي ألف قتيل للحلفاء، وبقي البوسفور والدردنيل تحت السيطرة التركيّة.

تقوم الاستراتيجية العسـكريّة لحروب أردوغان الإقليميّة على مبدأ «**البرّ الآمن**» من خلال سيطرة تركيا على ممرّات بريّة في القوقاز وآسيا الوسطى.

في 9 تشرين الثاني 2020 انتهت الحرب الأرمنيّة الأذريّة في إقليم ناغورني كاراباخ بالسيطرة التركيّة الأذريّة على ممرّ «ناخاتشيفان» الذي يربط تركيا بأذربيجان من دون المـرور بإيران. ويعتبر القوميّون الأتراك هذا الممرّ إحياء للحملة البريّة بين الأناضول والقوقاز وآسـيا الوسـطى وفقًا للنظريّة الطورانيّة. بموجب الاتفاق الجديد انتشر الجنود الأتـراك في منطقة القوقاز لأول مرة منذ 1918، تشـبه هـذه الخُطوة دخول القوات التركيّة إلى عفرين عام 2016 على أساس أنها عودة إلى حدود «الميثاق المِلّي».

من خلال السيطرة على ممرّ «لاتشين» الذي يربط أرمينيا بإقليم كاراباخ، الذي وقع في نهاية الحرب تحت حماية روسيا، فرض فلادمير بوتين سيطرته على أرمينيا، ووقفت الولايات المتّحدة وفرنسـا تتفرجان، وربط «ممرّ لاتشـين» أرمينيا بكاراباخ بموجب اتفاق دولي لم يكن قائمًا قبل الحرب.

حرب الأنابيب

تقع تركيا في منطقة اســـتراتيجية بين بحر قزوين وشرق البحر الأبيض المتوسط. تحتـــوي هذه المنطقة على 8 , 71 بالمئة من احتياطات الغـــاز الطبيعي و7 , 72 بالمئة من احتياطات النفـــط في العالم. بحُكم موقعها المميّز هذا أصبحـــت تركيا الممرّ الطبيعي لعبور الطاقة بين الدول المصدِّرة والأسواق الأوروبية والعالميّة.

ومنذ أنّ اكتشـــفت **حقل تونا-1** في البحر الأســـود منذ ســـنوات تسعى تركيا للاســـتفادة من موقعها الجغرافي المميّز، وتعمل لكي تُصبح محطّة مركزيّة للطاقة في المنطقة من خلال خُطوط الأنابيب التي تربُط القوقاز وآسيا الوسطى بأوروبا وتمرّ عبر أراضيها.

تركيا طاقة عالميّة لنقل العاز

يَســـتهلك العالم ســـنويًّا 3500 مليار متر مكعب من الغاز وتستورد أوروبا 1000 مليار متر مكعب 40 بالمئة منها من روسيا 33 بالمئة من النروج، لكن برزت مشكلتان كان على أوروبا أن تتعامل معهما:

المشكلة الأولى: بدء نضوب الغاز في بحر الشمال الذي يغذّي أوروبا بـ 120 مليار متر مكعب.

المشكلة الثانية: خوف أوروبي من أن تتحكّم روسيا بموضوع تزويد أوروبا بالغاز تحكّما مُطلقًا بعد أن وقّعت روســـيا وألمانيا اتفاقًا لمدّ أنبوب **نورث ستريم 2 مباشرة** عبر بحر البلطيق بكلفـــة 8 مليار دولار. وقد عارضت الولايات المتّحدة المشروع وفرضت عُقوبات على الشركات التي تســـاهم فيه. تعتبر الولايات المتحدة المنتج الأول للغاز في العالم تليها روسيا.

لذلك يمكن أن نقول: إن «استراتيجية الأنابيب» تُوجّه السياسة التركيّة في المنطقة وتُحدّد مستوى علاقاتها مع دول العالم.

فما هي هذه الأنابيب؟

1 - الخط الغربي West stream

ينقل هذا الأنبـــوب الغاز الروسي إلى أوروبا عبر بلغاريـــا. يبلغ طوله 845 كلم. بدأ العمل على بنائه عام 1984، وبدأ ضخّ الغاز عام 1988. كانت قُدرة اســـتيعابه 6 مليارات متر مكعب ســـنويًا. توقّف الضخّ عبر هذا الأنبوب عام 2019 عندما انطلق المشروع العملاق الجديد **السيل التركي** Turkish stream.

2 - السيل التركي Turkish stream

مـــشروع روسي – تركي عملاق تم الاتّفاق عليه عـــام 2014 واكتمل تمديده عام 2018 بتكلفة 13 مليار دولار. حلّ هذا الأنبوب بديلًا من «الخط الجنوبي» الذي كان مـــن المُفترض أن ينقل الغاز الروسي عبر بلغاريا وصربيـــا وهنغاريا. رفضت بلغاريا أن يمـــرّ هذا الأنبوب في أراضيها لأنه لا يتطابق مع معايير الاتّحاد الأوروبي بعد أزمة روســـيا مع أوكرانيا، فاغتنم أردوغان الفرصة ووقّع العِقد مع بوتين، وندمت بلغاريا لاحقًا.

يبلغ طول **الســـيل التركي** 1160 كلم، ويمتدّ في خطّـــي أنابيب. يبلغ طول الخط الأول 930 كلم ويعبر قعر البحر الأســـود، وهو مُخصّـــص لنقل الغاز إلى تركيا. يبلغ طول الخط الثاني 180 كلم، ويمرّ عبر الأراضي التركيّة إلى أوروبا. تبلغ قدرة الســـيل التركي 31,5 مليار متر مكعب ســـنويًا، تحصل تركيا عـــلى نصفها تقريبًا، ويُغطي ما تبقّى من احتياجات الغاز لدُول شرق وجنوب أوروبا بالكامل. وقد أنشـــأت تركيا

مستودعات ضخمة لتخزين الغاز على الحدود مع بلغاريا وهدفها أن تتحوّل إلى مركز للطاقة.

تخلّت روسيا عن خط أنبوب **ثاوث ستريم** واتفقت مع تركيا على خط **السيل التركي** لتتجنّب المرور بأوكرانيا. يمكن لهذا الأنبوب أن يضخّ 63 تريليون متر مكعب من الغاز سنويًّا.

3 - السيل الأزرق Blue stream

انطلق العمل في هذا الأنبوب في شهر كانون الأول 1997، وتمّ تشغيله عام 2003. يوفّر 16 مليار متر مكعب سنويًّا. طوله 370 كلم في الأراضي الروسيّة و390 كلم تحت البحر الأسود و501 كلم في الأراضي التركيّة.

4 - خط إيران – تركيا

يبلغ طول خط إيران تركيا 1491 كلم. وُضع في العمل عام 2001 بقُدرة 10 مليارات متر مكعب سنويًّا. في آذار 2020 تعرّض هذا الخط للتفجير داخل الأراضي التركيّة مما أدى إلى توقّفه، ثم استئناف العمل به في تموز 2020. تأمل تركيا من خلال مصادر الغاز الأُخرى أن تضغط على إيران للحصول على الغاز بتكلفة أقلّ.

5 - خط تركيا – أذربيجان

بدأ خط تركيا أذربيجان العمل عام 2007 بطاقة 6,6 مليار متر مكعّب بالسنة، ولمدة 15 سنة. طوله 980 كلم يعبر أراضي أذربيجان وجورجيا.

حاولت روسيا منع تمديد هذا الخط، اقترحت نقل غاز أذربيجان إلى تركيا عبر البحر الأسود عبر خط السيل الأزرق، لكن واشنطن عارضت المشروع الروسي

ونصحت أذربيجان بالحفاظ على قُدراتها التصديريّة مستقلّة.

يمكن لهذا الخط أن ينقل الغاز عبر بحر قزوين إلى تركمانستان وكازاخستان في المستقبل، لذلك اقترحت أذربيجان توسيع طاقته إلى 60 مليار متر مكعّب.

6 - خط تركيا – اليونان

تم تنفيذ خط أنابيب يربط تركيا باليونان بموجب اتفاقيّة بين البلدين تمّ توقيعها 2003، لمدة 15 عامًا وفي إطار برنامج الاتّحاد الأوروبي لشبكة الغاز الطبيعي، وتمّ افتتاحه في تشرين الثاني 2007.

7 - خط يجمع تاب وتاناب

«تاب» هو الخطّ العابر للبحر الأدرياتيكي، من اليونان وألبانيا إلى جنوب إيطاليا، ويمتدّ على مسافة 870 كيلومترًا ويتّصل مع خطّ أنابيب الغاز العابر للأناضول «تاناب» قرب الحدود التركيّة– اليونانية. بدأ الضخّ في هذا الأنبوب في نهاية 2020. وضع الرؤساء التركي رجب طيب أردوغان والأذري إلهام علييف، والجورجي جيورجي مارغفيلاشفيلي، حجر الأساس لهذا المشروع عام 2015 لضخّ الغاز من حقل «شاه دينيز2» الأذري الضخم عبر الأناضول إلى تركيا ودول الاتّحاد الأوروبي.

8 - Tanapa خط تاناب أناضول

كان هذا الأنبوب الذي ينطلق من أذربيجان عبر جورجيا إلى تركيا أحد أسباب الحرب الروسيّة على جورجيا عام 2008. وقد ظهر هذا المشروع إلى الوجود بعد أن اعترضت روسيا على مشروع أنبوب **NABOCO** الذي كان من المُقرّر أنّ ينقل الغاز من آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر بحر قزوين. فقد أثارت روسيا أزمة دوليّة واعتبرت

بحر قزوين بُحيرة روســيّة لا يُطبّق عليها قانون البحار، واشــترت غاز تركمانستان، وأذربيجان، وأوزباكستان. توقّف مشروع نابوكو عام 2009.

يمتد خط «تانــاب» بطول 3500 كلم، ويمرّ بـ20 مدينــة تركيّة قبل أن يصل إلى الحدود التركيّة اليونانيــة، وقد تمّ افتتاحه في كانون الثاني 2018، ويُعتبر أكبر مشروع للغاز الطبيعي في تركيا، وســوف تأخذ تركيا من خلاله موقعًا متميّزًا في مجال الطاقة العالمي بحلول عام 2026.

وصف الرئيس التُركي رجــب طيب أردوغان مشروع **TANAPA** بأنه «مشروع إقليمي ومشروع للسلام». فقد أطلق حقبة جديدة من العلاقات بين أذربيجان وتركيا وهدفه أن يُحوّل البلدين إلى قوة أساسية للطاقة بالنسبة إلى أوروبا. تعتزم شركة تاناب نقــل 10 مليارات متر مكعب من الغاز إلى أوروبا، و 6 مليارات متر مكعب من الغاز الأذربيجانى إلى تركيا. تبلغ طاقة خط الأنابيب 16 مليار متر مكعب ســنويًّا، وسوف تصل إلى 23 مليار متر مكعب في عام 2023 و31 مليار متر مكعب في عام 2026. تبلغ تكلفــة مشروع «تاناب» قرابة 7 مليــارات دولار، وبدأ ضخ الغاز من أذربيجان عبر أنابيبه إلى تركيا نهاية حزيران 2018.

تــم ربط خط **تاب** بخط **تاناب** من الجانب التركي في تشرين الثاني 2019. وتُعتبر خطوة الدمج هذه إحدى أهمّ الخطوات التي تخدُم اســتراتيجية تركيا لتُصبح مركزًا للطاقة في المنطقة.

تخزين 10 مليارات متر مكعب

إلى جانب مشــاريع الأنابيب تعمل تركيا بجهد كبير لتصبــح خزّانًا ضخمًا للغاز المُســتخرج في العالم من خلال مشروع **بُحيرة الملح** لتخزين الغاز تحت الأرض والتي تستوعب حاليًا 600 مليون متر مكعب، ويستمرّ العمل على زيادة حجم الخزّان لتصل

إلى 5,4 مليار متر مكعّب.

كما تم اســتكمال المرحلة الثانية من **مشروع مرمرة** لتخزين الغاز الطبيعي إلى 4,6 مليار متر مكعّب. ويعني ذلك أنّ قُدرة تركيا الاســتيعابيّة لتخزين الغاز تصل إلى 10 مليارات متر مكعّب. هكذا ستقوّي تركيا موقعها الاستراتيجي في مسألة نقل مصادر الطاقة وستتقدّم بخُطى ثابتة للتحوّل إلى مركز دولي للطاقة.

East-Med إيست ميد

هدف السُّلطان أردوغان أن يجعل تركيا نقطة عبور إلزاميّة، وحيدة، للغاز المُصدَّر إلى أوروبا. من هذا المنطلق يحاول أنّ يفرض ســيطرته على كميّة الغاز الهائلة المُكتشفة في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوســط قبالة سوريا ولبنان وإسرائيل وقبرص. العقبة الأساســيّة التي تُواجه أردوغان وتحول دون تحقيق هدفه اســمها خط أنبوب **إيســت ميد**، أي أنبوب **شرق المتوســط**. ســوف ينقل هذا الأنبوب الغاز من مصر والأردن وإسرائيــل وقبرص إلى اليونان مباشرة من دون المرور بتركيا. تقود فرنســا هذا المشروع بالتحالُف مع الدول المعارضة لتركيا، وتأمل أن ينضمّ لبنان وسوريا إلى **إيست ميد** في مرحلة لاحقة. لذلك ســارع أردوغان إلى توقيع اتفاقية بحريّة مع ليبيا لتكون «حجة» تمنع تنفيذ هذا الأنبوب من دون موافقة تركيا.

في 27 تشريــن الثاني 2019 وقّع أردوغان اتفاقــًا بحريًّا مع الحكومة الليبية الموقتة بقيادة فايز السراج لترســيم الحدود البحريّة بين البلدين، والتنقيب عن النفط والغاز رغم أن المسافة بين تركيا وليبيا هي 1500 كلم، والمسافة البحريّة هي 424 ميلًا بحريًّا، وقال: ســوف ننقب عن النفط في جزيــرة كريت. وقد اثارت هــذه الاتفاقية تحفّظ اليونان، ومصر، وفرنســا وأجّجت الصّراع بين اليونان وتركيا، العضوين في الحلف الأطلسي، وكادت الدولتان أن تدخُلا في مواجهة عسكريّة.

يتشارك في بناء خط «**إيســـت ميد**» إسرائيل – قبرص – كريت – اليونان إيطاليا. انضمت إمارة أبو ظبي إلى هذا الكونسولتيوم عام 2020 وقرّرت المشاركة بمبلغ مليار دولار. تبلُغ كلفة هذا المشروع 7 مليار دولار. طوله 1300 كلم يضاف إليها 600 كلم ليربط اليونان بإيطاليا. ينطلق من حقل ليفياتان Leviathan في إسرائيل ويجمع الغاز المُستخرج من مياه قبرص.

****

غاز لبنان

ينعكس الصّراع المُتصاعد بين تركيا وفرنسا في الحوض الشرقي للبحر المتوسط على الأزمة اللبنانية بقوة، ويزيد في عرقلة مســـارات الداخـــل اللبناني منذ 2019، ويدفع لبنان نحو «الدولة الفاشلة». ولعل المُشكلة الجوهريّة التي تزيد تعقيد الأزمة اللبنانية هي كميّة الغاز الموجودة في مياهنا الإقليميّـــة، والتي يضع العدو الإسرائيلي يده على جزء منها. هذا الموضوع هو جوهر الصّراع الســـياسي في لبنان، صراع مُتعدّد الوجوه حاولت الولايات المتحدة أنّ تضغط على لبنان بشتّى الوسائل والأساليب لحلّه.

ويتعثّر استخراج الغاز اللبناني على صعيد الداخل أيضًا لأنّ فريقًا في السُلطة اللبنانية بضغط أميركي يُريد تصدير هذا الغاز عبر خط «**إيست ميد**» رغم حالة العداء القائمة بين لبنان وإسرائيل، ويأمل الفريق الآخر **التنسيق مع روسيا** التي سوف تستثمر الغاز السوري وقد وضعت يدها على منشآت النفط اللبنانية في الشمال لمدة 25 سنة كخُطوة أولى في مشروع روسي تركي ضخم.

والســـؤال الأســـاس الذي لم يتجرأ أحد على طرحه علانية هو: بأي اتجاه سوف يذهب غاز لبنان؟ باتجاه تركيا؟ أم باتجاه قبرص اليونان فرنسا؟

مشكلتنا الأولى: كيف نحلّ عقدة الصّراع مع العدوّ الإسرائيلي على ترسيم الحدود البحريّة؟

VI

صِراع الغاز بين لبنان وإسرائيل؟

بدأ لبنان ترسيم حدوده البحريّة مع دولة إسرائيل اعتبارًا من العام 2002 حين كلّفت الحكومة اللبنانية مركز «ساوثمسون» لعلوم المحيطات بالتعاون مع المكتب الهيدروغرافي البريطاني، بإعداد دِراسة لترسيم حدود مياهه الإقليميّة والمنطقة الاقتصاديّة الخالصة، وذلك بغية إجراء عمليّة مسح جيولوجي للتنقيب عن النفط والغاز في هذه المنطقة.

وواجه المركز عدة صعوبات في الترسيم بسبب عدم توافُر خرائط بحريّة دقيقة وواضحة لمنطقة جنوب لبنان وشمال فلسطين المُحتلّة، وبذلك كان الترسيم غير دقيق.

- في عام 2006 عادت الحكومة إلى تكليف المكتب الهيدروغرافي البريطاني بإجراء دراسة جديدة لترسيم الحدود البحريّة للدولة اللبنانية، وكانت هذه الدراسة عبارة عن تحديث لتلك التي سبقتها.

في 17 كانون الثاني 2007 وقّعت حكومة فؤاد السنيورة ممثّلة بوزير الأشغال محمد الصفدي اتفاقية ترسيم حدود بحريّة مع قبرص تُحدّد المنطقة الاقتصاديّة الخالصة بين البلدين وتبيّن أنّ لبنان خسر بموجبها مساحة 865 كيلومترًا مربّعا من مياهه لمصلحة لارنكا.

- في عام 2012 قدّمت الولايات المتحدة الأميركية عبر موفدها **فريدريك هوف** اقتراحًا لحلّ النزاع البحري بين لبنان وإسرائيل، وذلك بتقاسم المنطقة المتنازع عليها، برسم خط يُعرف دوليًّا باسم «**خط هوف**»، يعطي لبنان حوالى 500 كلم مربع، وإسرائيل حوالى 360 كلم مربعًا من أصل كامل مساحة الـ 860 كلم مربعًا.

ورفض لبنان هذا الاقتراح على اعتبار أن المساحة الكاملة (360 كلم 2) هي من

حقّـــه. واقترح الجانب الأميركـــي أن يكون «خط هوف» خطًّـــا مؤقتًا وليس حدودًا نهائية، لكن الجانب اللبناني رفض ذلك خشية تحوُّل المؤقت إلى دائم عند الإسرائيلي.

في عام 2018 شرع لبنـــان في التنقيب عن النفط والغاز قبالة ســـواحله، ووقّع في 9 شـــباط عقدًا للتنقيب عن الغـــاز والنفط مع ائتـــلاف شركات دوليّة هي «توتال» الفرنسيّة و«إيني» الإيطالية و«نوفاتيك» ثاني أكبر شركة مُنتجة للغاز في روسيا. شمل العقد البلوك رقم 4 الذي يقع قُبالة شاطئ كسروان، والبلوك رقم 9، الذي يقع ضمن المساحة المُتنازع عليها مع إسرائيل، فاعتبرت إسرائيل خطوة لبنان «استفزازية».

في 16 شـــباط سعت أميركا للتوســـط مُجدّدًا بين لبنان وإسرائيل عبر مُساعد وزير الخارجيّة الأميركي لشـــؤون الشرق الأدنى **دايفد ســـاترفيلد**، الذي اقترح العودة إلى «**خط هوف**» عام 2012، فرفض لبنان الاقتراح الأميركي.

في 22 آذار 2019 زار وزيـــر الخارجيّة الأميركي **مايك بومبيو** لبنان، والتقى رئيس الجمهورية ميشـــال عون، ورئيسي مجلس النواب نبيه بري والحكومة سعد الحريري، وتناقش معهم في عدّة مواضيع منها ترسيم خط الحدود البحري بين لبنان وإسرائيل.

خلال شـــهر أيار 2019، زار ساترفيلد لبنان مرتين في 10 وفي 21، والتقى كلا من الحريري وبرّي ووزير الخارجيّة اللبناني جبران باسيل، وأبلغهم قبل مغادرته بيروت إمكانية إجـــراء مفاوضات غير مباشرة، تشـــمل الحدود البريّـــة والبحريّة بين لبنان وإسرائيل.

في 14 تشريـــن الأول 2020، أي بعد تفجير مرفـــأ بيروت، انعقدت الجولة الأولى مـــن المُفاوضات غير المباشرة لترســـيم الحدود البحريّة بين لبنـــان وإسرائيل، برعاية الأُمم المتحدة ووساطة الولايات المتحدة، لكنها توقّفت في 11 تشرين الثاني بعد أربع جولات بسبب الخِلاف على مساحة 860 كيلومترًا مربعًا تحتلّها إسرائيل.

في 4 أيـــار 2021 بـــدأ لبنان مُفاوضات غـــير مباشرة من جديد لترســـيم الحدود

البحريّـــة مع إسرائيل لكنه تقدّم بخرائط جديدة تجاوزت المســاحة المُتنازع عليها أي 860 كيلومترًا مربعًا بناء على الخريطة التي أُرسلت عام 2011 إلى الأُمم المتحدة والتي تنطلق من الخط 23. تســتند الخرائط الجديدة إلى الخط 29 وتثبّت حق لبنان بمساحة 1430 كيلومترًا مربعًا تحتلّها إسرائيل وتشـــمل أجـــزاءً من حقل «كاريش». رفضت إسرائيل الطرح اللبناني الجديد فتوقّفت المفاوضات في اليوم التالي بتاريخ 5 أيار 2021.

في 14 أيلــول 2021 أعلنت **شركة «هاليبورتون» الأميركية** عن فوزها بعقد لحفر، وتعزيز الإنتاج والخدمات في ثلاث إلى خمس آبار قبالة ســواحل إسرائيل، وأشارت الشركــة العملاقة، التي ســطع نجمها خلال غــزو العراق عــام 2003 من خلال عمليّات تموين الجيش الأميركي، وكان يملك النسبة الأكبر من أسهمها **ديك تشيني** نائب الرئيس الأميركي الأســبق جورج بوش الابن، إلى أن مشروعها «**هو استكمال لعمليّات حفر أربع آبار بحريّة نفّذتها الشركة ســابقًا في حقل كاريش**»، الذي يقع في المنطقة المُتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل.

على أثر الإعلان عن قرار هاليبورتون التنقيب في حقل كاريش وجّه لبنان رسائل إلى كلّ مــن الأمين العام للأُمم المتحــدة انطونيو غوتيريش، ورئيســة مجلس الأمن جيرالدين بيرن ناســون، طالــب فيها مجلس الأمن بالتأكّد مــن أن أعمال التنقيب لا تقــع ضمن المنطقة المُتنازع عليها مع إسرائيل «تجنّبًا لأي اعتداء على حقوق وســيادة لبنان». كما طالب لبنان بمنع أي أعمال تنقيب مستقبليّة في المناطق المُتنازع عليها، «**تجنّبًا لخطوات قد تشكّل تهديدًا للسلم والأمن اللبنانيّين**».

في 19 تشرين الأول 2021 وصل كبير مستشــاري الولايات المتحدة لأمن الطاقة العالمي **آموس هوكســتين** إلى بيروت على رأس وفد رسمي في مُهمّة جديدة كوسيط في المفاوضــات غير المباشرة بــين لبنان وإسرائيل من أجل ترســيم الحدود البحريّة، وأعلنت وزارة الخارجيّة الأميركية «اســتعداد إدارة الرئيس جو بايدن لمساعدة لبنان

وإسرائيل على إيجاد حلّ مقبول للطرفين بشأن حدودهما البحريّة المشتركة من أجل مصلحة الشعبين».

واضح أنَّ حضور كبير مستشاري الولايات المتحدة لأمن الطاقة العالمي **آموس هوكستين** على رأس وفد رسمي إلى بيروت حصل على أثر فوز شركة «**هاليبورتون**» بامتياز التنقيب على الغاز في الحقول الإسرائيلية الملاصِقة للحدود مع لبنان. هذا يعني دخول الدولة الأميركيّة «**العميقة**» مباشرة في صُلب الصّراع على غاز المتوسط، وهذا موضوع استراتيجي يتخطّى غاز لبنان ليشمل كامل غاز الشرق الأوسط وخط أنبوب «**إيست ميد**». تلك خطوة أميركيّة نوعية تضعنا أمام خيارين:

الأول: الوصول إلى اتفاق يفتح الطريق أمام لبنان لاستخراج الغاز من مياهه الإقليمية.

الثاني: مواجهة عسكريّة بالغة الخطورة، وغير محسومة.

خط النار

في إطلالـــة تلفزيونيـــة في 12 تشرين الثاني 2021 اتخذ أمين عام حِزب الله **السـيد حسـن نصر الله** موقفًا جازمًا من موضوع ترسيم الحدود البحريّة مع إسرائيل فاعتبره **قضيّة وطنيّة سياديّة** حين قال: «هل يمكن أن نتسامح بسيادتنا؟ هل يمكن أن نتسامح بثرواتنـــا؟ نعم اليوم الدولة اللبنانية حتى هـــذه اللحظة رفضت الخضوع للإملاءات الأميركيّة. الأمريكيّون يريدون من لبنان أن يقبل حتى ما دون ترسيم ما يُعرف بخط الـ 23 فضلًا عن الـ 29. هم يضحكون على لبنان بتســـوية خط ما يسمّى بخط هوف. يعني أقلّ من القدر المتيقّن والحدّ الأدنى الذي لا نقاش فيه بين اللبنانيّين، لماذا يستطيع لبنان حتى الآن، ومنذ سنوات أن يرفض الترسيم؟ وهذا الموضوع والحكومة اللبنانيّة والدولة اللبنانية والرؤســـاء يتعرّضون فيه لضغوط أميركيّة منذ ســـنوات ليس فقط خلال الســـنتين أو الأعوام الثلاثة الأخيرة بل منذ أكثر من عشر سنوات، وتصاعدت وتضاعفت هذه الضغوط في زمن حكومة ترامب، وكان صهره كوشنر مهتمًّا شخصيًا بهذا الملفّ، ويتّصل بالمسؤولين اللبنانيين ويضغط عليهم.

لماذا اســـتطاع لبنان أن يقف ويرفض الإملاءات الأميركيّة في ترسيم الحدود؟ لأنّه هنا يستند إلى قوة دماء الشهداء، وإلى قوة الأحياء فينا، وإلى قوّة المُقاومة القادرة على أن تردع العدو، ومن خلف العدو أن يمدّ يده إلى حبة رمل أو كوب ماء أو ثروة لبنانية».

***

رسم كلام السيد حســـن نصر الله هذا **خط دفاع عسكري** بوجه الشركات العالميّة التي تســـعى إلى التنقيب عن الغـــاز والنفط في شرق المتوســـط، وباتت «**قوة الدماء**» تشكل قاعدة أســـاس لحلّ مُشكلة ترسيم حدودنا البحريّة مع إسرائيل. يفصل «**خط النار**» الذي رسمه أمين عام «حِزب الله» بين الحرب والسلم، ويجعل الشركات العالميّة تحسب ألف حساب قبل اســـتثمار مئات ملايين الدولارات لاستخراج غاز المتوسط

حين تكون منصّاتها مُعرّضة لانهمار الصواريخ في أي وقت؟

هل تتوضح معالم الصّراع بعد مفاوضات العودة إلى الاتفاق النووي بين إيران وتحالُف الغرب فيدخل لبنان مرحلة التعافي خلال 2022؟ أم نشهد حربًا طاحنة تعيد خلط الأوراق في المنطقة؟

لا حلول إفرادية في صراع مُتعدّد الأطراف، مُتشعّب المصالح والأهداف. نحن أمام حلّ شامل أو حرب شاملة. والمسافة بين الحرب والسلم كالظلال بين الضوء والعتمة.

VII

نهاية «دول» جبل لبنان

تاريخيًّا: كلما تلاقت المصلحة الدوليّة، مع الحرب الأهلية، فوق أرض لبنان، تنتهي الدولة اللبنانية.

عام 1840 انتهت **الإمارة اللبنانية**، ومعها حلم الأمير بشــير الشهابي الكبير، حين ســقط مشروع محمد علي الكبير أمام تحالُف دولي ضمّ بريطانيا روسيا بروسيا النمسا. تحالفت هذه الدول لتمنع انهيار الدولة العُثمانيّة فتحول دون نشوء **مملكة عربيّة مُوحدة** على أنقاضها تقودها مصر المنتصرة، وتضمّ بلاد الشــام والعراق والســودان واليمن وشبه الجزيرة العربيّة.

بعد عشرين سنة زالت الإمارة اللبنانية من الوجود. قطّعتها سواطير **مجازر 1860** التي كانت أكثر الحروب الأهليّة دمويّة وبشــاعة بتاريخ لبنان. غابت الإمارة اللبنانية القويّة جغرافيًّا وسياســيًّا بعد حــرب إبادة جماعية، خطّطتهــا المُخابرات الإنكليزية والفرنسيّة، وحصدت نصف مسيحيي الجبل، وشرّدت النصف الأخر.

ومن رحــم التحالُف الدولي والحــرب الأهلية وُلِدت **مُتصرّفيّــة جبل لبنان** عام 1861.

عام 1918 ســقطت **مُتصرّفيّة جبل لبنان** بفعل قــوّة تحالُف دولي إنكليزي فرنسي روسي فكّك الإمبراطوريّــة العُثمانيّة في نهاية حرب كونيّة قــضى فيها ملايين البشر. خلال تلك الحرب وقع جبل لبنان تحت حصار دولي مُرعب، نفذه العُثمانيّون من البر والأسطولان الفرنسي والبريطاني من البحر. تسبّب الحصار بمجاعة قاتلة قضت على ثلث سكانه جوعًا. بســبب تلك المجاعة طالب البطريرك الياس الحويّك الفرنسيين بضم ســهل البقاع إلى جبل لبنان يوم انعقد مؤتمر السّلام في باريس عام 1919. كان

همّه أن يؤمِّن مصدر قمح للدولة اللبنانية الجديدة.

من رحم اتفاق دولي ونتيجة مجاعة، كانت أبشع من حرب أهلية لما سببته من خسارة بشريّة في الداخل، وُلدت **دولة لبنان الكبير** عام 1920. وبعد مئة سنة على وِلادتها، تواجه هذه **الدولة** نفس المصير الذي واجهته **الإمارة اللبنانيّة** و**مُتصرّفيّة جبل لبنان** في حقبات سابقة.

خلال قرنين من الزمن انتهى نظام الحُكم في جبل لبنان مرتين، وزالت الدولة مرتين. وفي كلتا الحقبتين التاريخيّتين عاش الشعب في حالة فوضى أدت إلى هُجرة داخلية وخارجيّة، وبقيت الأرض تنتظر ولادة نظام جديد يرسُم حدودها الجغرافيّة الجديدة.

اليوم، في عام 2021، لبنان على مشارف التغيير ويكاد الحدث أن يتكرّر للمرة الثالثة. يعيش لبنان الآن الظروف نفسها التي عاشها في القرنين التاسع عشر والعشرين. لقد أطبق حصار دولي الخناق على البلاد فبات الشعب على مشارف المجاعة والدولة في حالة شلل شبه كامل. وبدأت شياطين الحرب الأهلية تُطل برؤوسها من الزواريب، وتُهدّد الساحات، وتترقّب حركة الزمن، بانتظار إشارة الانطلاق لإنهاء الدولة.

تبدّلت أسماء المُحاصرين، وتغيّرت أدوات الحصار، لكن المسرح لم يتغيّر منذ مئتي سنة لأن الخلاف على «**تركة الرجل المريض**» لم تنته فصوله بعد، ولأنّ «**المسألة الشرقية**» لم تصل إلى حلّ شامل يؤمّن حقوق «الورثة» المتنازعين على التركة بل حصل العكس. ازدادت المسألة تعقيدًا بعد ولادة **دولة إسرائيل** عام 1948 ونشوء مُشكلة جديدة اسمها «القضية الفلسطينية» بما تحمله من تشعُّبات تبدأ بملايين اللاجئين ولا تنتهي بالنزاع التاريخي حول مدينة القُدس. ثم قامت «**الثورة الإسلامية**» عام 1979، التي تحوّلت إيران من بعدها إلى فريق أساسي يملُك قرار الحرب والسلم في الشرق. ثم «فرّخت» المُنظّمات الإرهابية المُتطرّفة التي تنادي بقيام «**الدولة الإسلاميّة**» فزادت

المسألة تعقيدًا، وأجّجت نيران الصّراع المذهبي.

في خضّم هذا المحيط المُتفجّر يشــكّل «حِزب الله» نقطة محوريّة فوق أرض «لبنان الكبير»، راســمًا، ربما من حيث لا يشــاء، خطًّا فاصلًا بين بقاء الدولة أو زوالها، لأن التحالُف الدولي وضعه في عين العاصفة بســبب ترسانته الصاروخيّة التي «تُهدّد أمن إسرائيل».

فكيف يواجه «حِزب الله» هذا الواقع المتفجّر؟

عام 2000 حقّقت «المُقاومة اللبنانية» بقيادة «حِزب الله»، انتصارًا نوعيًّا على إسرائيل حين أجبرت جيش العدو على الانسحاب من لبنان بعد 18 سنة من الاحتلال بدأت **باجتياح 1982**، وبعد 22 سنة على إنشاء «**الشريط الحدودي**» الذي اعتبرته الصهيونيّة العالميّة درعًا بشريّة تحمي الدولة العِبريّة عند حدودها الشماليّة.

في شهر تموز عام 2006 واجه «حِزب الله» وحشية آلة حربية إسرائيلية غير مسبوقة في التاريخ، وصمد في وجه حرب ضروس هدفها الدمار الشــامل. بعد 28 يومًا من القصــف المُتواصل ليلا نهارًا، مــن الجو والبحر والبرّ، دمّــرت إسرائيل لبنان لكنها لم تســتطع أن تقضي على «حِزب الله». ولم يتوقّف العــدوان إلا بعد أن أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1701 الذي فرض هدنة بين لبنان وإسرائيل تُشرف عليها قوّات دوليّة، ورسم خطوط تواجد حِزب الله شمالي نهر الليطاني، ولا يزال هذا الاتفاق يُنظّم العلاقات بين الدولتين.

منذ تشرين الأول 2019 يتعرّض لبنان لسلسلة «**حروب هادئة**» (استعرضناها في هذا الكتاب) أول أهدافها سلاح «حِزب الله». بلغت هذه الحروب ذُروتها عام 2021 من خلال حصار دولي دمّر الاقتصاد اللبنــاني، وأفقد العملة الوطنيّة قيمتها، وجوّع الشــعب. رافقت الحرب الاقتصاديّة حروب نفســية تولاها إعلام مُتعدّد الجنسيات والوســائل وجيش من «الذباب الإلكتروني»، وســاندت تلك الحــروب عمليّات

مخابراتية هدفها دفع «حِزب الله» إلى مُواجهة عسكريّة في الداخل، أي إلى حرب أهلية دامية تنهي **دولة لبنان الكبير** كما انتهت **الإمارة اللبنانية** و**مُتصرّفيّة جبل لبنان**.

فهـــل ينجح «حِزب الله» في مُواجهة خطر الحصار الدولي ويتجنّب الحرب الأهليّة كما نجح في مُواجهة الاحتلال الإسرائيلي ونجا من حرب تموز؟

وإذا نجحنـــا في تخطّي مخاطر الحرب، ودخلنا رحلة الســـلم والتعافي الاقتصادي، هل تستمر صيغة لبنان الكبير كما عدّلها **اتفاق الطائف** عام 1989؟ أم أنّ صيغة لبنانية جديدة سوف تُبصر النور فتحلّ «اللامركزية» محلّ «دولة الطائف»؟

خاتمة

الإمبراطوريّة الفاشلة

ينتشر في منطقة الشرق الأوسط 60 ألف جندي أميركي مزودين بترسانة حربيّة حديثة وفتّاكة لا مثيل لها في التاريخ. يتوزعون على الشكل التالي:

- **الكويت** 13 ألف جندي.
- **قطر** 13 ألفًا.
- **البحرين** 7 آلاف.
- **العراق** 6 آلاف.
- **الإمارات العربيّة المتحدة** 5 آلاف.
- **المملكة العربيّة السعودية** 3 آلاف.
- **الأردن** 3 آلاف.

إلى جانب هؤلاء يوجد 2500 جندي في **تركيا**، و800 في **سوريا**، و606 في **عُمان**، وتواجد 14 ألفًا في **أفغانستان** قبل الانسحاب الذي حصل في نهاية آب 2021.

إضافة إلى الوُجود البشري تنتشر القواعد العسكريّة الأميركيّة مع طائراتها المُتطوّرة، في جميع دول المنطقة إلى جانب **دولة إسرائيل** التي تُعتبر قاعدة عسكريّة كبرى.

يوجد في **الكويت 8 قواعد** عسكريّة أميركيّة.

في قطر تُعتبر **قاعدة العُديد** الجويّة الأميركية غرب العاصمة القطريّة الدوحة، أكبر قاعدة جوية أميركيّة في الخارج، وهي مقرّ القيادة المركزيّة للقوات الجوية الأميركيّة. أصبحت في عام 2009 مقرّا للقيادة العسكريّة المركزيّة للجيش الأميركي المسؤولة عن آسيا الوسطى وحتى القرن الإفريقي. يتواجد في هذه القاعدة **120 طائرة** من مختلف الأنواع والقُدرات.

تُعرف القاعدة البحريّة الأميركيّة في **البحرين** باسم «نشاط الدعم البحري في البحرين»، وتبلغ مساحتها حوالي 250 ألف متر مربع، وهي مقرّ القيادة المركزيّة

للقوات البحريّة الأميركيّة، ومقرّ الأسطول الخامس. تضم البحرين مركزًا عسكريًّا آخر يعمل بالتنسيق المباشر مع البنتاغون، ويُعتبر أحد ثلاثة مراكز كبيرة تُديرها البحريّة الأميركيّة حول العالم. تتبع قاعدة البحرين إلى المقرّ الرئيس في نابولي، ويقع أحد المركزين الآخرين في لندن، والمركز الثالث افتُتح حديثًا في دبي.

تتمثل إحدى مهام قاعدة البحرين الأساسية في دعم جميع العمليّات التي تُجريها البحريّة الأميركيّة في المنطقة، إلى جانب دعم السفن وقِطع الأسطول بالإضافة إلى كونها مركزًا مُشتركًا يقدّم دعمًا لوجستيًّا لجميع القواعد العسكريّة التي تديرها الولايات المتحدة الأميركيّة في أفريقيا وأوروبا والجزء الغربي من آسيا.

وفي البحرين **قاعدتان** جويتان أميركيّتان: **الشيخ عيسى، والمحرق.**

في **المملكة العربيّة السعودية** تستخدم القوات الأميركية **خمس قواعد** جويّة، أبرزها **قاعدة الأمير سلطان** الجويّة الواقعة جنوب العاصمة الرياض. إلى جانب هذه القاعدة «الاستثنائية»، تستخدم القوات الأميركيّة أيضًا **قاعدة الملك خالد** الجوية بخميس مشيط، **وقاعدة الملك فهد** الجوية بالدمام، **وقاعدة الملك عبد العزيز** الجوية ذات الموقع الاستراتيجي في المنطقة الشرقيّة، وهي الأقرب لإيران، **وقاعدة قرية إسكان** الجوية في الرياض.

في **عُمان،** تستطيع الولايات المتحدة استخدام **القواعد التابعة للدولة** بموجب اتفاقية الوصول إلى المرافق العُمانية، التي وُقّعت في عام 1980، وجُدّدت في عام 2010، وجعلت عُمان الدولة الأولى من بين دول الخليج التي تعقد شراكة عسكريّة واضحة مع الولايات المتحدة.

في **العراق** يوجد **7 قواعد** أميركيّة من أصل 13 قاعدة للجيش. يتركّز وجودها الأساسي هناك في **قاعدة الأسد الجويّة**

في **سوريا** يوجد **11 قاعدة أميركيّة** مُنتشرة في مُحافظات الحسكة والرقة ودير الزور،

وهي مُوزّعة حول منشآت النفط والغاز إضافة إلى **قاعدة التنف** قُرب الحدود السوريّة مع العراق والأردن

في الأردن تمّ في شباط 2021 تفعيل الاتفاقية العسكريّة المُوقّعة بين الولايات المتحدة والمملكة الأردنية، والتي تعطي القوات الأميركيّة تسهيلات ضخمة في الأردن لمدة 15 عامًا منها تقديم **12 قاعدة** جويّة وبحريّة في الأردن بشكل كامل **و4 قواعد** تُستخدم للتدريب ولأغراض مُتعدّدة، وتُستعمل بشكل مشترك بين الجيشين الأميركي والأردني.

في تركيا قاعدتان، إحداهما قاعدة **إنجرليك الجوية** التي تديرها الحكومتان التركيّة والأميركيّة وتستضيف بضع مئات من الجنود البريطانيين والأتراك إلى جانب حوالي 5 آلاف جندي أميركي. وبفضل موقعها الجغرافي المُميّز وقُربها من روسيا، تحظى قاعدة إنجرليك بأهميّة خاصّة في الإستراتيجيّة العسكريّة الأميركيّة.

ويُدير الأميركيّون **قاعدة إزمير**، إحدى المنشآت العسكريّة الإستراتيجية، وتقع تحت قيادة القوات الجويّة الأميركيّة في أوروبا.

وإلى جانب حاملات الطائرات والغوّاصات النووية التي تجول في بحار المنطقة تمتلك الولايات المتحدة مجموعة لوجيستيّة متطورة في **جزيرة دييجو غارسيا في المُحيط الهندي** تُقدم الدعم للقوات المُنتشرة في المحيط الهندي والخليج العربي.

أقوى جيش في العالم

تمتلــك الولايات المتحدة أقوى جيش في العالم يحظــى بمُوازنة دفاعية بلغت 716 مليار دولار عام 2020.

يبلغ عديد الجيش الأميركي حسب موقع **غلوبل فاير** 900 , 141 , 2 عنصر. عدد القوّات الفاعلة 900 , 281 , 1. عدد قوات الاحتياط 860 ألفًا.

القــوّة الجوية: تمتلــك الولايات المتحدة أقــوى قوة جوية فى العــالم. إجمالى عدد الطائرات: 398 , 13. طائرات مقاتلة 2362، طائرات الهُجوم 2831، طائرات النقل 115، طائرات التدريب 2853، قوة المروحيات 5760 منها 971 طائرة هجومية.

القوّة البريّة: عدد الدبابات: 6287 القوة الثالثة في العالم مركبات مُســلّحة قتالية 223 , 39، سيارات ذاتية الدفع 992، منصّات إطلاق الصواريخ 1056.

القوة البحريّة: تشــمل حاملات الطائرات التقليديــة وحاملات المروحيات إلى جانــب الغواصات ومجموعها 415 قطعة بحريّة. حامــلات طائرات 24، فرقاطات 22، مُدمِّــرات 68، وغواصات 68، وسُــفن حربية قديمة 15، ســفن دوريات 13، كاسحات ألغام 11.

القــدرات النووية: يقدّر اتحاد العلــماء الأميركيّين واتحاد الحدّ من الأســلحة أن الولايــات المتحــدة كان لديها في عام 2019 حوالى **6185 رأسًــا نوويًــا**، فإن معهد استكهولم الدولى لأبحاث السّلام يشــير إلى وجود **6450 رأسًا نوويًا** معظمها منتشر في أرجاء العالم تحمله غواصات نووية تمخر أعماق البحار.

من يستطيع أن يواجه قوّة عسكريّة بهذا الحجم وهذه التكنولوجيا المتطورة؟

القدرات التكنولوجية

القـــدرات التكنولوجيّـــة الأميركيّة التي غـــزت الكرة الأرضية غير مســـبوقة في التاريخ. فبعد أن وصلت إلى القمر قبل أكثر من نصف قرن، واكتشفت أسرار المرّيخ، وسبرت الفضاء بأبعاده الُمتعددة، طوّرت الامبرطورية الأميركيّة الذكاء الاصطناعي، ونشرت تكنولوجيا الاتصـــالات والتواصل الاجتماعي المصوّر، وعلوم الكومبيوتر، والتكنولوجيا الطبيّة، وتكنولوجيا الزراعات الُمعدّلة جينيا، وتكنولوجيا المواصلات. في الولايـــات المتحدة أهم ثلاثين جامعـــة من أصل خمس وأربعـــين جامعة مُتطورة في العالم. تعتبر «ســـيليكون فالي» مركز الإبداع التكنولوجـــي في العالم وعنوان تطوُّر البشريّة في المستقبل، وتغزو رقاقات السيليكون الشفّافة كل قطاعات الحياة وفي جميع المجالات. هذا غيض من فيض!

تملك الولايات المتحدة منذ عقود مفتاح التطور في العالم، وبات شبه مستحيل على أي إنسان **أن يعيش حياة هذا العصر خارج التكنولوجيا الأميركيّة.**

بداية النهاية

عام 1996 بشّرنا **صموئيل هينتنغتون** أستاذ العلوم السياسيّة بجامعة هارفرد وأحد أشهر المُفكرين الاستراتيجيين في الولايات المتحدة في كتابه «**صدام الحضارات وإعادة بنــاء النّظام العالمي**»، أي في ذروة النفوذ الأميركي بعد نهاية الحرب الباردة وســقوط الاتّحاد السوفياتي:

«أنّ تــوازُن القِوى بين الحضــارات بــدأ يتغيّر...النفوذ الغربي يتقهقر نســبيًّا.. الحضارات الآســيوية تتوسّــع وتزداد قواها الاقتصاديّة والعســكريّة والسياسيّة... الإسلام يتفجّر سُكانيًّا مَصحوبًا بِنتائج عدم الاستقرار في الدول الإسلامية وجاراتها. الحضارات غير الغربية بشكل عام، تؤكّد قيمة ثقافاتها اليوم من جديد».

وفي مقال نشره في مجلّة «فورين أفيرز»، في خريف عام 1993 كتب **هينتنغتون**: «**إنّ نُخب العالم الثالث قد قبلت الحداثة ولكنها رفضت التغريب**».

وفي حديث نُشر مطلع أيلول 2021 إثر انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان يستشهد الدكتور **غسان سلامة** بمقال **هينتنغتون** فيقول:

«فكــرة هينتنغتون هذه قبلها كثيرون، ليس في الولايــات المتحدة فقط، ولكن في أوروبا أيضًــا. كان هدف حروب التحرير الوطنيّة، مع عبد الناصر ونكروما والثورة الجزائرية والانتفاضة الهندية عام 1947، هو الخلاص من الاستعمار الغربي. أما القوى الجديدة الموجودة الآن على الساحة الدوليّة فلا تُحارب فقط **النفوذ الغربي**، بل تُحارب أيضًا **النموذج الغربي**. وربّما يُمثّل انتصار «طالبان» محطّة من محطّات هذا التحوّل».

ويضيف الدكتور سلامة: «من كلّ الحضارات العالميّة، هناك حضارة واحدة كانت تعتبر نفسها **الحضارة العالميّة**، وهي الحضارة الغربيّة. كان هناك نوع من قبول ضمني بفكــرة أن الغرب يحمل حضارة عالمية، يحمل قيمًا قابلــة للتصدير إلى مُختلف أصقاع العالم. هذه الفكرة بدأت بالانحسار منذ نحو عشرين عامًا».

«فرغم قدراتها الهائلة لا تستطيع الولايات المتحدة أن تحافظ على أحاديّة التحكّم بالعالم. وقد أظهرت الأحداث أن الولايات المتحدة أجرت حِسابات خاطئة أظهرت عدم قُدرتها على فهم بلد عاشت فيه وحكمته بطريقة غير مباشرة لفترة عقدين من الزمن مثل أفغانستان. والمبدأ نفسه يُطبّق على العراق الذي لم تحاول أنّ تفهم طبيعة بنيته الاجتماعية ولم تطوّر مجتمعه بل عملت على تدميره. وهذا يشير إلى ضعف في المعلومات، وضعف في التحليل، وضعف في ما يسمّى بـ cultural empathy، يعني في تفهّم المُعطيات الثقافيّة في أي بلد».

***

اليوم، بعد ربع قرن على صدور كتاب «صراع الحضارات» تتأكّد بداية انهيار الإمبرطورية الأميركيّة بانسحابها من أفغانستان، والتحضير للانسحاب من دول الشرق الأوسط. وها نحن نشهد بناء أحلاف جديدة هدفها الأول مُواجهة الصّين في المحيطين الهندي والهادئ، وها هي الولايات المتحدة تُبدّل استراتيجيتها العسكريّة من «**مواجهة الإرهاب**» إلى **مواجهة الصّين** والوقوف في وجه «طريق الحرير».

ويتصاعدّ الخِلاف الأميركي مع دول أوروبا، وتبرز الصّراعات الأحاديّة بين دول حلف شمال الأطلسي. ولم نصدق أعيننا أن غزوة المليشيات الأميركيّة المُتطرفة لمبنى الكونغرس، اعتراضًا على انتخاب رئيس لدولة الحريات وأُمّ الديمقرّاطية في العالم، هي غزوة حقيقيّة وليست مشهدًا من فيلم هوليوودي طويل!

لماذا؟

تدفُعنا هذه الوقائع إلى طرح أسئلة في العمق حول مستقبل الإمبراطوريّة الغربية:

- **لماذا رغم** قُدراتها العسكريّة غير المسبوقة في التاريخ **لم** تستطع الإمبراطوريّة الأميركيّة أن تحكُم قبضتها على العالم وتفرض الأمن والسلام؟

- **لماذا** يتراجع نفوذها في آسيا وأميركا اللاتينية؟

- **لماذا** تريد الانكفاء عن الشرق الأوسط بعد أقلّ من قرن على طرد فريق «سايكس - بيكو» من المنطقة؟

- **لماذا** رغم قُدراتها التكنولوجيّة غير المسبوقة في التاريخ **لم** تحاول الإمبراطوريّة الأميركيّة أن تُطوّر العالم، فتُقدّم حياة أفضل للبشريّة جمعاء؟

- لماذا تُغذّي سياسة الحقد والعنف والتفرقة بدل أن تنشُر الأمان والتطور؟

- **لماذا** سقطت الإمبرطوريّة الأميركيّة جاثية على قدميها **أمام الصُهيونيّة العالميّة التي تستبيح جميع المُحرّمات في سبيل إسرائيل؟**

كيف هيمنت عليها **الليبيراليّة المُتوحّشة** التي تهدف إلى استغلال ثروات العالم كله لخِدمة مصالح النُخبة وجشع الشركات الكبرى؟

غدًا يستفيق العالم فيرى أنّ الإمبرطورية الغربية أصبحت **إمبرطوريّة فاشلة**. تلك تكون الصَدْمة الكبرى!

فهل تزول رأسماليّة الكوارث مع أفول الإمبرطورية الغربية؟ وأيّ نظام عالمي جديد سوف يحكُم العالم؟

الفهرس

صدر للمؤلف

- **روائيات** - مجموعة من تسعة كتب صدرت عن دار نوبيليس عام 2001 هي:

• **المرأة الشيطان** - رواية.

• **غربان الفجر** - رواية من جزئين.

• **مواسم الضباب** - قصة حب.

• **السقوط** - رواية.

• **مسافر بلا هوية** - رواية.

• **نَزهة جرفها النهر** - مجموعة قصص قصيرة

• **نجوم بلا قناع** - مجموعة قصص قصيرة

• **جبران العاشق** - رواية موثّقة عن حياة جبران خليل جبران

- **بطرك الأزمنة حياة وأعمال وعصر المكرم البطريك اسطفان الدويهي** - مسرحية -2014.

- **الشرخ: مـــن مار مارون الى الفـــراغ** - بحث موثّق في تاريـــخ الطائفة المارونية -2016.

- **العاصية غزوة المماليك لجبة بشري سنة 1282** - رواية تاريخية- 2017.

- **المطران إيلاريون كبوجي: ذكرياتي في السجن** بالاشترك مع الكاتب والصحافي سركيس أبو زيد - 2018.